دليل
الشكلية القانونية

إصدار الوزارة الاتحادية للعدل

طبعة منقحة ثالثة ٢٠٠٨م

توصيات وزارة العدل الاتحادية في شكلية تصميم القوانين واللوائح القانونية وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٤٢ والفقرة الثانية من المادة ٦٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية

فهرس محتويات دليل الشكليات التشريعية، الطبعة الثالثة

الجزء	العنوان	النقطة الهامشية
الجزء ألف	**المراجعة القانونية**	
١	مقدمة	١
٢	الاختصاص	٥
٣	محتوى المراجعة القانونية	٨
٤	تنفيذ المراجعة القانونية	١١
٥	استخدام الدليل	
٥,١	البناء / الهيكل	١٥
٥,٢	توضيح المفاهيم	١٨
٦	المساعدة في إعداد المشاريع وفي المراجعة القانونية	
٦,١	أجهزة إصدار	٢٣
٦,٢	قواعد البيانات	٢٨
٦,٣	مساعدة إضافية	٤٠
٧	فحص الدستورية	٥١
الجزء باء	**توصيات عامة لصياغة التشريعات**	
١	التصميم اللغوي للقوانين و اللوائح	
١,١	المصطلحات القانونية	٥٣
١,٢	الوضوح اللغوي	٦٢
١,٣	تقنيات التشريع و المفهومية	٦٦
١,٤	ملاحظات عامة على التعبير	٦٨
١,٥	ملاحظات خاصة على التعبير	٨٠
١,٦	ملاحظات على طول الجملة وتركيبها	٩٥
١,٧	ملاحظات على إنشاء النص	١٠٥
١,٨	المساواة في المعاملة اللغوية للنساء والرجال	١١٠
١.٩	الرموز	١٢٤
١,١٠	الاختصارات	١٣٩
١,١١	المواعيد المحددة و الآجال	١٤٤

٢	التسميات	
٢,١	تسمية جمهورية ألمانيا الاتحادية، الولايات الاتحادية، الدول الأخرى وتسمية مناطق الدولة ذات الصلة في التشريعات	١٥٢
٢,٢	تسمية المنظمات الدولية والمعاهدات الدولية	١٥٨
٣	التنويه بالتشريعات	١٦٨
٣,١	اقتباس كامل	١٦٩
٣,١,١	اسم عنوان الاقتباس	١٧٣
٣,١,٢	تاريخ الإصدار أو تاريخ أحدث نشر للنص الكامل	١٧٤
٣,١,٣	بيانات دليل المرجع	١٧٧
٣,١,٤	إشعار تعديل – بيان عن (آخر) تعديل	١٨٩
٣,٢	الاستشهاد بمكونات أحكام التشريع	١٩٥
٣,٣	الاستشهاد بالكتب الفردية لقانون الشؤون الاجتماعية	٢٠٢
٣,٤	اشتشهاد خاص بأحكام معاهدة توحيد ألمانيا	٢٠٩
٤	الإشارة إلى نصوص أخرى	
٤,١	معلومات عامة عن تقنية الإحالة	٢١٨
٤,٢	مزايا تقنية الإحالة وعيوبها	٢٢٥
٤,٣	أنواع الإحالة الى المراجع وطريقة الاقتباس	٢٣٠
٤,٤	ميزات خاصة للإحالة إلى معايير لاغية أو ليست حيز التنفيذ	٢٤٩
٤,٥	الإستناد على قواعد فنية/ تقنية	
٤,٥,١	بنود عامة	٢٥٢
٤,٥,٢	قواعد مفترضة للامتثال للبنود العامة	٢٥٨
٤,٥,٣	حدود الإستناد على قواعد تقنية	٢٦١
٥	ملاحظات خاصة على تشريعات الاتحاد الأوروبي	
٥,١	تسمية الاتحاد الأوروبي والجماعات الأوروبية ومعاهداتها التأسيسية والأعضاء والمؤسسات والتشريعات والمنطقة الاقتصادية الأوروبية	٢٦٥
٥,٢	أسلوب الاستشهاد بتشريع الاتحاد الأوروبي	٢٧٣
٥,٣	ملاءمة التشريع الاتحادي مع تشريع الاتحاد الأوروبي	٢٨٤
٥,٣,١	ترتيبات تنفيذ لوائح الجماعات الأوربية بالتوافق مع التشريع الأوروبي	٢٨٥
٥,٣,٢	تنفيذ توجيهات الجماعات الأوروبية والقرارات الاطارية للاتحاد الأوروبي بالتوافق مع التشريع الأوروبي	٢٩١

٥,٣,٣	تنفيذ لقرارات الاتحاد الأوروبي متوافق مع التشريع الأوروبي (الفقرة الثانية حرف جيم من المادة ٣٤ من معاهدة الاتحاد الأوروبي)	٣٠٣
٥,٤	لزوم الاقتباس في التشريع الأوروبي	
٥,٤,١	لزوم الاقتباس عند تنفيذ توجيهات الجماعات الاوروبية	٣٠٨
٥,٤,٢	إشارة إلى تنفيذ قرارات شمولية وقرارات من الاتحاد الأوروبي	٣١٥
٥,٤,٣	إشارة إلى الامتثال للإجراءات بموجب التوجيه المتعلق بالإخطار	٣١٦

الجزء جيم قوانين أصلية ٣٢٠

نمط للقانون الأصلي

١	عنوان القانون الأصلي	
١,١	أهمية ومكونات العنوان	٣٢١
١,٢	التسمية	٣٢٤
١,٣	الاسم المختصر	٣٣١
١,٤	الاختصار	٣٤١
٢	تاريخ الصدور	٣٤٩
٣	الصيغة الافتتاحية للقانون الأصلي	
٣,١	أهمية و مكانة الصيغة الافتتاحية	٣٥٠
٣,٢	الصيغ الافتتاحية الفردية	٣٥٤
٣,٣	قضايا خاصة لموافقة مجلس الولايات	٣٥٥
٤	محتويات	٣٥٨
٥	عناصر القانون الأصلي	
٥,١	هيكل القانون	٣٦١
٥,٢	أحكام فردية و تسميتها	٣٦٨
٥,٣	وحدات تصنيفية من المرتبة العليا وتسميتها	٣٧٧
٦	التفويض بإصدار مراسيم قانونية	
٦,١	تفويض السلطة التنفيذية	٣٨١
٦,٢	متطلبات تصميم قواعد التفويض	٣٨٦
٦,٣	التزام أو حرية تصرف بإصدار المراسيم القانونية	٣٩١
٦,٤	تفويض فرعي	٣٩٤
٦,٥	حقوق المشاركة في إصدار اللوائح	٣٩٩
٦,٦	مشاركة البوندستاغ	٤٠٢
٦,٧	مشاركة البوندسرات	٤٠٥
٧	أحكام انتقالية	٤١٢

٨	تعديلات تالية	٤٢٤
٩	شرط الاقتباس بموجب المادة ١٩ من القانون الأساسي عند تقييد الحقوق الأساسية	٤٢٧
١٠	إستبعاد تشريعات الولايات المتباينة عن اللوائح الاتحادية	٤٣٤
١١	قواعد مدة سريان المفعول	
١١,١	قواعد بدء النفاذ	٤٣٨
١١,٢	التحديد الدقيق لتاريخ بدء النفاذ	٤٤٤
١١,٣	الدخول المشروط حيز النفاذ	٤٥٢
١١,٤	دخول منقسم حيز النفاذ	٤٥٥
١١,٥	دخول مقترن حيز النفاذ	٤٦٢
١١,٦	دخول حيز النفاذ بأثر رجعي	٤٦٥
١١,٧	المهلة الزمنية، إنقضاء سريان المفعول	٤٦٩
١٢	الصيغة الختامية	
١٢,١	مدلول الصيغة الختامية	٤٨٣
١٢,٢	الصيغ الختامية الفردية	٤٨٦

الجزء دال القوانين المعدلة

نموذج تعديل فردي لقانون

١	تعليقات عامة على التشريعات المعدلة	٤٩٢
٢	القانون البديل	٥٠٤
٣	التعديل الفردي	
٣,١	مميزات التعديل الفردي	٥١٦
٣,٢	عنوان رئيس للتعديل الفردي	٥٢٠
٣,٣	تاريخ صدوره	٥٣٤
٣,٤	الصيغة الافتتاحية للتعديل الفردي	٥٣٥
٣,٥	هيكل التعديل الفردي	٥٣٧
٣,٦	الجملة الافتتاحية – بيان القانون الذي سيتم تعديله	٥٤٤
٣,٧	أمر التعديل	٥٥٢
٣,٧,١	هيكل أمر التعديل	٥٦٣
٣,٧,٢	أوامر التعديل "إلغاء" و " حذف "	٥٧٥
٣,٧,٣	أمر التعديل " إدراج"	٥٨٩
٣,٧,٤	أمر التعديل " تقديم "	٦٠٣
٣,٧,٥	أمر التعديل " إلحاق "	٦٠٩
٣,٧,٦	أمر التعديل " ضبط الصياغة "	٦١٤
٣,٧,٧	أمر التعديل " استبدال"	٦٢٠

٣,٧,٨	أوامر تعديل مجمعة	٦٢٤
٣,٨	تعديل قاعدة واحدة	٦٢٩
٣.٩	تعديلات متعددة على أحكام فردية في نفس الإجراء التشريعي	٦٣٢
٣,١٠	تصنيف التعديلات التالية	٦٣٦
٣,١١	حالات أخرى من التعديل	
٣,١١,١	تعديل العنوان	٦٤١
٣,١١,٢	تعديل جدول المحتويات	٦٤٦
٣,١١,٣	تنقيح لغوي بمناسبة مشروع تعديل	٦٤٧
٣,١١,٤	تنقية بنود برلين	٦٥٢
٣,١١,٥	التعديلات المتصلة بالقانون الاجتماعي	٦٥٤
٣,١١,٦	التعديلات المتعلقة بأحكام معاهدة إعادة التوحيد	٦٥٨
٣,١١,٧	تعديل الأحكام المقيدة للحقوق الأساسية	٦٦٢
٣,١١,٨	تعديل المرفقات	٦٦٤
٣,١١.٩	تعديل في التعديلات المعلقة	٦٧٠
٣,١١,١٠	تعديلات متوازية	٦٧٦
٣,١١,١١	تعديل قواعد سريان المفعول	٦٧٨
٣,١١,١٢	تحديد مدة سريان مفعول التعديلات	٦٨٠
٣,١٢	أحكام انتقالية	٦٨٤
٣,١٣	تعديل اللوائح القانونية من قبل المُشرّع	٦٩٠
٣,١٤	التصريح بالنشر	٦٩٦
٣,١٥	بدء نفاذ التعديل الفردي	٧٠٨
٣,١٦	الصيغة الختامية	٧١٥
٤	القانون الغلافي	
	نمط قانون غلافي	
٤,١	ميزة القانون الغلافي	٧١٧
٤,٢	عنوان القانون الغلافي	٧٢٤
٤,٣	الصيغة الافتتاحية للقانون الغلافي	٧٣٠
٤,٤	هيكلية القانون الغلافي	٧٣٢
٤,٥	العنوان وهيكلية المواد	٧٣٦
٤,٦	أحكام انتقالية	٧٤٧
٤,٧	قواعد مدة سريان المفعول	٧٤٩
٤,٨	الصيغة الختامية	٧٥٥
٥	القانون التمهيدي	٧٥٦

الجزء هاء اللوائح

نمط لائحة أصلية
١ ملاحظات عامة على الشكليات التشريعية ٧٦١
٢ لوائح أصلية
٢,١ عنوان ٧٦٧
٢,٢ الصيغة الافتتاحية ٧٧٤
٢,٢,١ معلومات عن هيئة الاشتراع ٧٧٦
٢,٢,٢ بيان الأساس القانوني ٧٨٠
٢,٢,٣ متطلبات التصميم خاصة ٧٩٣
٢,٣ لوائح التفويض الفرعية ٨٠٠
٢,٤ قواعد مدة سريان المفعول ٨٠٤
٢,٥ الصيغة الختامية ٨١٠

٣ اللوائح المعدلة ٨١٢
نموذج لائحة معدلة فردية
٣,١ عنوان ٨١٥
٣,٢ الصيغة الافتتاحية ٨١٧
٣,٣ إنشاء اللوائح المعدلة ٨٢٩
٣,٤ الصيغة الختامية ٨٣٣

الجزء واو معينات الصياغة اللغوية لتعديل مسودات القوانين في العملية التشريعية

١ معلومات عامة ٨٣٦
٢ مُعينات صياغة طلب إدخال تعديلات أو قرارات مؤثرة ٨٤٢
٣ خصوصيات تعديل مسودة قانون معدل ٨٤٦
٤ مُعينات صياغة على شكل ملخصات ٨٥٤

الجزء زاي إعلان إعادة الصياغة للقوانين و اللوائح

نموذج لإعلان إعادة الصياغة
١ معلومات عامة ٨٥٩
٢ نص الإشعار
٢,١ عنوان الإشعار ٨٦٥

٢,٢ صيغة الإشعار ٨٦٨
٢,٣ قائمة بأحدث نشر للنص الكامل و للتعديلات ٨٧٠
٢,٤ التوقيع ٨٧٨
٣ إعادة صياغة
٣,١ المحتوى ٨٧٩
٣,٢ سمات خاصة بشأن التعديلات المعلقة، مراجع الحاشية السفلية ٨٨٧
٣,٣ تصحيح إصدار جديد ٨٩٢

الملحقات

١ المبادئ التوجيهية لإصدار قوانين العقود واللوائح ذات الصلة
٢ مبادئ توجيهية بشأن الحاجة لفرض عقوبات الغرامات الإدارية، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير الإكراه الإداري
٣ مرجع ية تحسين التشريع
٤ مقتطفات من الدليل العملي المشترك الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية للأشخاص الذين يشاركون في صياغة التشريعات في المؤسسات المشتركة

الجزء ألف

المراجعة القانونية

الجزء ألف: المراجعة القانونية

١ مقدمة

١ نظراً لضعف مكانة وزارة العدل للرايخ الألماني في جمهورية فايمار وكَرَدٍّ فعل على النظام النازي الظالم طُلِبَ أن تقوم جهة مركزية ومستقلة بمراجعة مشروعات القوانين واللوائح من الناحية القانونية. في البداية تلقّت دائرة الشؤون القانونية في إدارة المنطقة الاقتصادية المتحدة هذه المسؤولية وبعدها وزارة العدل الاتحادية. وينص مرسوم مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ أكتوبر/تشرين أول ١٩٤٩م على أنّ:

" يقرر مجلس الوزراء إشراك وزارة العدل في إعداد مشاريع القوانين لدراسة الشكلية القانونية واتساق نصوص القوانين. وينطبق الشيء نفسه على المراسيم التي تصدرها الحكومة الاتحادية أو الوزارات الاتحادية."

و توصف هذه المهمة في التقرير السنوي الأول للحكومة الاتحادية "ألمانيا وهي تعيد الإعمار" على النحو التالي في عام ١٩٥٠:

" لقد أثبتت الخبرة أن الوزارات المختصة تميل إلى رؤية القضايا الواجب تنظيمها بواسطة قانون من وجهة نظر احتياجات إدارتها. ومع كل مساعي الوزارات الإدارية نحو الشرعية والولاء للدستور لا يمكن في دولة قانون ديمقراطية حقيقية أن تستغني عن موقع يراجع كافة مسودات القوانين. إن وزارة العدل التي لا ارتباط لها بمصالح الإدارة والمعنية فقط بالحفاظ على القانون كفيلة بشكل خاص بأداء هذه الواجبات."

٢ إن أهمية الفحص القانوني الذي تقوم به وزارة العدل الاتحادية تتضح من معرفة أن معظم القوانين تعود إلى مبادرات الحكومة الاتحادية. وفي الدورة البرلمانية الخامسة عشرة، التي انتهت قبل الأوان في عام ٢٠٠٥، كان ٢٧٤ قانوناً من أصل ٣٨٥ قانونا مبنياً على مسودات حكومية. إذا أُضيف إليها ٧٠ قانونا بناء على مسودات كتل الإئتلاف واستنادا إلى أعمال تمهيدية للحكومة، يصبح من الواضح أن التأثير المباشر للحكومة الاتحادية يمتد إلى حوالي ٨٩٪ من القوانين الصادرة.

٣ **نطاق ومضمون** التشريع الاتحادي المعمول به **وتعديلاته** هي دائما موضع **تعليقات انتقادية**. و بحسب النظرة الشخصية للأمور و المراد يأتي النقد أقل أو أكثر تبايناً وعن خبرة:

هناك الكثير من اللوائح. وهي تتغير كثيراً وبسرعة. طوفان من المعايير يخنق الاقتصاد. إنه يضيّق على المواطنين إمكانيات إطلاق طاقاتهم. كان التشريع في غالب الأحيان ذريعة فقط.

وهو مفصل جداً. لا يُنتبه بما فيه الكفاية إلى قابلية تنفيذ اللوائح في الحياة العملية. ردود فعل المُشَرّع بطيئة جداً. لا تُراقب فعالية اللوائح بعد الانتهاء من العملية التشريعية و أكثر بكثير.

هذه التصريحات الحرجة لا يمكن ولا ينبغي مناقشتها هنا بالتفصيل. والنظرة الجوهرية لوظيفة القانون وللعملية التشريعية الحالية يضيق عنها نطاق هذا الدليل و هدفه. و مع ذلك يُشار إلى هذا الانتقاد هنا حيث أن وظيفة وزارة العدل الاتحادية بصفتها الهيئة المركزية للمراجعة القانونية و توصياتها لا يمكن النظر إليها في عزلة. حتى بالرغم من أن الدليل يركز كليا على التطبيق العملي، فهناك في أماكن مختلفة ما يشير إلى المسائل الأساسية للقانون بما في ذلك العملية التشريعية التي تلعب أيضاً دورا في الانتقادات المذكورة أعلاه.

٤ المشكلة، التي تتلخص في الغالب تحت عنوان "طوفان من المعايير" يتعين أن ننظر إليها أمام الخلفية الإحصائية التالية: على مدى عشرات السنين يتراوح نطاق التشريع الاتحادي الحالي مع قليل من التأرجحات الطفيفة ما بين ٢٠٠٠ قانون أصلي و ٣٠٠٠ لائحة أصلية. و تختلف إجراءات الاشتراع من حيث النطاق. فالقانون المدني يشمل على سبيل المثال ٢٣٨٥ مادة؛ العديد من القوانين واللوائح تحتوي على أقل من خمس مواد. وتتألف جميع القوانين الأصلية معا من نحو٤٧٠٠٠ لائحة فردية، وجميع الأوامر الإدارية معا من نحو ٤٠٠٠٠ أمر إداري فردي. غالباً ما يعتمد الإجراء الاشتراعي اليوم على تعديل القواعد القانونية الموجودة. على سبيل المثال، تم تعديل قانون ضريبة الدخل ٢٤ مرة في السنوات الثلاث من الدورة الانتخابية الخامسة عشرة. في حالة هذه الجماعة من المعايير وهذا المدى من التشريعات، تقع على عاتق الهيئة التشريعية مسؤولية إنشاء **قوانين موثوق بها وواضحة ومفهومة** من ناحية، والتحقق من ناحية أخرى بشكل مستمر من أن القانون القائم ما يزال **ضرورياً**.

٢ الاختصاص

٥ يرتكز اختصاص **وزارة العدل الاتحادية** في المراجعة القانونية على المادة ٤٦، والفقرة الرابعة من المادة ٤٢ ، والجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٦٢ ، والفقرة الثالثة من المادة ٧٢، من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية[١]. ويُستكمل ذلك بحق الوزير الاتحادي للعدل أن **يعترض** في مجلس الوزراء على مسودة قانون أو لائحة أو إجراء للحكومة الاتحادية بسبب عدم توافقها مع القانون المعمول به (الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من النظام الداخلي للحكومة الاتحادية - GOBReg)[٢].

٦ ترافق وزارة العدل الاتحادية بالمراجعة القانونية أنشطة الإجراء التشريعية لمختلف الوزارات الاتحادية. و هي **تفحص**

- مسودات قوانين الحكومة الاتحادية قبل صدور قرار مجلس الوزراء (الفقرة الأولى من المادة ٤٦، والمادة ٥١ رقم ٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية)
- لوائح الحكومة الاتحادية قبل صدور قرار مجلس الوزراء (الفقرة الثانية و الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ بالارتباط مع الفقرة الأولى من المادة ٤٦، والمادة ٥١ رقم ٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية)،
- لوائح الوزارات الاتحادية قبل صدورها (الفقرة الثانية من المادة ٦٢ بالارتباط مع الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية)، إضافة إلى
- لوائح جهات أخرى مخولة للقيام بذلك بموجب تفويض فرعي (النقطة الهامشية ٨٠٠ وما يلي) قبل صدورها (وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٦٢ بالارتباط مع الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية)،

٧ خلال **الإجراءات البرلمانية** يمكن أن تُكلَّفَ بالمزيد من المراجعات، على سبيل المثال

- من قبل الدائرة المختصة بمراجعة مقترحات مجلس البندسرات في إطار تحضير رأي أو بيان مضاد للحكومة الاتحادية كما للبحث في مُعينات الصياغة اللغوية (النقطة الهامشية ٨٣٦ و ما يلي) في مداولات لجنة البوندستاغ المختصة (وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٢، والفقرة الثالثة من المادة ٥٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية)، و
- من قبل كتل التآلف الحكومي البرلمانية لدراسة طلبات التعديلات أو التوصيات في اتخاذ القرارات.

---

[١] الإصدار الحالي من GGO يمكن استرجاعه من موقع وزارة الداخلية الاتحادية (www.bmi.bund.de)

[٢] النظام الداخلي للحكومة الاتحادية من ١١ مايو ١٩٥١ (الجريدة الرسمية ص ١٣٠)، المعدل مؤخرا بنشره في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٢ (الجريدة الرسمية ص ٨٤٨)

٣ محتوى الفحص القانوني

٨ يعتبر فحص وزارة العدل الاتحادية فحصا قانونيا. وفيما يتعلق بالنظام القانوني بأكمله ، فإنه يشير في المقام الأول إلى **منهجية و شكل التنظيم** للمشروع الاشتراعي المعني. وهو يبدأ بالفعل بالسؤال التمهيدي عما إذا كانت اللوائح المخطط لها ضرورية بالنطاق المرئي لتحقيق الهدف التنظيمي المعلن. ويركز الفحص القانوني على ما إذا كانت اللوائح تتفق مع القانون الأعلى رتبة (ما يسمى الفحص القانوني العمودي). ويركز الفحص على

- الدستورية
- التوافق مع تشريع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى
- التوافق مع القانون الدولي، ولا سيما التوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،

بقدر ما تكون الصلات واضحة أو تُطرح الأسئلة ذات الصلة من الإدارة المعنية. كما أن هناك أيضا دلائل تشير إلى وجود هذه الصلات على وجه الخصوص في المذكرة التفسيرية لمشروع القانون.

٩ وبالإضافة إلى ذلك، يتم فحص ما إذا كانت اللوائح المقترحة **لا تتناقض مع النظام القانوني القائم** (ما يسمى الفحص القانوني الأفقي)، على سبيل المثال:

- ما هي العلاقات مع التشريعات الأخرى؟
- هل المنهجية داخل المشروع المقترح صحيحة؟
- هل العلاقة بين القاعدة و الاستثناء سليمة ؟
- هل يتم تجنب القوانين المزدوجة والمتناقضة؟
- هل يتم التعبير عن المراد؟
- هل هناك إشارات واضحة إلى لوائح أخرى (مثل الإشارة إلى مراجع ثابتة أو انسيابية)؟
- هل يمكن إلغاء اللوائح غير الضرورية في المجال القانوني؟
- هل محتويات اللوائح واضحة جلية؟
- هل يُمكنُ تطبيق اللوائح بسهولة؟

١٠ في الوقت نفسه، يجب دائما مراعاة المتطلبات الخاصة بالشكل والتصميم (**الشكلية القانونية**)، مثل العناوين أو الصيغ الافتتاحية أو الاقتباسات أو أوامر التعديل أو ترتيبات الدخول حيز التنفيذ. وكذلك يتم التحقق من **صحة القوانين واللوائح لغوياً ومن وضوحها**.

٤ تنفيذ الفحص القانوني

١١ يجري الفحص القانوني في وزارة العدل الاتحادية من قبل أقسام مختلفة تتطابق مع مسؤوليات الإدارات ومتخصصة أساسا في مجالات قانونية معينة كما أنها تتمتع بخبرة في الفحص والتدقيق (**أقسام المراجعة المرافقة**). وهناك وحدة مستقلة مسؤولة عن قضايا الفحص القانوني الأساسية و هي تفحص أيضا تصاميم وزارة العدل الاتحادية. وتشارك في ذلك وحدات عمل خاصة في الوزارة عندما يتعلق الأمر بمسائل متداخلة مع غيرها (كالقانون الإداري العام مثلاً أو حماية البيانات أو التكلفة والرسوم أو وقائع الجنايات و المخالفات في قوانين ثانوية أو القانون الإجرائي). ونظرا لأهميته، فإن القانون الدستوري هو بانتظام المقياس للفحص القانوني ويقع على عاتق الأقسام المسؤولة عن المسائل الدستورية ولا سيما قسم الحقوق الأساسية.

١٢ تتألف مشروعات القوانين حسب الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية على الأقل من مسودة نص القانون و الحجج (المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية) و كذلك من صفحة المقدمة (الملحق الخامس للفقرة الأولى من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). **موضوع الفحص القانوني** هو فقط مشروع القانون (الفقرتان الأولى والرابعة من المادة ٤٢، والفقرة الأولى من المادة ٤٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية)؛ المقدمة و الحجج يتناولهما الفحص القانوني بقدر ما يكون ذلك ضروريا لفهم نص القانون أو تضمنهما تفاصيل تخص العلاقة بتشريعات أخرى. وينطبق الشيء نفسه وفقا للفقرة الثانية من للمادة ٦٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية على مسودات القوانين من الحكومة الاتحادية أو الوزارات الاتحادية.

١٣ يمكن للإدارات المختصة في الوزارات المكلفة بإدارة العمل **الاستعانة** بوزارة العدل الاتحادية في **الأعمال التحضيرية** (الفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). هكذا يمكن في مرحلة مبكرة من تصميم المشروعات توضيح المسائل و بالتالي تسهيل وتسريع عملية المراجعة القانونية الختامية قبل البت بشأنها في مجلس الوزراء. بشكل عام تُرسل مشروعات القوانين واللوائح بعد الانتهاء من الأعمال التحضيرية إلى وزارة العدل الاتحادية مع **طلب صريح بإجراء الفحص القانوني**. ويشارك قسم المراجعة المرافقة عند الضرورة أقساماً أخرى في وزارة العدل الاتحادية (كأقسام الحقوق الدستورية مثلا) ويُعِدُّ ملخصاً لكافة الآراء. فإذا أخذت الوزارة المكلفة بإدارة العمل في اعتبارها الانتقادات و اكتمل الفحص يؤكد قسم المراجعة المرافقة عدم وجود أية تحفظات على النظامية القانونية أو على الشكلية القانونية (**شهادة فحص**). ويمكن للوزارة المكلفة بإدارة العمل الآن أن تشير في الرسالة إلى مجلس الوزراء وفقا للمادة ٥١ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية ،عند تقديمها إلى المستشارية الاتحادية، بأن وزارة العدل الاتحادية قد أكدت الفحص القانوني للمشروع. وهذا لا يؤكد فقط أن وزارة العدل الاتحادية قد أتيحت لها الفرصة للفحص، ولكنها فحصت فعلا ولا تثير أية اعتراضات سواء على النظامية القانونية أوعلى الشكليات القانونية.

١٤ ويتطلب الفحص القانوني بالقدر الموصوف وقتا، وخاصة عندما يتعين إشراك وحدات عمل أخرى. ولذلك، فإن الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية يُذَكّرُ **بإتاحة الوقت الكافي** لوزارة العدل الاتحادية **لفحص** مسائل الفحص القانوني **ومناقشتها**. وهذا من مصلحة الوزارات، إذا تم فحص تصاميمها بعناية وقُدمت لها المشورة من الناحية القانونية. وفقا للمادة ٥٠ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية فإن الأجل المحدد للفحص الختامي لمشروع القانون هو عادة أربعة أسابيع. ويمكن اختصاره بموافقة جميع الأطراف.

٥ استخدام الدليل

٥,١ البنية

١٥ **دليل الشكليات القانونية** هو فعلياً مرجع الصياغة التشريعية لمشاريع القوانين بموجب الفقرة الرابعة من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للوزارة الاتحادية للعدل أن تقدم **توصيات** في حالات فردية. والغرض من هذا الدليل هو تقديم مساعدة عملية لكل من يقوم بصياغة التشريع أو مراجعته.

١٦ ويأخذ الدليل في الاعتبار **جميع المتطلبات القانونية ذات الصلة**، بما في ذلك الإطار الدستوري والنظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت فيه تجارب من الممارسة القانونية.

١٧ يبدأ **الدليل** بتوصيات عامة حول اللغة والتصميم والتسميات والاقتباسات والمراجع . ثم يتناول مختلف أنواع التشريعات ويستند إلى هيكلها النموذجي، أي يبدأ بصياغة العنوان وينتهي بقواعد مدة سريان المفعول (الصلاحية). وفي حالة اللوائح يتم فقط إبراز الخصوصيات المميزة لها عن القوانين. و يتجلى دليل الشكليات القانونية عبر **جدول المحتويات** و **الفهرست الأبجدي** ، والنسخة الإلكترونية من الدليل متاحة على موقع وزارة العدل الاتحادية (www.bmj.de/rechtsfoermlichkeit/index.htm). هناك جدول المحتويات و الفهرست الأبجدي وكذلك جميع مؤشرات مرجع النقاط الهامشية المفرده مرتبطة ببعضها البعض عبر روابط الكترونية.

٥,٢ توضيحات مفاهيمية

١٨ بعض التوضيحات المفاهيمية ضرورية لفهم الدليل و تتصف بكونها بسيطة بقدر الإمكان وتقتصر على المبادئ الأساسية دون الخوض في تفاصيل التمايز المتنوع لعلوم صياغة التشريعات أو في التفاصيل المفاهيمية للتوثيق المعاييري. في البداية يُفَرَّقُ بين **الاشتراع** و **الإجراء التشريعي**. "الاشتراع" يعني العملية التي يتم بها وضع القواعد القانونية الملزمة عموما. "الإجراء التشريعي" يعني الموضوع الذي يعالجه الاشتراع على وجه التحديد، أي الوحدة التقنية الاشتراعية التي تُعنى بها هيئات الاشتراع. في الإجراء التشريعي يمكن أن تُضَمّ إلى بعضها البعض الترتيبات الجديدة و التعديلات والإلغاءات .

١٩ ومن خصائص القواعد القانونية أنها ترسم عموماً بصورة مجردة أية عواقب قانونية سوف تتبع إذا تحققت الوقائع الموصوفة. وتبعا للهيئة الاشتراعية التي تعمل، يجب التمييز بين القوانين والأوامر (اللوائح) القانونية. **القوانين** هي القواعد القانونية الملخصة تحت عنوان واحد، التي تعتمدها الهيئات التشريعية المنصوص عليها في الدستور وبالاجراءات المنصوص عليها في الدستور. **والأوامر القانونية** هي القواعد القانونية الملخصة تحت عنوان واحد، التي تصدرها هيئات تنفيذية ينص عليها الدستور (الحكومة الاتحادية، والوزارات الاتحادية، وحكومات الولايات، وما إلى ذلك) وفقا للشروط المنصوص عليها في الدستور. و بقدر ما يُستخدم بالتالي مصطلح "قاعدة" أو"معيار" يكون المقصود منه **القواعد الفردية** أي البنود أو المواد.

٢٠ تسمى **بالقوانين الأصلية** (النقطة الهامشية ٣٢٠ و ما يلي) **وباللوائح الأصلية** (النقطة الهامشية ٧٦١ وما يلي) قواعد قانونية تنظم حالة معقدة نوعاً ما بشكل مستقل. وتصنف القواعد القانونية تحت عنوان واحد وتوضع حيز النفاذ كقانون "جديد" أو لائحة قانونية "جديدة" لمدة صلاحية غير محددة.

٢١ **القوانين المعدِّلة** (النقطة الهامشية ٤٩٢ و ما يلي) **واللوائح القانونية المعدِّلة** (النقطة الهامشية ٨١٢ و ما يلي) تستند من ناحية أخرى إلى تعديل قواعد قانونية قائمة. و أيضا عندئذ تبقى القواعد مجمعة في رزمة تحت عنوان واحد. القوانين المعدلة و اللوائح القانونية المعدلة ليس لها ذاتها **مدة صلاحية**: ومع بدء نفاذها تجرى التعديلات، أي أن نص القوانين الأصلية واللوائح الأصلية يستعاض عنه في مواضع محددة بدقة بعبارة جديدة أو يُكمل أو يُلغى.

ولا يمكن للقوانين المعدلة واللوائح القانونية المعدلة أن تبقى بعد دخولها حيز النفاذ موضوع إجراء اشتراعي جديد، فما هي إلا "أغلفة فارغة" ليس لها أي تأثير قانوني. و هي قد زادت من عدد عمليات الإجراء الاشتراعي و لكنها لم تزد من عدد القوانين الأصلية و اللوائح الأصلية.

٢٢ القوانين المعدِّلة على شكل **تعديل فرديّ** (النقطة الهامشية ٥١٦ و ما يلي) **أو قانون غلافي** (النقطة الهامشية ٧١٧ وما يلي) و قوانين العقود المتعلقة بالمعاهدات الدولية (الملحق ١) تسمى أيضا قوانين المواد. أحكامها الفردية لا تسمى "بندا" بل "مادة". وفقاً لذلك هناك أيضا **لوائح أحكامها مواد**.

٦ المساعدة في إعداد المسودات وفي المراجعة القانونية

٦,١ أجهزة الإصدار (النشر)

٢٣ لدى إعداد تشريعات جديدة وفحص قانوني، تكون الصيغة الرسمية الأصيلة للقانون الساري حاسمة. لذلك فالأدوات التي لا غنى عنها هي **أجهزة الإصدار (النشر) الاتحادية**، أي الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية و النشرة الاتحادية و النشرة الاتحادية الإلكترونية و الجريدة المرورية. ويتبين بالتفصيل أي إجراء اشتراعي يتعين نشره في أي جهاز إصدار في الفقرة الأولى للمادة ٨٢ من القانون الأساسي و في القانون المتعلق بنشر اللوائح القانونية[3] وفي المادة ٧٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية أو في لوائح قانونية خاصة. الإعلان في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية أو في النشرة الاتحادية أوفي النشرة الاتحادية الإلكترونية هو من شأن وزارة العدل الاتحادية التي تشرف على هيئات تحرير أجهزة الإعلان المستقرة لدى دائرة العدل الاتحادية. و هي تُعد النصوص التي سيتم الإعلان عنها لإنتاج النسخة الأصلية وللطباعة. و الجهة المكلفة بالإنتاج و التوزيع هي دار النشر الاتحادية ، شركة محدودة المسؤولية.

٢٤ تظهر الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية في جزأين منفصلين في تسلسل غير منتظم وفقا لكمية المادة التي سيتم الإعلان عنها. وتتضمن **الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية في الجزء الأول** ، قوانين ومراسيم الاتحاد وقرارات المحكمة الدستورية الاتحادية والأوامر والإشعارات التي يشترط القانون نشرها في الجريدة الرسمية الاتحادية. وتتضمن **الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية في الجزء الثاني** المعاهدات الدولية واللوائح الصادرة لتطبيقها، والإشعارات ذات الصلة.

---

[3] قانون إصدار المراسيم القانونية في النسخة المعدلة المنشورة في الجزء الثالث من الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي، الرقم التفصيلي ١- ١١٤، الذي عدل مؤخرا بموجب المادة ٦من المرسوم المؤرخ في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦ (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي، الجزء الأول ، الصفحة ٢٤٠٧)

والطبعات الحالية من الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية متاحة مجانا على شبكة الإنترنت[4].

٢٥ في **الجزء الثالث من الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية** – بصرف النظر عن الاستثناءات - مطبوع النص الكامل للتشريعات الاتحادية النافذة بتاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر١٩٦٣بشكل منتظم و منهجي حسب المجال الموضوعي. ولا يزال نظام هذه الجماعة الأساس لتوثيق القانون الاتحادي الساري مفعوله حالياً. وكان القانون[5] المتعلق بتجميع القانون الاتحادي المؤرخ في ١٠ تموز / يوليو ١٩٥٨ والقانون[6] المتعلق باختتام تجميع التشريع الاتحادي المؤرخ في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ هما الحاسم في فحص النص القانوني وتكييف الصياغة. وتستند التعديلات التشريعية التي أعلنت بعد ٣١ كانون الأول / ديسمبر١٩٦٣ إلى الصيغة المطبوعة في جماعة التشريعات الاتحادية.

٢٦ ويُنشر على شكل ملحق للجريدة الرسمية الاتحادية سنوياً دليل المرجع الذي يصدر عن الوزارة الاتحادية للعدل. وتظهر في **دليل المرجع ألف** (ملحق أزرق فاتح للجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ، الجزء الأول) جميع القوانين والأنظمة القانونية المعمول بها حاليا في الاتحاد، مع العنوان وتاريخ الإصدار وموقع النسخة الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك يُعثر على مواقع جميع التعديلات التي أدخلت منذ آخر نشر رسمي للنص الكامل. ويُدرج كل قانون أصلي وكل مرسوم أصلي وفقاً لموضوعه في النظام التصنيفي الاتحادي المبوب (النقطة الهامشية ٢٥)، حيث يسهل العثور عليه من خلال رقم تصنيفه - **رقم دليل المرجع ألف** -. ويتضمن **دليل المرجع باء** (الملحق الوردي للجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الثاني) المعاهدات الدولية و اتفاقيات تهيئة وصنع وحدة ألمانيا. أدلة المواقع متاحة للمشتركين عبر الإنترنت في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية على شبكة الإنترنت عن طريق موقع دار النشر الاتحادية ، شركة محدودة المسؤولية[7].

٢٧ جهاز الإصدار الرسمي في الاتحاد الأوروبي هي **جريدة الاتحاد الأوروبي الرسمية**. وهو يتألف من سلسلتين متجاورتين لام و تاء فضلا عن سلسلة سين (الملحق) ويظهر في كل اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي. وفي السلسلة لام تُطبع اللوائح والتوجيهات والأحكام القانونية الأخرى. وتحتوي السلسلة جيم على إشعارات وإعلانات. كما أن السلسلة جيم تتضمن حصرا أيضا الجزء المتاح على شكل الكتروني وهي الجريدة الرسمية تاء جيم. هناك تُنشر الأعمال التحضيرية للتشريع. وفي السلسلة سين تنشر السلطات العامة المناقصات لتقديم العطاءات. و تصدر كل ستة أشهر مجلة دليل المرجع للتشريعات السارية في الاتحاد الأوروبي. و تحتوي

---

[4] www.bundesanzeiger.de

[٥] قانون تجميع القانون الاتحادي المؤرخ في ١٠ تموز / يوليو ١٩٥٨ (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي ، الجزء الأول، الصفحة ٤٣٧)

[٦] قانون اختتام تجميع القانون الاتحادي المؤرخ في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي، الجزء الأول، الصفحة ١٤٥١)

[7] www.bundesanzeiger.de

المجلة الأولى فهرساً منظماً والمجلة الثانية سجلاً زمنياً و أبجدياً. طبعات الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي متاحة على شبكة الإنترنت عن طريق موقع الاتحاد الأوروبي [8]. ويمكن أيضا العثور على دليل المرجع على الموقع هناك.

٦,٢ قواعد البيانات

٢٨ ولم يعد بالإمكان اليوم إعداد التشريعات وفحصها دون **مساعدة إلكترونية**. ويجب إدراج أي تشريع - سواء لأول مرة أو معدلا - في النظام القانوني القائم بلا خلاف. لهذا من الضروري الحصول على المعرفة بجميع القوانين الاتحادية المعمول بها. هذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب الازدواجية غير المرغوب فيها والغموض واستخدام اللغة غير المتناسقة. وأخيرا وليس آخرا، يمكن صياغة أوامر التعديل بدقة على هذا الأساس.

٢٩ الأداة الأكثر أهمية في إعداد التشريعات - سواء في الإصدار الأول أو في التعديلات – هو **نظام المعلومات القانونية** لشركة يوريس المحدودة المسؤولية. شركة **يوريس** لديها في ألمانيا أكثر جماعة شاملة للمعلومات لجميع القضايا القانونية و هي تعمل على توسيعها باستمرار. ويتم ضمان الجودة العالية لخدمات عرض المعلومات عن طريق التعاون الوثيق مع مكاتب التوثيق التابعة للمحكمة الدستورية الاتحادية، والمحاكم الاتحادية العليا الخمسة والدائرة الاتحادية للعدل والولايات الاتحادية. ويحق لجميع الأطراف المعنية الوصول إلى نظام المعلومات هذا لشركة يوريس المحدودة المسؤولية مقابل رسوم. وتقدم يوريس للأشخاص الذين يتعاملون مع التشريعات جماعة واسعة من خيارات البحث خاصة في الأبواب التالية.

- القضاء
- القوانين / اللوائح
- اللوائح الادارية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أبواب للأدب والمجلات والمعاجم وعقود تعريفة الأجور والرواتب والمساعدة في العمل، والاتصالات والصحافة.

٣٠ ويتضمن باب **"التشريعات / اللوائح"** جميع التشريعات التي أصدرتها الجمهورية الاتحادية، والمذكورة في دليل المرجع ألف، وتشريعات الولايات، وتشريع الاتحاد الأوروبي، ومعاهدات الازدواج الضريبي لجمهورية ألمانيا الاتحادية مع الدول الأخرى.

[8] http://europa.eu.int/eur-lex/lex/

٣١ ويمكن الاطلاع على أهم البيانات المتعلقة **بكل قانون وكل لائحة للاتحاد** في وثيقة شمولية، ولا سيما العنوان الكامل، وتاريخ الإصدار، وموضع النشره الأولى أو إعادة الصياغة المحتملة في دليل المرجع، ورقم الدليل المرجعي (النقطة الهامشية ٢٦) و معلومات عن التعديلات التي طرأت على هذا التشريع وعلاقته بتشريع الاتحاد الأوروبي. القوانين الأصلية الاتحادية و اللوائح الأصلية الاتحادية مسجلة **بصيغتها الحالية الساري مفعولها كاملة** ويمكن الاختيار بين عرضها والبحث فيها في سياق تشريعي أو على شكل قاعدة منفردة. كذلك النصوص السابقة **لكل تشريع بمفرده** متاحة أيضا. و تُدرج في الحواشي السفلية أية تعديلات عليها أيضا مع الإشارة إلى الدليل المرجع ي وتاريخ الدخول حيز النفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إشارات إلى العلاقات مع القواعد القانونية الأخرى والقانون الإقليمي المغاير، فضلا عن قرارات المحاكم ذات الصلة والمجلةات. هذه البيانات والإشارات يمكن الاستعلام عنها مباشرة عن طريق الروابط الإلكترونية. كما يتم توثيق الملاحق للقوانين واللوائح القانونية ما دام يمكن عرضها. و تقوم بالتوثيق **الدائرة الاتحادية للعدل**[9] وتُدرج التعديلات فور صدورها.

٣٢ إمكانيات قاعدة البيانات مهمة في تصميم التشريعات في العديد من النواحي. فالمعلومات اللازمة **للاستشهاد الصحيح** بقانون أو بلائحة قانونية (النقطة الهامشية ١٦٩ وما يليه) يمكن تحديدها بسرعة. في حالة مشروع تعديل يمكن التحقق مما إذا كانت **تعليمات التعديل** (النقطة الهامشية الهامشية ٥٥٢ وما يلي) منسوبة إلى المواضع الصحيحة في نص القانون المراد تعديله. ومن الممكن بشكل شامل تحديد القواعد ذات الأهمية بالنسبة لموضوعات معقدة معيّنة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن طلب جوانب أخرى، مثل تاريخ الإصدار أو تاريخ بدء النفاذ، ولكن أيضا طلب كلمات ذات دلالة خاصة، مثل "الطعن" أو "المستهلك" أو "الشركات" من أجل استخدامها بشكل موحد في القانون الاتحادي وفقا لمعانيها.

٣٣ وكثيرا ما يُشار في التشريع إلى أحكام أخرى. وبغية الحيلولة عند تعديل المعايير الأساسية أو المعايير المرجعية أن تختلط الروابط القانونية المرغوبة، ينبغي أيضا مراعاة **مشكلة الإشارة** (النقطة الهامشية ٢١٨ وما يلي) في حالة حدوث تعديلات. في قاعدة البيانات، يمكن ذكر المادة، ولكن على الأكثر حتى مستوى الفقرة، والسؤال عن جميع الأحكام الأخرى التي تشير إلى هذا **المعيار المرجعي**.

[9] اعتبارًا من عام ٢٠٠٨م: الشعبة الأولى (٣) ، مكتب العدل الاتحادي ، أديناور أللیه ٩٩ - ١٠٣ ، ٥٣١١٣ بون ، الإنترنت:
www.bundesjustizamt.de

٣٤ ومن الممكن أيضا استخدام قاعدة البيانات لتحديد ما هي الأحكام التي تخول بإصدار **اللوائح القانونية** أو أي اللوائح القانونية تستند إلى أية أحكام تفويضية.

٣٥ ويمكن أيضا أن تُستخدم نصوص قاعدة البيانات لإنتاج **مختصرات** (مقارنات). فالمختصرات معقولة في التعديلات القانونية ولا غنى عنها في الغالب. فتُطبع في الركيزة الأول صيغة أحد الأحكام أو قانون أو لائحة قانونية معمول بها حاليا بنصها الكامل، و في الركيزة الثاني الصيغة المرغوبة المستقبلية بنصها الكامل وفي الركيزة الثالث بعد ذلك التعديلات اللازمة.

٣٦ **"قوانين في الإنترنت"** هي قاعدة بيانات أخرى متاحة فيها جميع القوانين واللوائح الاتحادية تقريبا بصيغتها الحالية مجاناً[10]. وتُقدَّم قاعدة البيانات هذه بالتعاون مع نظام المعلومات القانونية لشركة يوريس محدودة المسؤولية.

٣٧ مزيد من المعلومات حول القانون المعمول به يتم توفيرها من قبل **يورولیکس**، والذي يُعدّهُ مكتب المطبوعات الأوروبية[11]. ويشتمل هذا النظام، في جملة أمور، على قوانين الاتحاد الأوروبي، ومراجع الأحكام التنفيذية المستشهد بها في القانون الوطني للدول الأعضاء، والوثائق المتعلقة بالعمل التحضيري التشريعي، وطلبات الاستيضاح البرلمانية، والأحكام القضائية الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية، و المحاكم الابتدائية[12]. ومن الممكن التنقل أثناء البحث بين مختلف صيغ النصوص اللغوية للغات الموجودة لإجراء عمليات بحث متوازية. كما يوفر يورولیکس الوصول إلى الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، السلسلة "لام" والسلسلة "جيم"، اعتبارا من عام ١٩٩٨ فصاعدا. والوصول إلى هذا المستند في الصيغة الألمانية ممكن عن طريق يوريس.

٣٨ وبالإضافة إلى ذلك، توفر قاعدة بيانات **"بوابة القوانين"** معلومات عن الإجراءات التشريعية الحالية والتعديلات القانونية والقوانين الجديدة من **الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول والجزء الثاني**، والمطبوعات البرلمانية ومحاضر جلسات البندستاغ العمومية، فضلا عن نصوص القوانين الموطدة في صيغتها الحالية والتاريخية. ويتم تشغيل "بوابة القوانين" بالتعاون بين يوريس الشركة المحدودة المسؤولية ودار النشر الاتحادية ويمكن الوصول إليها عن طريق رابط في عرض شركة يوريس المحدودة المسؤولية.

[10] www.gesetze-im-internet.de
[11] http://eur-lex.europa.eu/de/index.htm
[12] معاهدة لشبونة: محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي المكونة من محكمة العدل والمحكمة والمحاكم المتخصصة

٣٩ وبالإضافة إلى ذلك، تُنشر أيضا قرارات جميع المحاكم الاتحادية على شبكة الإنترنت[13].

٦,٣ مزيد من المساعدة

٤٠ في جدول محتويات الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية مزيدٌ من المعلومات تحت عنوان كلٍ من القوانين واللوائح التشريعية. تشير الملاحظة **د م** أ إلى دليل المرجع ألف (النقطة الهامشية ٢٦). على سبيل المثال، يمكن عن طريق رقم التصنيف المحدد هناك تحديد التعديلات على القانون مع مراجعها. وتتيح إشارة **جيستا**، إلى جانب الأرقام المؤشرة المطابقة لها، تحديد المواد القانونية ذات الصلة.

٤١ وقد وثق نظام المعلومات **"جيستا"** (حالة التشريع الاتحادي) جميع المقترحات التشريعية المقدمة في البوندستاغ (مجلس النواب الاتحادي) والبوندسرات (المجلس الاتحادي) ومعاملتهما البرلمانية حتى العطلة الصيفية عام ٢٠٠٧م. ومنذ ذلك الحين، تم اعتماد جيستا كجزء من قاعدة البيانات **"ديب"** (نظام التوثيق والمعلومات للمعاملات البرلمانية). وبمساعدة أرقام جيستا، المدرجة في الجريدة الرسمية الاتحادية، يمكن البحث بسهولة وبسرعة عن المواد التشريعية في قاعدة البيانات "ديب" لكل قانون. "ديب" هو نظام المعلومات المشترك للبوندستاغ (مجلس النواب الاتحادي) والبوندسرات (المجلس الاتحادي). وهو يوثق المسار الكامل للمشاورات البرلمانية لقانون، كما هو مثبت في المطبوعات ومحاضر الجلسات العمومية، ويوفر الوصول الشامل إلى جميع الوثائق المتاحة إلكترونيا (مشروعات القوانين وتقارير اللجان والمناقشات في الجلسات العمومية، وما إلى ذلك). "ديب" متاح في شبكة الانترنت تحت عنوان: http://dip21.bundestag.de/dip21.web/bt.

٤٢ أصدرت وزارة العدل الاتحادية من أجل صياغة القوانين التعاقدية واللوائح ذات الصلة بالعقود المتعلقة بالمعاهدات الدولية توجيهات صياغة قوانين العقود والمراسيم التعاقدية (توجيهات عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٧٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية - RiVeVo). وهي موجودة في المنشور بعنوان **"المبادئ التوجيهية لمعالجة المعاهدات الدولية"** الذي أصدرته وزارة الخارجية الاتحادية، والمطبوع علاوة على ذلك في الملحق ١ لهذا الدليل.

٤٣ وهناك أيضا وسائل مساعدة للعمل اذا اقتضى الأمر بشأن مسألة ما إذا كانت لوائح الغرامات ضرورية وكيف يمكن صياغة لوائح العقوبات والغرامات في القوانين الجنائية الثانوية. وقد وضع فريق عمل تابع لإدارات العدل الإقليمية ولوزارة العدل الاتحادية **مبادئ توجيهية** اعتمدتها اللجنة القانونية في المجلس الاتحادي (البوندسرات) منذ قرارها المؤرخ ٢ آذار / مارس ١٩٨٣م ووزارة العدل الاتحادية معاييراً للفحص.

[13] www.bundesverfassungsgericht.de; www.bundesgerichtshof.de; www.bverwg.de; www.bundesarbeitsgericht.de; www.bundessozialgericht.de; www.bundesfinanzhof.de, www.bundespatentgericht.de

وهي، من جهة، "مبادئ توجيهية بشأن الحاجة إلى عقوبات و غرامات، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير الإكراه الإداري". و هي مطبوعة في الملحق ٢. ومن جهة أخرى "المبادئ التوجيهية لتشكيل لوائح العقوبات والغرامات في القوانين الجنائية الثانوية". وغدت هذه المبادئ التوجيهية ، مزودة بتوصيات وأمثلة، مدمجة في **مساعدة العمل** واسعة النطاق "توصيات لفرض الغرامات و العقوبات في القوانين الجنائية الثانوية"[14].

٤٤ إن تبسيط التشريعات، والقضاء على البيروقراطية غير الضرورية، والحد من طوفان المعايير هي أهداف مهمة في التشريع الاتحادي. ولذلك على الوزارات الاتحادية أن تكفل بالفعل مع إعداد مسودات التشريع أن يكون للمقترحات التشريعية في كل مرحلة تبرير جيدٌ من حيث ضرورتها وفعاليتها سواء بالنسبة لمشروع القانون بأكمله أو لمفرد أحكامه. **وللمادة ٤٢ وما يلي من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية** تأثير خاص على الإصلاح التشريعي. وهكذا، فإن المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية تهدف إلى مراعاة المتطلبات الشكلية في إنشاء مشروع القانون، وشكليتة القانونية وسهولة فهم نص القواعد. وتقتضي المادتان ٤٣ و ٤٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية أن تتضمن الشروحُ التوضيحية شرحاً للهدف والغرض والحاجة إلى القانون، فضلا عن دراسة بدائل توضع في الاعتبار وعواقب القانون. المادة ٤٥ وما يلي من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية تتضمن إرشادات إجرائية بشأن التزامات أخذ الرأي والإعلام حتى عرض المسوّدة على مجلس الوزراء، التي تسهم في إمكانية تضمين أكبر قدر ممكن من الخبرة في المسودة و تفادي نشوء مشاكل قبول في مرحلة مبكرة. وتساعد إلى الامتثال لهذه المتطلبات في النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية **قائمة تدقيق** لتحسين التشريع (الملحق ٣).

٤٥ وتقدم الأكاديمية الاتحادية للإدارة العامة في وزارة الداخلية الاتحادية دعما مفيدا جدا في معالجة مشاريع القوانين واللوائح في الإنترنت بواسطة **"مساعد العمل التشريعي"**[15] المحمي بكلمة سر. وهو يمثل جميع **الخطوات الإجرائية** التي يجب أن يمر بها القانون من الاعتبارات الأولية حتى الإصدار النهائي والنشر في الجريدة الرسمية الاتحادية. ويُستكمل ذلك بنصوص أحكام ذات صلة بالتشريع وكذلك بمواد أساسية ومزيد من مراجع كتب أخرى.

---

[14] نُشرت النسخة الثانية المنقحة في ١٦ تموز / يوليه ١٩٩٩م بوصفها الملحق رقم ١٧ (أ) للنشرة الاتحادية المؤرخة في ٢٢أيلول / سبتمبر ١٩٩٩م.

[15] http://gesetzgebung.bakoev.ivbb.bund.de/gesetzgebung

٤٦ البرنامج **"إنورم"** يساعد على الامتثال لمتطلبات الشكلية القانونية والتحريرية أثناء صياغة مسودات القوانين. وهو يرتكز على برنامج معالجة النصوص "مايكروسوفت وورد ". "إنورم" يجعل من الممكن استخدام الوثائق باستمرار طوال العملية التشريعية بكاملها لغاية الإصدار وتوثيق المعايير. ويستعمل البرنامج نماذج موحدة للوثائق لأنواع مختلفة من الأحكام القانونية ويوفر مختلف وظائف المساعدة والتدقيق. وبهذه الطريقة، يصل تحذير من خطأ أو من مخالفة قواعد معينة للشكلية القانونية. ويمكن التحقق من الاستشهادات مباشرة وتحديثها باستخدام قاعدة بيانات يوريس للتشريع الاتحادي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تصدير البيانات في شكل منظم (الترميز القابل للامتداد) مما يحسن في وقت لاحق إصدار النصوص ويخفف من أعمال التوثيق النمطي[16].

٤٧ تُطبق **القواعد الجديدة لضبط المجلة** منذ أول آب / أغسطس ٢٠٠٦ أيضاً على لغة المعايير. وتحيط وزارة الداخلية الاتحادية ووزارة العدل الاتحادية السلطات الاتحادية العليا علماً بآخر التطورات عن طريق التعميمات المشتركة. وقد نُشرت جماعة كاملة من القواعد وفهرس كلمات في ملحق النشرة الاتحادية[17].

٤٨ **هيئة التحرير في جمعية اللغة الألمانية بالبوندستاغ الألماني متخصصة في تقديم المشورة اللغوية لصياغة القوانين**[18]. وهي توفر المعلومات وتقدم المشورة بشأن جميع مسائل اختيار الكلمات ومعانيها وصياغة النصوص والهجاء والتنقيط والقواعد الجديدة لضبط المجلة، وكذلك مراجعة الإملاء. ويتعين بموجب الفقرة الخامسة من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية تقديم جميع مسودات القوانين إلى الهيئة لفحص صوابية اللغة و سهولة فهمها وذلك في أقرب وقت ممكن، على أقصى تقدير، قبل تقديمها إلى مجلس الوزراء للبت فيها. و تشير هيئة التحرير إلى الأخطاء اللغوية و تقترح صيغة بديلة للنص.

٤٩ **"مؤشرات اللغة القانونية والرسمية"**، الطبعة الحادية عشرة لعام ١٩٩٨ نُشرت من قبل جمعية اللغة الألمانية بالتعاون مع وزاراتي الداخلية والعدل الاتحاديتين. و هي بمثابة دليل في المجالات اليومية تقدم المساعدة في تحسين شمولية النصوص القانونية والرسمية وتحتوي على جماعة متنوعة من أمثلة النصوص والاقتراحات.

---

[16] مزيد من المعلومات في www.enorm.bund.de

[17] الناشر الاتحادي رقم ٢٠٦ أ المؤرخ في ٣ نوفمبر ٢٠٠٦م. فهرس الكلمات ومزيد من المعلومات في www.rechtschreibrat.com

[18] بلاتس دير ريبوبليك ١، ماري – إليزابيت – لودرز هاوس، ١١٠١١ برلين، تلفون: ٦٦ ٣٠ ٧٣ ٢٢ (٠٣٠)
البريد الإلكتروني: redaktionsstab@gfds.de

٥٠ ويمكن الحصول على مزيد من المساعدة في المنشورات التي يُصدرها **المكتب الاتحادي للإدارة العامة** – الدائرة الاتحادية لتنظيم المكاتب والتقنيات المكتبية[19] ، مثل دليل العمل المعنون "لغة إدارة المواطنة" والنشرة م ١٩ "معاملة النساء والرجال لغوياً بالتساوي- ملاحظات ومجالات التطبيق و الأمثلة".

٧ فحص الدستورية

٥١ فحص الدستورية هو نقطة مركزية في الفحص القانوني. وستساعد الأسئلة الاختبارية التالية على تحديد المشاكل الدستورية في الوقت المناسب، وصياغتها بدقة، وتوضيح القضايا وفقا لذلك. ومن الضروري في حالات التقلقل أو الشك الاستفسار في وقت مبكر مباشرة عن قضايا تشريعات نظام الدولة لدى الجهة ذات الشأن ، **وزارة الداخلية الاتحادية** ، وعن قضايا التشريعات الدستورية المالية لدى الجهة ذات الشأن ،**وزارة المالية الاتحادية**، وعن قضايا تشريعات الحقوق الأساسية لدى الجهة ذات الشأن المسؤولة عموماً عن الفحص القانوني ، **وزارة العدل الاتحادية** ،من أجل التحقق من دستورية كل حالة فردية (الجملة الثالثة من الفقرة الأولي من المادة ٤٥ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

٥٢ **أسئلة اختبارية**

١ هل الحكومة الاتحادية مسؤولة عن فرض القواعد؟

١,١ أي من أحكام القانون الأساسي أو الصلاحيات الأخرى (ما يسمى بالاختصاصات غير المكتوبة) يعطي للاتحاد **اختصاص التشريع** بخصوص المقترح التشريعي المحدد؟ في حالة الاختصاص التشريعي التنافسي في الحالات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٢ من القانون الأساسي: هل تقتضي مصلحة الدولة بأكملها إعداد تشريع اتحادي من أجل إقامة ظروف معيشية متكافئة على أرض الاتحاد أو لحماية الوحدة القانونية أو الاقتصادية؟

١,٢ إذا كانت الحكومة الاتحادية تنوي تنفيذ القانون من قبل السلطات الادارية الخاصة بها: أي من أحكام القانون الأساسي يُعطى **الاختصاص الإداري** للاتحاد؟

١,٣ إذا كان القانون الذي ستنفذه الولايات سينطوي على تنظيم متباين للإجراءات الإدارية للولايات، فهل لدى الحكومة الاتحادية **اختصاص التنظيم الإداري** عملا بالجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من القانون الأساسي؟

[19] www.bva.bund.de

١,٤ إذا كان الغرض من مشروع القانون الذي ستنفذه الولايات الاتحادية، في استثناء من الفقرة الأولى من المادة ١٠٤أ من القانون الأساسي، هو أن يتحمل الاتحاد التكاليف: أي من أحكام القانون الأساسي يُجيز للاتحاد أن يتحمل كل التمويل أو جزءاً منه (**اختصاص التمويل**)؟

١,٥ إذا كان القانون يتضمن أحكاما بشأن تمويل التكاليف من قبل أطراف ثالثة (مثل الرسوم أو الاشتراكات أو الرسوم الخاصة): أي من أحكام القانون الأساسي يبين أن الحكومة الاتحادية مسموح لها بتنظيم هذا الشكل من التمويل الحكومي (**اختصاص تنظيم التمويل**)؟

٢ هل **موافقة المجلس الاتحادي** ضرورية؟ من أي أحكام القانون الأساسي تُستنتجُ الحاجة إلى الموافقة؟ الحالات المتكررة: الجملتان الخامسة و السادسة من الفقرة الأولى من المادة ٨٤، الفقرة الرابعة من المادة ١٠٤أ ،الفقرة الثالثة من المادة ١٠٥ من القانون الأساسي. غير أن هذه مسألة معقدة وتتطلب **المشاركة في مرحلة مبكرة** من وزارة الداخلية الاتحادية في حالة تنظيم الإجراءات الإدارية (الجملتان الخامسة والسادسة من الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من القانون الأساسي) أو من وزارة المالية الاتحادية في حالة تشريع دفع الاستحقاقات (الفقرة الرابعة من المادة ١٠٤أ من القانون الأساسي) ومن وزارة العدل الاتحادية. ما هو الحكم الفردي في المشروع التشريعي الملموس الذي يثير الحاجة إلى الموافقة ولأي سبب؟

٣ إذا كان القانون سيتضمن **إناطة بإصدار لائحة قانونية** (نقل صلاحية التشريع إلى السلطة التنفيذية): هل هذا التفويض بإصدار لائحة قانونية مسموح به بموجب الجملتين الأولى و الثانية من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي. هل مضمون الإناطة والغرض منه و المدى محدد بما فيه الكفاية؟ هل تتطلب اللائحة القانونية موافقة المجلس الاتحادي وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٠ من القانون الأساسي ؟ وهل ينبغي استبعاد ضرورة الموافقة على اللائحة القانونية بموجب القانون المُخَوّل؟

٤ إذا تعين إصدار لائحة قانونية: ما هو التفويض التشريعي الاتحادي المحدد الذي تستند عليه اللائحة؟ بأي شكل يتحدد في القانون مضمونها والغرض منها ومداها ؟ هل تبقى اللائحة ضمن هذا الإطار؟ ما هي معايير التفويض التي يجب ذكرها في الصيغة الافتتاحية للائحة (واجب الاقتباس من الجملة الثالثة في الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي) ؟ هل موافقة المجلس الاتحادي ضرورية؟

٥ هل تتأثر **الحقوق الأساسية** أو **الحقوق المساوية للحقوق الأساسية** المشار إليها في الرقم ٤أ من الفقرة الأولى من المادة ٩٣ من القانون الأساسي بالتشريع المقصود؟ هل تتأثر ضمانة المنشآت (ضمانة المؤسسات أو الضمانات المؤسساتية) بالإطار القانوني المقصود؟

٥,١ هل تتأثر الحقوق بالحريات؟

- هل تتأثر **حقوق خاصة بالحريات** ؟ أو، كما هو الحال دائما مع اللوائح المثقلة عبئاً، هل يتأثرعلى الأقل **الحق الأساسي الحاضن** من الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون الأساسي (حرية التصرف)؟ ما هو المجال الجدير بالحماية من الحريات و هل هناك تَدخّلٌ بهذا المجال المحمي؟

- هل **يجوز التدخل؟** هل يجوز ، بموجب أحكام القانون الأساسي، التدخل في مجال حماية الحق في الحرية من خلال قانون أو بناء على قانون (تحفظ قانوني بسيط)؟ هل يجوز التدخل فقط في ظل ظروف وقائعية معينة أو لأغراض محددة (تحفظ قانوني مؤهل)؟ هل يضع تنظيم الحقوق الأساسية غير المشروطة في الاعتبار الحدود التي وضعتها الحقوق الأساسية لأصحاب الحقوق الأساسية الآخرين أو الجمائل الدستورية الأخرى (حواجز الحقوق الأساسية المتأصلة في الدستور)؟

- هل يراعى **حظر قانون الحالة الفردية المُقيِّد** (الجملة الأولى من الفقرة الأولى للمادة ١٩ من القانون الأساسي)؟

- هل يُحافظ على **مبدأ التناسب؟** ما هو الغرض من اللائحة؟ هل يجيز الدستور هذا الغرض بشكل عام أو لقضية محددة؟ هل اللائحة مناسبة لتحقيق هذا الهدف؟ هل هي ضرورية لذلك أو هل تكفي وسيلة ألطف إنما مناسبة كذلك؟ وهل تتناسب اللائحة مع الغرض المقصود وهل هي معقولة بالنسبة للأشخاص المعنيين؟

- هل يُراعى أن الحق الأساسي لا يجوز أن يتأثر في **جوهره** (الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون الأساسي)؟

- هل يُحترم واجب الاقتباس وفقا للجملة الثانية من الفقرة الأولى للمادة ١٩ من القانون الأساسي (النقطة الهامشية ٤٢٧ وما يلي)؟

٥,٢ هل تتأثر **حقوق المساواة؟**

- هل تُراعى **حقوق المساواة الخاصة** (حظر التمايز المطلق)؟

- هل تُراعى **قاعدة المساواة العامة؟** ما هي مقارنة الأزواج الموجودة هناك؟ هل يعامل المتساوي بالمثل وغير المتساوي وفقا لاختلافه بشكل غير متساوٍ؟ هل هناك للتمييز أسباب وجيهة تقوم على طبيعة المسألة أو أنها مقنعة واقعياً؟ هل ينطبق مجرد حظر التعسف أو هناك ما يدعو إلى فرض شروط أكثر صرامة على عدم المساواة في المعاملة؟ (على سبيل المثال، في حالة عدم المساواة في معاملة جماعات من الأشخاص)؟ وهل الفوارق القائمة (في حالة المعاملة المختلفة) أو أوجه التشابه (في حالة المساواة في المعاملة) مهمة بما فيه الكفاية لتبرير المعاملة غير المتساوية أو المعاملة المتساوية؟

٥,٣ ما هي **الضمانة المؤسسية** (مثل الزواج والأسرة، والممتلكات، وقانون الميراث)، **أو الضمانة المؤسساتية** (مثل الإدارة الذاتية للبلدية، والخدمة المدنية المهنية) التي تتأثر؟ هل يبقى جوهر الأصول الأساسية التقليدية لضمانة المنشأة بدون مساس؟

٦ هل تُحترم القرارات **ذات القيمة الموضوعية** المعبر عنها في الحقوق الأساسية في الأنظمة التي لا تنظم مباشرة العلاقات بين الدولة ومواطنيها (على سبيل المثال في القانون الخاص وبموجب المعاهدات الدولية)؟ هل تفي الدولة بالتزاماتها تجاه الحماية للمواطنين؟

٧ هل تتوافق اللوائح القانونية المقترحة مع **المبادئ المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون الأساسي** (الديمقراطية والدولة الاجتماعية وسيادة القانون، وتقسيم السلطة، والفيدرالية) **وغيرها من القواعد الدستورية العامة؟**

على وجه التخصيص:

٧,١ هل روعيت جوانب الوضوح القانوني واليقين القانوني؟ هل يمكن للمواطنين توقع الأعباء التي يمكن أن يواجهوها وحسابها؟ (للاطلاع على الوضوح اللغوي في التشريع، انظر النقطة الهامشية ٥٣ وما يلي).

٧,٢ هل يُحترم مبدأ حماية الثقة بالتوقعات المشروعة؟

- هل هي مسألة **مفعول رجعي حقيقي محظور مبدئياً** أو **إعادة إنفاذ عواقب قانونية**، أي : تَدَخُّلٌ بوقائع منجزة في الماضي؟

- هل هي مسألة **مفعول رجعي زائف** أو **إعادة علاقة وقائعية**، أي : تدخل في وقائع حالية، لم تكتمل بعد؟ هل هذا جائز، مثلاً لأن الهدف التنظيمي هو أكثر أهمية من مبدأ حماية الثقة بالتوقعات المشروعة؟

- هل يُحترم **الحظر المطلق للمفعول الرجعي** بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من القانون الأساسي في القوانين الجزائية واللوائح المعللة و المشددة للعقوبات المتعلقة بمخالفات النظام العام و الغرامات والعقوبات الشرفية والعقوبات التأديبية؟

٧,٣ هل يؤخذ في الاعتبار أنه يجب على المشرع اتخاذ جميع القرارات الأساسية بنفسه وعدم تركها للسلطة التنفيذية (**نظرية الأساسيات**)؟

أخيراً: هل تُعرض في **تعليل** مشروعات القوانين واللوائح وجهات النظر والموازنات الأساسية بصورة مقنعة دامغة؟

الجزء باء

توصيات عامة

لصياغة التشريعات

الجزء باء: توصيات عامة لصياغة التشريعات

١ التصميم اللغوي للقوانين واللوائح

١,١ المصطلحات القانونية

- فقط أولئك الذين يعرفون بالضبط ما يريدون تبيانه يمكنهم التعبير عنه بطريقة موجزة ومفهومة!
- المحتوى الواضح و اللغة الجيدة يسيران جنباً إلى جنب!

٥٣ يُقيّم علم اللغة وضوح النصوص بناء على **البساطة والاقتضاب والإيجاز** وكذلك **الترتيب والانتظام**. وتنطبق هذه الخصائص أيضا على لغة القوانين واللوائح. من أجل صياغة النصوص بشكل مفهوم أو لتحسينها لغوياً، يجب أن تؤخذ ثلاثة مستويات في الاعتبار: **اختيار الكلمات** و **تركيب الجملة وإنشاء النص**.

٥٤ يجب أن تكون صياغة نصوص القواعد **صحيحة لغوياً وبقدر الإمكان مفهومة للجميع** (الجملة الأولى من الفقرة الخامسة من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). ولذلك، على من يصوغ التشريعات، أن يبذل جهده أن تكون دقيقة لغويا بقدر الإمكان وفقا لطبيعة ظروف الحياة التي سيتم ترتيبها مع مراعاة غاية القانون. وينبغي أن يكون المعنيون قادرين بناء على تنظيمات القوانين على تحديد الإطار القانوني دون مشورة قانونية وتهيئة سلوكهم وفقا لذلك. وينبغي أن تكون المحاكم قادرة على اتخاذ القرار على أساس اللائحة. يجب أن تكون حدود الإجراء الإداري معترف بها من حيث المحتوى والغرض والمدى. في هذا الصدد ، هناك علاقة وثيقة مع المتطلبات الدستورية (المتعلقة بالمحتوى) من اليقين. (النقطة الهامشية ٥٢، رقم ٧,١ من أسئلة الرقابة الدستورية)؛ فاللغة القانونية الواضحة هي وحدها التي تخلق الوضوح القياسي. القوانين التي تنجلي فقط " بالخبرات الدقيقة والقدرات المنهجية غير العادية، و رغبة معينة في حل ألغاز الرياضة الذهنية[20]" لا تفي بهذه المتطلبات.

٥٥ من هو المقصود بعبارة **"الجميع"** هذا يتوقف على أي جماعة من الأشخاص سوف يلزمها القانون بشيء ما أو يخولها حقاً ما. والقوانين الموجهة إلى **جماعة غير محدودة من الأشخاص** ومن ثم في الواقع إلى "الجميع"، مثل القانون الجنائي، ينبغي أن يتمكن شخص متوسط الإدراك أن يستوعب محتواها.

---

[20] هكذا استشهدت المحكمة المالية العليا بالمحكمة الدستورية النمساوية في مسودة القرار المؤرخ في 6 سبتمبر/أيلول 2006 رقم الملف XI R 26/04

بينما في حالة القوانين التي تخاطب **جماعة محصورة من الأشخاص** يكون المقصود بـ "الجميع"، في المقام الأول، أشخاصاً من مجال قانوني محدد (على سبيل المثال، الحرفيون وفقا للوائح الحرف اليدوية، وصانعو النبيذ وفقا لقانون النبيذ و القضاة وفقاً لقانون القضاة الألماني). ويجوز للمشرّع أن يفترض أن الذين تخاطبهم هذه التشريعات يتمتعون بالخبرة اللازمة. عديم الخبرة يجب أن يكون على الأقل قادراً على فهم الغرض من القانون و وسيلة تحقيقه.

٥٦ لغة القوانين **جزء من اللغة المتخصصة الحقوقية**. وتتميز الاصطلاحات في أي من الاختصاصات بأسلوب تعبير موحد شكلي. كما تُعبّرُ الاصطلاحات عن تفكير اختصاصي و لذا فهي كلام اختصاصيين لاختصاصيين. فإذا استوعبها غير الاختصاصيين تفقد لغة التشريعات ارتباطها المباشر بالتفكير الحقوقي المهني وعلاقتها بهيكلية التنظيم المهني. المفاهيم والتصريحات لا تنجلي للشخص العادي ببساطة.

٥٧ ومن السمات الخاصة للّغة المتخصصة الحقوقية استخدام المصطلحات التي تتفق في الشكل مع اللغة العامة، أي مع اللغة المستخدمة بشكل عام، ولكن معناها قد ينحرف عن اللغة المعيارية. كلمات مثل "مِلكية" و "حِيازة "، "قِرْض" و "إعارة "، "قَتْل" و "قَتْلٌ غير عمدي"، "جرم"، "إهداء"، وما إلى ذلك تختلف في الاستخدام القانوني بكثير عن اللغة المعيارية – إنها **مصطلحات حقوقية**.

٥٨ وفي حالة تنظيم وقائع مجال اختصاص معين، يجب أيضا النظر في **تعابيره الخصوصية** المحددة في بعض الأحيان. و لكن هذه التعابير لا يجوز استخدامها إلا إذا لم تكن هناك تورية مفهومة بشكل عام أو ما إذا كانت هذه التورية من شأنها أن تزيد من نطاق اللائحة بشكل غير متناسب. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط اللوائح المتعلقة بمكونات المواد الغذائية أو بعمليات الإنتاج باللغة المتخصصة لمنتجي الأغذية، التي ينبغي أن تتبع هذه اللوائح.

٥٩ ولتجنب سوء فهم النص التشريعي من الأشخاص العاديين أو حتى صياغة تشريع غير مفهوم، يجب مراعاة خصائص اللغة المتخصصة عند سَنّ القوانين واللوائح. وبالنسبة إلى الكلمات التي تستخدم بمعنى ينحرف عن اللغة المعيارية أو التي أدخلها المشرع حديثا، يمكن **تحديد المقصود من المصطلحات**. وإذا تم، من ناحية أخرى، اعتماد مصطلح سبق إدخاله (بموجب تشريعات أخرى)، فيمكن الاستغناء عن تكرار التحديد للمقصود من المصطلح. وهكذا يمكن تجنب التكرار غير الضروري والمربك.

مثال:

الفقرة الأولى من المادة الأولى للقانون على مخالفات النظام:
مخالفة النظام هي تُصرف يلام عليه ومخالف للقانون يحقق واقعات قانون يسمح بفرض غرامة.

هذا التعريف ينطبق على النظام القانوني برمته، ما لم ينظم المشرع صراحة شيئا آخر في قانون آخر.

٦٠ ومن الممكن أيضا أن يكون للكلمات معان مختلفة تبعا للسياق القانوني الذي ترد فيه ("النقض" عملا بالمادة ٣٥٥ من القانون المدني أو المادة ٤٩ من "قانون الاجزاءات الإدارية"؛ "الموافقة" عملا بالمادة ١٨٤ من القانون المدني أو المادة ٤ من القانون الاتحادي للحماية من الانبعاثات). يجب أن يتم التحقق من المصطلحات بدقة على **الاختلافات في المعنى** وعلى **استخدامها الصحيح**. وتتأثر سهولة الفهم عند استخدام المصطلحات بشكل مختلف، حتى ولو كانت الكلمة المعنية واضحة مفهومة.

أمثلة:
الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من قانون الأسهم:
على مجلس الإدارة أن يدير الشركة تحت مسؤوليته الذاتية.

في هذا السياق، يعني مصطلح "المسؤولية الذاتية" أنه يجب على مجلس الإدارة أن يقف إلى جانب إجراءاته وأن يتحمل بنفسه العواقب إذا لزم الأمر.

الجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٢ من المجلة الخامس من القانون الاجتماعي:
تقدم صناديق التأمين الصحي للمؤمن عليه... إنجازات منافع مع مراعاة واجب الريعية (المادة ١٢) بقدر ما لا تقع هذه الانجازات ضمن المسؤولية الذاتية للمؤمن عليه.

وفي هذه الحالة، تعني "المسؤولية الذاتية" أن المؤمن عليه لا يحصل على أي إنجازات منافع التأمين من شركات التأمين الصحي.

بمساعدة قاعدة بيانات التشريع الاتحادي في يوريس (نقطة ٢٩ و ما يلي) يمكن تحديد في أي اللوائح الفردية استخدمت نفس المصطلحات. هذا التحكم في الكلمات يُسهّل التشكيل الموحد للمصطلحات و استخدامها.

٦١ **يجب التخطيط بعناية لاستخدام المصطلحات الاختصاصية:** أولا وقبل كل شيء، من الضروري توضيح أي المصطلحات الاختصاصية في النصوص القانونية الأخرى يجب اعتمادها أو إعادة تشكيلها وما هو الذي ترمز إليه. و يتعين تحديد الصلة الداخلية بين هذه المصطلحات - ربما عن طريق رسم بسيط يعكس العلاقة بين المصطلحات مع بعضها البعض. وعلى هذا الأساس تُحدّدُ التسميات التي يجب أن تكون واضحة المعنى متجانسة دائماً في استخدامها.

١,٢ الوضوح اللغوي

٦٢ دقة النصوص ووضوحها لها أهمية خاصة في صياغة نصوص اللوائح. فالتعبير عن بيان قانوني واضح ومفهوم بشكل عام يعني عملا جاداً على النص يتطلب مجهوداً و وقتاً.

وذلك من أجل

- الكلمات الصحيحة
- و الجمل الصحيحة
- والتوازن بين الدقة وسهولة الفهم.

٦٣ هنا تساعد بالفعل بعض القواعد العامة لصياغة نصوص مفهومة:

- ماذا تريد أن تقول؟

سجلوا في رؤوس أقلام ورسوم أولية ما هي العلاقات التنظيمية التي يجب توضيحها أو أية شروط موضوعية سوف تؤدي إلى أية تبعات قانونية! ثم اعملوا على إنشاء مسودة صياغة أولية و تفحصوها بدقة:

- كيف يمكنكم قولها بصورة أفضل؟

تحققوا من اختيار الكلمات وتركيب الجملة!

- استخدموا جملاً قصيرة! فكرة واحدة – جملة واحدة!
- بيت القصيد في بداية الجملة!
- بقدر الإمكان جملة رئيسية واحدة فقط و ليس أكثر من جملة ثانوية واحدة!
- الفكرة الرئيسية في الجملة الرئيسية!
- يُفضّل استخدام الأفعال على استخدام الأسماء!
- تجنبوا سلاسل الصفات والنعوت و خاصة مشتقات أسماء الأفعال! استخدموا بدلاً عنها جملاً نسبية!
- تجنبوا صيغة المبني للمجهول و استخدموا صيغة المبني للمعلوم!

تكلموا بإيجاز!

- اشطبوا الكلمات الزائدة!
- استخدموا كلمات قصيرة!

٦٤ ويجب إيلاء اهتمام خاص للتشريعات الجديدة. وهناك حاجة ملحة إلى إجراء تنقيحات على اللوائح القائمة إذا لم تكن واضحة وتؤدي إلى مشاكل في التطبيق.

وهناك أيضا مسائل قانونية معقدة، كانت قواعدها في الماضي مكتوبة حصرا للحقوقيين على أعلى مستوى من التجريد.

مثال:

الجملة الثانية من المادة ١٦٤ من القانون المدني:
وإذا لم تظهر الإرادة للعمل بإسم الغير بوضوح، لا يُؤخذُ عدم الرغبة في التصرف بإسم الغير بالاعتبار.

إن محاولة التعبير عن مضمون هذا المعيار بشكل واضح و مفهوم عموماً لن تؤدي فقط إلى إطالة نص المادة القانونية بشكل كبير، بل إنها قد تؤثرعلى الوحدة اللغوية والمنهجية للقانون.

٦٥ ولكن مع كل الجهود الرامية إلى تحقيق الفهم عموما والدقة يسري:

أنه يجب ألا تكون سهولة فهم التشريع بوجه عام على حساب الدقة الموضوعية أو القانونية. فالعيب في عدم وضوح وسهولة فهم نص القانون يمكن تعويضه جزئيا **" بنصوص مرافقة "**. وهي بالإضافة إلى تعليل القانون، على سبيل المثال، إشارات تفسيرية على صفحات الإنترنت الخاصة بالوزارات الاتحادية أو منشورات مع شروح وأمثلة تطبيقية. وفي هذه النصوص، ينبغي أن تكون لسهولة الفهم عموماً أسبقية على الدقة. وعند تنفيذ السلطات الإدارية للقوانين عليها أن تضطلع أيضا بمهمة "التوسط" بين القانون والأشخاص المعنيين. ويمكن أن يعوض إسداء المشورة للمواطن ومساعدته من جانب السلطات العامة عن الصعوبات المحتملة في الفهم.

١,٣ تقنيات التشريع و المفهومية

٦٦ وفي كثير من الأحيان، يصعب فهم القواعد أيضا بسبب استخدام وسائل التشريع التقنية الخاصة (مثل افتراض الخيال ، تناسب القاعدة والاستثناء، والمرجع). عند النظر إلى قاعدة واحدة فقط لا يمكن الإجابة على قضية ملموسة بشكل قاطع. ويجب الرجوع إلى أحكام أخرى في نفس القانون أو في قانون آخر لهذا الغرض. غير أن هذه الوسائل التشريعية التقنية لا غنى عنها بصفة عامة. فهي تجعل التشريع **واضحا وقابلا** للتطبيق على مختلف القضايا. فهي تضمن تطبيقاً فعالا وقبل كل شيء متساوياً.

٦٧ للتفاعل بين اللوائح الفردية، هناك **قواعد للتفسير**، وإذا لزم الأمر، **تعريف** محدد. فيتضح على سبيل المثال، من اختيار كلمات الاقتباس، ما إذا كان المقصود إشارة جامدة أو إشارة انسيابية (النقطة الهامشية ٢٢٥ وما يلي). إن المتطلبات الدستورية والمنهجية القانونية (مثل التسلسل الهرمي للقواعد والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين) مفترضة مسبقا ولا يلزم تكرارها أو

تفسيرها في النص القانوني. ولدى صياغة مشاريع القوانين واللوائح يجوز افتراض احترام قواعد التفسير المعترف بها من قبل السلطات ومن قبل المحاكم أيضاً في حالة المنازعات.

١,٤ ملاحظات عامة على التعبير

٦٨ اللغة القانونية هي اللغة **الألمانية**، كما هي اللغة الرسمية (الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الإدارية للدولة الاتحادية) ولغة المحاكم (الجملة الأولى من المادة ١٨٤ من قانون نظام القضاء). هذا ما ينبغي أن يفكر به من يرغب باستخدام كلمات أجنبية في النص القانوني أو يرغب في الإشارة إلى نصوص باللغات الأجنبية (النقطة الهامشية ٧٨ وما يلي). وبطبيعة الحال يتعين تطبيق قواعد ضبط المجلة الألمانية (النقطة الهامشية ٤٧). ومع ذلك، هناك ميزة خاصة في اللغة القياسية: إذا جازت بعد إصلاح قواعد الإملاء الألمانية الكتابة القديمة جنباً إلى جنب مع الكتابة الحديثة يجدر الاستمرار باستخدامها. والهدف هو الحفاظ على وحدة اللغة القياسية (أمثلة: " بناء على " بدلا من " بناء علي "، "مستقلا " بدلاً من "مستقلا").

٦٩ يجب أن تكون الكلمات ملائمة واستخدامها **منطقياً صحيحاً**.

٧٠ وهذا يعني أن الكلمة المختارة ينبغي أن تعكس **المعنى** بأكبر قدر ممكن من الدقة.

مثال:
الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون أمن بيانات الأقمار الصناعية:
الاستفسار حساس، إذا ....

كلمة "حساس" تعني من بين أمور أخرى "حساس جدا"، "سريع الانفعال"، "دقيق الاعصاب" ، وبالتالي فهي مرتبطة في المقام الأول مع الإحساس. ويضاف على ذلك: ليس الاستفسار هو "الحساس" بل الجواب، أي نقل البيانات المطلوبة. وكلمة "حساس" هي أيضا كلمة أجنبية ومستحدثة يمكن تجنبها. والأفضل الصياغة كما يلي:

الاستفسار محرج أمنياً، إذا...
أو: يكون الاستفسار موجهاً إلى إرسال بيانات ذات حساسية أمنياً، إذا...

٧١ ومن الضروري أيضا إيلاء الاهتمام **بالعلاقة بين الكلمات** وتداخل الدلالات. إن الاستناد غير المنطقي على مرجع يُحيّر و يحجب فحوى الإيعاز و يصرف النظر عن سياق التقنين.

مثال:
بدلا من: ... وهذا يشمل أيضا حوافز للخدمة الذاتية، بما في ذلك مساعدة الجيران.
الأفضل: ... وهذا يشمل أيضا حوافز للخدمة الذاتية وكذلك الاستفادة من مساعدة الجيران.

٧٢ **لغة القواعد يجب أن تكون نزيهة،** و هذا يعني أنها لا يجوز أن تحجب الوقائع أو تُسوّغها.

إذا استُخدِم على سبيل المثال في لائحة شروط تربية الدجاج تعبير "مَطْيَر صغير" لقفصٍ مسيجٍ ضيق، هذا من شأنه أن يكون مسوغاً. "فالمطير" بالمفهوم العام هو مكان واسع مُسوّرٌ من ثلاث جهات على الأقل ومسقوف يترك للطيور مساحة للطيران. فالأفضل أن يطلق تعبير "القفص" على المكان الضيق للحيوان.

كذلك يمكن التسويغ أيضا بالاستعارة من لغة السياسة أو لغة الدعايات. فعلى سبيل المثال، إذا وصف تعديل أداءات الخدمات بأنه "ديناميكي"، تسود فكرة زيادة الأداء. وبناء على ذلك لا يمكن استخدام هذه الكلمة مثلها مثل كلمة "ملاءمة" من أجل مواراة خفض الأداء.

٧٣ **وينبغي أن يكون اختيار الكلمة معاصرا**. يجب تجنب التعبير القديم أوغير الشائع. وهكذا الأفضل استخدام الكلمة المعاصرة "نسبة مئوية" بدلاً من المصطلح القديم "من مائة".

أمثلة أخرى:
بدلاً من "مؤسسة خفر وإقفال" الأفضل " مؤسسة حراسة ".
بدلاً من " مفارقة الحياة " الأفضل " الوفاة ".
بدلاً من " يتم تطبيقها " الأفضل " تُطبّق".

٧٤ غالبا ما يختفي التنويع و التبديل اللغوي في التشريع، حيث أن المعايير القانونية تكون أكثر قابلية للفهم عندما تُستخدم دائماً كلمات أو عبارات **متماثلة** لذات المضمون. وينطبق ذلك على اختيار الكلمات داخل القانون، ولكن أيضا مع تجاوز نطاق القانون. على سبيل المثال، إذا كنت ترغب في استخدام عبارات حديثة في سياق التعديل، على الرغم من أن القانون يحتوي على مصطلحات قديمة في مواضع عديدة من النص فإنه ينبغي أيضا استبدال المصطلحات القديمة في اللوائح الأخرى وخاصة عندما تسود أغلبية اللوائح المعدلة.

٧٥ ومع ذلك يجدر مراعاة **تنوع في اختيار الكلمات** – ضمن حدود - في النصوص التشريعية. وبقدر ما هي ليست مصطلحات وأساليب تعبير منتشرة قضائيا، يمكن صياغتها بأسلوب متجدد. فعلى سبيل المثال لا داعي لكثرة تكرار الكلمات و لا لتلاقي المصطلحات المتقاربة.

أمثلة:
بدلا من: أعضاء البوندستاغ ملزمون دون المساس بالتزام التأمين القائم ...
الأفضل: أعضاء البوندستاغ يجب عليهم دون المساس بالتزام التأمين القائم ...

بدلا من: يحق لرب العمل الحق أن يتخلى ...
الأفضل: يمكن لرب العمل أن يتخلى ...

٧٦ وعلى الرغم من الدعوات إلى استخدام لغة معاصرة للقوانين، **لا ينبغي استخدام كلمات مستحدثة**. فهناك كلمات تستخدم مؤقتاً في اللغة العامة مثل "الأمثل " و "التفعيل" و "الطرائق" و "متعدد الوظائف" و "الأفق الزمني" و "التكامل" و "التطبيق" لكنها سرعان ما تختفي بمجرد أن تصبح غيرها من الكلمات والأقوال الأخرى حديثة حسب المزاج العام.

أمثلة أخرى:
بدلا من "بقدر ما يكون ذلك ممكنا تقنيا"
الأفضل "بقدر الإمكان تقنيا".
بدلا من "عموما " الأفضل " عالميا".

٧٧ في اللغة الألمانية، يمكن الجمع بين الكلمات الرئيسية إلى كلمة مركبة طويلة جداً. ومع ذلك، ينبغي اختيار **تركيبات الكلمات** بعناية. و يتعين تجنُّبُ صياغة كلمات مثل "إجمالي تكاليف الإصلاح التجميلي" أو "تجاوزات الحدود العليا للقروض الكبيرة". وينطبق هذا أيضا على تشكيل التسميات الموجزة للقوانين أو اللوائح (النقطة الهامشية ٣٣٤).

في كثير من الأحيان يمكن تفكيك الكلمات الإسمية المركبة بسهولة

مثال:
بدلا من: " قصد الإحراز على إيرادات "
الأفصل: " بقصد إحراز ايرادات".

ويمكن عند استخدامها بحكمة أن تخدم تركيبات الكلمات أيضا التمايز المفهومي والاستخدام الاقتصادي للغة. والأسئلة التالية تساعد في اختيار الكلمات:

- هل هذا التركيب معتاداً؟
- هل هو واضح و لا لُبْس فيه؟
- ما هي وظيفة التركيب في النص؛ هل يكثر تكراره كمفهوم أساسي فَيَسهُلُ بالتالي فهم النص؟

مثال:
بدلا من: "الميزانية العمومية في نهاية السنة المالية"
الأفضل: "ميزانية آخر السنة "

٧٨ **لا ينبغي استخدام الكلمات الأجنبية**، وخاصة عدم اتباع الموضة لتسويغ شيء أو لإخفاء شيء (النقطة الهامشية ٧٢، ٧٦) إذا ليس: " جوبسنتر "، "برامج المناجمنت". فقط إذا لم يكن هناك كلمة ألمانية ملائمة يمكن اختيار كلمة أجنبية مشتركة يمكن تحديدها. وينطبق هذا بشكل خاص على الكلمات التي جاءت أصلا من اللغة الإنجليزية ووجدت طريقها إلى اللغة الألمانية لهذا الغرض، على سبيل المثال هناك مصطلحات في تكنولوجيا المعلومات تُستخدم الأن في جميع مجالات المجتمع (مثل "الإنترنت"، "هومبيج"، "سيرفر") أو كذلك المسميات التقنية الموحدة (مثل " كونترولر").

إذا كانت الكلمات الأجنبية ضرورية، ولكن ليست معروفة بشكل عام، يمكن الاستفادة من تحديد المعاني أو النصوص "المرافقة" (النقطة الهامشية ٥٩، ٦٥).

٧٩ لا يجوز وضع أي إشارة في التشريعات عن مرجع **نص بلغة أجنبية**، حتى ولو كان المعنيون عادة يستخدمون اللغة الأجنبية (مثلا، في مجال قوانين الطيران). ولا تصلح للاستخدام كإشارة مرجع ية إلا ما يُترجَم و يُنشَر باللغة الألمانية (النقطة الهامشية ٢٢١ و ما يلي). و يعتبر ذكر موضع الإشارة المرجع ية إجبارياً.

١,٥ ملاحظات خاصة على التعبير

٨٠ من نص قانون أو لائحة قانونية يجب أن يتبين **المخاطبون والواقعات** و**التبعات القانونية** بما لا شك فيه. وعلى وجه الخصوص يجب أن يكون واضحا إلى أي **مدى** يُطلب سلوك معين أو يكون محظوراً. على سبيل المثال يجب أن يكون واضحاً ما إذا كانت شروط اللوائح إلزامية أو تعاقدية. كما يجب أن يكون واضحا ما إذا كانت الإدارة ملتزمة بإجراءاتها أو ما إذا كان يعطى لها مجال للتصرف.

٨١ في صياغة الواجبات والمحظورات التي سوف تقع تحت طائلة العقوبة أو الغرامة، يجب الحرص على أن تفي **بمتطلبات اليقين الجنائي** (الفقرة الثانية من المادة ١٠٣من القانون الأساسي). مجالات التطبيق وخطورة الأفعال المرتكبة يجب أن تتبع من نص التشريع. وفيما

يتعلق باللوائح خارج نطاق القانون الجنائي وقانون مخالفة النظام فقد وُضعتْ المبادئ التوجيهية "بشأن تشكيل أحكام قانون العقوبات و قانون الغرامات في القانون الجنائي الثانوي" (النقطة الهامشية ٤٣).

٨٢ ويوصى بالحذر عند استخدام كلمة **"يجوز"** لأن هذه الكلمة قد يكون لها معان مختلفة. فالمعنى في اللغة العمومية فيه فوارق مع المعنى في اللغة الاختصاصية. فيشار للمعنيين بالكلمة **"يجوز"** في اللغة العمومية مثلما يشار بكلمة **"تقدير"** باللغة الاختصاصية إلى **تصرف محتمل**. ولذلك تُعبّر في أحكام القانون الإداري كلمة "يجوز" عن الاعتراف للسلطة الادارية بالتصرف حسب تقديرها للأمور. وتستخدم كلمة "يمكن" باللغة العمومية بمعنى "أن تكون قادرةعلى شيء" أو "متكمنة من شيء" .

أمثلة:
المادة ٤٣٧ من القانون المدني:
إذا كان الشيء مشوباً يمكن للمشتري...
-... أن يطلب التلبية لاحقاً
- ... فسخ عقد الشراء أو إنقاص سعر الشراء و
- ... المطالبة بتعويض عن الضرر أو...بديل عن نفقات غير مجدية.
هنا يشار للمشتري من خلال كلمة "يمكن" إلى الاحتمالات المختلفة للتصرف.

الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الإشراف على التأمين:
يمكن رفض الترخيص إذا كانت هناك وقائع تبرر الافتراض بأن الإشراف الفعال على شركة إعادة التأمين يتعرض للإعاقة.
هنا تعني كلمة " يمكن" تقدير.

الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون إجراءات اللجوء:
إذا لم يكن الأجنبي على معرفة باللغة الألمانية على النحو الكافي يُستعان بتكليف رسمي بمترجم أو أي وسيط لغوي يجب عليه أن يترجم إلى اللغة الأم للأجنبي أو إلى لغة أخرى يمكن على نحو معقول افتراض معرفته لها ويمكن له التواصل بها.
في هذا السياق تعني كلمة "يمكن" "يتقن" "يكون قادراً على".

٨٣ إذا تعين أن تلتزم السلطة بقرارها أو أن الأمر معني بالحظر والواجبات لا يجوز استخدام كلمة "يمكن ". بدلا من ذلك تُختار صيغة الأمر مثل "يجب"، "يتعين (عليه) أن ..." أو "لا يجوز". ويمكن أيضا الإعراب عن التزام السلطة بصيغة الفعل **المضارع الوجوبي** ("تُصدر السلطة المختصة ...، تُرسِلُ...").

أمثلة:
المادة ٥٣ رقم ١ من قانون الإقامة:
يُبعَدُ الأجنبي، إذا
١ - كان بسبب جريمة متعمدة أو أكثر قد حُكم عليه بالسجن أو عقوبة أحداث لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو...

الجملة الأولى من الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من قانون الهندسة الوراثية:
عندما يُقدّم عدد من الأطراف أو مقدمي الطلبات مستندات مطابقة من
حيث المحتوى إلى سلطة مختصة في الوقت نفسه...، تُخطِرُ السلطة المختصة مقدمي الطلبات...، ما هي المستندات التي عليهم تقديمها معاً ...

٨٤ كذلك يتعين استخدام كلمة " **ينبغي** " بحكمة. **اللوائح المبتغاة** تختلف عن اللوائح الاختيارية واللوائح الإلزامية و يمكن أن تعني أشياء مختلفة: فإذا ، على سبيل المثال، "ينبغي" على سلطة أن تتصرف، تكون عموما ملزمة بذلك. ولكن يمكنها على سبيل الاستثناء أن تغض النظر عن ذلك في حالة غير نمطية. ولكن كلمة "ينبغي" يمكن أن تُعبّر عن أن النتيجة القانونية المترتبة على الانتهاك أقل خطورة. على سبيل المثال "ينبغي" على المُوَرِّث أن يذكر في أي وقت وفي أي مكان قد كتب الوصيّة. فإذا افتقرت الوصية لهذه المعلومات تبقى الوصية سارية المفعول إذا أمكن التوصل إلى الاستنتاجات اللازمة بشكل مختلف (الفقرتان الثانية والخامسة من المادة ٢٢٤٧ من القانون المدني).

٨٥ كلمة **"ينطبق"** تُستخدم في التشريع أيضا بمعان مختلفة. ويمكن أن يكون **خيالا قانونيا،** أو **افتراضا لا يمكن دحضه** أو **افتراضا يمكن دحضه** أو **إحالة** مرجع ية. ولذلك، يجب الحرص بدقة الحرص على أن يكون اختيار الكلمات والقواعد واضحا. في كثير من الأحيان تأتي صياغة بديلة بوضوح أكثر.

عند الإحالة:
لتعيين الرئيسة أو الرئيس تسري المادة ٣٥
البديل: لتعيين الرئيسة أو الرئيس تطبق المادة ٣٥

عند الإفتراض:
تعتبر العضوية في البوندستاغ لأكثر من نصف عام سنة كاملة للحساب بموجب الجملة الثانية.
البديل: في الحساب بموجب الجملة الثانية، تساوي العضوية في البوندستاغ لفترة أكثر من نصف سنة العضوية في البوندستاغ لمدة سنة كاملة.

عند الافتراض غير الممكن دحضه:
تعتبر الموافقة مُعطاة إذا لم يعترض الشخص المعني خلال الأجل المحدد
البديل: يُفترض بصورة قاطعة أن الشخص المعني قد أعطى موافقته إذا لم يعترض خلال الأجل المحدد.

٨٦ حتى التصميم اللغوي ينبغي أن يُظهر مَن يتحمل عبء العرض والإثبات. والجملة الشرطية التي تبدأ بعبارة **"إذا لا"** و **"طالما لا"** و **"ما دام لا"** تحتوي على **تدبير استثنائي**.

مثال:
الجملة الأولى من المادة ٤٧٣ من القانون المدني:
حق الشفعة غير قابل للتحويل ولا ينتقل إلى ورثة الشفيع ما لم يتقرر شيء آخر.

في الوقت نفسه هناك تنظيم لعبء العرض والإثبات. ومع ذلك، يمكن أيضا تحديد عبء العرض والأدلة بشكل صريح.

مثال:
المادة ٣٦٣ من القانون المدني:
فإذا قبل الدائن الأداء المقدم إليه كوفاء، فإن عبء الإثبات يُطبق عليه إذا كان لا يرغب في أن يعتبر الأداء إنجازا لأنه أداء غير الأداء المستحق أو لأنه أداء غير كامل.

٨٧ يمكن أيضا صياغة العلاقة بين عدة لوائح مع بعضها البعض بوضوح أكثر لغوياً. وفي حالة الرغبة في الإعراب على سبيل المثال عن أن لائحة لتنظيم تحصيل التكلفة تنسحب أمام لوائح أخرى (التبعية)، يمكن صياغة **"... بقدر ما لا تحتوي قوانين أخرى** أحكاماً لتنظيم التكلفة**"** أو بوضوح أكثر **"**أحكام التكلفة في قوانين أخرى لها **الأسبقية** في التطبيق**"**. و يمكن أيضا أن تكون الصياغة أكثر ملاءمة لحالة معينة: **"**... بقدر ما لا تفرض التكاليف وفقاً لقوانين أخرى **"**.
وتكون هذه الإشارات دقيقة بما فيه الكفاية.

وفي حالة تطبيق قواعد قانونية أخرى إلى جانب اللائحة، يمكن صياغة ما يلي: **"دون الإخلال بحقوق الأطراف الثالثة"** أو **"دون الإخلال بأحكام على "**.

مثال:
تمنح الموافقة دون الإخلال بالحقوق الخاصة لأطراف ثالثة.
وهذا يعني أنه بمنح الإذن من السلطات الإدارية غير مستبعد قيام مطالب دفاعاً عن حقوق مدنية مقدمة من أطراف ثالثة.

إن اصطلاحاً مثل **" تبقى** أحكام قوانين أخرى **بدون أن تتأثر"** يمكن أن تعني أشياء مختلفة: يمكن أن تكون إشارة توضيحية إلى معايير قانونية أخرى، علماً بعدم التداخل بين مجالي تطبيق كلا التشريعين. كما يمكن من خلال التعبير أيضاً ترتيب أن تُطبق أحكام كلا التشريعين جنبا إلى جنب. في بعض الأحيان يعبر الاصطلاح عن نسبة الأولوية.

أمثلة:

توضيح:
الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون العقوبات:
مَن لا يعرف ظرفا يشكل جزءا من الأساس القانوني للجريمة لا يتصرف متعمداً. وتبقى العقوبية بسبب السلوك المتهاون دون أن تأثر.
وهذا يعني: مَن أخطأ معرفة للوقائع لا يمكن معاقبته بسبب غياب التعمد على جرم متعمد. ومن ناحية أخرى، فإن العقوبية على السلوك الإهمالي ليست مستبعدة.

التطبيق الموازي:
المادة ١٣ من القانون العام للمساواة في المعاملة:
(١) للعاملين الحق في تقديم الشكوى للجهات المختصة في المعمل أو الشركة أو الدائرة الحكومية،...
(٢) تبقى حقوق ممثلي العاملين غير متأثرة.
وبالإضافة إلى الحق في التشكي بموجب الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون العام للمساواة في المعاملة، يمكن للموظفين ممارسة حقوقهم بموجب المادتين ٨٤ و ٨٥ من قانون دستور المعامل.

علاقة الأسبقية:
الجملة الأولى من الفقرة الثانية للمادة ١٨ من قانون البساتين الصغيرة الاتحادي:
التصريح الموجود مع البستاني عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ باستخدام تعريشته لأغراض النوم تبقى غير متأثرة،...
بناء على الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون البساتين الصغيرة الاتحادي لا يجوز استخدام التعريشات من حيث المبدأ لأغراض النوم. مَن سُمح له قبل تاريخ الأول من نيسان/ أبريل ١٩٨٣م بالسكنى في تعريشته يحتفظ بهذا التصريح؛ الحظر الأساسي يتنحى من أمامه.

٨٨ من أجل شرح أو تعريف العناصر الفردية لأحكام التشريع، يمكن إدراج جمل معترضة كالتي تبدأ ب **"على الأخصّ"** أو **"مثلاً "** أو **"على سبيل المثال"** أو **"عادة"**. وتستخدم هذه المقدمات، حتى ولو كانت الحالات المماثلة الأخرى، التي لا يرد ذكرها صراحة في الجملة المعترضة ينبغي أن تشملها الأحكام.

أمثلة:

الفقرة الثالثة من المادة ١ قانون المِلكية:

وينطبق هذا القانون أيضا على المطالب المتعلقة بالأصول وحقوق الاستخدام الناشئة عن ممارسات غير شريفه، على سبيل المثال عن طريق إساءة استعمال السلطة أو الفساد أو الإكراه أو الخداع من جانب المُقتني أو جهات حكومية أو أطراف ثالثة.

الفقرة الأولى من المادة ٣ من لائحة مواقد الاحتراق الصغيرة والمتوسطة الحجم:

في مواقد الاحتراق.... يجوز استخدام أنواع الوقود التالية فقط:

...

٥. الخشب غير المُقطّع و على حالته الطبيعية، مثلا على شكل نشارة أو سلخات الخشب أو الخراطة أو اللحاء، ...

٨٩ أدوات العطف مثل "إذا" و" لو" و"عندما" و "إنْ"، تبدأ **الجمل الشّرْطية**، ولكن مع الاختلاف التالي: **"إذا"** و" **لو"** و**"عندما"** تعبرعن شرط غير محدد أو مطلق؛ وهي تستبعد العواقب القانونية تماما أو تجيزها تماما.

مثال:

الجملة الأولى رقم ١من الفقرة الأولى للمادة ٥٦ حرف ف من قانون العقوبات:

تلغي المحكمة تعليق التنفيذ عندما المحكوم عليه

١. يرتكب في وقت الاختبار جريمة وبالتالي يدل على أن التوقع الذي كان أساس تعليق التنفيذ لم يتحقق...

وهذا يعني، إذا ارتكب المحكوم عليه في وقت الاختبار فعلاً جرميا يُلغى تعليق تنفيذ العقوبة.

و لكن، من ناحية أخرى، عند استخدام أدوات العطف المشروطة مثل "بقدرما"، "ما دام" و "طالما"، فإن الشرط يترك متسعاً لاحتمال آخر. ولا تنطبق العواقب القانونية إلا على الحد الذي تحدده أحكام القانون. "ما دام" و "طالما" ينبغي دائما الإمكان من استبدالهما بـ : " بقدر ما".

مثال:

الجملة الأولى من المادة ٦ من قانون حرية المعلومات:

لا يوجد حق بالحصول على المعلومات طالما هو يتعارض مع حماية الملكية الفكرية.

وهذا يعني ، بقدر ما تكون الملكية الفكرية محمية، ليس هناك حق في الوصول إليها.

٩٠ يُستخدم حرف "واو" دائما حينما ينبغي في اللائحة القانونية

- تحديد شروط مختلفة للوقيعة تراكمياً أو

- ربط عواقب قانونية مختلفة تراكمياً بالوقيعة الواحدة.

كما يمكن فصل مفردات التعداد المعطوفة عن بعضها البعض بالفاصلة. في هذه الحالة، تُستبدل الفاصلة قبل المعطوف الأخير من التعداد "بالواو" أو "بأيضاً" لكي تتضح الميزة التراكمية للتعداد. فإذا وردت "واو" العطف بالفعل في معطوف مكون من عدة كلمات يتم ربط المعطوف الأخير في التعداد بكلمة "وكذلك".

مثال:
الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم على الوصف الوظيفي ومتطلبات الفحص في الجانب العملي والنظري لشهادة المعلم الحرفي لمهنة حلواني المعجنات :
تُعزى المعارف والمهارات التالية إلى الحرف اليدوية لمهنة حلواني المعجنات:
...
٤٨. صيانة المنشآت، الماكينات والآلات وكذلك صيانة الأدوات

٩١ تُستخدم كلمة " **أو**" دائما عندما يتعين في لائحة تشريعية

- تحديد عدد من شروط الوقيعة اختياريا أو
- ربط عواقب قانونية بالوقيعة بحيث لا تُطبّقُ إلا واحدة منها.

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ٤٣٩ من القانون المدني:
يمكن للمشتري أن يطلب، كأداء تكميلي، إزالة العيب أو تسليم منتج خال من العيوب.

عندما تفصل الشروط الفردية أو العواقب القانونية عن بعضها بفاصلة، يجب مجلة ة حرف العطف "أو" قبل شرط الواقعة الأخير أو العاقبة القانونية الأخيرة.

٩٢ ومن أجل وضوح **التعداد** غالبا ما يكون من المستصوب إدراج أعضاء التعداد الفردية وترقيمها (الرقم الهامشي ١٠٧). وفي مثل هذه التعدادات، يمكن حذف الاقتران "و" قبل آخر عضو في التعداد إذا كانت الطبيعة التراكمية للتعداد قد اتضحت بالفعل من الجملة الافتتاحية. وإذا كان التعداد ،من ناحية أخرى، يحمل طابع البدائل، يجب وضع الكلمة "أو" قبل الشرط الأخير أو العاقبة القانونية الأخيرة.

أمثلة:
بالنسبة للطابع التراكمي:
الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من لائحة قائمة المديونين:
على صاحب التصريح أن يضمن أن النسخ المسلمة أو المرسلة إليه

١ - سوف يتم الاحتفاظ بها بشكل منفصل
٢ - يمكن العثور عليها في أي وقت حتى يتم إتلافها
٣ - محصنة ضد الوصول إليها غير المصرح به.

في حالة طابع البدائل:
الفقرة الثانية من المادة ٨ من اللائحة للوقاية من مرض اللسان الأزرق:
يرتكب مخالفة إدارية بالمعنى المقصود في الفقرة الثانية رقم ٢ من المادة ٧٦ من قانون الوباء الحيواني مَنْ يتصرف عن عمد أو إهمال

١ - يُلقّحُ خلافاً للفقرة الأولى من المادة ٢،
٢ - لا يضمن خلافاً للفقرة الثالثة من المادة ٣ أن يُربى حيوان عنده استعداد في حظيرة مغلقة أو أن لا يُرحَّل،
٣ - يُرحّلُ خلافاً للجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٦ حيوانا عنده استعداد أو
٤ - لا يُبلغّ خلافاً للفقرة الثانية من المادة ٦ أو لا يبلغ بالشكل الصحيح أو بالوقت المناسب

٩٣ الوصلات **"و/أو"** و **"أو بالأحرى"**غير محددة تماماً وبالتالي لا يمكن استخدامها. حين لا يهم إذا

- كانت شروط الوقيعة متوفرة مجتمعة أو منفردة أو
- ينبغي أن تطبق العواقب القانونية مجتمعة أو فردية،

ويتعين التعبير عن ذلك أيضا بطريقة مفهومة.

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ٣ من المرفق الثاني للمادة ٢١ من نظام الحركة الجوية
تعني الاشارات المرسلة معا أو فردية أن مركبة جوية في وضع صعب يرغمها على الهبوط ولكنه لا يتطلب المساعة الفورية:

١ تكرار إشعال و إطفاء مصابيح الهبوط
٢ تكرار إشعال و إطفاء أضواء الملاحة

٩٤ في التوصيف السلبي **لواقعة متعددة الفقرات** يتعين التوضيح عما إذا أن المقصود الربط البديل أو التراكمي للفقرات

مثال:
بدلا من: يُخفض معدل الزيادة ... لمكان السكنى غير المجهز بتدفئة مركزية وحمام

الأفضل: يخفض معدل الزيادة... لمكان السكنى الذي يفتقر إلى التدفئة المركزية أو الحمام أو كلتا مواصفات التجهيز

الصياغة الثانية هي الأفضل حيث تطرح نفسها في حالة الصياغة الأولى الأسئلة التالية: هل يسري مفعول العواقب القانونية في حالة مكان السكنى بدون تدفئة مركزية أو في حالة مكان السكنى بدون حمام؟ أو في حالة مكان السكنى غير المجهز لا بتدفئة مركزية و لا بحمام؟

١,٦ ملاحظات على طول الجملة وبناء الجملة

٩٥ الجمل القصيرة أسهل فهماً من الجمل الطويلة . فمتوسط الذاكرة على المدى القصير غير قادر على استيعاب أكثر من سبعة أشياء أو ٢٢ كلمة فإذا كان من الواجب تشكيل جمل طويلة، يجب أن تكون واضحة بشكل خاص. الملاحظات التالية على بنية الجملة توفر القرائن لذلك.

٩٦ يجب أن توضع **المقولة الهامة** نحوياً في موضع حاسم في تركيب الجملة (على سبيل المثال مكان الفاعل أو المفعول به) هذا ما قد يمكن تحقيقه كثيراً من خلال تقديم الخبر إلى أول الجملة ما أمكن وينبغي إدراج الجمل المعترضة خلف الخبر في الجملة الرئيسية.

مثال:
وبدلا من : يجوز للسلطة المختصة اتخاذ تدابير تجاه هيئات التصديق لضمان الامتثال لهذا القانون وللائحة القانونية

الأفضل: **يمكن** للسلطة المختصة **أن تتخذ** تدابير تجاه هيئات التصديق من أجل أن تضمن امتثالها لهذا القانون وللائحة القانونية .

٩٧ ينبغي أن تتضمن **الجملة الواحدة بياناً واحداً** فقط. الجمل المتداخلة المكونة من جملة بسيطة و عدد من الجمل المعترضة ينبغي تفكيكها إلى عدد من الجمل البسيطة أو جملة قصيرة البنية

مثال:
بدلا من: البدل الإنتقالي يُدفع للوقت الذي قضاه الموظف في الوظيفة التي فصل منها ، على الأقل لمدة ستة أشهر ، على أبعد تقدير لمدة ثلاث سنوات.

الأفضل: يُدفع البدل الانتقالي بعد الفصل من الوظيفة للوقت الذي قضاه الموظف في آخر منصب له في الوظيفة. ويبلغ على الأقل ستة أشهر و على الأكثر ثلاث سنوات.

٩٨ الجمل لا يجوز إطالتها بالإكثار من فقراتها. كثيراً ما تطول مثل هذه الجمل من خلال **المضاف والمضاف إليه** أو من خلال **سلسلة أسماء**. هذه الجمل ينبغي إعادة صوغها.

أمثلة:

بدلا من: ... ، أن إمكانية وقوع حالة التأمين مستبعدة بالفعل.

الأفضل: ...، أن حالة التأمين لم يعد بالإمكان وقوعها.

بدلاً من: يجب على خدمات الرعاية التمريضية بموافقة الشخص الذي يحتاج إلى الرعاية التمريضية أن توفر لصندوق الرعاية التمريضية المختص المعرفة المكتسبة أثناء الرعاية التمريضية عن نوعية حالة الرعاية وضرورة تحسين الخدمات.

الأفضل: يجب على خدمات الرعاية التمريضية أن تعلم صندوق الرعاية المختص بعد أداء خدمات الرعاية التمريضية عن نوعية الرعاية المنزلية وعن التحسينات الضرورية. و يجب على المحتاجين للرعابة التمريضية أن يكونوا موافقين على ذلك.

٩٩ كما أن الفهم يصبح أكثر صعوبة إذا كان هناك الكثير بين العناصر المتلازمة في الجملة. إذا كان المسند متعدد الأجزاء، ينشأ بين الأجزاء الفردية إطار أو قوس (**قوس الجملة /قوس فعلي**).

أمثلة:

يجب ... إثبات

يمكن... طلب

سوف... يكفل

هو... مستبعد في حالة ...

يتضمن

وفي الإطار الذي تشكله هذه العناصر، يمكن استيعاب أي عدد كان من عناصر الجملة. ومع ذلك، لا سيما في اللغات المتخصصة، هناك خطر تجاوز الإطار. و لكن هناك وسيلتان لتفادي ذلك: التأطير (أو الاستبعاد خارج القوس) والإضافة.

مثال:

بدلا من: على الخدمات الطبية أن توصي باتخاذ تدابير لإعادة التأهيل ونوع ونطاق خدمات الرعاية وخطة للرعاية الفردية.

الأفضل: توصي الخدمات الطبية باتخاذ تدابير لإعادة التأهيل...

١٠٠ و يكثر أيضا استعمال **القوس الإسمي**. فإذا كثرت كلمات النعت ما بين أداة التعريف و الإسم يؤدي ذلك إلى صعوبات في الفهم. و يمكن تفادي ذلك بإتباعها بجملة فرعية.

مثال:

بدلا من: ...وما إذا كانت الالتزامات الناجمة عن الاعتراف أوعن المتطلبات تتحقق .

الأفضل: ... وما إذا كانت تتحقق الالتزامات ، التي تنجم عن الاعتراف أو عن المتطلبات.

١٠١ **تكرار الأسماء يمكن تجنبه** باستبدالها على سبيل المثال بـ "هذا/هذه" ، "هو/هي" ، "مثل"، "التي" أو "وبالتالي" ولكن يجب أن يكون التخصيص واضحاً تماما.

أمثلة:

الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من القانون التجاري:
الشركات الصغيرة هي تلك التي لا تتجاوز اثنين على الأقل من المعايير الثلاثة التالية: ...

الجملتان الأولى و الثانية من الفقرة الأولى من المادة ١٠ من قانون محاكم الأحداث:
التعليمات هي الواجبات والنواهي التي ينبغي أن تنظم توجيه حياة القاصر و بالتالي أن تعزز تربيته و تؤمنها. إنما لا يجوز لها أن تفرض شروطاً غير مقبولة على توجيه حياة القاصر.

١٠٢ وينبغي أن توضع الإضافات التوضيحية مثل "على سبيل المثال" و "خاصة" و "لا سيما" و "فضلا عن" (الرقم الهامشي ٨٨) في جملة منفصلة إذا تجاوزت طولا معينا.

مثال:

بدلا من: ويجب على صناديق الرعاية التمريضية أن تبلغ وتقدم المشورة للأشخاص المؤمن عليهم وأقاربهم في المسائل المتعلقة بالحاجة إلى الرعاية، ولا سيما منافع علاوات الرعاية التمريضية، فضلا عن الفوائد والمساعدة التي تقدمها المؤسسات الأخرى.

الأفضل: ويتعين على صناديق الرعاية التمريضية أن تبلغ الأشخاص المؤمن عليهم وأقاربهم بالمسائل المتعلقة بالحاجة إلى الرعاية وأن تقدم لهم المشورة بذلك. هذه هي، على وجه الخصوص، أسئلة حول خدمات صناديق الرعاية التمريضية، و كذلك الخدمات و المساعدات التي تقدمها المؤسسات الأخرى.

١٠٣ عند استخدام **المرجع** في صياغة الجملة يتعين الانتباه إلى **صحة الاستناد**. و إلا قد يُحرّف البيان القياسي. في كثير من الأحيان من الأفضل استبدال العبارة المرجع ية بجملة ثانوية متصلة بـ "أنْ" أو " لكي".

مثال:
بدلاً من: ويتعين على مقدمي الخدمات العمل على التغلب على الحاجة إلى الرعاية
الأفضل: ...، أن يتم التغلب على الحاجة إلى الرعاية.

١٠٤ اعتمادا على ما إذا كان المسند مبنياً **للمعلوم** أو **للمجهول** يتم التأكيد على الفاعل أو على "موضوع الفعل ".

ولذلك ينبغي أن تصاغ الجملة مبنية للمعلوم عندما يكون من الضروري، لأسباب تتعلق باليقين القانوني، توضيح الجهة التي تصرفت أو التي يتعين عليها أن تتصرف. كذلك ينبغي الصياغة بصورة مبنية للمعلوم إذا كانت الإشارة إلى المتصرف سوف تتبع بإضافته إلى "من" أو "من خلال" أو "من طرف" و إنشاء جملة معقدة أو مبهمة.

مثال:
بدلا من: إنشاء المكتب الاتحادي يتم تنظيمه من قبل الوزارة الاتحادية ...

الأفضل: الوزارة الاتحادية ... تُنظم إنشاء المكتب الاتحادي

التعبير بصيغة **المبنى للمجهول** كثيراُ ما يكون أقصر، لأنه بالامكان الاستغناء عن الإشارة إلى القائم بالفعل؛ فالتصرف ذاته مذكور في المقدمة و يأخذ طابع الشأن المجهول.

مثال:
الجملة الثانية من الفقرة الأولى للمادة ٧ أ من قانون السكك الحديدية العام:
الإذن يُعطى عندما تتحقق المتطلبات على السكك الحديدية وفقا لهذا القانون و اللوائح القانونية المستندة عليه.

١,٧ ملاحظات على بنية النص

١٠٥ يمكن **للبنية المتسقة والتنسيق الواضح** لأحد النصوص أن يسهما إسهاما كبيرا في التوصل إلى فهم أفضل. ولذلك، ينبغي، منذ البداية، إيلاء الاهتمام لترابط المتلازم من حيث المحتوى وأن تتدرج البيانات من النقطة الرئيسية إلى الوقائع الثانوية، ومن الشأن الأساسي إلى الشأن الخصوصي. و من أجل هيكلة المحتوى شكلياً ينبغي استخدام إمكانات الهيكلة المعرفة مسبقا. وهذا ينطبق على النص بأكمله (على سبيل المثال باب، فصل، جزء،

انظرإلى النقطة الهامشية الهامشية ٣٧٧ وما يلي) وعلى القواعد الفردية أيضا (النقطة الهامشية الهامشية ٣٦٨ وما يلي). ولذلك فمن المناسب لبيان محتوى جديد التفكير في صياغة مادة جديدة أو فقرة جديدة. وحيثما أمكن، ينبغي أن تتألف المادة من خمس فقرات كحد أقصى، وينبغي أن تتألف الفقرة من ثلاث جمل كحد أقصى.

١٠٦ **غير الضروري** ينبغي **تجاهله**

أمثلة:
بدلا من: أحكام المادتين ١٠ و ١١ يتعين تطبيقها وفقا لذلك.
الأفضل: تُطبق المادتان ١٠ و ١١ وفقاً لذلك.

بدلا من: ...الأنشطة المتكررة بانتظام في سياق الحياة اليومية...
الأفضل: ...الأنشطة المتواصلة للحياة اليومية...

١٠٧ إن **التعدادات،** على سبيل المثال، للحقوق والواجبات، وللمتطلبات المسبقة والعواقب القانونية، وللأشخاص المتضررين وللحقائق، ضرورية لا غنى عنها في النصوص القانونية. ويمكن تسهيل تسجيلها من خلال ترتيب وترقيم مكوناتها على **شكل قائمة** (النقطة الهامشية ٩٢). و يوصى بهذه المساعدة على الفهم، وخاصة إذا تتابعت عدة مكونات مطولة للتعداد وراء بعضها البعض. ومن المهم بصفة خاصة إكمال الجمل أو مقاطع الجمل قبل البدء بالتعداد.

مثال:
يجب أن يتضمن الطلب:
١ - أسماء الأطراف و ممثليهم القانونيين و الوكلاء في القضية
٢- اسم المحكمة التي يقدم فيها الطلب؛
٣- تاريخ ميلاد الطفل؛
٤- ...
...
١٣ - الإعلان بأن التثبيت في الإجراء المبسط غير مستبعد وفقا للمادة ....

١٠٨ التعدادات في النص الجاري تبقى حتى الختام واضحة إذا تكررت أدوات التعريف و حروف الجر قبل مكونات التعداد الفردية.

مثال:
بدلا من: الوزارة الاتحادية ... تقدم تقارير عن تطوير التأمين على الرعاية الطويلة الأجل وحالة الرعاية التمريضية في جمهورية ألمانيا الاتحادية وتنفيذ توصيات ومقترحات لجنة التأمين على الرعاية.

الأفضل: الوزارة الاتحادية ... تقدم تقارير عن تطور التأمين على الرعاية الطويلة الأجل، وعن حالة الرعاية التمريضية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وعن تنفيذ توصيات ومقترحات لجنة التأمين على الرعاية.

١٠٩ في **التعداد** يمكن توضيح **الترجيح** بواسطة ترتيب صعودي أو هبوطي لمكونات التعداد (الارتقاء والتدني). وتظهر أوجه التشابه في المضامين واضحة بشكل خاص في حالة وجود هيكلية نحوية مماثلة لأجزاء الجملة أو للجمل بأكملها (ما يسمى بالهيكلية الموازية).

أمثلة:
التدني:
أي شخص ينتهك عمدا أو إهمالا الحياة أو الجسد أو الصحة أو الحرية أو الملكية أو أي حق آخر لشخص آخر، ...

الهيكلية الموازية:
يعاقب بالحبس...، مَنْ
١ - يرتكب سرقة، يكون فيها هو أو متورط آخر
أ) يحمل سلاحاً أو أداة خطيرة أخرى،
ب) أو يحمل معه أداة أو وسيلة من أجل التغلب على مقاومة شخص آخر، ...

١,٨ المساواة في المعاملة لغوياً بين المرأة والرجل

١١٠ ينبغي أن تُعبّر مشاريع القوانين أيضا عن المساواة بين المرأة والرجل من الناحية اللغوية (الجملة الثانية من الفقرة الخامسة من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO، والفقرة الثانية من المادة ١ من قانون المساواة الاتحادي). ولكن عندما يشار في اللوائح إلى أشخاص فإن الجنس النحوي لأوصاف الشخص المختارة لا يتطابق دائما مع الجنس الطبيعي للأشخاص المعنيين. و المعتاد هو استخدام صيغة المذكر نحوياً تعميمياً (**الجنس المذكر**). وفي الحالات التي يكون فيها نوع الجنس غير معروف أو غير مهم بالنسبة إلى السياق المعين، يمكن تبرير ذلك. وبالتالي فإن المصطلح "المالك"، "البائع"، "المستأجر" قد يعني الذكور والإناث، ولكن أيضا الأشخاص الاعتباريين.

مثال:
المادة ٥٣٥ من القانون المدني:
(١) من خلال عقد الايجار يصبح المالك ملزما أن يكفل للمستأجر استخدام العقار المستأجَر خلال فترة الإستئجار. ويجب على المالك أن يترك العقار المستأجَر للمستأجِر في حالة مناسبة للاستخدام التعاقدي واستلامه خلال فترة الإستئجار في هذه الحالة. وعليه أن يتحمل الرهونات الجاثمة على العقار المستأجَر.
(٢) المستأجر ملزم بدفع الإيجار المتفق عليه للمؤجر.

الإشارة إلى الأشخاص بصيغة التأنيث فقط نادرة جداً (مثلا: الرهينة)

١١١ ويترتب على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة (الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون الأساسي) أن القواعد موجهة عموما إلى الرجل والمرأة على السواء. غير أن تراكم الأسماء الذكورية للأشخاص يمكن أن يعطي انطباعاً بأن المرأة مغفلة أو مجرد "مقصودة ضمنياً". وتهدف المساواة في المعاملة اللغوية في التشريع إلى **مخاطبة المرأة مباشرة** وتوضيح أنها معنية بنفس الدرجة.

١١٢ غير أن **المعاملة اللغوية المتساوية** للنساء والرجال يجب ألا تكون على حساب **سهولة الفهم** أو الوضوح في النصوص القانونية. ولذلك، فإن المبادئ التالية تنطبق على النصوص القانونية:

- يجب أن تكون تسمية الشخص واضحة جلية (ليس: "المشتري و/أو المشترية)

- ويجب صياغة النص بطريقة تجعله مفهوما حتى إذا تمت قراءته.
- ويجب أن يظل النص جلياً واضحاً.
- وينبغي ألا تحيد الصياغة كثيرا عن استخدام اللغة بشكل عام.

١١٣ ولا تنطبق التوصيات المتعلقة بالمعاملة اللغوية المتساوية بين الرجل والمرأة إلا بصورة محدودة على تسمية الأشخاص التي تشمل (أيضا) **شخصيات اعتبارية** وهيئاتها أو تجمعات الأشخاص المحجور عليها. لأنه على النقيض من الأشخاص الطبيعيين، ليس لهم إلا جنس نحوي فقط. فعندما يخاطب في الوقت نفسه الأشخاص الطبيعيين أيضاً، لا يلزم التأكيد على جنسهم الطبيعي بشكل منفصل لصالح سهولة فهم النص.

أمثلة:
للأشخاص الطبيعيين فقط:
مواطنون و مواطنات، جند و جنديات

للشخصيات الاعتبارية من ضمن غيرها
مؤجر، مستأجر، رب عمل

١١٤ هناك **امكانيات** مختلفة من أجل معاملة المرأة و الرجل لغوياً بالتساوي، و قبل كل شيء:

- تسمية حيادية جنسياً للأشخاص ("القوة التعليمية" ، "الشخص الموثوق به" "العضو"، "اللاجيء"
- الوصف الإبداعي الذي يجعل من الممكن الاستغناء عن تسمية الأشخاص ("مَنْ يرأس الجلسة"، "المكلف بالتمثيل ")،
- ألأشكال المزدوجة (الموظفون والموظفات").

١١٥ **التهجئة الإدماجية** للكلمات الازدواجية جنسانياً **غير مسموح** بها للنصوص القانونية. المجلةات بحرف "أ" كبير في منتصف كلمة، مع خط مائل أو بين قوسين، لا يمكن نطقها شفهيا. أداة التعريف المزدوجة (هو/هي"مشتري/ترية") في المفرد تجعل النص غير واضح. وتزداد حدة هذه المشكلة عند صرف الكلمة ("المشتري / المشترية / "، "المشترون (المشترين)").

١١٦ **والأسماء المحايدة جنسانيا للأشخاص** التي لا تفصح على الجنس الطبيعي للشخص الموصوف أو الأشخاص الموصوفين تفي على **أفضل وجه** بطلب المعاملة اللغوية المتساوية للذكور والإناث. ويُفضل أن تُستخدم لاستبدال صيغة المذكر عموما.

هنا يمكن اختيار التسميات التالية:

- تركيب مصطلحات وصياغة جمل **بكلمات محايدة جنسانياُ** - مثل "شخص"، "عضو"، "مساعَدة"، "قوة"، "طرف"، "جزء"، "أناس" ("شخص آخر" بدلا من "واحد آخر"، "شخص ثقة" بدلا من "رجل ثقة"، "عضو مجلس" بدلا من "سيد المجلس" ، "مساعدة منزلية " بدلا من" إمرأة تنظيف"و" قوة بدوام جزئي "بدلا من" موظف بدوام جزئي ")،

- **الأسماء المحايدة جنسانياً** التي لا يمكن اشتقاق صيغة المؤنث منها مثل "بشر"، "ضحية"، "وصي" و المصطلحات المركبة ذات النهاية التصغيرية مثل ("ممتحن"، "ملتجئ")،

- أشكال الضمير المحايدة جنسانيا ("الكل"، "اولئك"، "لا أحد")،

- **تسميات الجماعات والأشياء و المعاملات**، مثل المصطلحات المركبة المنتهية "ية"، "خدم" أو مصطلحات مثل "عمادة"،" إدارة الأعمال"، "مجلس الرئاسة"، "الرئاسة"، " تمثيل"، "تفويض"،

- **صيغة الجمع** للأسماء المشتقة من الصفة ("المعالين"، "الخبراء"، "الألمان"، "القاصرين") و أسماء الفاعل و المفعول ("الناشؤون"، " الموظفون"، "المُشغّلون"، " المؤمن عليهم")، إذا تعين تسمية جماعة أشخاص. و يتساوى مفرد المذكر و المؤنث في الأسماء المشتقة من الصفة وفي أسماء الفاعل والمفعول بحيث لا يتعين إلا استخدام أداة تعريف المؤنث و المذكر بالتوازي ("الخبير أو الخبيرة"، "الموظف أو الموظفة").

١١٧ في **التورية الإبداعية**، تُكنّى التعبيرات الخاصة بالجنس بشكل محايد. وتتوفر هنا إمكانيات مختلفة:

- **الشروط الظرفية** (بدلا من "التصرف بالنيابة" الأفضل "التصرف بإسم الغير")،
- الصياغة **بالنعوت** (بدلا من " مشورة أحد الأطباء" الأفضل " المشورة الطبية")،
- **التوريات الفعلية**، التي تُفضَّلُ من حيث المبدأ على أسلوب الجملة الإسمية (بدلا من " الخلف الشرعي هو" الأفضل "قد حلّ في الوضع الشرعي")،
- التعبير بالصيغة المبنية للمجهول، إذا كان واضحاً، من عليه أن يتصرف أو من هو الذي تصرف (بدلا من: "يجب على مقدم الطلب أن يُرفق المستندات التالية: ...، الأفضل: "يُرفق الطلبُ بالمستندات التالية:"؛ (النقطة الهامشية ١٠٤)،
- الجمل النسبية بالضمير "مَنْ". صحيح أن كلمة "مَنْ " تأتي بالرجوع إلى شكل صيغة الذكور ("مَنْ ... قد سقط حقه"). يستخدم للإشارة إلى الكلمة. ومع ذلك، يمكن تجنب تراكمها عن طريق فحص ما إذا كان لا يمكن الاستغناء عنها في سياقات لا لبس فيها أو يمكن الاستعاضة عنها بـ "خصيصاً".

أمثلة:
بدلا من: يجب على من يدخل الموقع أن يبرز بطاقته الخاصة به للخدمة
الأفضل: يجب على من يدخل الموقع أن يبرز بطاقة الخدمة.

بدلا من: مَن لا يغلق منزله ...
أفضل: من لا يغلق المنزل الخاص به ...

١١٨ الاستخدام عموماً **للأزواج** المكتوبة يُمكن أن تجعل النصوص القانونية غير واضحة وتلهي عن المحتوى التنظيمي. ويمكن تجنب هذه السلبيات إذا استخدمت الأزواج **أحيانا** فقط، **وفي الوقت نفسه** استُخدمت إمكانيات الصياغة المحايدة جنسانيا (النقطة الهامشية ١١٦). وينبغي أن توضع الأزواج أساسا في النص التنظيمي عند المواقع المركزية. وهذه هي النصوص، على سبيل المثال، التي تتعلق بوظائف الأفراد وحقوقهم وواجباتهم، ولذلك فمن المهم إثبات أنها تؤثر على كل من الرجل والمرأة. ويمكن أيضا استخدام الأزواج لإظهار المرأة في المكان المناسب أو لإيجاد حل حيث يتعذر التصميم المحايد جنسانيا، على سبيل المثال، في ذكر أسماء أشخاص بمفردهم ("الرئيسة أو الرئيس"، "الوزيرة الاتحادية أو الوزير الاتحادي").

١١٩ في حالة **تعديل لائحة قانونية**، يُستعاض أساسياً في هذه المناسبة عن صيغة الذكور الجنسانية، التي تستخدم في نفس النص القانوني إلى جانب الأزواج ، بأسماء الأشخاص المحايدين جنسانيا أو بتوريات إبداعية.

١٢٠ إذا كان المقصود **الرجال فقط** ، على سبيل الاستثناء، يجب أن يكون هذا واضحا، على سبيل المثال عن طريق إضافة "ذكر"، "فقط" أو "حصرا". وهذه الإضافات لا لزوم لها في حالة الأحكام التي لا تخص إلا الرجال على أساس تحديد المشرع (على سبيل المثال فيما يتعلق بالخدمة العسكرية الإجبارية أو الخدمة المدنية).

أمثلة:
المادة ٨٠ من قانون العسكر:
وإذا خضع الأشخاص المشار إليهم في المادة ٥٩ للخدمة العسكرية الإجبارية (المادتان ١ و ٣ من قانون الخدمة العسكرية)، تُطبق بالأولوية الأحكام السارية عليها.
المادة ١ فقرة ١ من قانون الخدمة العسكرية الإجبارية:
تسري الخدمة العسكرية الإجبارية على جميع الرجال الذين أتموا سن الثامنة عشر، الذين هم ألمان بمفهوم القانون الأساسي...

١٢١ وفيما يتعلق **بالتسميات المهنية والرسمية والوظيفية**، ينبغي أن تحدد القوانين والأنظمة صراحة الأسماء المنطبقة على الرجل والمرأة. ولا بد من تكييف اللوائح الأقدم التي لا تستوفي هذا الشرط أو تستوفيه جزئيا فقط عند إعداد مشروع تعديل.

أمثلة:
ممارسة مهنة الطبابة هي ممارسة الطب بالمسمى الوظيفي " طبيب" أو "طبيبة".

"الممرضات"و"الممرضون"و"ممرضات الأطفال"و"ممرضو الأطفال" الذين لديهم تصريح أو اعتماد حكومي على قدم المساواة يجوز لهم الاستمرار بحمل التسميات المهنية.

وأي شخص يرغب في حمل تسمية "القابلة" أو "ممرض ولادة" يحتاج إلى إذن.

المهنة التعليمية "أخصائي جنازات" معترف بها من الدولة.

التسميات المهنية والرسمية والوظيفية التي تبدأ بـ "رجل"، على سبيل المثال، مثل "أمين السر" أو "مديرالدائرة " غير مقبولة في التطبيق الملموس للمرأة. ولذلك ينبغي الاستعاضة عنها بتعابير محايدة جنسانيا ("شخص ثقة") في حالة إدخال تعديلات على القانون، أو ينبغي استكمالها بأسماء مؤنثة "أمينة السر".

١٢٢ طالما أن تصميم **وإختيار الكلمات للاستمارات** (مثل الطلبات) **والوثائق الشخصية** (مثل بطاقات الهوية وجوازات السفر والشهادات) منصوص عليها في اللوائح التشريعية، يجب الحرص على أن تكون الكلمات المستخدمة تنطبق أيضا على المرأة. ويمكن ضمان ذلك عن طريق الصيغ المحايدة جنسانيا ("التوقيع" بدلا من "توقيع حاملها") أو - حيثما يكون ذلك غير ممكن - من خلال الصيغة الزوجية بتسميات مكتوبة للرجال والنساء ("توقيع صاحبها أو صاحبتها"). في الحالات الفردية التي تشطب فيها الصيغة غير الصحيحة أو يتعذر ذالك أوغير مرغوب فيه (على سبيل المثال في الوثائق) يجب إصدار هذه الوثائق بشكل منفصل للرجال وللنساء.

١٢٣ أي صياغة هي الأفضل وفقا للجوانب المهنية واللغوية يمكن تقييمها فقط للائحة الفردية في سياق تنظيمي محدد. ومن الأيسر النجاح بصياغة مهارات مهنية ولغوية لا تشوبها شائبة وتتحقق فيها في نفس الوقت المساواة بين الجنسين عندما تُستنفدُ إمكانيات التصميم المحايدة جنسيا وتستخدم أشكال الصيغة الإزدواجية بطريقة ذكية.

١.٩ أساليب الكتابة

١٢٤ وينبغي مراعاة التوصيات التالية بعناية من أجل تحقيق مظهر موحد لجميع التشريعات. ولا يمكن تبرير الانحرافات إلا من أجل الحفاظ على **المظهر الموحد** لقانون واحد أو للائحة قانونية واحدة. وقد يكون هذا على سبيل المثال ضروريا عند صياغة تعديلات يتم إدراجها في نصوص القواعد التنظيمية "القديمة".

١٢٥ عند مجلة ة الأرقام يجدر ملاحظة ما يلي: **الرقم** هو رمز **لعدد**. هناك عشرة أرقام عربية (٠ إلى ٩) وسبعة أرقام رومانية (I، V، X، L، C، D، M). وبالتالي فإن العدد ١٥ يتكون من الأرقام العربية ١ و ٥، والعدد التاسع من الأرقام الرومانية من الحرفين I و X.

١٢٦ يُعبّر عن **الأعداد** من واحد حتى اثني عشر عموما **بكلمات** عند استخدامها أرقاماً أساسية وترتيبية. ويُعبّرُ عن الأعداد من ١٣ صعودا من حيث المبدأ **بالأرقام**.

مثال:
يتم تشكيل مجالس الموظفين في جميع الإدارات التي توظف عموما خمسة أشخاص على الأقل يتمتعون بحق التصويت، وثلاثة منهم مؤهلين للانتخاب. أما الموظفين الذين يعملون بانتظام أقل من ١٨ ساعة في الأسبوع فهم غيرمؤهلين للانتخاب.

و يمكن مجلة ة الرقم ١ على شكل عدد إذا كان التمييز عن أداة التعريف غير المحددة "أحد/إحدى" يتطلب ذلك.

١٢٧ يتم التعبير دائما **بالأرقام** عن الأوقات والنسب المئوية والبيانات التقنية مثل المقاييس والأوزان والوحدات القياسية الأخرى، فضلا عن القوائم التخطيطية. ولا يكتب الصفر قبل الأرقام المفردة.

مثال:
المادة ١ فقرة ٣ من قانون الوقت :
الوقت العالمي المنسق محدد من خلال مقياس زمني بالخصائص التالية:

١- كان بتاريخ ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢م في الساعة ٠ مطابقاً للحظة الوقت ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١م ، أي الساعة ٢٣ و ٥٩ دقيقة ٩٦ ثانية، من متوسط الوقت الشمسي لخط الصفر الطولي.

٢- ...

١٢٨ تُكتب المقاييس والأوزان **والوحدات** القياسية الأخرى في نص اللائحة الجاري كاملة. ويمكن إدراجها في الجداول، واالنظرة العامة وما إلى ذلك، بالاختصارات المعتادة (النقطة الهامشية ١٣٩ وما يلي).

١٢٩ تُكتب **الكسور** بالكلمات إذا استخدمت في النص الجاري.

أمثلة:

ويتطلب هذا القانون موافقة ثلثي أعضاء البوندستاغ.

يتطلب قرار الجمعية العامة أغلبية مؤهلة من (أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع)، ..

لحساب القيمة لفترات أقصر من شهر واحد، يُحسب لكل يوم نسبة واحد من ثلاثين من القيمة.

١٣٠ ويمكن التعبير عن **نسبة اثنين من الأحجام إلى بعضها البعض** على النحو التالي: "يجب أن لا تقل نسبة فيتامين ب ١٢ إلى مانيتول (ى ٤٢١) عن ١: ١٠٠٠".

١٣١ الكلمات المؤلفة من **عدد ومقطع** لاحق معا تكتب موصولة مع بعضها ("ثمانية أضعاف"، "ثمانية مرات ") . وينطبق هذا أيضا على العدد المكتوب بالأرقام ("٢٧ ضعفا").

أمثلة:

الجملة ٣ من الفقرة ٢ من المادة ٥٦ من قانون تشجيع الأفلام:
في حالة دور السينما التي تستوفي شروط الجملة ٢، يحسب عدد الزوار أربعة أضعاف.

المادة ٨ من أصول المحاكمات المدنية
إذا كان هناك خلاف بشأن وجود عقد استئجار أو مدته، يكون مبلغ الإيجار المستحق لكامل الفترة المتنازع عليها، إذا كان المبلغ الذي يبلغ ٢٥ ضعفا من أجرة السنة الواحدة أقل منه، فإن هذا المبلغ يعتبر حاسما لحساب القيمة.

١٣٢ يتم فصل الأرقام المؤلفة من **أكثر من ثلاث خانات** انطلاقاً من العلامة العشرية بواسطة فراغات في جماعات مكونة من ثلاثة أرقام لكل منها. ويستثنى منها (على سبيل المثال، أرقام الصفحات). لا يتم استخدام النقاط للفصل بين جماعات الأرقام.

مثال:

الجملة ٢ من الفقرة ٣ من المادة ٢٣ من قانون الأجور و التعويضات القضائي:
يبلغ التعويض

١- عندما يزيد مجموع المبلغ الاستثماري عن١٠ ٠٠٠ إلى ٢٥ ٠٠٠ يورو مقدار ٥ يورو على كل ساعة للاستعمال ؛ ...

١٣٣ تكتب في التواريخ أرقام اليوم الواحد المكونة من خانة واحدة دون صفر مسبق و تكتب أسماء الأشهر كاملة و تكتب السنون بأربعة أرقام.

مثال:
يبدأ نفاذ هذا القانون في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩م.

يجوز الانحراف في مجلة ة الأرقام في الاستعراضات الإجمالية و الجداول و الاستمارات و ما شابهها، إذا كانت ضرورية لمتطلبات التصميم. وينبغي في إطار مثل هذه الوحدة الواحدة أن يكون نهج العمل بطريقة موحدة.

١٣٤ يُعبر عن **المبالغ النقدية** بالأرقام. وإذا كانت المبالغ مبينة في النص الجاري للائحة قانونية، يتوجب مجلة ة كلمات "الملايين" و "المليارات". أما عدد الملايين أوالمليارات فيُعبر عنه بالأرقام.

مثال:
الجملة ١من الفقرة ٢ من المادة ٢٢ من قانون تعويض المحامين:
تبلغ القيمة في الحالة ذاتها بالحد الأقصى ٣٠ مليون يورو، ...

وهنالك استثناءات لها (انظر أيضا النقطة الهامشية ١٣٥وما يلي). وبالتالي، يجب مراعاة المظهر الموحد في حالة إجراء تعديلات قانونية مع مراعاة النص المتواجد. وعندما يتم التعبير عن المال بالكلمات على سبيل الاستثناء يتعين تصريف كلمة "واحد" العددية مثل الأداة غير المحددة "واحد /إحدى".

مثال:
يجب أن تكون قيمة السهم الواحد الدنيا يورو واحد.

١٣٥ ويعبر في قوانين الموازنة و في الجداول عن مبالغ بالملايين أو المليارات بالأرقام.

مثال:
المادة ١ من قانون الموازنة ٢٠٠٧م:
أُقرت خطة الموازنة العامة للدولة الاتحادية لميزانية السنة المالية ٢٠٠٧م المرفقة على شكل ملحق بهذا القانون على إيرادات ومصروفات من ٢٧٠ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو.

١٣٦ في **قواعد الغرامات** يتم التعبير عن مقدار الغرامة دائما بكلمات (قارن النقطة الهامشية ٦٨ من "التوصيات المتعلقة بتنظيم قواعد العقوبات والغرامات المالية في القانون الجنائي الثانوي"، النقطة الهامشية ٤٣). بالنسبة للغرامات الإدارية و المدفوعات القسرية تبقى القاعدة الأساسية سارية المفعول (النقطة الهامشية ١٣٤).

١٣٧ عند الإشارة إلى مبلغ من المال، **تُسمى العملة** بعد المبلغ. وتكتب تسميات العملة من حيث المبدأ باسمها الكامل، إنما يمكن اختصارها في الاستعراضات الإجمالية و الجداول و الاستمارات و ما شابهها (مثل "أوير" أو "فرسوي") أو بواسطة رمز العملة المعروف (مثال: "€"، "$"). و تبقى ضمن مبالغ العملة أسماء العملات بالشكل المفرد دون تعديل، حتى لو كانت تشير إلى مبالغ أكبر من ١ ("١٠ سنت"، "٥٠ يورو"). بالنسبة للمبالغ المذكورة كاملة باليورو لا تُذكر الخانات العشرية الشاغرة (يحصل ذوو الإعاقة الشديدة ... على زيادة بمقدار ٦٨ يورو شهريا")؛ ويجوز الانحراف عن ذلك في الاستعراضات الإجمالية و الجداول و الاستمارات و ما شابهها.

١٣٨ عند الرغبة في تقريب الأرقام يتعين تحديد الوحدة والإشارة إلى القواعد التي سيتم التقريب بموجبها.

مثال:
المادة ٣٠ب من نظام ترخيص السير على الطرق:
يُحسب براح الأسطوانة كما يلي:
١- ...
٣- يُقرب براح الأسطوانة إلى سانتمترات مكعبة كاملة
٤- إذا تبع الرقم التقريبي رقم من ٠ إلى ٤ يكون التقريب إلى الرقم الأصغر و إذا تبعه أحد الأرقام من ٥ إلى ٩ فيكون التقريب إلى الرقم الأكبر.

١,١٠ الاختصارات

١٣٩ **لا تستخدم الاختصارات من حيث المبدأ في النص الجاري للتشريعات**. لهذا السبب، ينبغي مجلة ة مصطلح "على سبيل المثال"، "بالاقتران مع"، "في النسخة" و "على وجه الخصوص" بصورة كاملة.

١٤٠ هناك **استثناءات** قليلة جدا تكون فيها الإختصارات **جائزة**. و هكذا تُستخدم اختصارات محددة في الإشارة إلى المرجع لهيئات النشر (النقطة الهامشية ١٧٨ وما يلي). ويمكن إدراج الأسماء أو الأسماء الرسمية الأخرى، التي قد تتضمن اختصارات، في إحدى اللوائح . وكثيراً ما تكون الاختصارات في **الجداول** أو النظرات العامة أو **صيغ المعادلات** الأسلوب الأفضل للعرض.

١٤١ في حالة استخدام المختصرات، ينبغي قدر الإمكان استخدام اختصارات رسمية أو اختصارات أو إشارات **مألوفة عموماً**.

على سبيل المثال، يمكن العثور على الوحدات ورموز وحدات المقاييس والمكاييل والأوزان والوحدات القياسية الأخرى (النقطة الهامشية ١٧٨) من **مرسوم الوحدات**[21]. كما يوفر المرسوم أيضا معلومات عن استخدام الجمل الافتتاحية و رموزها لتحديد المضاعفات العشرية وأجزاء وحدات المقاييس (مثل الكيلو، الديسيمتر، المليمتر، الميكرومتر).

وترد في **فهرس مختصرات** المكتب الإداري الاتحادي[22] الاختصارات المتعلقة بالهيئات الدستورية، و السلطات الاتحادية العليا ومحاكم الاتحاد العليا وكذلك السلطات الاتحادية والمحاكم الاتحادية فضلا عن جهات اتحادية وغيرها من المرافق والمؤسسات الأخرى.

١٤٢ ويجب **توضيح** الاختصارات، **غير المعروفة عموما**، على سبيل المثال بواسطة تعليق أو أقواس أو حواشي سفلية. وهذا ليس ضروريا فقط، إذا كان من المفترض أن يكون الاختصار معروفا بالنسبة إلى دائرة المعنيين الذين يخاطبهم المرسوم.

١٤٣ وفي حالة تشكيل اختصارات جديدة للاستعمال الحصري في لائحة قانونية (ملحق، جدول، صيغة معادلة)، ينبغي أن يتألف الاختصار المختار من مكونات النموذج الطويل. إذا انتهت هذه الاختصارات بأحرف كبيرة (على سبيل المثال "م ت" مساعدة تقاضي)، فإنها تُكتب دون نقطة فاصلة.

١,١١ المواعيد المحددة و الأجال

١٤٤ وتكتسي قواعد الموعد النهائي والمواعيد النهائية أهمية كبيرة. فهي التي تقرر ما إذا كانت الحقوق قد نشأت أو هلكت، وما إذا كان تصرف الشخص ذا أثر قانوني أم لا، وما إذا كانت اللوائح فعالة أو لم تعد سارية المفعول. ويجب أن تضمن المواعيد المحددة والآجال الوضوح القانوني واليقين. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تصاغ لغوياً بدقة ووضوح، على سبيل المثال، في حالة **الأحكام الانتقالية** وكذلك في حالة **بدء نفاذ القوانين وخروجها عن النفاذ.**

١٤٥ وينبغي أن يُعلّم **الموعد المحدد** على شقّ، على سبيل المثال التحول من القانون القديم إلى الجديد،

---

[21] مرسوم الوحدات المؤرخ في ١٣ كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٥م (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي الجزء الأول ص ٢٢٧٢)، بصيغته المعدلة أخيراً من خلال المادة ٥ من القانون المؤرخ في ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨م (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي الجزء الأول ص ١١٨٥) المرسوم المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ م (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي الجزء الأول، ص ٢١٤، ٤٤٧) بصيغته الساري مفعولها.

- [22] إشعار من المكتب الإداري الاتحادي المؤرخ في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥م (النشرة الوزارية المشتركة ص ١٠٦١)

وبالتالي بداية أو نهاية فترة زمنية أو أجل (النقطة الهامشية ١٤٩ وما يلي). ويجب أن يحدد التعبير عن المواعيد النهائية **بوضوح ما إذا كان اليوم المعني مشمولا** أم لا.

١٤٦ وينبغي توخي الحذر عند صياغة المواعيد النهائية. فهناك صيغة مضللة مثل "يمكن تقديم الطلب **حتى** ١٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨م"، وذلك لأنه في مثل هذه الصياغة ليس من دون شك ما إذا كان يوم ١٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨م داخلاً في حساب الفترة أم لا. هنا يمكن أن يأتي تعبير آخر بوضوح أكثر :

أمثلة:

إذا لا ينبغي احتساب يوم ١٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨م، أي **نهاية** الفترة الزمنية ، أي أن يوم ١١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م ، في الساعة ٢٤، يعني أنه:

- يجوز فيه تقديم الطلب حتى انقضاء ١١ ديسمبر ٢٠٠٨م.
- يجوز تقديم الطلب في موعد أقصاه ١١ ديسمبر ٢٠٠٨م.
- لا يمكن تقديم الطلب إلا قبل ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨م.

واعتمادا على الغرض من التنظيم، يمكن أن يساعد أيضا وضع حد سلبي:

أمثلة:

- لم يعد من الممكن تقديم طلب بعد ١١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨م.
- وتستبعد الطلبات المقدمة بعد ١١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨م.
- يتم استبعاد الطلبات المقدمة اعتبارا من ١٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م.

وإذا كان الموعد النهائي يعني تحديد بداية فترة زمنية، يمكن صياغته على النحو التالي:

أمثلة:

إذا كانت بداية الفترة الزمنية هي ١٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م، الساعة ٠ ليلا:

- ويمكن تقديم الطلب اعتبارا من ١٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م،
- يمكن تقديم الطلب ليس قبل يوم ١٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م،
- يمكن تقديم الطلب مع بداية يوم ١٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م،
- يمكن تقديم الطلب بعد يوم ١١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨م.
- يمكن تقديم الطلب بعد انقضاء يوم ١١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨م.

١٤٧ عند استخدام **"في"**، من الضروري التمييز بين الإشارة إلى بداية الفترة الموجهة نحو المستقبل أو نهاية فترة من الماضي، ويتم تضمين التاريخ المذكور دائما بشكل كامل في بداية أو نهاية الأجل. وهكذا يعني " ...يبدأ النفاذ في ١٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٨م" أن اللائحة ستدخل حيز النفاذ في المستقبل اعتبارا من تاريخ ذلك اليوم في الساعة ١٢ عند منتصف الليل.

ومن ناحية أخرى، إذا تحدد "... ينتهي المفعول في ١٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٨م"، تفقد اللائحة

الساري مفعولها حتى الآن في نهاية اليوم المذكور عند منتصف الليل.

١٤٨ إذا كان في اللائحة القانونينة أجل نهائي محدد باليوم **الأول** أو **الأخير من الشهر أو من السنة** يكون المقصود عادة تاريخ تحول السنة أو الشهر عند منتصف الليل (الساعة ١٢ ليلا) أو بداية اليوم الأول من الشهر أو السنة عند منتصف الليل (الساعة ١٢ ليلا). وقد أدى ذلك في الممارسة القانونية إلى استخدام صياغات مختلفة. وهكذا يُعبر عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨م الساعة ١٢ ليلا سواء بعبارة "حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨م " أو كذلك بعبارة "حتى ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩م".

مع مراعاة الاستخدام اللغوي بشكل عام ولصالح الوضوح القانوني ينبغي في هذه الحالات أيضا، تحديد التاريخ وفقا للنقطة الهامشية ١٤٥ وما يلي **بشكل لا لبس فيه و لا إبهام**.

١٤٩ الأجل النهائي هو فترة زمنية معينة، أي محددة أو يمكن تحديدها. و تحسب المواعيد النهائية عموما بأيام كاملة. **بداية الأجل** هي بداية يوم تقويمى عند منتصف الليل (الساعة ١٢ ليلا)، **ونهاية الأجل** هي نهاية يوم تقويمى عند منتصف الليل (الساعة ١٢ ليلا).

١٥٠ في حالة الآجال النهائية، التي تحسب **بالأسابيع أو الشهور أو السنوات**، غالبا ما يكون من غير المؤكد كيفية تحديد تاريخ انتهاء الأجل. ولذلك، ينبغي دائما توضيح ما هو المقصود. في الاستناد إلى الأسابيع والأشهر والسنوات **التقويمية** وضوح. الأسبوع، على سبيل المثال، هو سبعة أيام؛ ولكن إذا تم تحديد الأسبوع التقويمي كأجل نهائي، فإن الأجل النهائي يبدأ يوم الاثنين المقبل في منتصف الليل (الساعة ١٢ ليلا) وينتهي يوم الأحد التالي عند منتصف الليل (الساعة ١٢ ليلا).

و يكون الأمر واضحاً جليا عندما تكون بداية الأجل و نهايته محددتان بتاريخ معين وفقاً للتوصيات السالفة.

أمثلة:

من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥م وحتى نهاية ١٠ حزيران / يونيه ١٩٩٥م، يُحدد الإيجار بموجب لائحة الإيجارات الأساسية الأولى والثانية ...

وفي الفترة من ١١ حزيران / يونيه ١٩٩٥م إلى ٣١ آب / أغسطس ٢٠٠١م، يمكن للمالك أن يطلب زيادة في هذا الإيجار.

١٥١ ولصياغة ترتيبات فترات الصلاحية بواسطة الآجال النهائية التي تتبع الإعلان عنها، انظر إلى النقطة الهامشية ٤٤٧ وما يلي .

٢ تسميات

٢,١ تسمية جمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات الاتحادية، والدول الأخرى، وتسمية مناطق الدولة المطابقة لها في التشريع

١٥٢ بالنسبة للدولة الألمانية، فإن **مصطلح "جمهورية ألمانيا الاتحادية"** معرف في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون الأساسي. ويتعين أن يستخدم هذا المصطلح أيضا في التشريع وأن يكتب الإسم كاملا هناك.

١٥٣ إذا كانت جميع ولايات جمهورية ألمانيا الاتحادية الـ ١٦ مدرجة في التشريعات، فإن عبارة "الولايات" كافية. وفي حالة الإشارة فقط إلى ولايات اتحادية منفردة أو حكومات محلية، يمكن إدراجها بأسمائها. على سبيل المثال "حكومات ولايات برلين و براندنبورغ ... ").

١٥٤ ولا توجد اقتباسات مع تسمية "الجمهورية الديمقراطية الألمانية" إلا في التشريعات المتعلقة بوقائع من الماضي (مثل "عقود الجمهورية الديمقراطية الألمانية"). إضافة "سابقاً" لا حاجة إليها.

١٥٥ إذا تعين تسمية **إقليم دولة جمهورية ألمانيا الاتحادية** في التشريعات، فإن هناك العديد من الصيغ المتاحة. وبالإضافة إلى مصطلحي "أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية" أو "إقليم اتحادي"، يمكن أيضا استخدام مصطلحي "داخل البلاد" أو "ألمانيا". غير أنه ينبغي اختيار نفس المصطلحات لنفس الوقائع في إطار أحد القوانين أو أحد مجالات القانون.

١٥٦ إن الكناية **" نطاق هذا القانون"** ملائم بشكل خاص إذا كان مجال سريان مفعول اللائحة مكانياً لا يمتد إلى الإقليم الاتحادي بأكمله أو يتجاوزه.

١٥٧ ويمكن وصف **المنطقة الواقعة خارج جمهورية ألمانيا الاتحادية** عموما بأنها "خارج البلاد". بالنسبة لتوصيف القانون والمؤسسات وأشياء من الدول الآخرى يمكن استخدام صفة "أجنبي". . وفيما يتعلق **بالتسمية الدقيقة للدول الأخرى**، فإن "فهرس أسماء الدول للاستخدام الرسمي في جمهورية ألمانيا الاتحادية[23] " هو المرجع .

[23] www.auswaertiges-amt.de/diplo/de/Infoservice/Terminologie/Staatennamen.pdf

٢,٢ تسمية المنظمات الدولية و المعاهدات الدولية

١٥٨ وبالنسبة للمنظمات الدولية تُستخدم في القوانين واللوائح الاتحادية التسميات التي تحددها الدول الأعضاء في العقود التأسيسية باللغة الألمانية. ويمكن أن يؤخذ المصطلح الألماني من النص الألماني للعقد أو الترجمة الألمانية الرسمية لنص العقد. وإذا صدقت جمهورية ألمانيا الاتحادية على الاتفاقية، فإن النص الألماني يتواجد بانتظام مع قانون المعاهدات المعني في الجزء الثاني من الجريدة الرسمية الاتحادية، وينطبق نفس الشيء أيضا على تسمية أجهزة المنظمات الدولية. وفي حالة عدم وجود تسميات خاصة للمؤسسات في العقود التأسيسية، ينبغي استخدام التسميات التي اعتمدتها المنظمة الدولية نفسها. و يتعين استخدام هذه المصطلحات أيضا في القوانين والأنظمة الألمانية فقط باللغة الألمانية.

١٥٩ يجب في توصيف **المعاهدات بموجب القانوني الدولي** في قوانين تعاقدية ولوائح قانونية تعاقدية مراعاة **التوجيهات** الصادرة عن وزارة العدل الاتحادية **بشأن إصدار القوانين التعاقدية واللوائح التعاقدية** (المرفق ١)**.**

١٦٠ ولا يمكن الإشارة إلى نص معاهدة بموجب القانون الدولي في اللوائح القانونية الاتحادية الأخرى إلا إذا كانت قد نشرت **باللغة الألمانية** (لغة تعاقدية أو ترجمة ألمانية رسمية) ويمكن الرجوع إلى **مرجع النشر بوجه عام**. ويُحدد في اللائحة القانونية موضع الإشارة إلى النص أو إلى المؤسسة التي يمكن الاطلاع فيها على نص الاتفاقية (النقاط الهامشية ٧٩و ٢٢١ وما يلي).

١٦١ وإذا كانت المعاهدات الدولية، التي **صدقت** عليها جمهورية ألمانيا الاتحادية، **مذكورة** في تشريعات اتحادية أخرى، فإنه ينبغي إدراجها بانتظام **بتاريخها، وتوصيفها** الكامل وغير المختصر، **وموضع الإشارة إلى قانون العقد المعني** في الجزء الثاني من الجريدة الرسمية الاتحادية.

مثال:
اتفاقية مؤرخة في... على / ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية [عام] الجزء الثاني ص. ...،...)

وإذا حددت الأطراف المتعاقدة **اسما مختصرا**، فيجب أن يُستخدم هذا الاسم في الاقتباس.

١٦٢ عند ذكر **الإشارة إلى دليل مرجع معاهدة بموجب القانون الدولي**، قد طُبعت في الجزء الثاني من الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية أو في الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ الألماني، يجب الانتباه إلى ما يلي: المرجع لمعاهدة بموجب القانون الدولي هو موضع نص قانون المعاهدة أو نص اللائحة المتعلقة بالعقد الذي أصبحت الاتفاقية بموجبه تشريعاً ألمانيا. ومن ثم يتعين بيان المرجع أي الصفحة التي تبدأ فيها طبعة قانون العقد أو اللائحة المتعلقة بالعقد. وبالإضافة إلى ذلك يتعين ذكر الصفحة التي تبدأ فيها طبعة نص الاتفاقية. كذلك يجب أيضا ملاحظة سنة الجريدة الرسمية الاتحادية. ويأتي ذكر عدد السنة هذا دائما قبل الإشارة إلى الجزء الثاني من الجريدة الرسمية الاتحادية.

أمثلة:
اتفاقية ٢٣ أيار / مايو ١٩٩٧م بشأن امتيازات المحكمة الدولية لقانون البحار وحصاناتها (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ٢٠٠٧ الجزء الثاني، ص. ١٤٣، ١٤٥)

اتفاقية ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤م بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والمحكمة الدولية لقانون البحار على مقر المحكمة الدولية (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ٢٠٠٧ الجزء الثاني، ص. ١٤٣، ١٥٩)

وينطبق الشيء نفسه على المعاهدات الدولية المطبوعة في الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ الألماني. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ الألماني قد صدرت فقط في جزأين اعتبارا من ١٩٢٢م فصاعدا.

أمثلة:
(الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ الألماني ١٩١١ ص ...)
(الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ الألماني ١٩٢٢ الجزء الثاني ص ...)

١٦٣ وفي حالة تصحيح آخر نص رسمي منشور لمعاهدة بموجب القانون الدولي، يجب إضافة إلى ذلك الإشارة إلى موضع **التصحيح** في المرجع. وتحقيقا لهذه الغاية، يضاف رقم صفحة نشر قانون التعاقد أو اللائحة التعاقدية إلى رقم الصفحة الذي تبدأ فيه إعادة طبع التصحيح. وإذا طبع التصحيح في طبعة من الجريدة الرسمية الاتحادية، التي نشرت في سنة لاحقة، يجب الإشارة أيضا إلى هذه السنة للصفحة المنشورة.

١٦٤ في حالة تعديل معاهدة دولية، ينبغي أيضا التنبيه على هذا **التعديل**. أما اتفاقية التعديل فلا حاجة إلى إدخالها مع ذكر اسمها. ويكون التنصيص كالآتي:

المعاهدة / الاتفاقية بتاريخ ... بشأن ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية [عام] الجزء الثاني ص. ...،...)، (في الآخر) معدلة من خلال معاهدة / بروتوكول (أو ما شابه) بتاريخ .. (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية [عام] الجزء الثاني ص. ...،...)

١٦٥ لا يمكن الاستشهاد بالمعاهدات الدولية المعروفة عموما إلا باسمها الاقتباسي. وهذا ممكن فقط في المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأساسية، مثل: معاهدة الاتحاد الأوروبي، والمعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية، واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومعاهدة التوحيد.

١٦٦ إذا **تكرر** في قانون أو لائحة مرارا الاستناد إلى معاهدة بموجب القانون الدولي، يمكن بعد ذكر تسميته الكاملة الأولى التنويه إليه في استنادات اخرى فقط **بالتسمية الإيعازية**.

١٦٧ يشار إلى **قوانين العقود** أو اللوائح المتعلقة بالعقود في ما يسمى بالاقتباس الكامل (انظر النقطة الهامشية ١٦٨ وما يلي).

٣ التنويه بالتشريعات

١٦٨ المعلومات الدقيقة ضرورية من أجل تحديد نص التشريع ذي الصلة وتحديده باستخدام المرجع . قواعد الاقتباس لها أهمية خاصة،

- إذا أشير إلى نص آخر في النص الحالي (النقطة الهامشية ٢١٨ وما يلي)،
- إذا أشير في الجملة الافتتاحية لقانون تعديلي أو لائحة تعديلية إلى التشريع الذي يتعين تعديله (النقطة الهامشية ٥٤٤ وما يلي ، ٨٢٩) أو
- إذا أوردت في الصيغة الافتتاحية لأمر إداري قاعدة التفويض الحاسمة (النقطة الهامشية ٧٨٠).

٣,١ اقتباس كامل

١٦٩ يُستشهد دائما بالقوانين والمراسيم **من حيث المبدأ بالاقتباس الكامل**. يتكون الاقتباس الكامل من:

- عنوان الاقتباس (الإسم او الإسم المختصر إن وجد، قارن النقطة الهامشية ١٧٣)
- بيان الإصدار أو آخر إعلان للنص الكامل (النقطة الهامشية ١٧٤ وما يلي)،
- المرجع (النقطة الهامشية ١٧٧ وما يلي) و
- عند الضرورة الإشارة إلى آخر تعديل (النقطة الهامشية ١٨٩ وما يلي)

مثال:
قانون بشأن تنقيص الإعانة الفاشلة في شؤون الإسكان بالصيغة المعلنة بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص. ٢٤١٤)، والمعدلة أخيراً من خلال المادة ٨ من القانون المؤرخ في ٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦م ((الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص. ٢٠٩٨).

١٧٠ في الجملة الافتتاحية (النقطة الهامشية ٥٤٤ وما يلي ، ٨٢٩) للقوانين واللوائح المعدلة، يجب **دائما** استخدام الاقتباس الكامل.

١٧١ الإعفاءات من الاقتباس الكامل ممكنة، على سبيل المثال عندما يتكرر**ذكر** القوانين والمراسيم **مرارا** في النص الجاري لأحد القوانين أو اللوائح الأصلية. عندئذ لا ضرورة لذكر الاقتباس الكامل إلا في أول إيراد في النص، ويكفي عند التكرار ذكر عنوان الاقتباس (النقطة الهامشية ١٧٣). كذلك لا يُذكر في الصيغ الافتتاحية من اللوائح التشريعية القانون الذي يتضمن التفويض باللائحة التشريعية عادة بالاقتباس الكامل (النقطة الهامشية ٧٨٧ و ما يلي).

١٧٢ بالنسبة للقوانين والمراسيم **المعروفة بشكل عام**، يجب فقط إعطاء عنوان الاقتباس(النقطة الهامشية ١٧٣). ومن الأمثلة على القوانين المعروفة القانون الأساسي والقانون المدني والقانون الجنائي. في القوانين أو اللوائح، التي تستهدف جماعات محددة من الناس، يجوز -. بالنسبة للمراجع ضمن المجال القانوني نفسه - بدلا من الاقتباس الكامل أن يورد اسم الاقتباس. إلا أن استخدام الإقتباس فقط، يعني تلقائيا إشارة انسيابية (النقطة الهامشية ٢٤٣)؛ إذا ما كان هذا هو المطلوب، يجب أن تكون الصياغة مختلفة.

٣,١,١ عنوان الاقتباس

١٧٣ عنوان الاقتباسلقانون أو مرسوم هو التسمية (النقطة الهامشية ٣٢٤وما يلي)، و هذا يعني العنوان الكامل بدون اختصار. إذا تم تحديد **اسم مختصر** (النققطة الهامشية ٣٣١وما يلي)، يكون هو فقط عنوان الاقتباس(رقم ١ من المرفق ٦ للفقرة الثانية من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). الاختصار (النقطة الهامشية ٣٤١ وما يلي) لا يورد **أبدا** في الاقتباس الكامل أو في نص اللائحة (ليس "المادة ٣ من ق أ" ولكن "المادة ٣ من القانون الأساسي").

عند **تعديل** الاسم أو المختصر، يُستشهد دائما بالقانون أو االلائحة بالاسم الجديد أو المختصر الجديد. بالنسبة للإشارة إلى الموضع في المرجع أو تاريخ الإصدار أو النشر، فإن تعديل عنوان الاقتباسليس له أهمية، وتبقى هذه التفاصيل على حالها دون تعديل.

إذا كان التدبير الأولي أو العائض الذي سيتم الاستشهاد به **جزءا من قانون غلافي** أو مرسوم شمولي (النقطة الهامشية ٧٢٠، ٨١٣ وما يلي)، يُذكر فقط عنوان الاقتباسللقانون الأصلي أو للائحة الأصلية، وليس اسم "الغلاف".

يُستمد عنوان الاقتباسلقانون عقد أو لائحة متصلة بعقد من الأنماط المحددة (انظر إلى "المبادئ التوجيهية لصياغة العقود واللوائح التعاقدية"، الملحق١). هناك يوجد دائما اسم المعاهدة الدولية وتاريخ إبرامها بعد كلمة "معاهدة".

٣,١,٢ تاريخ الإصدار أو أحدث نشر للنص الكامل

١٧٤ على الفور بعد عنوان الاقتباسيتبع في نص الاقتباس الكامل ذكر التاريخ. وهو عموماً تاريخ **إصدار** القانون أو المرسوم. ويمكن أن يؤخذ من صيغة الإصدار الإعلاني، التي تلي تحت العنوان مباشرة. في حالة القوانين أو المراسيم الأصلية الصادرة كجزء من قانون غلافي أو مرسوم شمولي (النقطة الهامشية ٧٢٠)، يسري تاريخ "الإحتواء". في الاقتباس الكامل، يتم استخدام تاريخ الإصدار في هجاء ثابت.

مثال:

قانون عقود التأمين المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧م ...

١٧٥ إذا تم الإعلان مجددا عن القانون أو اللائحة بعد عدة تعديلات، يجب بدلا من تاريخ الاصدار ذكر تاريخ **إعلان** الصياغة المنشورة (النقطة الهامشية ٨٦٧). وهو موجود تحت عنوان إعلان. ومن أجل توضيح أنّ هذا هو تاريخ إعلان جديد وليس تاريخ الإصدار، تُستخدم له صيغة ثابتة.

أمثلة:

قانون احتياطي المعاشات التقاعدية بالصيغه المنشورة في ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص. ٤٨٢)

مرسوم للأسمدة بالصيغة المنشورة في ٢٧ شباط / فبراير ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص. ٢٢١)

١٧٦ في حالة القوانين واللوائح الصادرة حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣م والمضمنة في جماعة القوانين الاتحادية في **الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث**، لا يعطى لها **أي تاريخ**.

٣,١,٣ بيانات المرجع

١٧٧ يتم دائما في الاقتباس الكامل بالإضافة إلى المعلومات الضرورية الأخرى، إعطاء إشارة إلى **آخر نشر رسمي** للنص الكامل للقانون أو اللائحة. هنا توجد **ثلاث امكانيات**:

- الإشارة إلى المرجع للإعلان، مع الإشارة إلى تاريخ الإصدار؛
- الإشارة إلى المرجع للإعلان مع الإشارة إلى تاريخ الإعلان؛
- الإشارة إلى المرجع في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث، بدون تاريخ.

١٧٨ وتُذْكرُ **هيئات النشر الرسمية** في الاقتباس الكامل على النحو التالي:

- للمنشورات في **الجريدة الرسمية الاتحادية**
  في الجزء الأول: (ج رإ. ١ ص. ...)،
  في الجزء الثاني: (ج رإ. [السنة] ٢ ص. ...)؛
- للمنشورات في **الجريدة الاتحادية**: (ج إتح. ص. ...)
  مرفقات للجريدة الاتحادية: (ج إتح. رقم ... في...)؛
- للمنشورات في **الجريدة الاتحادية الإلكترونية**[24]: (إج إتح ... [عدد النشرات الرسمية في السنة بالأرقام العربية] ... [سنة] V ... [عدد المراسيم المنشورة بالأرقام العربية]، على سبيل المثال (إج إتح AT46 2006 V1)؛
- للمنشورات في **صحيفة المرور**: (مرصح. ص. ...)؛
- للمنشورات في **الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي**:
  في **السلسلة ل**: (ج ر. ل ... [رقم الجريدة الرسمية للسلسلة ل] المؤرخ في [طبعة الجريدة الرسمية في شكل ي. ش. س/ س/ س/ س]، ص. ...)،
  في **السلسلة ت**: (ج ر. ت ... [رقم الجريدة الرسمية للسلسلة ت] المؤرخ في ... [طبعة الجريدة الرسمية في شكل ي. ش. س/ س/ س/ س]، ص. ...).

وقد تغيرت بيانات أجهزة النشر جزئيا مع مرور الوقت. وهكذا كانت تظهر الجريدة الاتحادية حتى عام ١٩٨٢م في شكل (ج إتح. رقم ... في ...) ولم تُختصر صحيفة المرور في موضع المرجع . والجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية ظهرت قبل ١ تموز/ يوليو ١٩٦٧م في شكل (ج ر جم أو ص...)، ثم في الوقت بعد ذلك في شكل (ج ر جم أو رقم...ص. ...) واعتبارا من شباط / فبراير ٢٠٠٣م، بصفتها الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في شكل (ج ر إت.أو. رقم ... ص. ...).

[24] تُكتب الاختصارات التي تنتهي بحروف صغيرة بدون نقطة فاصلة إذا كانت تجمع بين عدة كلمات فردية.

و يمكن أن تبقى في اللوائح المعمول بها هذه المعلومات دون تعديل؛ في الحالات الفردية، قد يكون من المفيد تكييفها مع المتطلبات المذكورة أعلاه لصالح مظهر موحد للوائح.

١٧٩ وإذا كان ينبغي، **على سبيل الاستثناء**، الإشارة إلى مرجع اللوائح الصادرة لغاية ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣م، ولكنها غير مطبوعة في جماعة القوانين الاتحادية في الجزء الثالث من الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية (النقطة الهامشية ١٨٢) يجب الإشارة إلى هيئات النشر السابقة في ذكر المرجع على النحو التالي:

- للمنشورات في الجريدة الرسمية الاتحادية
حتى عام ١٩٥٠م: (ج ر ق ات ص. ...)،
اعتباراً من ١٩٥١م: كما هو الحال في النقطة الهامشية ١٧٨؛
- للمنشورات في الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ الألماني
لغاية ١٩٢١: (ج ررأ ص. ...)،
اعتبارا من عام ١٩٥٢م: في الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ الألماني الجزء الأول:
(ج ررأ. ١ص. ...)،
في الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ الألماني الجزء الثاني: (ج ررأ. [السنة] ٢ ص. ...)،

١٨٠ وفيما يتعلق بالإيماءات إلى النشرات في **الجريدة الرسمية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية**، يشار إلى مكان النشر بـ "(جريدة القوانين ١ رقم ... ص ...)"، في حالة الطبعات الخاصة بـ "(جريدة القوانين طبعة خاصة رقم ...)"؛ يمكن اختصار كلمة "طبعة خاصة" بـ "طبـ خ". ويشار إلى مرجع الإصدارات الواردة في **النشرة الوزارية المشتركة** بـ "(ن و م ... ص. ...)". وتُعطى **أوراق النشر الأخرى**، مثل الجرائد الرسمية لقوانين الولايات، وغيرها من منشورات الرايخ الألماني والجرائد الرسمية للسلطات الاتحادية وسلطات الولايات، باسمها الكامل.

١٨١ ويشار إلى سنة ورقة النشر فقط إذا كانت تختلف عن سنة تاريخ الإصدار أو النشر.

مثال:
مرسوم تدريب وفحص أطباء الأطفال المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١م (ج ر ق ات ٢٠٠٢م ١ص. ١٢)

بالنسبة **لقوانين العقود** بموجب الجملة الأولى من الفقرة الثانية للمادة ٥٩ من القانون الأساسي يجب دائما ذكر السنة.

مثال:
القانون المتعلق بالبروتوكول المؤرخ في ٢١ أيار / مايو ٢٠٠٣م بشأن سجل إطلاق الملوثات ونقلها المؤرخ في ١٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٧م (ج ر ق ات ٢٠٠٧م ٢ص. ٥٤٦)

١٨٢ وتنطبق خصوصيات على القواعد القانونية التي أُدْرِجت في **جماعة التشريعات الاتحادية** في الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الثالث (النقطة الهامشية ٢٥) والتي لم يعاد نشرها منذ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣م. و بيان المرجع هنا هو:

... في الصيغة المسواة المنشورة في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث، رقم التصنيف ...

مثال:
المادة ٣ من القانون بشأن إصدار المراسيم القانونية في النسخة المسواة المنشورة في الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الثالث، رقم التصنيف ١١٤-١، الذي عُدّل أخيرا بموجب المادة ... من قانون ...المؤرخ في... (ج ر ق ات ...).

يمكن العثور على رقم التصنيف (رقم- م مر؛ نقطة هامشية ٢٦) في دليل المرجع ألف الذي يصدر سنوياً. ولا يلزم تحديد تاريخ معين هنا، لأنه من الواضح بالإشارة إلى الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الثالث، أنها الصيغة المعمول بها في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٦٦٣م.

وإذا كانت القوانين أو المراسيم قد أدرجت في الجزء الثالث من الجماعة فقط بالعنوان والتاريخ والمرجع ، ولكن ليس بالنص الكامل في الجماعة في الجزء الثالث ، فهي قد بقيت تشريعاً اتحاديا ساري المفعول، ولكن جماعة القانون الاتحادي لا تكون في هذه الحالات مرجع ا كافيا للنص الأصلي. ولهذا السبب ، يتم إدراج المرجع الأصلي والتاريخ أولاً ثم رقم التصنيف على أنه المرجع في الجريدة الرسمية للقانون الفيدرالي الجزء الثالث. وقد تطور لها مع الوقت هذا الأسلوب في التعبير:

مثال:
نظام نزع الحيازة المؤرخ قي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٣٩م (ج قانون الرايخ الألماني ١ ص.١٥٨٥؛ ج ر ق إت ٣ / ٥٦-١)

١٨٣ ويُدوَّنُ في مرجع النشر **رقم الصفحات** التي كتب عليها عنوان الاقتباساللقانون أو المرسوم.

١٨٤ قد تكون هناك حاجة إلى **معلومات إضافية عن الصفحات** إذا

- التنظيم الأولي أو الاسترداد الذي سيتم الاستشهاد به هو **جزء من قانون غلافي** أو مرسوم شمولي (النقطة الهامشية ١٨٥)؛
- بدء نفاذ قانون أو لائحة كان مشروطا بحلول **شرط**، و لزم بالتالي الإعلان بشكل خاص عن الدخول حيز النفاذ (النقطة الهامشية ١٨٦)؛
- جرى تصحيح نص القانون أو اللائحة (النقطة الهامشية ١٨٧).

١٨٥ إذا كان التنظيم الأولي أو الاستبدال الذي يتم اقتباسه **جزءا من قانون غلافي** أو مرسوم شمولي (النقطة الهامشية ٧٢٠، ٨١٣)، يجب ذكر الصفحة التي يبدأ فيها إعلان القانون الغلافي أو المرسوم الغلافي ، بالإضافة إلى ذلك - إذا كان مختلفا – رقم الصفحة أيضا التي يبدأ فيها نص القانون أو المرسوم الذي سيتم الاستشهاد به.

مثال:
من خلال المادة ٦ من قانون القواعد الضريبية المصاحبة لإدخال الشركة الأوروبية ولتعديل أحكام ضريبية أخرى الصادر في ٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الصفحة ٢٧٨٢) نشأ قانون ضريبة التحول. تُطبع المادة ٦ ابتداء من صفحة ٢٧٩١ وما بعدها. ولذلك يُقتبس القانون الجديد على النحو التالي:

قانون ضريبة التحول المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص. ٢٧٨٢، ٢٧٩١)

١٨٦ وإذا كان بدء نفاذ قانون أو مرسوم متوقفاعلى تلبية **شرط** ولهذا تم الإعلان عن دخوله حيز النفاذ بشكل خاص (النقطة الهامشية ٤٥٢وما يلي) هكذا يجب الإشارة أيضا إلى موقع مرجع النشر برقم صفحته. وكقاعدة عامة، يُعلن عن بدء النفاذ في نفس جهاز النشرالإعلامي كالقانون المعني أو المرسوم ، وبالتالي يمكن عموما أن يُقتصر على الإشارة إلى صفحة إضافية.

مثال:
قانون علاوات الاستثمار لعام ٢٠٠٧ المؤرخ في ١٥ تموز / يوليه ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص, ١٦١٤، ٣٤٠٤)

وإذا لم يُطبع القانون أو المرسوم وإشعار بدء النفاذ في نفس سنة جريدة النشر الرسمية، ينبغي أيضا ذكر سنة الجريدة الرسمية التي طبع فيها الإعلان.

مثال:
القانون الثالث المعدل لقوانين ضريبة الاستهلاك المؤرخ في 9 كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص, ٢٨٣٠؛ ٢٠٠٧ الجزء الأول ص. ٤٩٨)

١٨٧ كما يُعلم على التصحيحات من خلال إعطاء تفاصيل إضافية عن الصفحات. ولتحديد التصحيح، يُضاف بعد رقم صفحة نشر النص الكامل، رقم الصفحة التي يعثر فيها على التصحيح. وإذا طبع التصحيح في سنة لاحقة من الجريدة الرسمية الاتحادية، فيجب الإشارة أيضا إلى السنة. و لا حاجة إلى ذكر ملاحظة خاصة أن هذا عبارة عن تصحيح.

أمثلة:
قانون تعديل إجراءات المعارضة لبراءات الاختراع وقانون تكاليف البراءات المؤرخ في ٢١ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص, ١٣١٨، ٢٧٣٧)

قانون المشاركة العامة المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص, ٢٨١٩؛ ٢٠٠٧ الجزء الأول ص. ١٩٥)

في حالة القوانين أو اللوائح التي أُنشِئَتْ عن قوانين أو مراسيم شمولية (النقطة الهامشية ٧٢٠، ٨١٣)، لا تُراعى سوى **التصويبات للقانون الغلافي** أو للمرسوم الغلافي التي تخص القانون أو المرسوم الواجب تطبيقهما.

١٨٨ إذا اجتمعت **عدة إشارات** على إضافات إلى بيان المرجع ، مثلا، إذا كانت الإشارة إلى تصحيح مع إشارة إلى الإعلان بدخول حيز النفاذ متوقف على شرط يتعين إدراجها في الترتيب الزمني لبيانات المرجع .

مثال:
قانون العلامات التجارية المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٦٩٤م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، ص ٣٠٨٢؛ ١٩٩٥ الجزء الأول ص. ١٥٦؛ ١٩٩٦ الجزء الأول ص. ٦٨٢)

٣,١,٤ إشعار تعديل – بيان عن (آخر) تعديل

١٨٩ إذا تم تعديل قانون أو مرسوم بعد النشر الرسمي للنص الكامل ، يتوجب في الاقتباس الكامل أن يشار إلى ذلك. كما يجب أن تكون جميع التعديلات المعلن عنها، بما في ذلك التعديلات في أي مرفقات أو مرفقاتموجودة، مفهومة وقابلة للتتبع بالكامل؛ إن بدء النفاذ ليس مهما. ولا يشار إلا للتعديلات التي أجراها المشرع على نص القانون أو المرسوم. **ولا تُدرج** في إشعار التعديل قرارات المحكمة الدستورية الاتحادية، التي أعلنت فيها أن هناك أحكاما فردية لأحد القوانين غير متوافقة مع القانون الأساسي أو غيره من التشريعات الاتحادية أو لاغية وباطلة.

١٩٠ وينبغي أن تكون الإشارة إلى التعديل في الاقتباس الكامل لقانون أو مرسوم كما يلي: **"... ، الذي (التي) تم تعديله "**. وإذا تم تعديل القانون أو اللائحة عدة مرات منذ آخر نشر للنص الكامل، عندئذ يتم فقط ذكر التعديل الأخير. وينبغي أن يكون نص الملاحظة على التعديل كما يلي: **"... الذي (التي) تعدلت أخيرا من خلال ..."**.

غالبا ما يُعثر في التشريع حتى الآن على عبارة "، تعدلت أخيرا من خلال ...". ولم تستخدم **العبارة النسبية** إلا إذا كان لا بد من توضيح ما إذا كان إشعار التعديل يشير فقط إلى أحكام فردية أو إلى

القانون بأكمله أو إلى المرسوم بأكمله. وعلى أية حال، فبما أن العبارة النسبية لا لبس فيها، فإن هذا التمييز لم يعد له أهمية في المستقبل.

١٩١ وإذا تم **الإعلان عن إشعارين بالتعديل** في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية في نفس اليوم ولم يشيرا إلى بعضهما البعض، يُورد ذكر كلا التعديلين، حيث يجب أن تكتمل السلسلة الرجوعية لمواقع المرجع المعدلة. وبالمثل يجب بالإضافة إلى ذلك إعطاء ملاحظة على **التعديل قبل الإخير** إذا كان قد نُسي في إشارة التعديل من التعديل الأخير. فيشار أولا إلى التعديل الأخير ثم يُذكر بعد ذلك التعديل المنسي.

مثال:
...، المُعدّل أخيرا من خلال المادة ... من قانون ... المؤرخ في (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) ومن خلال المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، ...

١٩٢ إذا كان القانون المعدل أو المرسوم المعدل قد تعدل مرة أخرى قبل دخوله حيز التنفيذ، يجب تضمين تفاصيل التعديلين في إشعار التعديل للقانون الأصلي أو المرسوم الأصلي ذي الصلة. و القوانين أو المراسيم التي تعدل القانون المعدل أو المرسوم المعدل لا يمكن ذكرها كتعديل مباشر للقانون الأصلي أو المرسوم الأصلي. وفي هذه الحالات، يتلقى المرء **إشارة تعديل من جزأين في مستويين** (مثال "... القانون ...، الذي تم تعديله أخيرا بالقانون ... والذي بدوره تعدل من خلال ..."). إشعارات التعديل المعقدة هذه يمكن تفاديها إذا كانت التعديلات اللازمة مسنودة دائما بالقانون الأصلي أو بالمرسوم الأصلي (النقطة الهامشية ٦٧٠وما يلي).

١٩٣ القانون المعدل أو المرسوم التشريعي المعدل لا يشار إليه بصورة منتظمة **بعنوان الاقتباس**(أي ليس: "..." ، الذي تم تعديله بموجب قانون تعزيز المنافسة في التأمين الصحي القانوني المؤرخ في ...، ولكن: "... ، المعدل من خلال القانون المؤرخ في... ").

١٩٤ إذا كان التعديل متضمنا في قانون تعدل بموجبه العديد من القوانين، يجب الإشارة إلى **المادة المعدلة و إذا اقتضى الأمر إلى أية تصنيفات فرعية أخرى.**

مثال:
مرسوم تكاليف الخارجية الصادر في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، ص ٤١٦١؛ ٢٠٠٢ الجزء الأول ص. ٧٥٠)، الذي تعدل بموجب الجملة الأولى من المادة ٣ من قانون الصادر في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص. ٣١٨٩)

٣,٢ الاستشهاد بمكونات أحكام التشريع

١٩٥ غالبا ما يشير التشريع إلى مكونات فردية للقوانين أو المراسيم، ولا سيما ما يلي:

- إدراج محتواها كله أو جزء منه بالإحالة عليها (قارن النقطة الهامشية ٢١٨)،
- تحديد الموضع بدقة المطلوب تعديله في أوامر التعديل (قارن النقطة الهامشية ٥٥٤، ٥٦٤ وما يلي) أو
- الإشارة إلى أساس إناطة قانوني في الصيغة الافتتاحية لمرسوم قانوني (قارن النقطة الهامشية ٧٨٠ وما يلي).

١٩٦ يجب أن تكون توصيفات وحدات التصنيف وأشكالها الفرعية، باستثناء رمز الفقرات، **مكتوبة كاملة دائما** في الاقتباسات (الجزء، الفصل، المقطع ، المقطع الفرعي، المادة، الفقرة، الجملة، نصف الجملة، جزء الجملة، الرقم، الحرف، الحرف المزدوج).

أمثلة:
وفقا للفقرة ٢ رقم ١الحرف أ من المادة ١ ...
وفقا للفقرة ٢ رقم ١ الحرف أ ...
في رقم ١ الحرف أ ...
الفقرة ٣ الجملة ١ جزء الجملة الأول من المادة ٢

حتى الآن، كُتبت وحدات التصنيف "فقرة" و "رقم" فقط في بداية الاقتباس، و لكن ضمن الاقتباس بالرمز المختصر. ولكن لا يتم التمسك بهذا التمييز لمصلحة التوحدية. وبما أن التهجئة الجديدة ليس لها معنى موضوعي، فإن الاختصارات الموجودة في التشريعات القائمة لا داعي لاستبدالها من قبل السلطة التنظيمية. ويمكن إجراء الملاءمة بالأحرى بمناسبة نشر جديد (النقطة الهامشية ٨٧٩).

١٩٧ عند الاستشهاد بوحدات تصنيف فردية، يتم مجلة ة كلمة **"لغاية"** كاملة دائما.

مثال:
تطبق المواد من ٨ لغاية ١٢

١٩٨ إذا تم الاستشهاد بوحدة التصنيف العليا بصيغة المفرد، يتبع **الفعل بصيغة المفرد** حتى لو وردت وحدة التصنيف سوية مع **عدة تصنيفات فرعية**.

أمثلة:
ويسري مفعول الفقرة ٥ لغاية ٧ من المادة ١٤ وفقاً لذلك
تُطبق الجُمَل ١ لغاية ٣ و ٦ من الفقرة ٢ وفقا لذلك.
تطبق الجملة ١ رقم ٨ و ٩ وفقا لذلك.

١٩٩ في بداية الاقتباس يتم توصيف الجمع لوحدات التصنيف المتماثلة بأداة التعريف. أما في الإشارة إلى المواد فتُضاعف رموز المواد و يتبعها الفعل بصيغة الجمع.

أمثلة:
المادتان ٣ و ٥ الجملة الأولى و كذلك المادة ٦ الجملة الأولى تُطبق وفقاً لذلك.

الشروط المذكورة في الفقرتين ١ و ٢ تسري أيضاً على ...

...، إذا كانت العواقب القانونية المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٤ منصوص عليها صراحة.

٢٠٠ إذا تم تحديد تعداد وحدات التصنيف الفرعية المتماثلة في تصنيفات فرعية فرديه، يتم هكذا استئناف التعداد من خلال تكرار وحدة التصنيف. هذه القاعدة مهمة بشكل خاص لأوامر التعديل المجمعة (النقطة الهامشية ٦٢٤ وما يلي).

مثال:
في الفقرة الأولى رقم ٤ من المادة ١ ، والجملة الثانية من الفقرة الخامسة و الفقرة السادسة من المادة ٢ ، و المادة ٣ رقم ١٣ الحرف ب و رقم ١٥ و المادة ١٥ يُستعاض عن عبارة "نطاق هذا القانون" بعبارة "في الداخل".

٢٠١ إذا ارتبطت في أحد الاقتباسات وحدات التصنيف بأداة الوصل "أو"، فإنها تخدم غالباً الوضوح إذا تكرر ذكر وحدة التصنيف بعد أدة الوصل.

أمثلة:
إذا تم البيع وفقا للمادة ٩٢٩ أ أو المادة ٩٣٠ أو كان الشيء المباع وفقا للمادة ٩٣١ ليس في الحيازة غير المباشرة للبائع، ...

إذا تم حلّ الزواج قبل موت أحد الزوجين أو تتوفر شروط المادة ٢٠٧٧ فقرة ١ جملة ٢ أو جملة ٣،...

عندما تكوّن في أحد الاقتباسات وحدات تصنيف فردية مرتبطة بأداة الوصل " أو" المبتدأ في الجملة، يأتي الخبر بصيغة المفرد.

مثال:
تنطبق المادة ٣ أو المادة ٦ وفقاً لذلك

٣,٣ الاستشهاد بالكتب الفردية لقانون الشؤون الاجتماعية

٢٠٢ يمتد ظهور القانون الاجتماعي على مدى فترة طويلة ويتم على مراحل. وكان إنشاء الكتب الفردية من القانون الاجتماعي من خلال قونين غلافي ة وهي بعد لا تشكل تدويناً موحداً للقوانين. ولذلك ينحرف الاقتباس والتعديل لمجلات القانون الاجتماعي الفردية عن القواعد العامة. في غضون ذلك، يتم التعامل مع كتب القانون الاجتماعي الفردية على أنها قوانين رئيسية مستقلة، الذي يتضح من بين أمور أخرى من خلال أن بعض الكتب الفردية قد أعيد الإعلان عن نشرها حديثا على انفراد.

٢٠٣ يشار إلى المجلات الفردية للقانون الاجتماعي في **الاقتباس الكامل** على النحو التالي:

المجلة الأولى للقانون الاجتماعي:	المجلة الأولى للقانون الاجتماعي - الجزء العام - (المادة الأولى من القانون المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥م، الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٣٠١٥)، المعدل مؤخراً من خلال ...
المجلة الثانية للقانون الاجتماعي	المجلة الثانية للقانون الاجتماعي - الضمان الأساسي للباحثين عن عمل - (المادة الأولى من القانون المؤرخ في ٢٤ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٣م، الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٢٩٥٤، ٢٩٥٥)، المعدل مؤخراً من خلال ...
المجلة الثالثة للقانون الاجتماعي	المجلة الثالثة للقانون الاجتماعي – تشجيع العمل - (المادة الأولى من القانون المؤرخ في ٢٤ آذار / مارس ١٩٩٧م، الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٥٩٤، ٥٩٥)، المعدل مؤخراً من خلال ...
المجلة الرابعة للقانون الاجتماعي	المجلة الرابعة للقانون الاجتماعي - القواعد المشتركة بشأن الضمان الاجتماعي - في صيغة الإصدار المعلن بتاريخ ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٨٦، ٤٦٦)، المعدل مؤخراً من خلال ...
المجلة الخامسة للقانون الاجتماعي	المجلة الخامسة للقانون الاجتماعي - التأمين الصحي القانوني (المادة الأولى من القانون المؤرخ في ٢٠ كانون أول / ديسمبر ١٩٨٨، الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٢٤٧٧، ٢٤٨٢)، المعدل مؤخراً من خلال...
المجلة السادسة للقانون الاجتماعي	المجلة السادسة للقانون الاجتماعي - التأمين القانوني للمعاشات التقاعدية – في صيغته الإصدار المعلن بتاريخ ١٩ شباط / فبراير ٢٠٠٢م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٧٥٤، ١٤٠٤، ٣٣٨٤)، المعدل مؤخراً من خلال...
المجلة السابعة للقانون الاجتماعي	المجلة السابعة للقانون الاجتماعي - التأمين القانوني ضد الحوادث - (المادة الأولى من القانون المؤرخ في ٧ آب / أغسطس ١٩٩٦م، الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، ص ١٢٥٤)، المعدل مؤخراً من خلال ...

المجلة الثامنة للقانون الاجتماعي	المجلة الثامنة للقانون الاجتماعي - إعانة الأطفال والشباب – في صيغة الإصدار المعلن بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، ص ٣١٣٤)، المعدل مؤخراً من خلال ...
المجلة التاسعة للقانون الاجتماعي	المجلة التاسعة للقانون الاجتماعي - إعادة تأهيل المعوقين ومشاركتهم - (المادة الأولى من القانون المؤرخ في ١٩ حزيران / يونيه ٢٠٠١م، الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ١٠٤٦، ١٠٤٧)، المعدل مؤخراً من خلال ...
المجلة العاشرة للقانون الاجتماعي	المجلة العاشرة للقانون الاجتماعي – إجراء الإدارة الاجتماعية و حماية البيانات الاجتماعية – في صيغة الإصدار المعلن بتاريخ ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠١م(الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، ص ١٣٠)، المعدل مؤخراً من خلال ...
المجلة الحادية عشر للقانون الاجتماعي	المجلة الحادية عشر للقانون الاجتماعي - التأمين الاجتماعي على الرعاية طويلة الأجل - (المادة الأولى من القانون المؤرخ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٩٤م، الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول ص ١٠١٤، ١٠١٥)، المعدل مؤخراً من خلال ...
المجلة الثانية عشر للقانون الاجتماعي	المجلة الثانية عشر للقانون الاجتماعي - المساعدة الاجتماعية - (المادة الأولى من القانون المؤرخ في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٣م، الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٣٠٢٢، ٣٠٢٣)، المعدل مؤخرا من خلال ...

٢٠٤ في القوانين الغلافية القديمة، التي تم بها إنشاء مجلات فردية من مجلة القانون الاجتماعي، لا تزال أحكام انتقالية مادية موجودة (النقطة الهامشية ٧٤٧). ويظهر الحق بالتأمين القانوني على الرعاية طويلة الأجل مثلا من المجلة الحادي عشر للقانون الاجتماعي، بالإضافة إلى المواد ٤٠ وما يلي من القانون الغلافي ، أي قانون الرعاية الصحية طويلة الأمد المؤرخ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٩٤م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ١٠١٤). وأصبحت هذه القوانين الغلافية بسبب اللوائح المادية الواردة فيها قوانين رئيسية رافدة خاصة بها. يتبع الاقتباس هنا القواعد العامة.

مثال:
المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي على الرعاية طويلة الأجل

٢٠٥ **في اللوائح**، يشار إلى المجلات الفردية من مجلة القانون الاجتماعي مثل القوانين المعروفة عموما باسمها الاقتباسي فقط.

مثال:
المادة... من المجلة الثامنة للقانون الاجتماعي يتم تطبيقها وفقا لذلك.

كلمات الأرقام المستخدمة في ترقيم المجلات الفردية هي جزء من توصيف المجلات وبالتالي فهي دائما مكتوبة بالحروف الكبيرة.

٢٠٦ تصاغ **الإحالة من إحدى مجلات القانون الاجتماعي إلى مرجع مجلة آخر** على النحو التالي:

المادة ... من المجلة الـ ...يتم تطبيقها وفقا لذلك

٢٠٧ يتم صياغة **الإحالات للمراجع الواردة في نفس مجلة** القانون الاجتماعي كالمراجع الداخلية دون الإشارة إلى التسمية الاقتباسية.

٢٠٨ في حالة التعاريف أو الأحكام المماثلة التي لا تنطبق إلا على مجلة واحدة، ينبغي أن تصاغ على النحو التالي: "... بمعنى هذا المجلة ...".

مثال:
المادة ١٣ من المجلة الثالث للقانون الاجتماعي:
المستخدمون بمعنى هذا المجلة هم أيضا العمال في المنازل ...

وفيما يتعلق بالتعاريف التي تنطبق على **مجلة القانون الاجتماعي برمته**، يقال: "... بمعنى القانون الاجتماعي ...".

٣,٤ اشتشهاد خاص بأحكام معاهدة توحيد ألمانيا

٢٠٩ إن معاهدة ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٠م بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية بشأن إنشاء وحدة ألمانيا - المعروفة عموما **بمعاهدة التوحيد** - هي شكليا اتفاق دولي رسمي، ومثلها كذلك **الاتفاق** المؤرخ في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية من أجل تنفيذ وتفسير معاهدة الوحدة الموقعة في برلين في ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٠م.

٢١٠ إن **قانون العقود** المؤرخ في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥) بشأن معاهدة الوحدة والاتفاق ليس فقط في مضمونه وإنما أيضا في شكله القانوني شيء مميز. وهو يستند إلى عدة عناصر واسعة **من مؤلفات المعاهدة**، كل منها قد أثرعلى القانون الاتحادي المعمول به بطريقة معينة، وبالتالي يتعين أن يتم الاستشهاد **بأقصى قدر ممكن من الدقة** سواء بشكل مستقل أو في اتصال مع لوائح القانون الاتحادي. لذلك، يُذكر في موقع المرجع بالإضافة إلى رقم الصفحة في قانون العقود أيضا رقم الصفحة التي يبدأ فيها المكوّن المعني. وإذا لزم الأمر، من المنطقي الإشارة بدلا من ذلك إلى الصفحة التي طبعت عليها تحديداً المرجعية المستند إليها.

٢١١ يتضمن قانون العقود نفسه بالإضافة إلى شرط الموافقة المعتاد، إنابات قانونية مختلفة - أي بعبارة أخرى - حق قانوني جديد – ويعدل لوائح اتحادية. ولم تعد الإنابات اليوم تؤدي أي دورٍ نظرا لأن جميع اللوائح اللازمة قد صدرت. وقد دخلت التعديلات التي صدرت في ذلك الوقت حيز النفاذ. ونتيجة لذلك، لم تعد هناك حاجة إلى الرجوع إلى قانون العقود في التشريع الجديد. وتشير اقتباسات اليوم فقط إلى المكونات الفردية للعقد.

٢١٢ تتضمن **معاهدة الوحدة** (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٨٨٩) جميع الأحكام الأساسية لإقامة الوحدة الألمانية. وبما أن معاهدة التوحيد معروفة عموما، يمكن التنازل عن الاقتباس الكامل.

مثال:
... المنطقة المذكورة في المادة ٣ من معاهدة التوحيد ...

٢١٣ يتضمن **البروتوكول** (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٩٠٥) توضيحات قُدّمت عند التوقيع بخصوص أحكام فردية في العقد أو في ملحقه الثاني أو الثالث. ويستشهد بها في معظمها في اتصال مع هذه الأحكام. فيكون الاقتباس عندئذ:

مثال:
المادة ٣٥ من معاهدة التوحيد المؤرخة ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٨٨٩) بالاقتران مع رقم ١٤ عدد ١ من البروتوكول (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٩٠٥)

٢١٤ ويتضمن **المرفق الأول** لمعاهدة التوحيد (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٩٠٧) أحكاما خاصة من أجل وصل القانون الاتحادي بموجب المادتين ٨ و ١١ من المعاهدة. وهو مقسم إلى فصول تتوافق مع مجالات الأعمال السابقة للوزارات. وتنقسم بعض الفصول إلى أقسام فرعية أخرى حسب مجال الاختصاص ، مثل: القضاء، والقانون المدني، وما إلى ذلك.

وفي إطار الأبواب أو مجالات الاختصاص، توجد الفصول الأولى والثانية والثالثة، ولكل منها أهميته القانونية الخاصة:

- في **الفصول الأولى** توجد القوانين واللوائح **المستبعدة** من الدخول حيز النفاذ في إقليم الجمهورية الألمانية الديمقراطية. وعادة ما تكون استثناءات مجال سريان المفعول هذه لا تلعب أي دور فيما يتعلق بالاقتباس.

- وتوجد في **الفصول الثانية** مُدرجةَ القوانين والمراسيم التي ألغيت أو عدلت أو استكملت بمناسبة الانضمام - وهي سارية على كامل الإقليم الاتحادي. وهذه **تعديلات في صياغة نصوص** هذه القوانين والمراسيم. وهي مفيدة فقط للاستشهاد بها إذا كان ينبغي ذكرها باعتبارها التعديل الأخير لقانون أو لائحة.

مثال:
القانون المتعلق بإنشاء إدارة الاحتكار الاتحادية للكحوليات في الصيغة المعدلة المنشورة في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث، رقم التصنيف ٦٠٢-١، والتي تعدلت من خلال المرفق الأول، الباب الرابع، مجال الاختصاص باء، الفصل الثاني، رقم ١٢ من معاهدة التوحيد المؤرخة في ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٠م بالاقتران مع المادة ١ من القانون المؤرخ في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٩٧٢)، يُعدل على النحو التالي: ...

هنا تم أيضا تشريع **قوانين جديدة** (قارن الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ١١٥٩، ١١٦٩)، والتي – رهنا بنشر جديد – ينبغي الاستشهاد بها وفقا للنمط التالي:

مثال:
قانون إنشاء صندوق "تنقية القروض" المؤرخ في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٩٩٣)، المعدل بموجب المادة ١٤ فقرة ٢ من القانون الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٣٥١٩) ...

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أحكام خاصة أخرى مختلفة مقسمة على مواد قانونية (قارن الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٩٥١، ٩٦١، ١٠٤٢، ١٠٥٩، ١١٣٨، ١١٤٤). وهذه ليست قوانين رئيسية جديدة؛ وهذا واضح بالفعل من عدم وجود عنوان لها. ومع ذلك، فقد وُضعت إلى جانب القوانين والمراسيم القائمة حاليا للاتحاد الألماني لوائح قانونية ينبغي مراعاتها هنا ، (**القانون الأصلي الرافد**). ويشار إلى موضع المرجع المرجعي هنا لمثل هذه الأحكام بأكبر قدر ممكن من الدقة:

مثال:
... وفقا للملحق ١، الباب الثالث ،مجال الاختصاص جيم، الفصل الثاني، عدد ١ المادة ٨ من معاهدة التوحيد المؤرخة ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ٨٨٥، ٩٦١) ...

- وتوجد في **الفصول الثالثة** مدرجة قوانين ولوائح الاتحاد، التي دخلت حيز النفاذ في إقليم جمهورية ألمانيا الديمقراطية عندما أصبح الانضمام فعالاً مع تلبية متطلبات خاصة. وليست هذه **المتطلبات** تعديلات في صياغة نص اللوائح، بل هي قواعد تطبيق و ترتيبات انتقالية (النقطة الهامشية ٤١٢ وما يلي ، ٦٨٤وما يلي) قائمة إلى جانب القوانين الأصلية أو المراسيم الأصلية التي كانت هي قد صدرت بشأنها (القانون الأصلي الرافد).

فإذا أشير في النص الجاري لأحد الأحكام إلى مثل هذه الترتيبات، يجب تحديد موقع المرجع المرجعي بأكبر قدر ممكن من الدقة.

مثال:
تبقى المتطلبات المبينة في المرفق الأول، الفصل الحادي عشر، مجال الاختصاص جيم الباب الثالث ، رقم ٢ من معاهدة التوحيد المؤرخة في ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية الاتحادية، ١٩٩٠ الجزء الثاني ص. ٨٨٥، ١١١٠) غير متأثرة.

٢١٥ يتضمن **الملحق الثاني** لمعاهدة التوحيد (الجريدة الرسمية الاتحادية، ١٩٩٠ الجزء الثاني ص. ٨٨٥، ١١٤٨) أحكاما خاصة **لاستمرار سريان مفعول تشريعات الجمهورية الألمانية الديمقراطية**. وهي منظمة طبقاً للملحق الأول. وكذلك هنا يوجد تمييز بين الباب الأول والثاني والثالث. لذا يتعين أن تكون الاقتباسات دقيقة. وهنا على العموم ليس من الضروري التنويه صراحة على أن هذا قانون أو لائحة قانونية من الجمهورية الألمانية الديمقراطية. هذا واضح بالفعل من الإشارة إلى بيان المرجع "جريدة القوانين الجزء الأول العدد ...ص ... " أو "جريدة القوانين ص د.ر عدد ... ".

٢١٦ ويتضمن **الملحق الثالث** لمعاهدة التوحيد (الجريدة الرسمية الاتحادية، ١٩٩٠ الجزء الثاني ص. ٨٨٥، ١٢٣٧) "الإعلان المشترك بين حكومتي جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الألمانية الديمقراطية بشأن تسوية قضايا الملكية المفتوحة". وهي لا تحتوي على قواعد فردية بل معايير أساسية لا يرد ذكرها في الأحكام التشريعية.

٢١٧ في الاتفاق المؤرخ في١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية الاتحادية، ١٩٩٠ الجزء الثاني ص. ٨٨٥، ١٢٣٩)، تتضمن المادة ٣ بالإضافة إلى ذلك تشريعات من الجمهورية الألمانية الديمقراطية مستمر سريان مفعولها. وبقدر ما تم التعديل و التصحيح لمرفقات معاهدة التوحيد في المادتين ٤ و ٥ يجب ذكر هذه التفاصيل أيضا:

مثال:
الشرط في الباب الحادي عشر، مجالات عمل باء، الفصل الثالث، رقم ٨ في المرفق الأول لمعاهدة التوحيد المؤرخة في ٣١ آب / أغسطس١٩٩٠م (الجريدة الرسمية الاتحادية، ١٩٩٠الجزء الثاني، ص. ٨٨٥، ١١١٠)، الذي تعدل من خلال المادة ٤ رقم٧ في الاتفاق المؤرخ في ١٨ أيلول / سبتمبر١٩٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية لعام ١٩٩٠ الجزء الثاني ص. ٨٨٥، ١٢٤٣)، ...

٤ الإشارة إلى نصوص أخرى

٤,١ معلومات عامة عن تقنية الإحالة

٢١٨ لا تحتاج القوانين والأنظمة دائما إلى وصف الوقائع والعواقب القانونية في المدى الكامل. ويجوز للمشرع الرجوع إلى نصوص موجودة والإشارة إليها. ويمكن للإحالات أن تشير إلى لوائح أخرى أو إلى أجزاء منها.

وتصبح النصوص المشار إليها من خلال الإحالة (**المعايير المرجعية** والنصوص المرجعية الأخرى) من مكونات التشريع الدال (**المعيار الأصلي**).

٢١٩ ويصار الى التمييز بين

- إحالات إعلانية تشير فقط إلى أنه ينبغي مراعاة نصوص أخرى (النقطة الهامشية ٢٣٠)،
- إحالات تأسيسية يصبح من خلالها النص المرجعي جزءاً من المعيار الأصلي(النقطة الهامشية ٢٣١)،
- إحالات تناظرية لا تأخذ النص المرجعي حرفيا، ولكن فقط على نحو مماثل (النقطة الهامشية ٢٣٢)،
- إحالات داخلية تشير إلى أحكام في نفس القانون أو اللائحة (النقطة الهامشية ٢٣٣ وما يلي)،
- إحالات خارجية تتضمن نصوص أخرى، ومعظمها من تشريعات أخرى (النقطة الهامشية ٢٣٥ وما يلي)،
- إحالات وفقا للمعيار تماماً تتعلق بمعايير محددة (النقطة الهامشية ٢٣٧)،
- إحالات متعلقة بالمحتوى تشير إلى قواعد موجزة في وصف ذي صلة بالمحتوى (النقطة الهامشية ٢٣٨)،
- إحالات جامدة تشير إلى صيغة محددة جدا من النص المرجعي (الحاشية ٢٣٩ وما يلي)، و
- إحالات انسيابية وهي تعني النص المرجعي، بما يشمل أي تعديلات لاحقة (الحاشية ٢٤٣ وما يلي).

٢٢٠ بغية التمكن من تفهم طبيعة الإحالة، ينبغي دائما استخدام نفس الصيغ القياسية في إطار قانون أو لائحة للإحالات المرجعية من نفس النوع.

٢٢١ من المهم عند الإحالة، أن يكون النص المرجعي مناسبا لتكملة المحتوى التنظيمي للمعيار الأساسي، أي أنه **مناسب للإحالة**. من يقوم بصياغة لائحة ويستعير بالتالي نصوص أخرى بالإحالة إليها، هو المسؤول عن الترابط الذي تم إنشاؤه وبالتالي عن المحتوى التنظيمي الناتج من خلال ذلك.

٢٢٢ يجب أن تكون الإحالات واضحة ولا لبس فيها - يجب ألا يكون هناك أي شك في ماهية اللوائح المشار إليها وإلى أي مدى يشار إليها (**شرط اليقين**). ولذلك يتعين صياغة الاستنادات في المعيار الأساسي، من ناحية، بصورة مُحَددة قدر الإمكان.

مثال:
إذا كانت الفقرة ٢ من المادة ٥ من أحد القوانين (المعيار المرجعي) تتضمن في الجملة الأولي قواعد بشأن الإجراء الإداري وفي الجملة الثانية قواعد تحديد الاختصاصات، وإذا كان ينبغي في المعيار الأساسي الإحالة إلى قواعد الاختصاصات، فإنه لا يكفي الإشارة إلى الفقرة ٢ من المادة ٥، بل يجب تحديداً الاستناد على الجملة الثانية من الفقرة ٢ من المادة ٥.

ومن ناحية أخرى، يتطلب اشتراط اليقين أيضا أن يكون النص المرجعي نفسه قابلا للتحديد بدقة بحيث يكون ملائما لإدراجه في المعيار الأصلي. فعلى سبيل المثال، سيكون من غير المقبول الإشارة إلى جماعة من القواعد مربكة في مجملها للغاية.

٢٢٣ وثمة شرط مسبق آخر لملاءمة المرجعية يتمثل في **نشر** النص المرجعي وإمكانية **الوصول إليه بشكل دائم لعامة الناس**. وبما أن النص المرجعي يصبح جزءاً من المعيار الأساسي، ولا يصدر التشريع إلا باللغة الألمانية، لا يمكن الإستناد إلا على النصوص **باللغة الألمانية** فقط. ويجب ترجمة النصوص باللغات الأجنبية إلى اللغة الألمانية ونشرها وتعميمها بشكل دائم لعامة الناس بحيث يمكن الإحالة إليها.

٢٢٤ ومن الخطوات الأساسية في وضع معايير جديدة وتعديل المعايير القانونية القائمة التأكد من وضوح علاقتها مع التشريعات الأخرى. ولذلك يجب أن يقترن أي تعديل في التشريع باستعراض ما إذا كان يؤثر على القواعد الأخرى التي تشير إليه وإلى أي مدى يمتد ذلك التأثير (**الرقابة على الإحالة**). إذا كانت اللائحة القانونية تتضمن إحالات انسيابية (النقطة الهامشية ٢٤٣ وما يلي)، يكون المعيار الأساسي المعني تحت رحمة التطوير القانوني للمعايير المرجعية. ولذلك، فإن من يتحمل مسؤولية المعيار الأساسي لا يصلح أن يعتمد فقط على الرقابة على الإحالة وحدها من أولئك المسؤولين عن تعديل المعايير المرجعية، بل عليه أن يراقب التطور القانوني للمعايير المرجعية لمعرفة ما إذا كان ذلك يتطلب تعديلات في المعيار الأصلي.

٤,٢ مزايا وعيوب تقنية الإحالة

٢٢٥ لتقنية الإحالة **مزايا**. فالإحالات مناسبة لإبقاء النصوص قصيرة وبسيطة، لأنها توفر على الكاتب تكرار النص الكامل وهي تساعد على تجنب التباينات غير الضرورية في الأحكام القانونية الفردية. كما وتكفل أيضا أن تنطبق ذات الشروط على الوقائع المتماثلة أو ذات النتائج القانونية على الحالات المماثلة. ومن ثم يمكن للإحالات أن تساهم بهذا الشكل في تكوين النظام من خلال إظهارها للعلاقات القائمة بين المسائل التنظيمية المختلفة.

٢٢٦ بل في بعض الحالات لا مفر من الإحالات. فبعض مضامين التنظيمات لا يمكن ضمها عملياً إلى الأحكام إلا بالإحالة فقط. وتشمل هذه، قبل كل شيء الخرائط والجداول والنماذج التي لا يمكن فقط عرضها على شكل نص.

٢٢٧ هذه المزايا تقابلها **عيوب**. الإحالات إلى المراجع تُعطل سياق النص وتؤثر على سيلان القراءة. و لا يتضح المحتوى التنظيمي الكلي فقط من القاعدة الأصلية وحدها، بل هو ينشأ أولا جنبا إلى جنب مع القاعدة المرجعية. ويمكن تخفيف هذه العيوب إذا كانت القاعدة الأصلية تشير إلى مضمون القاعدة المرجعية.

مثال:
المادة ٥٥ من نظام المحاكم الإدارية:
تُطبّق المواد ١٦٩ و ١٧١ أ إلى ١٩٨ من قانون دستور القضاء على العلن و شرطة الجلسات ولغة المحكمة والمشاورة والتصويت حسب المقتضى.

في الإحالات للمراجع الداخلية (النقطة الهامشية ٢٣٣ وما يلي)، فإن عيوب تقنية الإحالة لا توضع في الحسبان لأن المعلومات المفقودة في المعيار الأساسي يمكن من السهل نسبيا الحصول عليها من المعيار المرجعي في نفس القانون أو اللائحة. ولكن، في حالة الإحالات للمراجع الخارجية (النقطة الهامشية ٢٣٥ وما يلي)، قد تتأثر سهولة فهم التنظيم ووضوحه إلى حد كبير، حيث أنه لا يظهر في المعيار الأصلي وسياقه المحتوى التنظيمي الكامل بوضوح.

٢٢٨ يجب دائما النظر بعناية في مزايا وعيوب الإحالات إلى المراجع.

٢٢٩ وإذا احتوى المعيار المرجعي نفسه على إحالات إلى مراجع، فيجب استخدام قواعد أخرى بالإضافة إلى المعايير الأساسية والمعايير المرجعية لتحديد ما هو الذي يعمل على تنظيمه فعليا. ولذلك، يجب استبعاد الإشارة إلى القواعد التي تشير بدورها إلى قواعد أخرى (**لا سلاسل إحالات**).

مثال:
الجملة الأولى من الفقرة ١ من المادة ٩٨ من المجلة الخامس للقانون الاجتماعي - التأمين الصحي القانوني -:
تنظم لوائح الترخيص التفاصيل حول المشاركة في الرعاية الطبية التعاقدية ... وتقييد التراخيص.

الجملة الرابعة من الفقرة ٢ من المادة ٣٣ من لائحة الترخيص لأطباء صناديق التأمين:
يجوز رفض التصريح فقط، إذا كانت **القوانين واللوائح الوطنية** بشأن ممارسة المهنة الطبية تعترض سبيل ذلك.

الجملة الأولى من الفقرة ١ والفقرة ٢ من المادة ٣١ من قانون المهن الشفائية لولاية رينانيا الشمالية – وستفاليا:
التفاصيل ... يحددها **النظام المهني**. والنظام المهني يصدر عن الدائرة المختصة ...

٤,٣ أنواع الإحالة الى المراجع وطريقة الاقتباس

٢٣٠ **الإحالات الإعلانية** إلى المراجع هي مجرد إشارات إلى لوائح أخرى يتعين الامتثال لها على كل حال وفقا للوضع القانوني السائد. فهي لا تضيف أي شيء إلى التشريع السائد، ولكنها تُبلغ فقط عن القواعد القائمة وتُسهل العثور عليها.

وعادة ما يتم **الاستغناء** عن الإحالات الإعلانية. وينبغي أن يقتصر التشريع في وظيفته طبقاً لذلك على وضع قواعد حقيقية. فالمعلومات الإضافية مكانها الصحيح هو الموجزات والكتيبات والتعليقات.

فإذا كان هناك، في حالة معينة، ما يبرر الإحالة الإعلانية، ينبغي أن يتضح من الصياغة أنها معلومات إضافية وليست مرسوم سريان مفعول؛ وينبغي تجنب الصيغ التي فيها "يسري مفعول " (انظر إلى النقطة الهامشية ٨٥).

٢٣١ وتتميز **الإحالات التأسيسية**، خلافا لإحالات المراجع الاعلانية، بحقيقة أن المعيار الأساسييدون محتوى النص المرجعي غير كامل. ولا يمكن إدراك محتوى التنظيم في المعيار الأساسيإلا من خلال قراءة المعيار المرجعي، أي أن النص المرجعي هو جزء من المعيار الأصلي. والإحالات التأسيسية يمكن أن تؤدي **وظائف مختلفة** جدا، يتم التعبير عنها من خلال بصيغات مختلفة.

- عند الإحالة إلى شروط الوقيعة، يُمكن مثلاً التعبير كالآتي:

مثال:
الفقرة ٢ من المادة ٢ قانون عقد العمل العلمي المحدود زمنياً:
... **وبموجب أحكام الجملة الأولى**، يجوز أيضا تحديد مدة عقود العمل للموظفين غير العلميين وغير الفنيين.

- وفي حالة الإشارة إلى العواقب القانونية للمعايير القانونية الأخرى، يمكن صياغة ما يلي على سبيل المثال:

المادة ١٣٠١ من القانون المدني:
وفي حالة عدم تمام الزواج، يجوز لكل خطيب أن يطلب من الآخر تسليم ما أعطاه إياه هدية أو أعطاه إياه علامة على الخطبة، **وفقا للوائح بشأن إرجاع الإثراء غير المبرر**.

- حتى لا تكرر مصطلحات تحددت مرة، يمكن الرجوع إليها بالعبارات التالية:

"... وفقا للمادة ..."، "... بموجب المادة ..."، "... بمفهوم المادة ..."، "... تلك المذكورة في المادة ..."

غير أن هذه التقنية لا لزوم لها إذا بدأ التشريع بقائمة تحدد التعاريف.

- وبالإمكان أيضا استخدام تقنية الإحالة لوصف العلاقة بين المعايير القانونية المختلفة.

مثال:
الفقرة ٣ من المادة ٣٤ من قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة:
يبقى الحكم في الفقرة ١ من المادة ٣٠ بدون تأثير.

٢٣٢ يتم استخدام ما يسمى **إحالة القياس** إذا لم يكن النص المرجعي مناسبا حرفيا. إذا تعذرت قراءة المعيار المرجعي حرفياً في المعيار الأصلي، لا يمكن سوى تنظيم سريان المفعول "وفقا لـ" أو "بالمعنى" ("ينطبق وفقا لذلك"، "ينطبق مع ما يلزم من تبديل"). ويجب التعبير عن ذلك في المعيار الأساسي لتجنب الغموض.

لتوضيح المحتوى التنظيمي للمعيار الأصلي، قد يكون من الضروري ذكر التعديلات بشكل واضح.

مثال:
الجملة الرابعة من الفقرة ١ من المادة ٢٢٤٩ من القانون المدني (الوصية الاضطرارية أمام العمدة):
وتسري على إنشائه أحكام المواد ٢، ٤، ... من قانون التصديق؛ **ويأخذ العمدة هنا مكان كاتب العدل**.

٢٣٣ وتوجه الإحالة الداخلية إلى أجزاء من نفس القانون أو اللوائح. ويشار إلى اللوائح الفردية المحال إليها فقط بموضع النص، أي بدون الاسم الاقتباسي للقانون أو المرسوم.

مثال:
الفقرة ١ من المادة ١٦٣ من قانون الجنائي:
وإذا ارتُكب أحد الأفعال المنصوص عليها في المواد من ١٥٤ إلى ١٥٦ بسبب التهاون، تُفرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى سنة واحدة أو عقوبة الغرامة.

٢٣٤ تُدرج الإحالات **ضمن لائحة واحدة** دون رمز المادة. وينطبق نفس الشيء على مستويات التصنيف الأقل مثل الفقرات والجمل.

مثال:
إحالة في المادة:
الجملة الأولى من الفقرة ٥ من المادة ٣٥:
إذا وقعت أي من الحالات المشار إليها في الفقرات ١ أو ٢ أو ٣ في الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ١، فإن هؤلاء الأشخاص، أو في الحالات المشار إليها في الفقرة ٤، يلتزم القائم بأعمال الرعاية في المرفقالاجتماعي بالإبلاغ عن ذلك فورا.

الإحالة في الفقرة:
الجملة الخامسة من الفقرة ٢ من المادة ٣٥ من قانون الإمدادات الاتحادي:
الجملتان الثانية والثالثة لا تنطبقان إذا لم يُقدم ليس فقط مؤقتاً الزوج أو شريك الحياة أو أحد الأبوين خدمات الرعاية ...

الإحالة في الجملة:
الفقرة ٢ رقم ٤ من المادة ١٢٧ من قانون البناء:
... بقدر ما هي تشكل جزءاً من منشآت المرور المشار إليها في الأرقام من ١ إلى ٣ أو وفقا لمبادئ التخطيط الحضري ...؛

٢٣٥ **الإحالة الخارجية** هي عند الإشارة إلى النصوص خارج التشريع. عند ذلك قد تكون هذه، على سبيل المثال، إشارات إلى معايير في قوانين أو لوائح أخرى من نفس المُشرّع. ومن الممكن أيضا إحالات إلى معايير من مشرعين آخرين (مثل الإشارة في القانون الاتحادي إلى قانون الاتحاد الأوروبي). وأخيرا، من الممكن أيضا الإحالة إلى نصوص هي ليست تشريعاً. (النقطة الهامشية ١).

عند الإحالة إلى تشريع آخر، يجب دائما الاستشهاد **باقتباس كامل** (انظر النقطة الهامشية ١٦٨ وما يلي).

مثال:
الفقرة ١ من المادة ٢ من المرسوم بشأن الملاحة الساحلية:
لا تجوز ممارسة الملاحة الساحلية إلا

١ بالسفن البحرية التي ترفع العلم الاتحادي وفقاً لقانون حق رفع العلم بصيغة الإعلان المؤرخ في ٢٦ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٤م (الجريدة الرسمية الجزء الأول ص ٣١٤٠)، المعدل أخيراً من خلال المادة ٢٥ من القانون الصادر في ١٥ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠١م (الجريدة الرسمية الجزء الأول ص ٣٧٦٢)؛

...

٣ بالسفن المسجلة في دولة عضو في الجماعات الأوروبية و التي تبحر تحت علم إحدى هذه الدول، وفقا لمرسوم المجلس الاقتصادي الأوروبي رقم ٩٢ /٣٥٧٧ المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢م تطبقاً لمبدأ حرية توفير خدمات النقل البحري في الدول الأعضاء - نقل و شحن بحري - (الجريدة الرسمية للاتحاد الاوروبي لـ ٣٦٤، المؤرخ في ١٩٩٢/١٢/١٢م، ص ٧).

٢٣٦ وإذا صدر مرسوم بتنفيذ قانون مذكور في عنوان المرسوم، يمكن لنص المرسوم عند الإحالة على أحكام القانون بدلا من الاقتباس الكامل أن يستخدم عنوان الاقتباسأو الإضافة " من القانون".

وفيما يتعلق بالاستثناءات الأخرى الممكنة من الاقتباس الكامل، راجع. النقطة الهامشية ١٧١ وما يلي .

٢٣٧ اللوائح التي يحال إليها ينبغي عادة أن توصف بأكبر قدر ممكن من الدقة، حتى لو تم الاستشهاد بعدد من اللوائح **(إحالة وفقا للمعيار تماما).** مثل هذه الإحالات يمكن العثور عليها بسرعة في مراقبة الإحالات (النقطة الهامشية ٢٢٤) بمساعدة وظيفة البحث الإلكتروني في قاعدة بيانات التشريع الاتحادي (النقطة الهامشية ٣٣). ولصياغة هذه الإستنادات يتعين مراعاة قواعد الاقتباس الموصى بها المبينة في النقطة الهامشية ١٦٨وما يلي .

٢٣٨ ويمكن أيضا أن تكون الإحالات إلى لوائح أخرى مصممة **كإحالات مستندة إلى المحتوى**. فعلى سبيل المثال، إذا أُعلن أن "أحكام القوانين المدنية المتعلقة بالعثور" قابلة للتطبيق، يحال إلى نص المواد ٩٦٥ إلى ٩٨٤ من القانون المدني، دون أن يُذكر صراحة عنوان الاقتباس "القانون المدني" والأحكام المقصودة. مثل هذه الإحالات نادراً ما تحتاج إلى تحديث كالاقتباس الدقيق، ولكن لا يمكن العثور علهيا بسهولة في القانون المعمول به في مراقبة الإحالة اللازمة بالارتباط مع التعديلات القانونية (النقطة الهامشية ٢٢٤) مثل إحالات مطابقة للمعيار تماما. وتوخيا لوضوح ويقين المعيار الأساسي، ينبغي ألا تُستخدم الإحالات المستندة إلى المحتوى إلا إذا أمكن تحديد المعيار المرجعي بسهولة في قانون معروف جيدا أو إذا أصبح ذكر عدد من المعايير المرجعية الفردية من شأنه أن يكون مربكاً، ولكن يمكن تحديدها عموماً بجهد معقول.

٢٣٩ وتستند **الإحالة الجامدة أو الساكنة** إلى صيغة نص في وقت معين أو خلال فترة معينة من الزمن. وكقاعدة عامة، تكون هذه هي الصيغة المعمول بها عند دخول المعيار الأساسي حيز النفاذ.

٢٤٠ عادة ما يُعمل على تمييز الإحالة الجامدة الخارجية **بالاقتباس الكامل** (النقطة الهامشية ١٦٩ وما يلي) دون الحاجة إلى أي إضافة خاصة. وكذلك عند الإحالة إلى القوانين أو اللوائح المعروفة، يمكن إجراء إحالة جامدة باستخدام الاقتباس الكامل. وإذا كان القانون لا يُذكر إلا بالإسم الإقتباسي باتات (النقطة الهامشية ١٧٣)، يتم تمييز الإحالة الجامدة من خلال تلميح مناسب، على سبيل المثال، "في الصيغة المعمول بها الصادرة **بتاريخ**...". وينطبق الشيء نفسه إذا استُخدم عند الاستشهاد بقانون أو لائحة الإسم الاقتباسي فقط. كما يوضح أيضاً الاقتباس الموجز في الإجراءات القانونية للاتحاد الأوروبي الإحالة الجامدة، إذا سبق استخدام الاقتباس الكامل بدون إضافة (النقطة الهامشية ٢٨١).

٢٤١ من خلال إحالة جامدة يمكن الاستناد على **كل نص مناسب للإحالة** (النقطة الهامشية٢٢١ وما يلي) – وعلى معايير مشرعين آخرين أيضاً -. ولا يضر عدم وجود الهوية للمشرع. فالمشرع يعرف مضمون المعيار المرجعي وبالتالي يمكنه أن يقرر ما إذا كان سيعتمده. لذا يجب ذكر النص المشار في الإحالة إليه مع مراعاة قواعد الاقتباس المعمول بها كالتالي:

- بتسميته الكاملة،
- بتاريخ النشر و
- موقع النشر.

٢٤٢ كذلك تجوز الإحالات الجامدة إلى القواعد الخصوصية. ولكنها ينبغي أن تقتصر على الحالات التي لا يتوقع فيها إجراء تعديلات على الدوام. الإحالة الجامدة إلى قواعد خصوصية، على سبيل المثال يتم التعبير عن معايير ومقاييس الجمعيات المعترف بها دوليا عن طريق التحديد الدقيق للإصدار أو تاريخ التدبير.

مثال:
الفقرة الثانية من المادة ٢ من مرسوم الوحدات:
بالنسبة للوحدات الواردة في المرفق ١ تنطبق التعاريف والعلاقات الواردة في دين (المعهد الألماني للتوحيد القياسي) ١٣٠١ الجزء ١، طبعة كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣م.

في حالة الإحالة إلى قواعد خصوصية أو خرائط أو تشكيلات أخرى غير مرفقة على شكل ملحق بالتشريعات، يتوجب فضلا عن ذلك أيضا أن يُذكر وقت نشرها أو إصدارها، وأين يُحتفظ بها وأين

يمكن الحصول عليها أو إلقاء نظرة عليها. ويمكن أن يتم ذلك في حكم منفصل من القانون أو المرسوم، في حاشية رسمية أو في ملحق.

أمثلة:
الفقرة الثانية من المادة ٥ من المرسوم المتعلق بالمجالات الكهرمغنطيسية:
طالما يمكن تطبيقها ينبغي استخدام طرائق القياس والحساب في مسودة المعايير دين (فاو دي إى) ٠٨٤٨ الجزء ١، طبعة ايار/ مايو١٩٩٥م ، التي يمكن الحصول عليها من دار النشر لرابطة الهندسة الكهربائية والتقنيات الإلكترونية وتقنيات المعلومات أو دار بويت للنشر ش.م.م. في برلين، والمودعة كذلك في محفوظات المكتب الألماني للبراءات.

وتظهر منطقة حماية الضوضاء المحددة وفقا للمادة ... في خريطة طبوغرافية على مقياس قدره ١: ٠٠٠ ٥٠ وخريطة على مقياس قدره ١: ٠٠٠ ٥. والخريطة الطبوغرافية لهذه اللائحة مرفقة في المرفق ٢. والخرائط على مقياس من ١: ٠٠٠ ٥ مودعة عند ... (اسم وعنوان جهة المحفوظات حيثما كان ذلك مناسبا).

٢٤٣ يقال عنها **إحالة انسيابية أو دينامية** عندما، يكون لدى الهيئة المعيارية في معيارها الأصلي أيضا تفكير بوضع معايير مرجعية في المستقبل، ومن ثم فإنها استندت لذلك إلى صيغة راهنة لأحد النصوص.

وتصبح الإحالة من خلال عبارة **"بصيغتها المعدلة"** بانتظام إحالة انسيابية أو دينامية. وينطبق هذا على وجه الخصوص إذا كانت قواعد الاقتباس تفرض استخدام الاقتباس الكامل، مثلا، عند ذكر غير المعروف عموما من القوانين أو المراسيم أو الإجراءات القانونية للجماعة الأوروبية للمرة الأولى. ويمكن تبعاً للنص المرجعي، أن يُستكمل الاقتباس أيضا بتعبير آخر مناسب، تقريباً من خلال " يحسم الأمر في ... في أحدث نسخة منشورة في ...". وبمجرد أن يُنص صراحة على الإحالة انسيابيا يكفي في حالة التكرار، الاستشهاد بالقانون أو المرسوم المشار إليه **بعنوان الاقتباس** (النقطة الهامشية ١٧٣) دون أي إضافة أخرى؛ وفي حالة الإجراءات القانونية للاتحاد الأوروبي، يكفي الاقتباس الموجز (النقطة الهامشية ٢٨١). و يتبين من ذلك أن الصيغة الراهنة للمعيار المرجعي هي التي ينبغي استخدامها.

٢٤٤ **احترس،** لا يمكن الرجوع إلى الإحالات الانسيابية بنفس القدر مثل الإحالات الجامدة! ويجب أن تستوفي المعايير المرجعية شروطا معينة حتى يمكن الإحالة إليها انسيابياً.

- يجب أن تكون هناك علاقة كافية بين الغرض من المعيار الأساسيوالمعيار المرجعي.

- ويجب الحرص على ألا يؤدي التطوير المستقبلي للمعيار المرجعي إلى تعديل جوهري في المعيار الأصلي.

٢٤٥ لا مضرة من **الإحالات الانسيابية الداخلية** (النقطة الهامشية ٢٣٣ وما يلي)، لأن المشرع نفسه يقرر بشأن تعديل لاحق للإحالة المرجعية.

٢٤٦ ويلزم التحفظ إلى أقصى حد إذا ما أريد الإحالة انسيابيا إلى **معايير الآخرين من واضعي المعايير.**

- في مثل هذه الإحالات لا يستطيع الواضع للمعيار الأساسي تحديد التطور المستقبلي للمعيار المرجعي. ولا يتعين على الواضع الغريب للمعيار المرجعي أن يأخذ في الاعتبار أثر نشاطه التشريعي على المعيار الأساسي إذ قد تؤدي الإحالة الانسيابية من خلال ذلك إلى انتقال خفي لصلاحيات التشريع.

- ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف الإحالة انسيابياً إلى لوائح واضعين آخرين للمعايير، طالما تتطلب **التحفظات القانونية للحقوق الأساسية** أو **نظرية الأهميات** قراراً قائما على المسؤولية الذاتية للمشرع.

٢٤٧ وإزاء هذه الخلفية، فإن الإحالات الانسيابية إلى **اللوائح الخصوصية** (مثل تحديدات المعهد الألماني للتوحيد القياسي - دين) **غير مقبولة** لأسباب دستورية. ولا يجوز للسلطة التنظيمية أيضا أن تنقل نشاطها التشريعي بصورة غير مباشرة إلى أفراد غير رسميين. ولا يمكن التنبؤ بالتعديلات والسيطرة عليها من قبل واضع المعايير.

٢٤٨ ولا تكون **قوانين الاتحاد الأوروبي**، ولا سيما توجيهات الجمعيات الأوروبية، مناسبة للإحالات إلا إذا كانت محددة تحديدا كافيا. عموماً ينبغي الإستناد إلى قانون الاتحاد الأوروبي من خلال إحالة جامدة، ولا سيما إلى التوجيهات التي تترك للدول الأعضاء مجالا للتنفيذ (النقطة الهامشية ٢٤٠). وعلى سبيل الاستثناء، يمكن إيراد إحالة انسيابية إلى التوجيهات ومرفقاتها إذا كانت تتضمن لوائح تقنية لا بد من اعتمادها دون تعديل (النقطة الهامشية ٢٤٣). فإذا كَثُرَ تعديلها، فإن هذا الشكل من أشكال التنفيذ يُوفّرُ التكييفات المتكررة.

مثال:
الفقرة الأولى رقم ١ حرف أ من المادة ٣ من قانون المواد الكيميائية:
لأغراض هذا القانون، منتجات مبيدات الآفات هي مواد نشطة ومبيدات حيوية تحتوي على مادة نشطة أو أكثر من المبيدات الحيوية ... وتنتمي إلى نوع من المنتجات المدرجة في المرفق الخامس للتوجيه ٨/٩٨ / اتحاد أوروبي من البرلمان الأوروبي والمجلس الصادر بتاريخ ١٦ شباط / فبراير ١٩٩٨م

بشأن تسويق منتجات بيوسيدال (الجريدة الرسمية لـ ١٢٣ المؤرخة في ١٩٩٨/٤/٢٤، ص ١) بالصيغة المنطبقة.

٤,٤ ميزات خاصة عند الإحالة إلى معايير باطلة أو ليست حيز النفاذ

٢٤٩ ويمكن بالإحالة الاستناد أيضا إلى التشريعات التي انتهت صلاحيتها أو على وشك الانتهاء. والسبب في ذلك هو أن واضع المعيار يستطيع أن يكتب أيضا نص المعيار المرجعي ذي الصلة في المعيار الأساسي. ويكفي للإحالة أن يكون النص المرجعي مضمونا من خلال الإصدار وأن تتاح فرصة لأي شخص اكتساب المعرفة به. إن مثل هذه الإحالة بحكم طبيعتها هي دائما إحالة جامدة، لأن النص المرجعي لم يعد في الإمكان أن يتغير.

٢٥٠ حتى أن الإحالة إلى معيار ملغى تحت شروط معينة غير مُضر. ولا بد من نظرة شاملة لتحديد ما إذا كان تكوين المعيار المرجعي والمعيار الأولي بالذات غير دستوري.

مثال:
والمعيار المرجعي باطل بسبب الافتقار إلى الصلاحية التشريعية؛ لكن إصدار المعيار الأساسي كان تماماً وفقاً للصلاحية. إن نقص المعيار المرجعي لا وزن له بالنسبة للمعيار الأساسي.

٢٥١ ومن الممكن فضلا عن ذلك الإحالة إلى معيار **لم يدخل بعد حيز النفاذ**. الشرط الأساسي لذلك هو أن يكون المعيار المرجعي قد صدر بالفعل حتى تتاح لكل شخص فرصة معرفته. أما الإحالة إلى تشريعات لم تُعلنْ بعد فهي على عكس ذلك لا تجوز.

٤,٥ الإستناد على قواعد تقنية

٤,٥,١ بنود عامة

٢٥٢ وينبغي، من حيث المبدأ، الإستناد على القواعد التقنية لواضعي القواعد الخصوصيين بمساعدة **بنود عامة**. ولأن الإحالات إلى القواعد التقنية لواضعي القواعد الخصوصيين لا تجوز جزئيا لأسباب دستورية، ولها جزئيا إشكالاتها لأسباب تتعلق بحق المؤلف. فالقواعد التقنية الواردة في النص نفسه من شأنها أن تضر بالتشريع بالكثير من قواعد التفاصيل اللغوية التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة كبيرة إلى التعديل من أجل مواكبة التطورات العلمية والتقنية.

٢٥٣ ومن أجل سهولة فهم القواعد والتطبيق الموحد للقانون، ينبغي فقط استخدام البنود العامة التالية للقواعد التقنية:

- قواعد التقنيات المقبولة عموما،
- مستوى التقنيات و
- مستوى العلوم و التقنيات

أيّ من النماذج الأساسية الثلاثة سوف سيتم اختيارها يعود إلى إمكانيات التهديد الخطرة الكامنة في المسألة التي ينبغي تنظيمها وإلى قدرة التحكم التقني بإمكانيات التهديد الخطرة هذه.

٢٥٤ العبارات التقييدية مثل "القواعد المقبولة عموما لتقنيات السلامة" سديدة فقط عندما تكون ضرورية للتوضيح.

٢٥٥ يُستخدم البند العام **"قواعد التقنيات المقبولة عموما"** في الحالات ذات الإمكانية المنخفضة نسبيا للمخاطر أو للحالات التي يمكن إدارتها من الناحية التقنية على أساس الخبرة المكتسبة.وتعتبر قواعد التقنيات المعترف بها عموما مواصفات تقنية مكتوبة أو منقولة شفهياً للإجراءات والتسهيلات وطرق التشغيل، التي تكون قادرة على تحقيق الهدف القانوني، والتي هي عمليا قد أثبتت وفقا للرأي السائد للأطراف المعنية (المهنيون والمستخدمون والمستهلكون والباب العام) جدارتها أو سوف تثبت جدارتها في الرأي السائد في وقت معقول وشيك.

٢٥٦ إن مستوى المطلب في البندالعام **"مستوى التقنيات"** يقع بين مستوى مطلب البند العام "قواعد التتقنيات المقبولة عموما" ومستوى مطلب البند العام "مستوى العلوم والتقنيات". مستوى التقنيات هو مستوى تطور الطرق والمرافق وأساليب العمليات المتقدمة التي تتيح، وفقا للرأي السائد للخبراء البارزين، أن يبدو تحقيق الهدف المحدد قانونياً مضموناً. والطرق و المرافق وأساليب العمليات أو الطرق والمرافق وأساليب العمليات المماثلة يجب أن تكون قد ثبتت عمليا جدارتها أو ينبغي - إذا لم يكن الأمر كذلك – أن تكون مختبرة بنجاح في تطبيقها العملي قدر الإمكان.

في تشريعات الاتحاد تُستخدم أيضا عبارة "أفضل التقنيات المتاحة". وهذا يطابق إلى حد كبير البند العام "مستوى التقنيات".

٢٥٧ ويصف البند العام **"مستوى العلوم والتقنيات"** أعلى مستوى من المتطلبات، وبالتالي فهو يستخدم في الحالات التي تنطوي على احتمال كبير جدا للمخاطر. إن أحدث ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا هو تطوير أكثر العمليات والتسهيلات وأساليب التشغيل تقدما، وهو ما يعتبره الخبراء البارزون في العلم والتكنولوجيا، استنادا إلى أحدث الأدلة العلمية، ضروريا من حيث الهدف القانوني الذي يجعل تحقيق هذا الهدف آمنا.

٤,٥,٢ قواعد مفترضة للامتثال للبنود العامة

٢٥٨ من عيوب البنود العامة أنه يتعين على المستخدمين والمعنيين والإدارة أولا تحديد القواعد المرشحة للتطبيق من الكثير من قواعد الجهات المختلفة. ويمكن مواجهة عدم اليقين هذا إذا اتخذت الاحتياطات بالفعل في القانون أو المرسوم – مثلا عن طريق **قواعد مفترضة**، بحيث يمكن تحديد دائرة القواعد المعمول بها في أي حال.

٢٥٩ ويمكن أن ينص التشريع نفسه على القواعد التقنية التي، يُفترض مع امكانية الدحض، عند الإلتزام بها، أنه بهذا يتم الاستيفاء بمتطلبات البنود العامة (**ما يسمى بافتراضية الدرجة الواحدة**).

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من مرسوم الوصول إلى شبكة الغاز:
يجب على عميل النقل التأكد من أن الغاز الذي يتم تغذيته يتوافق مع القواعد التقنية المعترف بها عموما ... ويُفترض الامتثال للقواعد التقنية المعترف بها عموما إذا تم التقيد بالقواعد التقنية للرابطة الألمانية للغاز والمياه.

ومع ذلك، فإن افتراض الدرجة الواحدة فيه عيب أن الجهة التنظيمية تحظى بمكانة سلطوية قوية. ولذا لا يوصى لصالح قواعد الجهات التنظيمية الخاصة بافتراضيات الدرجة الواحدة إلا إذا التزموا بالامتثال لإجراء عام وفقا للمعيار دين ٨٢٠ - مبادئ عمل التقييس -[25] وبقي من خلال عقد مبرم نفوذ الدولة مكفولا بشكل كاف.

٢٦٠ ومن الأفضل أن تُحدد في التشريع مؤسسة واحدة فقط مخول لها تحديد وتسمية القواعد التقنية في إجراء محدد (**ما يسمى بالافتراضيات على درجتين**).

[25] متوفر لدى دار النشر بويث ش.م.م. برلين

مثال:

وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢١ من مرسوم المواد الخطرة، فإن من مهام لجنة المواد الخطرة أن تحدد القواعد والمعارف المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٨ من المرسوم. ولذلك فإن قراراتها ملزمة بقدر ما تُحدد فيها القواعد والمعارف التي تعلنها المادة ٨ أنها المعتمدة قطعيا. **وبإعلان الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية للقواعد والمعارف المحددة بموجب الفقرة الرابعة من المادة ٢١ من مرسوم المواد الخطرة، ينشأ الافتراض القابل للدحض بأنها عبارة عن قواعد معترف بها عموما أو معارف علمية مضمونة بالمعنى الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٨.** وينطبق الشيء ذاته على الإعلانات عن استنتاجات اللجنة فيما يخص مستوى التقنيات.

إن الافتراض على درجتين له عيب أنّ القواعد التقنية لا تظهر واضحة جلية للمواطنين والمواطنات والإدارة إلا من خلال التفاعل المشترك بين قواعد الافتراض والنشر. وبالمقارنة مع الافتراض على درجة واحدة، فإن الافتراض على درجتين له ميزة أن القواعد التقنية والمعارف تصبح ملزمة أولاً بعد اتخاذ قرار رسمي والإعلان عنه.

٤,٥,٣ حدود لدى الإستناد على قواعد تقنية

٢٦١ وإذا نص بند عام على الامتثال لقواعد تقنية، ووُضع افتراض في صالح قواعد معينة، فإن هذا الافتراض **لا يستبعد تطبيق قواعد أخرى**. ومن ثم لا ضرورة لتدبير استثنائي يسمح بتطبيق قواعد تقنية أخرى. غير أن الذي يطبق قواعد أخرى يجب عليه أن يثبت في حالة الخلاف أنها تابعة أيضا إلى القواعد التي يشملها البند العام.

٢٦٢ ويمكن السماح **باستثناءات** أخرى قطعياً إذا كان اليقين نفسه مضمونا بطريقة أخرى. وإذا لزم الأمر، يمكن للتنظيم الاستثنائي أن يرتبط من البداية بشروط معينة (مثل المراجعة من قبل الخبراء، وقرارات السلطات الحكومية).

أمثلة:

تدبير استثنائي بلا تقييد:

الفقرة الثالثة من المادة ٣ من المرسوم بشأن خطوط الغاز عالية الضغط:

يمكن للسلطة المختصة أن تسمح بإستثناءات من أحكام المرفق بهذه اللائحة. فيما عدا ذلك من الممكن الانحراف عن مستوى التقنيات طالما يمكن ضمان نفس السلامة بطريقة أخرى.

تدبير استثنائي مع التقييد:

الفقرة الثانية من المادة ٣ من المرسوم بشأن بناء وتشغيل القطارات المغنطيسية:

يجوز الانحراف عن القواعد التقنية المعترف بها عموما إذا ثبت نفس المستوى من السلامة على الأقل مثل حاله عند مراعاة هذه القواعد. وعلى صاحب المشروع أن يثبت على الأقل توفر نفس المستوى من السلامة تجاه المؤسسة الاتحادية للسكك الحديدية.

٢٦٣ **فتحُ منفذ لصالح التطورات الجديدة** أمر ضروري إذا كان مستوى معين من المتطلبات مفروضاً بشكل إجباري عند الامتثال للقواعد التقنية. ولا يمكن بالطبع بالنسبة للتطورات الجديدة أن تكون هناك قواعد تقنية معترف بها عموما. إنه سيكون مُتعباً جدا إذا توجب تطوير قواعد تقنية أولا لأي تطوير جديد قبل ترخيصه. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنشأ مشاكل تتعلق بالمنافسة. ولذلك يجب أن ينص شرط استثناء مخصص لذلك على السماح بتطورات جديدة إذا تم التوصل إلى مستوى السلامة المنصوص عليه في البند العام.

مثال:

يمكن للسلطة المختصة، بناء على طلب، أن تسمح ... باستثناءات ... إذا كان ذلك يتماشى مع التقدم التقني وإذا كانت السلامة مضمونة بطريقة أخرى.

٢٦٤ ومن ناحية أخرى، إذا كانت القواعد التقنية المعترف بها عموما غير كافية لتفادي مخاطر معينة على المصالح القانونية التي ينبغي حمايتها، يمكن اتخاذ قرار بأن تفرض السلطات المعنية في الحالة الفردية الاستجابة إلى **مطالب إضافية**.

مثال:

يجب بالإضافة إلى ذلك، أن تستوفي المنشآت المتطلبات التي تتجاوز متتطلبات المادة ... والتي تحددها السلطة المختصة في الحالات الفردية لتجنب المخاطر الخاصة التي يواجهها الموظفون أو أطراف ثالثة.

٥ ملاحظات خاصة على تشريعات الاتحاد الأوروبي

٥,١ توصيف الاتحاد الأوروبي والجماعات الأوروبية ومعاهداتها التأسيسية والأعضاء والمؤسسات والتشريعات والمنطقة الاقتصادية الأوروبية

٢٦٥ يجمع الاتحاد الأوروبي بين ٢٧ دولة أوروبية[26] من خلال **اتفاق** شامل نما تاريخيا وأُنشئت على أساسه هياكل وأجهزة وإجراءات تنظم وتشكل علاقات الدول الأعضاء. مع مرور الوقت، نشأت جماعة متنوعة من المفاهيم والمصطلحات، التي غالبا ما تستخدم بشكل غير متسق. بيد أنه ينبغي، في التشريعات الاتحادية، أن تُستخدم بصورة متسقة وفقا للتوصيات التالية.

*وقد اعتمدت **معاهدة لشبونة** المؤرخة في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧م تدابير هامة لإعادة الهيكلة ينبغي الانتباه إليها وتُنفذ بعد بدء نفاذها، المقرر إجراؤه في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩م. وتظهر أهم التعديلات في الحروف المائلة في نهاية النقاط الهامشية المعنية أو في موضعها من خلال ملاحظات الحواشي على الفور. وإذا لم تتضمن النقطة الهامشية أي إشارة محددة إلى معاهدة لشبونة، يمكن افتراض أن التوصية لم تتغير.*

٢٦٦ يستند اتفاق التكامل الأوروبي إلى **المعاهدات التأسيسية** التالية:

- "معاهدة الاتحاد الأوروبي"؛
- "معاهدة الجماعة الأوروبية" أو" معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية "
- "معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية".

ولا ضرورة **للاقتباس الكامل** للعقود الفردية.

والجماعات التي تقوم عليها معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية ومعاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، معروفة في التشريع بأنها

- "الجماعة الأوروبية"،
- "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية".

ولا يسمح **بالمختصرات** الشائعة الأخرى للجماعات إلا في الأحكام القانونية في حالات استثنائية (النقطة الهامشية ١٣٩ وما يلي): "ج أ" و "يوراتوم".

وهاتان المجموعتان هما الركيزة الأولى للاتحاد الأوروبي.

معاهدة لشبونة:

*أُسس الاتحاد هي **"معاهدة الاتحاد الأوروبي"** و**"معاهدة أسلوب عمل الاتحاد الأوروبي"**. **"المعاهدة من أجل تأسيس الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"** ما زالت مستمرة على شكل معدَّل. معاهدة الجماعة الأوروبية السابقة تُستبدل بمعاهدة أسلوب عمل الاتحاد الأوروبي.*

[26] الوضع عام ٢٠٠٨م

*و من خلال إعادة صياغة المادة السادسة من معاهدة الاتحاد الأوروبي يصبح **ميثاق الحقوق الأساسية** إلزاميا للدول الأعضاء في تطبيق تشريعات الاتحاد و بهذا يتعين مراعاته أثناء الفحص القانوني. و **الاقتباس الكامل** للمعاهدات الفردية غير ضروري. و لا يجوز استخدام المختصر الشائع في تسمية الاتحاد الأوروبي في التشريعات إلا في حالات استثنائية (النقطة الهامشية ١٣٩ وما يلي).*

٢٦٧ ويستخدم مصطلح **"الاتحاد الأوروبي"** للإشارة باختصار إلى الجماعات الأوروبية وإلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والتعاون الشرَطِيّ والقضائي في المسائل الجنائية. ويستخدم هذا الاسم أيضا عند التعامل مع الأنشطة في المجالات الفردية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة أو التعاون الشرطي والقضائي في المسائل الجنائية. وتوصف هذه المجالات أيضا بالركيزتين الثانية والثالثة للاتحاد الأوروبي.

معاهدة لشبونة:

لقد ألغى الهيكل المكون من ثلاثة ركائز. الاتحاد (الأوروبي) يأخذ مكان الجماعة الأوروبية. وهو الخلف القانوني وله شخصية اعتبارية. ويستعاض عن عبارة "الجماعة الأوروبية" بعبارة "الاتحاد الأوروبي" أو "الاتحاد".

٢٦٨ وحيثما يُستند في التشريع إلى الدول الأعضاء في الجماعات الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي يتعين أن لا يُستخدم إلا مصطلح **"الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي"**.

٢٦٩ بالنسبة لرعايا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تم تحديد مصطلح " مواطن الاتحاد الأوروبي".

٢٧٠ وتحدد **مؤسسات الجماعات الأوروبية** على النحو التالي:

- **"البرلمان الأوروبي"**؛
- **"المجلس"** أو "مجلس الاتحاد الأوروبي"؛ بالنسبة للمجلس الذي يتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء على المستوى الوزاري، يُستخدم مصطلح "مجلس الاتحاد الأوروبي" في الإجراءات القانونية وفي الجملة الافتتاحية من اللوائح والتوجيهات والقرارات؛ ويُستخدم في عنوان الإجراءات القانونية كما هو الحال في المعاهدة نفسها الاسم البسيط " المجلس".
- **"المفوضية"** أو "مفوضية الجماعات الأوروبية"؛ ينبغي استخدام هذه المصطلحات في النصوص القانونية، ولكن اللجنة تسمي نفسها رسميا "المفوضية الأوروبية".
- **"محكمة العدل للجماعات الأوروبية"**؛ إلى جانب المحكمة هناك المحكمة الابتدائية ومحكمة الخدمة المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي؛

- **"ديوان المحسابة"** أو "ديوان محاسبة الجماعات الأوروبية".

المجلس الأوروبي ، لوضع حد بينه وبين المجلس، هو إحدى هيئات الاتحاد الأوروبي، حيث تُعقد وفقا للمادة ٤ من معاهدة الاتحاد الأوروبي، الاجتماعات العادية لرؤساء الدول ورؤساء حكومات الدول الأعضاء مع رئيس المفوضية التي تحدد فيها المبادئ التوجيهية السياسية للاتحاد الأوروبي.

معاهدة لشبونة:
يجب تحديد ***مؤسسات الاتحاد*** *على النحو التالي:*

- ***"البرلمان الأوروبي"؛***
- ***"المجلس الأوروبي"****، يتألف من رؤساء دول و حكومات الدول الأعضاء، ورئيس المفوضية ورئيس المجلس الأوروبي ذاته، ويضع التصورات والأولويات لأهداف السياسة العامة؛*
- ***"المجلس"****، يتألف من ممثل واحد من كل دولة عضو على المستوى الوزاري؛*
- ***"المفوضية"*** *أو "المفوضية الأوروبية"؛*
- ***"محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي "****، التي تتألف من" محكمة العدل "و"المحكمة" (مع حذف الإضافة السابقة "الابتدائية ") و"المحاكم المتخصصة"؛*
- ***"ديوان المحاسبات".***

٢٧١ عند الإستناد في التشريع بشكل عام على **إجراءات الاشتراع لمؤسسات الجماعات الأوروبية** أو على المعاهدات التأسيسية (النقطة الهامشية ٢٦٦) يمكن النظر في الصياغة التالية تبعا لمفهوم القواعد التي يتعين اعتمادها والغرض منها:

- " قانون الجماعة الأوروبية "أو" قانون الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية "،
- "اللوائح التي أصدرتها الجماعة الأوروبية"، أو "اللوائح التي أصدرتها الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"، أو
- "إجراءات الاشتراع للجماعة الأوروبية" أو "إجراءات الاشتراع للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية".

عند الرغبة في تعميم الحديث عن إجراءات الاشتراع لكلتا الجماعتين يمكن استخدام مصطلح "الجماعات الأوروبية".

فإذا تناول الحديث **الإجراءات القانونية للركيزتين الثانية والثالثة** فقط يمكن التعبير عن ذلك بمصطلح "تشريع الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" أو " تشريع الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون الشُّرَطي والقضائي".

وينبغي استخدام مصطلح **"قانون الاتحاد الأوروبي"** أو **"تشريع الاتحاد الأوروبي"** عند تناول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وكذلك التعاون القضائي والشرطي في المسائل الجنائية على حد سواء . ويمكن استخدامه أيضا باختصار لقانون الجماعة الأوروبية وللقانون في مجال الركيزتين الثانية والثالثة للاتحاد الأوروبي.

معاهدة لشبونة:

*اعتباراً من بدء سريان معاهدة لشبونة، سوف تُستخدم مصطلحات **"قانون الاتحاد الأوروبي"** أو **"الإجراءات القانونية للاتحاد الأوروبي"** . ويُلغى التمييز السابق القائم على هيكل الثلاثة ركائز.*

٢٧٢ بالاتفاقية المؤرخة في ٢ أيار / مايو ١٩٩٢م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٣ الجزء الثاني ص ٢٦٦) تم إنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية المتجانسة المعروفة عموماً باسم **"اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية"**. ويشار إليها في النصوص القانونية باسم "الاتفاقية المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية". وإذا انبغى أن تشمل الاتفاقية إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الدول المتعاقدة الأخرى لاتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ينبغي الإشارة إلى **"الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المتعاقدة الأخرى الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية"**.

٥,٢ أسلوب الاستشهاد بقانون الاتحاد الأوروبي

٢٧٣ ويستند الاستشهاد بقانون الاتحاد الأوروبي أساسا إلى الممارسة المتبعة على الصعيد الأوروبي. وينطبق ذلك على المعاهدات وعلى الإجراءات القانونية للجماعات الأوروبية وكذلك على الإجراءات القانونية في مجال الركيزة الثالثة للاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، ينبغي احترام **المبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة بنوعية صياغة التشريعات الجماعية** [27] التي توافق عليها البرلمان الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، ومفوضية الجماعات الأوروبية. وينبغي أن توضع في الاعتبار أيضا المبادئ التوجيهية المشتركة التي طورها على هذا الأساس البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية للأشخاص المشاركين[28] في صياغة النصوص القانونية في مؤسسات الجماعة (مقتطفات في الملحق رفق الرابع).

[27] الاتفاق المؤسساتي المشترك بين البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية المؤرخ في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ (ألجريدة الرسمية ج ٧٣ بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٧ ص ١).

[28] http://www.eur-lex.europa.eu/de/techleg/index.htm

٢٧٤ يُستشهد في الممارسة القانونية، إلى جانب المعاهدات الأوروبية في الأغلب **بلوائح وتوجيهات** الجماعات الأوروبية **وبالقرارات الإحاطية** و**بالقرارات** الصادرة عن الاتحاد الأوروبي المتخذة داخل الركيزة الثالثة. وقد تكونت لتوصيف هذه الصرفات القانونية قواعد ثابتة.

معاهدة لشبونة:

إن نظام الأدوات التنظيمية للاتحاد منظمٌ حديثا (الفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من معاهدة الاتحاد الأوروبي). وتصنف الإجراءات القانونية للاتحاد على النحو التالي:

- مرسوم؛
- توجيه؛
- قرار؛
- توصية؛
- تعليق.

وطالما لم يحدد الاتحاد الأوروبي بدقة طريقة للاستشهاد بعد، يستمر العمل تبعاً للأنماط السابقة.

٢٧٥ عند الاستناد في قانون أو لائحة على تشريع للجماعات الأوروبية أو للاتحاد الأوروبي يتعين ذكره بتوصيفه الكامل (**الاستشهاد الكامل**).

٢٧٦ يتضمن التوصيف لمرسوم من الجماعات الأوروبية[29] ما هو وارد في الترتيب التالي:

- مصطلح "مرسوم"،
- الاسم المختصر للمجتمع الذي سن المرسوم ، جماعة أوروبية ، أويراتوم[30]،
- الرقم المرجعي، الذي يتكون من اختصار "رقم"، والرقم التسلسلي وسنة المرسوم،
- الهيئات المرجع ة،
- وقت القبول،
- اسم موضوع المرسوم و
- المرجع في الجريدة الرسمية (النقطة الهامشية ١٧٧).

[29] معاهدة لشبونة: لائحة الاتحاد الأوروبي
[30] معاهدة لشبونة: الاتحاد الأوروبي

مثال:[31]

مرسوم (جماعة أوروبية) المفوضية الأوروبية رقم ٢٠٠٧/٤٩٠ المؤرخ في ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٧ لتحديد القيمة الإجمالية للمستوردات من أجل تحديد أسعار الاستيراد السارية في قطاع الفواكه والخضار (الجريدة الرسمية ل ١١٦ المؤرخة في ٤/٥/ ٢٠٠٧م ص ١) .

٢٧٧ يتضمن **توصيف توجيه** من المحموعات الأوروبية[32] ما هو وارد في الترتيب التالي:

- مصطلح "توجيه"،
- الرقم المرجعي، الذي يتألف من سنة الإصدار، والرقم التسلسلي ومختصر اسم الجماعة المصدرة للتوجيه: الجماعة الأوروبية، أوراتوم [33]،
- الهيئات المُصْدرة،
- وقت القبول،
- توصيف موضوع التوجيه و
- المرجع في الجريدة الرسمية (النقطة الهامشية ١٧٧).

مثال[34]**:**

توجيه المجلس ٨١/٢٠٠٤/ جماعة أوروبية المؤرخ في ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٤م بشأن مسألة منح تصاريح إقامة لرعايا البلدان الثالثة الذين أصبحوا ضحايا الاتجار بالأشخاص أو الذين حصلوا على المساعدة في الهجرة غير المشروعة ويتعاونون مع السلطات المختصة (الجريدة الرسمية ل ٢٦١ المؤرخة في ٦/٨/ ٢٠٠٤م ، ص ١٩) .

٢٧٨ يتضمن **توصيف القرار الغلافي** أو **قرار** الاتحاد الأوروبي[35] ما هو وارد في الترتيب التالي:

- مصطلح "قرار شمولي"،
- الرقم المرجعي، الذي يتألف من سنة الإصدار، والرقم التسلسلي ومختصر اسم الهيئة المصدر للقرار،
- الهيئة المصدرة،
- وقت القبول،
- توصيف موضوع القرار الغلافي أو القرار و
- المرجع في الجريدة الرسمية (النقطة الهامشية ١٧٧).

---

[31] معاهدة لشبونة: أمثلة يستشهد بها على لوائح الاتحاد الأوروبي غير متوفرة بعد.
[32] معاهدة لشبونة: توجيه الاتحاد الأوروبي
[33] معاهدة لشبونة: الاتحاد الأوروبي
[34] معاهدة لشبونة: أمثلة يستشهد بها على توجيهات الاتحاد الأوروبي غير متوفرة بعد.
[35] قرار الاتحاد الأوروبي بالمعنى المقصود في الفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من معاهدة اسلوب عمل الاتحاد الأوروبي

مثال [36]:
القرار الغلافي للمجلس ٢٠٠٦/٩٦٠/ ج ي المؤرخ في ١٨ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٦م بشأن تبسيط تبادل المعلومات والمعارف بين سلطات المقاضاة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الجريدة الرسمية ل ٣٨٦ المؤرخة في ١٢/٢٩/ ٢٠٠٦م ، ص ٨٩).

٢٧٩ ويلزم تقديم معلومات إضافية في المرجع وفقا لقواعد الاستشهاد المتعلقة بالقانون الاتحادي عند تصحيح آخر نص رسمي للائحة أو توجيه أو قرار شمولي أو قرار (النقطة الهامشية ١٨٧). يجب في هذا فقط الإشارة إلى **إشعار التصحيح** مع عدد الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي ورقم الصفحة. وإذا كان التصحيح قد نُشر في سنة إصدار أخرى من الجريدة الرسمية، فلا بد من ذكر ذلك.

مثال [37]:
التوجيه ٨٨/ ٢٠٠٦ مفوضية أوروبية من المجلس، المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦م الذي يحدد المتطلبات الصحية ومتطلبات النظافة للحيوانات في تربية الأحياء المائية ومنتوجات تربية الأحياء المائية ولمنع ومكافحة بعض أمراض الحيوانية المائية (الجريدة الرسمية ل ٣٢٨ المؤرخة في ١١/٢٤/ ٢٠٠٦م ، ص ١٤، ل ١٤٠ المؤرخة في ٢٠٠٧/٦/١م، ص ٥٩).

٢٨٠ ويتبع للاقتباس الكامل من الإجراءات القانونية للاتحاد الأوروبي، كما هو الحال بالنسبة الاتحادية، الإشارة إلى التعديلات. فإذا تم تعديل فعل قانوني عدة مرات، لا ينبغي الإشارة إلا إلى آخر تعديل. ولا يصف إشعار التعديل إلا الفعل القانوني المُعَدِّل، ورقمه المرجعي ومرجعه.

مثال[38]:
المرسوم (الجماعة الإقتصادية الأوروبية) رقم ٢٩١٣/ ٩٢ من المجلس والمؤرخ في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢م لتحديد قانون الجمارك للجماعات (الجريدة الرسمية ل ٣٠٢ المؤرخة في ١٩٩٢/١٠/١٩م، ص ١)، المعدل أخيراً من خلال المرسوم (مفوضية أوروبية) ٢٠٠٦/١٧٩١ (الجريدة الرسمية ل ٣٦٣ المؤرخة في ٢٠٠٦/١٢/٢٠م ، ص ١)

التوجيه (المفوضية الأوروبية) رقم ٣٦ / ٢٠٠٥ من البرلمان الأوروبي ومن المجلس المؤرخ في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥م بشأن الاعتراف بالمؤهلات المهنية (الجريدة الرسمية ل ٢٥٥ المؤرخة في ٢٠٠٥/٩/٣٠م ، ص ٢٢، ل ٢٧١ المؤرخة في ٢٠٠٧/١٠/١٦م، ص ١٨)، و المعدل أخيراً بموجب اللائحة (مفوضية أوروبية) رقم ٢٠٠٧/١٤٣٠ (الجريدة الرسمية ل ٣٢٠ المؤرخة في ٢٠٠٧/١٢/٦م ، ص ٣)

[36] معاهدة لشبونة: لم تتوفر بعد أمثلة على القرارات بالمعنى المقصود في الفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من معاهدة اسلوب عمل الاتحاد الأوروبي.
[37] معاهدة لشبونة: لا تتوفر بعد أمثلة عن القواعد التصحيحية المتعلقة بالإجراءات القانونية المقبلة للاتحاد الأوروبي.
[38] معاهدة لشبونة: لا تتوفر بعد أمثلة على ملاحظلات التعديل بالنسبة للإجراءات القانونية المقبلة للاتحاد الأوروبي.

٢٨١ إذا كان من الضروري الرجوع مرارا إلى فعل قانوني للاتحاد الأوروبي يكفي الاقتباس الكامل عندما يرد ذكره أولا في نص التشريع. وبعد ذلك يمكن بدلا من **الاستشهاد الكامل**، استخدام اقتباس قصير يقتصر على بيان التصرف القانوني والرقم المرجعي (النقاط الهامشية ٢٤٠ و ٢٤٣ و ٢٤٨).

أمثلة[39]:

من النقطة الهامشية ٢٧٦: مرسوم (مفوضية أوروبية) رقم ٢٠٠٧/٤٩٠

من النقطة الهامشية ٢٧٧: التوجيه ٨١/٢٠٠٤/ مفوضية أوروبية

من النقطة الهامشية ٢٧٨: القرار الغلافي ٩٦٠/٢٠٠٦ / ج ي

٢٨٢ تتبين عند الاستشهاد **بأحكام فردية** من قانون الاتحاد الأوروبي بعض الخصائص بسبب قواعد الجدولة المغايرة للقواعد في القانون الألماني. ويجب اعتماد هذه التقسيمات الفرعية دون تعديل.

٢٨٣ وبالإضافة إلى التقسيمات الفرعية في الفقرات والأرقام والحروف، يتضمن قانون الاتحاد الأوروبي أيضا فقرات فرعية وأرقام وشُرَط (المرفق ٤).

أمثلة[40]:

المادة ٢٣، فقرة ٢، حرف ج، رقم '١' من اللائحة (المفوضية الأوروبية) رقم ٢٠٠٢/١٧٧٤ ...

المادة ٢٣، فقرة ٢، حرف ج، رقم '٢' من اللائحة (المفوضية الأوروبية) رقم ٢٠٠٢/١٧٧٤ ...

المادة ٤، فقرة ١، شرطة أولى من اللائحة (المفوضية الأوروبية) رقم ٢٠٠١/٢٥٨٠ ...

٥,٣ ملاءمة التشريع الاتحادي مع تشريع الاتحاد الأوروبي

٢٨٤ تؤدي الإجراءات القانونية للاتحاد الأوروبي بصورة متزايدة إلى أنشطة تنظيم قوانين اتحادية. ويجب أن يقاس أي تنظيم قانوني نتيجة لتشريع من الاتحاد الأوروبي على متطلبات الإجراءات القانونية ذات الصلة و لكن أيضا على قوانين الاتحاد الأوروبي الآخرى. ولهذا السبب، يجب مراجعة القانون الوطني من أجل البحث عن ثغرات وتناقضات فيما يتعلق بالمتطلبات الأوروبية وتعديلها حسب الاقتضاء. وتقتضي الفقرة الأولى رقم ٨ من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية أن توضح المذكرة التعليلية لمشروع القانون ما إذا كانت هناك صلات مع قانون الاتحاد الأوروبي، وما هي هذه الصلات، وأن مشروع القانون، إذا كانت فيه مؤشرات على مثل هذه الصلات، لا يتعارض مع قانون الاتحاد الأوروبي.

معاهدة لشبونة:

[39] معاهدة لشبونة: لا تتوفر بعد أمثلة عن الاستشهادات القصيرة لإجراءات الاتحاد الأوروبي القانونية المقبلة.
[40] معاهدة لشبونة: لا تتوفر بعد أمثلة عن الاستشهادات بتقسيمات فرعية لإجراءات قانونية مقبلة للاتحاد الأوروبي.

ويجب أن يكون مشروع القانون متوافقا مع ميثاق الحقوق الأساسية. وفي البيان التعليلي ينبغي شرح ذلك إذا كانت هناك صلات مطابقة.

٥,٣,١ ترتيبات تنفيذ لوائح الجماعات الأوربية[41] بالتوافق مع التشريع الأوروبي

٢٨٥ **يسري مفعول** اللوائح **مباشرة**، وهذا يعني أنها لا تحتاج لأي قانون تنفيذي وطني أو إعلان خاص بموجب القانون الوطني.

٢٨٦ غير أنه قد يلزم وضع **قواعد وطنية تكميلية** لتنفيذ لائحة. ويتعين على الدول الأعضاء اتخاذ القواعد الوطنية المناسبة لضمان التطبيق غير المحدد للوائح. وتُخوَّل الدول الأعضاء في بعض اللوائح صراحة باعتماد أحكام تكميلية لتنفيذها.

٢٨٧ وإذا كان تنفيذ اللائحة هو الغرض التنظيمي الوحيد من المشروع، يمكن أن يذكر ذلك بالفعل في **عنوان** التشريع: نظرا **للوصف** الذي عادة ما يكون طويلا جدا للمرسوم الذي يتعين ذكره، من المناسب صياغة مختصر ذي صلة بالمحتوى.

مثال:
العنوان: مرسوم لتنفيذ اللائحة (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) رقم ٧٢/١٣٤٩ لمجلس الجماعات الأوروبية بشأن إنتاج وتسويق بيض التفريخ والصيصان من الدواجن المنزلية

الاسم المختصر: مرسوم بشأن التعليم على بيض التفريخ

٢٨٨ لا يجوز أن تعطل قواعد التنفيذ التأثير المباشر للائحة. ولذلك يجب أن تُصمَّم قواعد التنفيذ بحيث **لا تغير الغرض من اللائحة أو من تأثيرها**.

٢٨٩ ولا **يجوز ترداد الأحكام المنطبقة مباشرة للوائح** في التشريعات الوطنية. وإلا يمكن أن ينشأ غموض حول حقوق التأليف ومستوى سريان المفعول.

[41] معاهدة لشبونة: لوائح الاتحاد الأوروبي

٢٩٠ وفي بنود التنفيذ، كثيرا ما ينبغي تحديد أحكام العقوبات أو الغرامات للامتثال للوائح. المزيد من التفاصيل والأمثلة على تحصين الإخلال بالواجبات وفقا للمراسيم تتضمنه التوصيات المتعلقة بتصميم أحكام العقوبات والغرامات (النقطة الهامشية ٤٣).

٥,٣,٢ تنفيذ توجيهات المجتمعات الأوروبية[42] والقرارات الغلافي ة للاتحاد الأوروبي[43] بالتوافق مع التشريع الأوروبي

٢٩١ خلافا للمراسيم التي يسري مفعولها مباشرة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تتطلب التوجيهات بانتظام **التحقيق من قبل الدول الأعضاء.** وهي مُلزمة للدول الأعضاء التي هي موجهة إليها فيما يتعلق بالهدف الذي ينبغي تحقيقه، ولكنها تترك للسلطات الوطنية حرية اختيار الشكل والوسائل.

٢٩٢ الوزارة المكلفة بإدارة العمل في هذه المسألة مسؤولة عن التنفيذ في الأجل المحدد للإجراءات القانونية وغيرها من قرارات الاتحاد الأوروبي الملزمة للدول الأعضاء (الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO) وللتنفيذ، تطبق القواعد العامة لإعداد القوانين واللوائح (الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO).

٢٩٣ بالنسبة للوائح التنفيذ الخاصة بالتشريع الاتحادي يتعين مراعاة أن

- يؤخذ بالاعتبار **توزيع الاختصاصات** بين التشريعات الاتحادية وتشريعات الولايات؛
- لا يمكن النظر إلا في القوانين والأنظمة لأن التوجيهات يجب أن يتم تطبيقها على شكل **قواعد قانونية ملزمة عموما** (اللوائح الإدارية العامة في معظمها يمكنها عند الضرورة أن تكمل التطبيق)؛
- يقتصر مقدم المعايير القياسية على اللوائح **الضرورية** حقا.

٢٩٤ وعند دراسة الحاجة إلى التطبيق من حيث المضمون، تجدر الإشارة إلى أن التوجيهات كثيرا ما تستخدم مصطلحات وتقنيات تنظيم غريبة على القانون الاتحادي. ومن أجل تنفيذ التوجيهات، لا يكفي بالتالي جعل أحكامها ملزمة حرفيا. وأهم عمل هو وضع لوائح تتماشى مع القواعد التي تنخرط جيدا مع النظام القانوني الألماني.

٢٩٥ ومن أجل تحديد احتياجات التنفيذ، ينبغي **مقارنة** اللوائح الاتحادية الحالية بالتوجيهات.

---

[42] معاهدة لشبونة: توجيه الاتحاد الأوروبي

[43] معاهدة لشبونة: لم يعد للقرار الغطائي أن يمثل تصرفا قانونيا.

وقد تكون هناك حاجة إلى تنظيم حيث لا يخضع أي مجال تغطيه التوجيهات لأي أحكام تنظيمية بموجب القانون الاتحادي أو أن أحد أحكام التوجيهات ليس مشمولا بالكامل من معايير التشريع الاتحادي.

٢٩٦ يجب تحديد متطلبات تطبيق التوجيهات وفقا **للنمط الأساسي** التالي:

- ما هو مجال التطبيق الواقعي للتوجيه؟ مع ضم أسباب النظر في الأمر!
- أي اللوائح تحتاج للتهيئة و أيّها لا تترك مجالا للتطبيق؟
- ما هي المجالات القانونية الداخلية المتأثرة؟
- هل هناك في هذه المجالات القانونية بالفعل لوائح اتحادية بشأن موضوع التوجيه؟
  - ما هي اللوائح التي تتوافق تماما مع التوجيه؟
  - أي اللوائح تتوافق تماماً مع التوجيه؟
  - ما هي اللوائح الأضيق من تلك التي ينص عليها التوجيه؟
- هل التعديل مطلوب إجبارياً وفقا لمعطيات التوجيهات؟
  - هل يتوجب أن تُلغى لوائح؟
  - هل يكفي تعديل للائحة الحالية؟
  - هل يجب وضع لوائح جديدة؟
- إذا كانت هناك حاجة إلى لوائح جديدة:
  - هل يمكن تلخيص التنفيذ في قانون أصلي جديد أو في مراسيم أصليجديد؟
  - هل ينبغي استكمال التشريعات القائمة؟
- هل تؤثر التعديلات على أنظمة أخرى؟

٢٩٧ إذا بدت **شكوك في التفسير** لبعض عبارات التوجيه في سياق مراجعة احتياجات التنفيذ يستحسن استخدام النصوص الأخرى التي نشرت في الجريدة الرسمية من أجل تحديد إرادة المشرع. وينطبق هذا أيضا إذا كانت الترجمة الألمانية للتوجيه تحتوي على صياغات ذات دلالة قانونية تفسر عادة بشكل مختلف في النظام القانوني الألماني.

٢٩٨ وإذا كانت ترتيبات خاصة ضرورية لتنفيذ التوجيه، فإن الأشكال التقنية القانونية التالية متاحة مبدئيا:

- ترتيبات قانونية اتحادية مستقلة (النقطة الهامشية ٢٩٩) أو
- تبني حرفي لأحكام التوجيه (النقطة الهامشية ٣٠٠) أو
- إحالة إلى أحكام التوجيه (النقطة الهامشية ٣٠١).

ولا يمكن تقييم الشكل المناسب إلا بالرجوع تحديداً إلى التوجيه ذاته. ويجب أن يكون النموذج المختار قادرا على تحقيق الهدف الذي يحدد الوصول إليه التوجيه إلزامياً والذي يفي بمتطلبات اليقين والوضوح القياسي.

٢٩٩ في حالة التنفيذ من خلال **تدبير منفصل**، يجب الحرص على ضمان تنفيذ التوجيه تنفيذا تاما وعدم إنشاء سوى قواعد ضرورية يمكن فهمها عموما وتتلاءم دون تناقض مع النظام القانوني القائم.

٣٠٠ ولا يمكن التنفيذ بالتبني الحرفي إلا إذا كانت الأحكام ذات الصلة في التوجيه محددة ومفهومة بما فيه الكفاية. وقبل تبني القواعد والمصطلحات القانونية دون تعديل من التوجيهات، يجب الفحص بعناية ما إذا كانت تتلاءم مع القانون الألماني الساري و كيف يمكن دمجها فيه. بينما يجدر ملاحظة ما يلي:

- إذا كان التوجيه يستخدم مصطلحات شائعة أيضا في القانون الألماني، فإن تبنيها ممكن من دون أي مشاكل فقط في حالة تطابق مضمون الدلالاتً.
- لا يجوز تطبيق مصطلح قانون أوروبي واسع من خلال مصطلح ألماني متناظر أضيق.

٣٠١ و لا تُصلح للتنفيذ بواسطة **الإحالة** إلا توجيهات حاسمة مؤكدة بما فيه الكفاية ومفهومة ولم يتم تنظيم غرضها حتى الآن من قبل القانون الألماني. في معظم الحالات، تتم الإحالة فقط إلى أحكام فردية للتوجيهات. إن مزايا وعيوب تقنية الإحالة (النقطة الهامشية ٢٢٥ وما يلي) يجب أن توزن بعناية في حالة الإستناد إلى أحكام التوجيهات لتحديد ما إذا كانت الأحكام المستند إليها في التوجيهات هي وحدها أو بالاقتران مع القواعد القانونية الألمانية مفهومة بما فيه الكفاية للمرسل إليه.

٣٠٢ وتنطبق التعليقات المذكورة أعلاه بالتساوي على تنفيذ **القرارات الغلافي ة للاتحاد الأوروبي** التي تُتّخذ في مجال الركيزة الثالثة. وهي ليست فعالة مباشرة وغير ملزمة للدول الأعضاء إلا من حيث هدفها فقط. ويتعين تكييف القوانين والأنظمة والأحكام الإدارية الوطنية بأكبر قدر ممكن من الفعالية معها ، مع ترك اختيار الشكل والوسائل للدول الأعضاء.

معاهدة لشبونه:

الشكل القانوني "القرار الغلافي " لم يعد موجوداً. وبسبب زوال الهيكل المكون من ثلاثة ركائز، تصدر الإجراءات القانونية للاتحاد، التي هي فقط من حيث هدفها ملزمة ، موحدة على شكل توجيه.

*وينبغي هنا التمييز بينها و بين **"قرارات"** الاتحاد الأوروبي بالمعنى المقصود في الفقرة الرابعة من المادة ٢٨٨ من معاهدة أسلوب عمل الاتحاد الأوروبي، الملزمة في جميع أجزائها ولكن يجب تنفيذها (النقطة الهامشية ٣٠٣ وما يلي).*

٥,٣,٣ تنفيذ لقرارات الاتحاد الأوروبي متوافق مع القانون الأوروبي (الفقرة الثانية حرف جيم من المادة ٣٤ من معاهدة الاتحاد الأوروبي)[44]

٣٠٣ قرارات الاتحاد الأوروبي **ملزمة** في كافة أجزائها. وطالما هي موجهة إلى الدول الأعضاء، فإنها تقتضي **نقلها** بانتظام إلى القانون الوطني. والحاسم هنا هو المحتوى الملموس للقرار المعني. فالقرارات - خلافا للتوجيهات - لا تحتوي فقط على أهداف محددة. ومن حيث المبدأ، فإنها لا تفسح عند نقلها أي مجال للتصرف.

٣٠٤ الوزارة المكلفة بإدارة العمل لهذه المسألة هي المسؤولة عن التنفيذ **في الوقت المناسب لقرارات** الاتحاد الأوروبي الملزمة للدول الأعضاء (الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). وللتنفيذ، تُطبق القواعد العامة لإعداد القوانين واللوائح (الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). وبالنسبة للوائح التنفيذ الاتحادية، يجب مراعاة توزيع الاختصاصات بين التشريع الاتحادي وتشريعات الولايات.

٣٠٥ وهناك **حاجة إلى التنظيم** إذا لم تكن أحكام القرار مشمولة بعد بالكامل من المعايير القياسة الاتحادية.

٣٠٦ إذا تطرقت **شكوك في التفسير** لبعض العبارات الفردية في القرار في سياق فحص متطلبات للتنفيذ ، فإنه من المستصوب الرجوع إلى الصيغ الأخرى التي نشرت في الجريدة الرسمية لتحديد إرادة محدد المعايير الأوروبي. وينطبق ذلك أيضا إذا كانت الترجمة الألمانية للقرار تحتوي على صياغات ذات دلالة قانونية لها شأنها تُصاغ عادة بشكل مختلف في النظام القانوني الألماني.

٣٠٧ ويجب على القواعد الوطنية التي ينبغي إنشاؤها أن تنفيذ تنفيذا تاما لمضمون قرار الاتحاد الأوروبي الملزم إجباريا وأن تلبي أيضا متطلبات اليقين ووضوح المعايير. وبقدر ما لا يتضمن القرار الملموس أحكاما محددة، فإن **أشكال التقنية القانونية** التالية متاحة من أجل تنفيذ قرار الاتحاد الأوروبي:

- لوائح قانونية اتحادية منفصلة (النقطة الهامشية ٢٩٩) أو

[44] معاهدة لشبونة: مقررات بالمعنى المقصود في الفقرة الرابعة من المادة٢٨٨ من معاهدة أسلوب عمل الاتحاد الأوروبي

- تبني حرفي لأحكام القرار (النقطة الهامشية ٣٠٠) أو

- الإحالة إلى أحكام القرار (االنقطة الهامشية ٣٠١).

وقبل اعتماد لوائح و مصطلحات قانونية دون تعديل من قرارات، يجب الفحص بعناية ما إذا كانت تتلاءم مع القانون الألماني الساري. وهنا تجدر ملاحظة ما يلي:

- إذا كان القرار يستخدم مصطلحات شائعة أيضا في التشريع الألماني، فإن اعتمادها من دون صعوبة ممكن فقط إذا كانت دلالات المصطلحات متطابقةً.
- لا يجوز تطبيق مصطلح قانون أوروبي واسع من خلال مصطلح ألماني متناظر أضيق.

٥,٤ لزوم الاستشهاد في التشريع الأوروبي

٥,٤,١ لزوم الاستشهاد عند تنفيذ توجيهات المجتمعات الاوروبية[45]

٣٠٨ بناء على إجماع عام بين المجلس والمفوضية، ينبغي على الدول الأعضاء عند تنفيذ توجيهات أن تستند في لوائح التنفيذ على التوجيه. ومنذ ذلك الحين و**لزوم الاستشهاد** مُدرجٌ في الأحكام الختامية لكل توجيه. هذه الإشارة إلى التوجيه المطلوب تنفيذه لها قيمة إعلامية عالية. فمن ناحية، يتضح على الفور أي مرجع قانوني للجماعة ينبغي الرجوع إليه إضافياً، ومن ناحية أخرى تعلّم الإشارة على الأحكام الداخلية بحيث يمكن تحديد مدى تأثر القانون الاتحادي بتوجيهات الجماعات الأوروبية. و لكي يتمكن التلميح من تحقيق كلا الغرضين، هناك عدد قليل من القواعد التي يتعين مراعاتها.

٣٠٩ يُشار إلى التوجيه الذي سيتم تطبيقه دائما **بالاستشهاد الكامل**، أي بذكر المرجع الرسمي والتعديل الأخير. ويمكن الوفاء بلزوم الاستشهاد عند التطبيق في الداخل للتوجيهات بطرق مختلفة وفي مواقع مختلفة.

٣١٠ الشكل الأكثر شيوعا هو الملاحظة في حاشية في أسفل الصفحة على عنوان القانون أو اللائحة، على النحو التالي:

[45] معاهدة لشبونة: توجيهات الاتحاد الأوروبي

يخدم هذا القانون / هذه اللائحة تطبيق توجيه المجلس... / ... / ... المؤرخ في ... لآجل ... (الجريدة الرسمية لـ... المؤرخة في،صفحة...)[46]

إذا استندت أجزاء فردية محددة من القانون أو اللوائح على التوجيه، مثلا فقرة من لائحة أو مادة من قانون غلافي ، ينبغي توضيح الحاشية السفلى بدقة وإرفاقها بالفقرة المناسبة أو بعنوان المادة:

تخدم المادة... من هذه اللائحة / من هذا القانون تطبيق توجيه المجلس ... / ... / ... المؤرخ في ... لأجل ... (الجريدة الرسمية لـ ...، المؤرخة في ...،ص...)[47]

عند تنفيذ **عدة توجيهات**، ينبغي ذكرها جميعها بصورة دقيقة قدر الإمكان في الحاشية السفلى كالتالي:

يخدم هذا القانون في المادة سين تنفيذ التوجيه ... وفي المادة جيم تنفيذ التوجيه ...[48]

ويمكن أيضا إضافة حواشي سفلى فردية في كل موضع ذي صلة في القانون أو في اللائحة.

٣١١ **ليس للملحوظة في الحاشية السفلى قوة القانون**، بل هي مجرد إشارة إلى الإعلان. ومع ذلك، ينبغي بالفعل إدراجها في مشروع القانون من أجل تسليط الضوء أثناء المداولات على العلاقات مع التوجيهات ذات الصلة. ومن الممكن إجراء تعديل على الملحوظات أو استكمالها في إطار الإعداد للإعلان من قبل الجهة المكلفة بإدارة العمل.

إذا صدر مؤشر على توجيه بشكل غير صحيح أو غير كامل، فيجب تصحيحه أو استكماله بتصويب عملا بالفقرة الثالثة من المادة٦١ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO ؛ كذلك يمكن الاستدراك وإلحاق ملحوظة منسية بهذه الطريقة.

٣١٢ والإمكانية الأخرى للامتثال للزوم الاستشهاد هي الإشارة إلى التوجيه في **عنوان** قانون أو لائحة. وهي فرصة متاحة إذا كان تنفيذ التوجيه هو المضمون التنظيمي الوحيد لقانون أصلي أو مرسوم أصلي. وبما أن الاقتباس الكامل الذي يتضمن المرجع بصورة منتظمة من شأنه أن يقوض وضوح العنوان، يجدر الإشارة في حاشية سفلى تكميلية إلى مرجع التوجيه في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، ما لم يكن التوجيه وارداً مرة أخرى بالتمام في اقتباس كامل في نص القانون أو اللائحة.

مثال:

[46] معاهدة لشبونة: لا تتوفر بعد أمثلة على الاستشهاد بإجراءات قانونية مقبلة للاتحاد الأوروبي في حواشي سفلى لعنوان التشريع التنفيذي.
[47] معاهدة لشبونة: لا تتوفر بعد أمثلة على الاستشهاد بإجراءات قانونية مقبلة للاتحاد الأوروبي في حواشي سفلى لأحكام فردية للتشريع التنفيذي.
[48] معاهدة لشبونة: لا تتوفر بعد أمثلة على الاستشهاد بإجراءات قانونية مقبلة للاتحاد الأوروبي في حواشي سفلى لأحكام التشريعات التنفيذية.

مرسوم لتنفيذ توجيه المجلس ٦٨/٨٠/ الجماعة الاقتصادية الأوروبية المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن حماية المياه الجوفية من التلوث الناجم عن مواد خطرة معينة (تنظيم المياه الجوفية)*

* (الجريدة الرسمية لـ ٢٠ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦م، ص ٤٣)

لا يدخل العنوان بالنسبة للملحوظة في الحسبان ، إذا كان يتوجب بقانون أو لائحة تنفيذ **عدة توجيهات**. حيث أن العنوان سيكون طويلا جدا وقليل الوضوح في عرض عدة مبادئ توجيهية في الاستشهاد الكامل. ولا يمكن معالجة ذلك من خلال تلخيص عدة مبادئ توجيهية في العنوان لأن ذلك لا يستوفي شرط الاقتباس.

٣١٣ ثمة احتمال آخر هو الإشارة إلى تنفيذ التوجيه في نص **اللوائح التنظيمية** الفردية. وللاستناد المطابق هنا، يتعين على الأقل عند ذكره استخدام الاقتباس الكامل للتوجيه وفقا للنقطة الهامشية ٢٧٧.

٣١٤ ويتعين الانتباه أيضا إلى لزوم الاقتباس عند إعلان إعادة صياغة قانون أو لائحة (النقطة الهامشية ٨٨٢). وفي حالة الوفاء بلزوم الاقتباس من خلال ملاحظة في الحاشية السفلى عند صدور قانون أو لائحة، ينبغي أيضا إعلان إعادة الصياغة مع ملاحظة الحاشية السفلى على تنفيذ التوجيهات. ولأن الاستشهاد بالقانون أو باللائحة في المستقبل سوف يتم فقط بذكر موضع المرجع في الإعلان، ينبغي التمكن من العثور على الإشارة هنا إلى جميع التوجيهات المنفذة.

وينطبق الشيء نفسه إذا كانت التشريعات الداخلية القائمة مطابقة بالفعل لتوجيه صدر لاحقا. وبما أنه في هذه الحالات لا يكون تنفيذ التوجيه من خلال إجراء قانوني تنفيذي ضروريا، لا يمكن أخذ لزوم الاستشهاد في الحسبان إلا عند إعادة نشر القانون أو اللائحة. وتتوافق صياغة الملحوظة مع الصيغة الواردة في الإعلان (النقطة الهامشية ٣٠٩ وما يلي).

٥,٤,٢ إشارة إلى تنفيذ قرارات شمولية وقرارات من الاتحاد الأوروبي

٣١٥ كذلك تتطلب عادة القرارات الغلافي ة والقرارات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي تحويلها إلى قوانين داخلية. لكنها لا تحتوي على لزوم استشهاد. ومع ذلك، هناك **احتياج إعلامي وتمييزي** شبيه بما هو الحال في التوجيهات. وللكشف عن الصلات مع قانون الاتحاد الأوروبي، ينبغي تضمين الأحكام القانونية التي تخدم تنفيذ القرارات الغلافي ة أو القرارات ملحوظات ذات صلة وفقا للنقطة الهامشية ٣١٠ و ما يلي .

إن **الملحوظة في الحاشية السفلى** هي أيضا هنا الخيار الأفضل، لأن توصيفات الإجراءات القانونية للجماعات الأوروبية والإجراءات القانونية في مجال الركيزة الثالثة للاتحاد الأوروبي غالبا ما تكون طويلة جدا ولا تصلح إلا بالكاد **للعنوان**. ولذلك فمن المناسب اختيار تسمية للقانون أو للائحة ذات تستند على الموضوع ، ويمكن على هذا الأساس أيضا تكوين تسمية مختصرة. وعند القيام بذلك، يمكن في هذا القبول بأن لا يعكس الاسم المختصر عادة الصلة بقانون الاتحاد الأوروبي إلا بشكل منقوص، إذا كانت الحاشية السفلى تشير إلى القرار الذي ينبغي تنفيذه بالاقتباس الكامل.

معاهدة لشبونة:

مصطلح "القرار الغلافي " لا وجود له بعد الآن. وبسبب زوال الهيكل المكون من ثلاثة دعامات، فإن الإجراءات القانونية للاتحاد، و التي ينبغي لها أن تكون ملزمة فقط من حيث هدفها، ستصدر بصورة موحدة على شكل توجيه. وتختلف عنها ***قرارات الاتحاد الأوروبي*** *بالمعنى المقصود في الفقرة الرابعة من المادة ٢٨٨ من معاهدة أسلوب عمل الاتحاد الأوروبي، الملزمة في كافة أجزائها؛ والتوصيات المتعلقة بمذكرات التنفيذ تنطبق عليها وفقا لذلك.*

٥,٤,٣ إشارة إلى الامتثال للإجراءات بموجب توجيه الإخطار

٣١٦ حيثما يتضمن مشروع قانون أو لائحة **تعليمات تقنية وتعليمات خدمات المؤسسة الإعلامية**، يتعين مراعاة أحكام التوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية الصادر عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس بتاريخ ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٩٨م بشأن أسلوب إعلامي في مجال المعايير والتعليمات التقنية و تعليمات خدمات المؤسسة الإعلامية (الجريدة الرسمية لـ ٢٠٤ المؤرخة في ١٩٩٨/٧/٢١م،ص. ٣٧) المعدل أخيراً بموجب التوجيه٢٠٠٦/ ٩٦/ جماعة أوروبية المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية لـ ٣٦٣ المؤرخة في ٢٠٠٦/١٢/٢٠م، ص٨١)، - والمعروف أيضا باسم توجيه الإخطار.

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة وفقاً للمادة ٨ من التوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية

بأن تحيل إلى المفوضية مشاريع التعليمات التقنية ومشاريع تعليمات خدمات المؤسسة الإعلامية[49]. ومن حيث المبدأ، لا يجوز للدول الأعضاء أن تُقرّ التعليمات إلا بعد انتهاء المهل المحددة في المادة ٩ من التوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية. ويؤدي خرق الالتزام بالإخطار المنصوص عليه في المادتين ٨ و ٩ من التوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية إلى **عدم إمكانية تطبيق الأحكام ذات الصلة**.

٣١٧ يجب الإشارة إلى الامتثال للتوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية عند اعتماد التعليمات التقنية. وتأتي هذه **الإشارة** في **الحاشية السفلى** التالية في المنشور الرسمي:

> لقد روعيت الالتزامات المترتبة عن التوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٩٨م، بشأن تحديد إجراء لتقديم المعلومات في مجال المعايير التقنية وخدمات المؤسسة الإعلامية (الجريدة الرسمية لـ ٢٠٤، المؤرخة في ، ١٩٩٨/٧/٢١م الصفحة ٣٧)، المعدل مؤخرا بموجب التوجيه٢٠٠٦/ ٩٦/ جماعة أوروبية المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية لـ ٣٦٣ المؤرخة في ١٢/٢٠/ ٢٠٠٦م، ص٨١).

وخلافا لملحوظة الحاشية السفلية عند تنفيذ التوجيهات تبقى صياغة نص هذه الحاشية على حالها دون تعديل لغاية أي تعديل محتمل لتوجيه الإخطار.

٣١٨ بالنسبة إلى **موقع** الحاشية السفلية وإجراءات تحديدها تُطبق التوصيات المتعلقة بالحواشي في تنفيذ اللزوم العام للاستشهاد (انظر إلى النقطة الهامشية ٣٠٨ وما يلي). وينبغي أن تُدرج الإشارة إلى التوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية بالفعل في **مشروع** القانون أو اللائحة. فهو يسترعي الانتباه إلى الإلتزامات المترتبة عن التوجيه عند مناقشة المشروع. ويذكر على وجه الخصوص بأنه ينبغي، قبل اقرار اللوائح التقنية، إتاحة إمكانيات الفحص المحددة. وينبغي أيضا مراعاة هذه الفترات عند صياغة تنظيم الدخول حيز النفاذ.

ولا يُنوه إلى توجيه الإخطار لا في عنوان القوانين أو اللوائح القانونية ولا في داخل الأحكام الفردية، لأن التنويه لا يساعد في فهم القانون أو اللوائح. ولا يُقصد منه إلا أن يعبر عن أن الأحكام نشأت مع التقيد بالطريقة المنصوص عليها في توجيه الإخطار وتسم الحكم الداخلي بأنه حكم ذو علاقة خاصة بقانون الاتحاد الأوروبي.

٣١٩ **لا يلزم تكييف** الإشارات إلى الإخطار المرفقة مرة بأحد الأحكام القانونية مع التعديلات اللاحقة لتوجيه الإخطار. ومن ثم تبقى إشارات سبق إعلانها على التوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية ، أي

---

[49] للإجراء، انظر إلى دليل الاتحاد الأوروبي الصادر من وزارة المالية الاتحادية.

التوجيه السابق ١٨٩/٨٣/ الجماعة الأوروبية الاقتصادية دون تعديل. وينطبق هذا أيضا إذا تم نشر هذه اللوائح مرة أخرى. فقط عند إجراء تعديلات على اللوائح بعد بدء نفاذ سريان مفعول التوجيه ٣٤/٩٨/ جماعة أوروبية أو تعديلاته، يتعين الاستناد في التعديلات إلى الصيغة الحالية لتوجيه الإخطار.

الجزء جيم

القوانين الأصلية

١٣٨٦ جريدة القانون الاتحادي لعام ٢٠٠٧ الجزء الأول رقم ٣١ الصادر في بون في ١٩ يوليو / تموز ٢٠٠٧ م تاريخ النشر

قانون
بشأن إنشاء مجلس الأخلاقيات الألماني
(قانون مجلس الأخلاقيات)

عنوان = توصيف (الاسم المختصر - اختصار)

المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧م

تاريخ صدوره

أقر البندستاغ القانون التالي:

صيغة المدخلات

المادة ١

تشكيل مجلس الأخلاقيات الألماني

يتم تشكيل مجلس خبراء مستقل، يحمل تسمية "مجلس الأخلاق الألماني".

أمر فردي

المادة ٢

المهام

عنوان المواد

(١) يتتبع مجلس الأخلاقيات الألماني المسائل الأخلاقية والاجتماعية والعلمية والطبية والقانونية فضلا عن العواقب المحتملة على الفرد والمجتمع التي تنشأ بالارتباط مع البحث والتطورات، ولا سيما في مجال علوم الحياة وتطبيقها على الإنسان. وتشمل مهامه على وجه الخصوص:

١ - إعلام عموم الناس وتشجيع النقاش في المجتمع الذي يشمل مختلف الفئات الاجتماعية؛

...

المادة ١١

العمل بالقنون

يدخل هذا القانون حيز النفاذ في ١ آب / أغسطس ٢٠٠٧م

فترة الصلاحية (هنا: دخول حيز النفاذ)

الحقوق الدستورية للمجلس الاتحادي محترمة.

الصيغة الختامية

يصدر هذا القانون أعلاه. وسيتم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية الاتحادية.

برلين، في ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٧م

تاريخ صدوره

الرئيس الاتحادي
هورست كوهلر

المستشارة الاتحادية
الدكتور أنجيلا ميركل

الوزيرة الاتحادية
للتعليم والبحوث
أنيته شافان

وزيرة العدل الاتحادية
بريجيت زيبريز

الوزيرة الاتحادية للصحة
أولا شميدث

الموقعون أدناه

[تم تكييف المثال الأصلي الوارد أعلاه مع قواعد الدليل]

الجزء جيم

القوانين الأصلية

٣٢٠ لا بد من تكييف نظامنا المعقد للتشريعات باستمرار مع التطورات الجديدة عن طريق تعديل اللوائح الموجودة أو إعادة ترتيبها أو وضع لوائح جديدة تماما. وكثيرا ما يكون من الصعب الإجابة على السؤال المتعلق بتوقيت تلخيص اللوائح المتعلقة بإطار تنظيمي قائم بذاته. وكقاعدة عامة: إن تنظيم حالة ما بواسطة قانون أصلي جديد يكون ملائما دائما إذا كانت الأحكام المخططة متعلقة ببعضها ، أو إذا أمكنها أن تحدد مجالا لها بما له مغزى يحدها عن المسائل المنظمة بالفعل أو إذا كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للمصلحة العامة. وإذا لم تدرج اللوائح التنظيمية التي سبق اتخاذها في مكان آخر في التشريع الجديد للقانون الأساسي، يجب النظر فيما إذا كان يلزم تعديلها أو إلغاؤها.

١ عنوان القانون الأصلي

١,١ أهمية و مكونات العنوان

٣٢١ يجب أن يكون لكل قانون أصلي عنوان. وهو يتبع إلى النص الرسمي للقانون. إن تعريف العنوان هو بانتظام آخر خطوات العمل على المشروع، لأن العنوان متعلق **بالمحتوى**. وهو حتى ذلك الحين، مجرد عنوان العمل. إن التعديلات التي تطرأ على المحتوى تتطلب التحقق من العنوان. وفي البوندستاغ الألماني أيضا، يتناول النقاش في الختام العنوان (والصيغة الافتتاحية) في القراءة الثانية لمشروع القانون و من ثم يُقرر إذا كان نص القانون قد ثبت (الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٨١ من النظام الداخلي للبوندستاغ - النظام الداخلي للبوندستاغ الألماني[50]).

٣٢٢ ويتكون العنوان من **الاسم والاسم المختصر والإيجاز**. إن تعريف الإسم إلزامي، و ينبغي إضافة الاسم المختصر والإيجاز وفقا للتوصيات التالية.

٣٢٣ يجب التمييز بين العنوان واسم الاستشهاد لقانون ما. وينبغي أن يتضح من العنوان موضوع القانون و أن يكون قصيرا بحيث لا يؤثر على وضوح فهم قاعدة يُستَشهَدُ فيها بالقانون. فإذا أمكن تشكيل مثل هذا الاسم، يُستغنى عن تشكلي اسم مختصر و يكون الإسم هو عنوان الاقتباس أيضاً.

---

[50] النظام الداخلي للبوندستاغ الألماني بصيغة الإشعار المؤرخ في ٢ تموز / يوليه ١٩٨٠م (الجريدة الرسمية، الجزء الأول ص ١٢٣٧)، الذي تم تعديله أخيرا بالإشعار المؤرخ في ٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ (الجريدة الرسمية الجزء الأول ص ٢٢١٠). ويمكن الاطلاع على النسخة الحالية من النظام الداخلي على الصفحة الرئيسية للبوندستاغ الألماني (www.bundestag.de).

١,٢ التسمية

٣٢٤ يعطي الإسم معلومات عن رتبة القانون ومحتواه. وهو يخدم على وجه الخصوص العثور على القانون والتمييز بينه وبين القوانين الأخرى والاستشهاد به (النقطة الهامشية ١٧٣).

٣٢٥ يجب أن يجعل الاسم واضحاً أنه عبارة عن قانون. ويتم ذلك من خلال **بيان الترتيب**، الذي يصف القانون صراحة بأنه قانون. هذا الذكر للترتيب ضروري من أجل تحديد موضع القانون من التشريعات الثانوية، على سبيل المثال. من اللوائح القانونية.

٣٢٦ ويمكن توسيع بيان الترتيب بإضافة جزء من ملخص المحتويات. وبيانات الترتيب الموسعة شائعة في القوانين التنفيذية والتطبيقية والقوانين الافتتاحية. وقد تصدر القوانين التنفيذية و التطبيقية للمعاهدات الدولية والإجراءات القانونية للاتحاد الأوروبي.

مثال:
قانون تنفيذ اتفاقية اليونسكو المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠م بشأن تدابير حظر ومنع استيراد وتصدير وتمليك التراث الثقافي بصورة غير مشروعة ...

لقوانين الافتتاحية (النقطة الهامشية ٧٥٦ وما يلي) تصدر في الدرجة الأولى في حالة التدوينات القانونية الكبرى (مثل القانون المدني والقانون الجنائي وقانون نظام القضاء) وتتضمن أحكاما انتقالية (النقطة الهامشية ٤١٢ وما يلي).

٣٢٧ بيان الترتيب "قانون" أو بيان الترتيب الموسع يكون عادة في بداية التسمية. وقد يكون بيان الترتيب في نهاية التسمية عندما يتم العثور على مصطلح بليغ مقتضب يكفي وحده لتوصيف محتوى القانون.

مثال:
قانون للحماية من ضجيج الطائرات
قانون الخدمة المدنية الاتحادية

٣٢٨ ويلي بيان الترتيب هذا ملخص المحتويات، الذي يتضمن وصفا موجزا لمحتوى القانون. وينبغي تجنب كلمة "فيما يتعلق".

حسب الموضوع التنظيمي يمكن على سبيل المثال استخدام الكلمات "إلى" و "من أجل" و "على" و "ضد".

ينبغي استخدام مصطلحات معبرة في ملخص المحتويات تُبين موضوع التنظيم بوضوح وتُسهل اكتشاف القانون الأصلي. ويكفي تكرار ذكر الموضوع في رؤوس أقلام.

مثال:
قانون بشأن التوافق البيئي لمواد الغسيل والتنظيف

القانون التمهيدي لقانون نظام القضاء

قانون تنفيذ نظام المكافأة الموحدة للمشغل

في حالة تنظيم وقائع جديدة، قد يكون من المناسب تقديم وصف أكثر تفصيلا، وخاصة إذا كان لا يزال من يتعين وضع وصف موجز (النقطة الهامشية ٣٣١ وما يلي).

مثال:
قانون تنفيذ قرار البوندستاغ الألماني المؤرخ في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٩١م لإتمام وحدة ألمانيا

ومع ذلك، لا ينبغي أن تبذل أي محاولة لتكرار المضمون التنظيمي الجوهري للقانون، وإلا فإن الاقتباس من هذا القانون سيكون من الصعب للغاية.

مثال غلط:
قانون لتنفيذ الاتفاقية استنادا إلى المادة كاف - ٣ من معاهدة الاتحاد الأوروبي المؤرخة في ٢٦ تموز / يوليه ١٩٩٥م بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المسائل الجمركية، إلى البروتوكول وفقاً للمادة ٣٤ من معاهدة الاتحاد الأوروبي المؤرخة في ٨ أيار / مايو ٢٠٠٣م لتعديل الاتفاقية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في المسائل الجمركية فيما يتعلق بإنشاء نظام قاعدة ملفات أدلة لأغراض الجمارك وكذلك للائحة المجلس رقم٩٧/٥١٥ (جماعة أوروبية) المؤرخة في ١٣ آذار / مارس ١٩٩٧م بشأن المساعدة المتبادلة من جانب السلطات الإدارية للدول الأعضاء وتعاونها مع المفوضية فيما يتعلق بالتطبيق الصحيح للقواعد الجمركية والزراعية

٣٢٩ يُستغنى في تسمية القانون عن عن الإضافات بين قوسين التي تتضمن تفسيرات أو تحدد كمصطلح رئيسي مجالا قانوني. كذلك إن مثل هذه **الإضافات** تؤثر على قابلية الاقتباس. و تبقى الإضافات بين قوسين في العنوان مجالا محفوظاً للاختصارات والمختصرات.

مثال غلط:
قانون لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية الاتحادية المؤرخ في ٣ آذار / مارس ٢٠٠٤م (مراقبة مكان السكن سمعياً)

٣٣٠ إذا كان القانون الأصلي مرتبطا بقانون الاتحاد الأوروبي، عندئذ يمكن التعليم على ذلك في العنوان (النقطة الهامشية ٣١٢).

١,٣ الاسم المختصر

٣٣١ كثيراً ما يكون الإسم طويلا جدا بحيث يتضح أنه غير مناسب ليكون اسم اقتباس. عندئذ يجدر تحديد اسم قصير، يُسهّل الاقتباس. فيتم إلحاق الاسم المختصر إلى الاسم الكامل **بين قوسين**.

مثال:
قانون بشأن إعادة تأهيل وتعويض ضحايا الملاحقة الجنائية المخالفة لدولة القانون في الإقليم المنضم (قانون إعادة التأهيل الجنائي - ...)

٣٣٢ إذا تم تحديد اسم مختصر، عندئذ يُستخدم هذا الاسم وحده فقط اسماً اقتباسيا(رقم ١ من الجملة الثالثة من المرفق السادس للفقرة ٢ من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO).

٣٣٣ الاسم المختصر هو اسم مركب يتكون من كلمة رئيسية واحدة أو أكثر ومن بيان المرتبة.

٣٣٤ لا حرج باستخدام كلمة **مركبة** (النقطة الهامشية ٧٧) اسماً مختصراً من وجهة نظر اختيار الكلمات. حتى لو كانت الكلمة المركبة طويلة، فإنها لا تكاد تعيق سلاسة القراءة: باستخدامها اسم اقتباس (النقطة الهامشية ٣٣٢) تُلاحظ على أنها علامة للقانون، وبالتالي يمكن إدراكها بسرعة.

مثال:
قانون بشأن استخدام البيانات الإدارية لأغراض الإحصاءات الاقتصادية (القانون الإداري لاستخدام البيانات - ...)

٣٣٥ يجب أن تُؤخذ **الكلمات الأصلية** المستخدمة في الاختصار من التسمية. و يتعين اختيار الكلمات الأصلية بعناية. فإذا حذفت من التسمية مقاطع أو نهايات مثلا، يمكن أن تنتج عنه ضبابية وتقصير. لكن ذلك مقبول هنا على النقيض من غيره من الكلمات المركبة الأخرى (النقطة الهامشية ٧٧).

مثال:

قانون بشأن تقاطعات السكك الحديدية والطرق (قانون تقاطعات السكك الحديدية)

٣٣٦ يمكن على سبيل الاستثناء تشكيل اسم قصير لا يكرر المصطلحات الأصلية للتسمية ولكنه يلخص مضمون القانون من خلال شعار آخر، خاصة عندما يستخدم في تنظيم وقائع جديدة مصطلح أكثر تفصيلا. ومع ذلك، فإن في هذا النهج عيب أن العلاقة بين التسمية والاختصار تكون ليست واضحة بسهولة.

مثال:
قانون بشأن الحماية من تعريض أمن جمهورية ألمانيا الاتحادية للخطر من خلال نشر **بيانات استشعار الأرض عن بعد عالية الجودة** (قانون أمن بيانات **الأقمار الاصطناعية**)

مثال غلط:
قانون الشركات العقارية الألمانية مع حصص مدرجة في البورصة (قانون **رايت**)

٣٣٧ بيان المرتبة يكون في الاسم المختصر **دائما في الآخر**.

أمثلة:
قانون مواصلة استخدام المعلومات
قانون انتخاب القضاة

لبيان المرتبة تُسخدم كلمة "قانون". أما بيان المرتبة "مدونة القوانين" فينبغي أن يحتفظ بها لتدوين قوانين أكثر مثل مدونة قانون التجارة أو مدونة قانون البناء أو مدونة قانون البيئة.

٣٣٨ ينبغي عدم استخدام كلمة **"نظام"** بعد الآن كمرتبة للقوانين الجديدة، لأنها لا تبدي بوضوح وجلاء ما إذا كانت تصف هنا قانونا أم لائحة قانونية.

٣٣٩ يجوز الوصف **"قانون اتحادي"** إذا كان ذلك ضروريا للتمييز بين قوانين الاتحاد وقوانين الولايات. وهذا يفترض مسبقا أن يكون على الأقل لدى إحدى الولايات الاتحادية قانون أصلي له نفس اسم الاقتباس. لكن الولايات قد وصفت قوانينها إلى حد كبير بأنها قوانين إقليمية.

مثال:
قانون الحماية من الانبعاثات الاتحادي

إضافة "الاتحادي" جائز أيضا هناك حيث يتم تنظيم المهام، والهيكل، والإجراءات، وما إلى ذلك لمؤسسة اتحادية، والتي يمكن الخلط بينها وبين مؤسسة إقليمية. ومع ذلك، في كثير من الحالات إضافة "الاتحادي/الاتحادية" هو بالفعل جزء من الاسم الصحيح للمؤسسة (مثل السجل المركزي الاتحادي، المحفوظات الاتحادية).

٣٤٠ تأريخ السنة لا يتبع من حيث المبدأ إلى تحديد قانون أصلي. هناك استثناءان فقط من هذا:

- تأريخ السنين ممكن في تحديد القوانين التي **تنظم إجراء مؤقتاً زمنيا ذا طابع متكرر**، من ناحية. وهذا ينطبق مثلا على الدراسات الاستقصائية الإحصائية (مثل قانون جمع البيانات الجزئي لعام ٢٠٠٥م). خصوصية هذه القوانين هي أن مضمونها التنظيمي يستقر حالما يتم تنفيذها بالكامل، ولكن هناك حاجة إلى مثل هذه اللوائح مرارا وتكرارا (قارن النقطة الهامشية ٤٨١).
- من ناحية أخرى، يمكن في ما يسمى بالقانون الأصلي السنوي أن تكون السنة جزءا من مكونات التحديد في حالة تنظيم ظروف خاصة وتبعات قانونية لسنة تقويمية محددة، في قوانين الميزانية على سبيل المثال.

ومن الضروري التمييز بين القوانين الأصلية التي توجه قوانينها حسب **السنة المالية**، مثل قوانين الضرائب. وهذه قوانين دائمة لا تتغير إلا عند الحاجة. فقط بهذه الطريقة - دون تأريخ السنة – يتضح من الوهلة الأولى أنها قوانين منظمة لتستمر على الدوام.

١,٤ اختصار

٣٤١ ينبغي تحديد تسمية مختصرة للقانون. الاختصار هو في الأساس سلسلة من حروف. و يخدم الاختصار ، مثل الاسم، قبل كل شيء تسهيل إمكانية العثور على القانون، وبالتالي يجب أن يكون **لا شبيه له**. ولذلك يجب أن يختلف عن اختصارات جميع القوانين الأصلية الأخرى، الساري مفعولها في الوقت نفسه. ولاينبغي تعديل الاختصار ما دام القانون الأصلي موجوداً.

٣٤٢ يتم تحديد الاختصار في العنوان. ومع ذلك، فإنه لا يستخدم في الاقتباس الكامل ولا في نص القانون، وربما عند الضرورة في الجداول أو في الاستعراض الإجمالي. إن أهميته تكمن على وجه الخصوص في البحث في قواعد البيانات والمؤلفات المتخصصة و في التفاهم في أوساط الخبراء أو بين المعنيين.

٣٤٣ يضاف الاختصار إلى الاسم بين قوسين.

أمثلة:
قانون بشأن مخالفات النظام (ق م ن) (OWiG)
قانون ضريبة التحول (ق ض ت) (UmwStG)

٣٤٤ إذا تم تحديد تسمية قصيرة بجوار الاسم، تُكتب التسمية القصيرة و اختصارها ويفصلان بشرطة في أقواس.

أمثلة:
قانون بشأن الحماية من المواد الخطرة (قانون الكيميائيات – ق كيميا)

قانون بشأن المسؤولية والتعويض عن أضرار التلوث بالزيوت الناجم عن السفن البحرية (قانون أضرار الزيوت ق أ ز)

٣٤٥ وثمة جانب هام في تشكيل الاختصار هو قابلية الاستخدام في قاعدة بيانات القانون الاتحادي لنظام المعلومات القانونية (النقطة الهامشية ٢٩). ولذلك ينبغي تنسيق الاختصارات الرسمية الجديدة مع **مكتب العدل الاتحادي**، المسؤول عن التوثيق المؤتمت الاتحادية (النقطة الهامشية ٣١، ٦٤٥).

٣٤٦ ينبغي أن يكون للاختصار **ما يكفي من التشابه** مع إسم الاقتباس. إذا كانت هناك لبعض الكلمات فعلا اختصارات في تشريعات أخرى، عندئذ يجب استخدام هذه الاختصارات (مثل "تقي" لكلمة تقييم). وعند تشكيل اختصارات لقوانين رئيسية جديدة، يجب دراسة ما إذا كانت بعض هذه الاختصارات مستخدمة بالفعل للكلمات التي ينبغي اختصارها أم لا. وإذا كان هذا هو الحال، فإنه ينبغي تبنّيها.

٣٤٧ يجب تشكيل الاختصار من **حروف** أو **مختصرات** بطول مقطع لفظيّ على الأكثر. ولا يجب أن تُنطَقَ الاختصارات كالكلمة. ولا يجوز استخدام الفراغات والأحرف الخاصة (مثل الشحطات).

٣٤٨ يقع موضع المرتبة في المختصر في النهاية:

- "ق" لـ "قانون"
- "مد" لـ مدونة
- "ق تم" لـ قانون تمهيدي
- " ق تن" لـ قانون تنفيذي
- "ق تط" لـ قانون تطبيقي

من الممكن من خلال قاعدة الموقع هذه اختزال المرتبة في الحد الأقصى بحرفين بشكل عام. ويمكن أيضا استخدام حرف القاف المستخدم لمرتبة "قانون" في مكان آخر من المختصر، ولكن عندئذ باستناد مختلف (على سبيل المثال قانون نظام القضاء – ق ن ق).

٢ تاريخ الصدور

٣٤٩ يعكس تاريخ الصدور تاريخ توقيع الرئيس الاتحادي. ويظهر تاريخ الصدور في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية إلى الأسفل تحت عنوان القانون. حتى قبل ذلك في المسودة - إلى الجانب منفصلاً عن العنوان – يُخصص سطر مع إشارة "في ..." (النقطة ٢ الجملة الثالثة من المرفق السادس للفقرة الثانية من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO).

٣ الصيغة الافتتاحية للقانون الأصلي

٣,١ أهمية و مكانة الصيغة الافتتاحية

٣٥٠ يجب أن يكون لكل قانون صيغة تمهيدية (النقطة ٢ الجملة الأولى من المرفق السادس للفقرة الثانية من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). وينبغي أن يتضح من الصيغة الافتتاحية مَن هو الذي قرر القانون. كذلك يُعبر بها على أن القانون قد تحقق وفقا لأحكام القانون الأساسي. لهذا تتضمن الصيغة الافتتاحية بياناً بأن البوندستاغ أصدر القانون و بأغلبية مؤهلة، إذا اقتضى الأمر، وإذا كانت موافقة البوندسرات ضرورية، أن البوندسرات قد وافق عليه أيضا.

٣٥١ تأتي الصيغة الافتتاحية بعد السطر المخصص لتاريخ الصدور (النقطة ٢ الجملة الثالثة من المرفق السادس للفقرة الثانية من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). وهي ليست جزءا من نص القانون.

٣٥٢ وتُقدَّمُ الصيغة الافتتاحية على **مسودة القانون**. بذلك تعطي الصيغة الافتتاحية فرصة للمناقشة في سياق الإجراء التشريعي ما إذا كان القانون يتطلب أغلبية خاصة أو موافقة البوندسرات.

٣٥٣ ويجب إعادة النظر في الصيغة الافتتاحية أثناء العملية التشريعية عند كل تعديل على المشروع، لأن أي تعديل للمحتوى يمكن أن يبرر أو يلغي الحاجة إلى الموافقة أو إلى متطلبات الأغلبية الخاصة. وبالتالي لا يمكن تثبيت الصيغة الافتتاحية الصحيحة نهائياً إلا بعد القرارات الختامية للبوندستاغ والبوندسرات.

٣,٢ الصيغ الافتتاحية الفردية

٣٥٤ مضمون الصيغ الافتتاحية كالتالي:

- في حالة القوانين التي لا تتطلب أغلبية مؤهلة ولا موافقة البوندسرات:

" لقد سنّ البوندستاغ القانون التالي:"

- في حالة القوانين التي لا تتطلب أغلبية مؤهلة، ولكن موافقة البوندسرات:

" لقد سن البوندستاغ بموافقة البوندسرات القانون التالي:"

- في حالة القوانين التي تتطلب أغلبية أعضاء البوندستاغ وموافقة البوندسرات (الجملة الثانية من الفقرة السابعة من المادة ٢٩، والجملة الثانية من الفقرة الثالثة من المادة ٨٧ بالاقتران مع المادة ١٢١ من القانون الأساسي):

" لقد سن البوندستاغ، بأغلبية أعضائه وبموافقة المجلس الاتحادي القانون التالي:"

- في حالة القوانين المُعدِّلة للقانون الأساسي (الفقرة الأولى من المادة ٧٩ من القانون الأساسي):

" لقد سن البوندستاغ، بموافقة البوندسرات، القانون التالي؛ الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من القانون الأساسي محترمة:".

وفي حالة القوانين التي تعيد هيكلة الإقليم الاتحادي (المادة ٢٩ من القانون الأساسي)، يُمكن النظر في صيغ أخرى. وفي حالة القوانين التي تصدر في حالة الدفاع، لا تأخذ الصيغ الافتتاحية المذكورة في الاعتبار الخصوصيات المحددة للإجراءات التشريعية، وقد تكون بالتالي غير ملائمة.

٣,٣ المسائل الخاصة المتعلقة بموافقة البوندسرات

٣٥٥ عندما تُعتبر موافقة البوندسرات ضرورية لتشريع القانون، ينبغي الإشارة إلى ذلك عند إرسال مسودة مشروع القانون من أجل إشراك هيئات أخرى (الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). وينبغي أيضا أن يُبيّن المجلة المرافق للإرسال ما هو **التدبير الفردي** و لماذا هو **يبرر الموافقة** و لأي سبب مادي يعتبر من الضروري إدراج التدبير في القانون على الإطلاق. و طبعاً لا تُعرض مسألة ضرورة الموافقة على القانون أساساً في بيان ضرورة القانون؛ فقط في الحالة التي تنص عليها الجملة الثانية من الفقرة الثالثة من المادة ٨٧ من القانون الأساسي و في تبريرات قوانين المعاهدات يتعين إدراج الملاحظات المناسبة ذات الصلة (الفقرة الرابعة من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO).

وإذا كان هناك أي شك بشأن الحاجة إلى الموافقة، يجب إشراك وزارة الداخلية الاتحادية ووزارة العدل الاتحادية (النقطة الهامشية ٥١).

٣٥٦ وإذا افترض المجلس الاتحادي ، على العكس من رأي الحكومة الاتحادية، موافقتة على القانون وأعطاها بشكل قطعي يتعين على الوزارة الاتحادية المسؤولة بالتعاون مع وزارة الداخلية الاتحادية ووزارة العدل الاتحادية **إعادة النظر مجددا** بالحاجة إلى الموافقة. و تتوقف صيغة المقدمة الافتتاحية في القانون في حالة توقيع المستشار الاتحادي على نتيجة هذا الفحص. فعلى الرغم من تأكيد إعطاء موافقة البوندسرات يُعلن القانون على أنه ليس في حاجة إلى الموافقة، أي دون أي إشارة إلى موافقة البوندسرات في صيغة المقدمة الافتتاحية، إذا تبين من إعادة النظر أنه لا يتضمن أحكاماً تتطلب الموافقة.

٣٥٧ إذا افترض البوندستاغ في قراره أن القانون لا يخضع للموافقة، لكنه في الواقع قانون يتطلب الموافقة، وقد أعطى المجلس الاتحادي موافقته، يجب عندئذ إعلان القانون على أنه يتطلب الموافقة، و هذا يعني الإشارة في صيغة المقدمة الافتتاحية إلى موافقة البوندسرات.

٤ ملخص محتويات

٣٥٨ وينبغي أن يُعطى لكل قانون أصلي أكثر شمولا ملخص محتويات. فهو يسهل عند تطبيق القانون إلقاء نظرة عامة والتوجه. وينطبق ذلك بوجه خاص على القوانين التي تنقسم إلى ما فوق المواد والفقرات، إلى أبواب و فصول و أجزاء. ويشترط ملخص المحتويات أن يكون لكل وحدة من فروع القانون عنوان رئيسي. ويجب أن يعكس فهرس المحتويات كامل هيكل القانون وصولا إلى الفقرات باعتبارها أصغر وحدات الهيكل وأي مرفقات محتملة. فهو يكشف عن النظام الذي أُقيم عليه القانون. وقد يُعطي مشروع ملخص المحتويات مؤشرات على أوجه ضعف منهجية في القانون، ومن ثم يؤدي إلى تصويبات ذات صلة. وعلى النقيض من ذلك، لا يلزم وجود ملخص لمحتويات القوانين القصيرة والمفصلة تفصيلا بسيطاً (لغاية حوالي ٢٠ مادة).

٣٥٩ ملخص المحتويات يتبع **صيغة المقدمة الافتتاحية**.

٣٦٠ ويخضع ملخص المحتويات، مثل العنوان وصيغة المقدمة الافتتاحية أيضا لمضمون القانون. فإذا تغير مضمون القانون في مرحلة صياغة المسودة أو في مرحلة الإجراء التشريعي يجب أيضا إعادة النظر في ملخص المحتويات.

٥ عناصر القانون الأصلي

٥,١ هيكل القانون

٣٦١ ويتحدد الهيكل الخارجي للقانون حسب مضمونه. لذلك، لا يمكن إعطاء مخطط مناسب لجميع المناسبات. ومع ذلك، هناك **قواعد أساسية عامة** يجب اتباعها عند صياغة أي قانون. ومن ثم، فإن الأهم يجب أن يأتي في الجملة قبل الأقل أهمية، والأحكام المادية قبل الإجراءات، والقاعدة العامة قبل الاستثناء، والفرض قبل المعاقبة.

كقاعدة عامة يعرض نفسه تركيب الهيكل بالتسلسل التالي:

- نطاق التطبيق أو نطاق سريان مفعول القانون (بما في ذلك التعاريف اللازمة)
- الجزء الأصلي
- الأسلوب و الاختصاص
- الأحكام الجزائية، لوائح الغرامات
- أحكام انتقالية
- دخول حيز النفاذ.

٣٦٢ لا ينبغي أن تتقدم **الغايات العامة** على القانون الأصلي. وينبغي أن يكون الغرض من القانون واضحا بسهولة من القواعد نفسها وغالبا ما يتبع استنتاجه من التوصيف. و ينبغي التمييز بين الأنظمة المتعلقة **بنطاق القانون أو نطاق تطبيقه** و بين الغايات العامة. مثل هذه القواعد قد تكون عند اللزوم في بداية القانون.

مثال:
المادة الأولى من القانون التأديبي الاتحادي:

المادة ١

نطاق التطبيق الشخصي

ينطبق هذا القانون على موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين من موظفي الخدمة المدنية بالمعنى المقصود في قانون الخدمة المدنية الاتحادية. وسيُعتَبرُ الموظفون السابقون الذين يحصلون على نفقة بموجب أحكام قانون رعاية موظفي الخدمة المدنية أو ما يماثله من الأنظمة السابقة موظفين متقاعدين حتى نهاية هذه الفترة، ورواتبهم كرواتب تقاعدية.

٣٦٣ ينبغي إدراج تلخيص للتعاريف في بداية القانون كلما يتكرر استخدام مصطلحات لذات المضمون عدة مرات في نص القانون الكامل؛ وقد تكون التعاريف ذات أهمية بالنسبة للمراسيم المرتبطة بها.

٣٦٤ يجب أن تكون **الإناطات** بإصدار المراسيم القانونية (النقطة الهامشية ٣٨١ وما يلي) مدرجة مباشرة في سياق الأحكام التي تبحث فيها. ويمكن تلخيص عدة إناطات بإصدار مراسيم ضمن قانون واحد في المكان المناسب.

٣٦٥ وينبغي إدراج **الجداول والقوائم والرسومات** في المرفقات، إن أمكن، للتخفيف على نص اللائحة. وهي تتحلى بقوة القانون. إذا كانت هناك عدة مرفقات، يتعين ترقيمها.

مثال:
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون تكاليف المحاكم:
تُفرضُ التكاليف بموجب قائمة التكاليف في المرفق رقم ١ لهذا القانون

وينبغي أن يرتبط عنوان المرفقبوضوح ببقية نص صيغة القانون، بالدقة الممكنة مع المعيار القانوني الذي يشير إلى المرفق.

مثال:
المرفق رقم ١

(للفقرة الثانية من المادة الثالثة)

قائمة التكاليف

لا يتوجب إعطاء عنوان الاقتباسللقانون هنا مرة أخرى لأن المرفقذاته هو جزء من القانون. وإذا أشير إلى نفس المرفق في أحكام مختلفة من القانون، يكفي أن يشار إلى المرفق فقط على أنه "ملحق" أو، إذا كانت هناك عدة مرفقات، أن يشار إليها مع ذكر رقمها (مثل "المرفق رقم ٣").

٣٦٦ على سبيل الاستثناء يمكن طباعة مرفقات واسعة النطاق بشكل خاص منفصلة عن القانون في مجلة المرفقات للجريدة الرسمية للقانون االتحادي. وفي هذه الحالة، يجب الإشارة إلى **الملف الملحق** وإمكانية الاستناد بشكل منفصل في حاشية سفلية كما يلي:

يصدر الملحق على شكل ملف ملحق لهذه الطبعة من الجريدة الرسمية الاتحادية. وسيتم إرساله إلى المشتركين في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول عند الطلب وفقاً لشروط وأحكام الناشر. و يتم التسليم خارج مجال المشتركين مقابل سداد التكاليف.

٣٦٧ عند صياغة مشروع قانون أصلي، يتعين دائما النظر فيما إذا كان بالإمكان إلغاء تشريعات أخرى أو يتوجب تعديلها. وإذا كان من الضروري إجراء **تعديلات تالية** على أحكام تشريعات أخرى، ينبغي اختيار شكل القانون الغلافي (النقطة الهامشية ٧١٧ وما يلي)، الذي تحتوي المادة ١ منه على القانون الأصلي الجديد، والمادة ٢ على التعديلات التالية المترتبة على ذلك، والمادة ٣ على بدء نفاذه. في حالة إلغاء تشريع آخر فقط، يمكن إصدار أمر بذلك في الفقرة الأخيرة من القانون الأصلي تحت عنوان "بدء النفاذ وبطلان المفعول".

٥,٢ أحكام فردية و تسميتها

٣٦٨ ينقسم كل قانون أصلي إلى لوائح فردية (فقرات أو مواد).

٣٦٩ والحكم الفردي لقانون أصلي هو أصغر وحدة تتلخص فيها تدابير تحت مسمى واحد. وتتألف تسمية حكم فردي واحد من رمزين، تحديد نوعي وتحديد عددي. و يُرمز عادة إلى **تسمية النوع** بعلامة "§". ويتعين تسمية النوع بـ "المادة" في قوانين العقود وفقا للجملة الأولى من الفقرة الثانية للمادة ٥٩ من القانون الأساسي، فضلا عن القوانين الافتتاحية (رقم ٣ من المرفق٦ بخصوص الفقرة الثانية من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). وبالنسبة **للتحديد العددي** بعد تحديد النوع، يجب استخدام الأرقام العربية (مثل الفقرة ٣، المادة ٧).

٣٧٠ يجب أن يكون لكل بند من أحكام قانون أصلي نفس تسمية النوع وأن يكون مرقما على التسلسل، حتى لو تم تشكيل وحدات هيكلية ذات مستوى أعلى (صحيح: الفصل ١، المواد (§§) من ١ إلى ٣، الفصل ٢، المواد (§§) ٤ و ٥، الخ). وإلا، فلن يمكن تحديد القاعدة الفردية إلا بالارتباط مع وحدة التصنيف ذات المستوى الأعلى. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تضخم الاقتباس إلى حجم لا لزوم له.

٣٧١ لا تجوز الحروف المضافة على الرقم (مثل المادة ٢٧ أ) في الإصدارالأولي. مثل هذه التحديدات العددية تأتي بصورة استثنائية في حالة الإدراج اللاحق خلال القوانين المُعدِّلة، إذا ما أريد تفادي إعادة ترقيم وحدات التصنيف التالية وما يترتب عليها من تعديلات تالية (النقطة الهامشية ٥٩٣).

٣٧٢ وينبغي أن يكون للقواعد الفردية **عناوين**. وهذا يُسهل سُبل التّوجُّه في القانون. بالنسبة للذين يطبقون القانون ، فإنها يمكن أن تكون مساعدة في تأويل النص. ولذلك ينبغي أن تعطي العناوين تلخيصاً على شكل رؤوس أقلام عن موضوع الآحكام.

إذا تولدت صعوبات أمام التلخيص في العنوان فإن هذا يكون دليلا على كثرة واتساع مدى ما يتوجب تنظيمه و حشره في مادة واحدة من عدة فقرات. وبالتالي فإن العمل على العنوان يجعل العيوب واضحة في وقت مبكر في هيكلية الموضوع الخاضع للتنظيم ويمكن أن يُسهم بالتالي في ترتيب واضح للموضوع الخاضع للتنظيم.

٣٧٣ لقد ثبتت فائدة و جدوى عناوين **معينة**. وعادة ما تُجهّزُ الترتيبات الانتقالية بعنوان "أحكام انتقالية"، يمكن تكميلها بتعريف أكثر تفصيلا للموضوع اذا اقتضى الأمر. وتسمى هكذا "أحكام العقوبات والغرامات". الإناطات بإصدار المراسيم يتعين الإشارة إليها بوضوح في العناوين (مثل "إناطة مرسوم"). ويتضمن آخر حكم فردي من أحكام القانون الأصلي دائما قاعدة الدخول حيز النفاذ. و العنوان الثابت بالنسبة له هو "بدء النفاذ". وإذا كان الحكم يتضمن في الوقت نفسه قاعدة انتهاء مفعول اللائحة يكون العنوان "بدء النفاذ ، بطلان المفعول ".

٣٧٤ المواد التي تحتوي على أكثر من فكرة تنظيمية تُفرّع إلى **فقرات**. ويمكن أن تتكون **أرقام** ضمن المواد والفقرات. **والحروف** لا ينبغي استخدامها إلا في تفرع الأرقام. واستخدام **حروف مزدوجة** جائز للفروع الموصفة بالحروف؛ و يجب تفادي تفرعات أخرى. وإذا انطرح السؤال عن هذا التقسيم الفرعي الآخر، فمن الأفضل إعادة تنظيم اللائحة ككل. إن البناء المتسق والتقسيم المتسلسل الواضح يعززان الوضوح والفهم الأفضل (النقطة الهامشية ١٠٥).

٣٧٥ تُدرج **فقرات** المادة توخيا للوضوح بعد مسافة بادئة وتزود بأرقام عربية بين قوسين قبلها.

٣٧٦ بالنسبة إلى **التعدادات**، لايجب وضع شَحْطة فاصلة بين وحدات التعداد الفردية، بل تعليمها بأرقام أو بحروف. وينبغي إتمام الجملة أو العبارة التي تمهد للتعدادات قبل البدء بالتعداد(النقطة الهامشية ١٠٧). وينبغي أن تكون كل وحدة من وحدات التعداد الفردية جزءا من جملة واحدة فقط.

في حالة الأرقام والحروف، يُزحزَحُ النص بعض الشيء جانباً "مسافة معلقة". ومن المهم التأكد من إعادة النص التالي، غير التابع إلى أرقام أو حروف فردية، إلى بداية السطر(الفقرة التالية).

مثال:
الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون العقاقير و العلاجات الطبية:
(٢) التصريح بموجب الفقرة ١ لا يحتاج إلى

...

٣. الطبيب البيطري في إطار تشغيل صيدلية منزلية لـ
أ) الصب، والتحزيم أو وضع العلامات على المنتوجات الطبية في شكلها دون تغيير،

...
هـ) خلط العقاقير الطبية الجاهزة لتجميد حركة حيوانات حدائق الحيوانات، و الحيوانات البرية و الحيوانات الضميمة،
طالما هو يؤدي هذه الأعمال للحيوانات التي تتلقى العلاج منه،

٤. تاجر الجملة ...

٦. الشركة المصنعة للمواد الفعالة المعدة لتصنيع المنتجات الطبية، والتي يتم إنتاجها وفقا لتقنية العمل المشروحة في الجزء المثلي من مجلة الأدوية.

ولا تنطبق الاستثناءات الواردة في الجملة ١ على تصنيع مستحضرات الدم، والمصل، واللقاحات، والمواد المسببة للحساسية، والمصل الاختباري، ومضادات الاختبار، والأدوية المشعة.

٥,٣ وحدات تصنيفية ذات مستوى أعلى و تسميتها

٣٧٧ وتُظهر الوحدات التصنيفية ذات المستوى الأعلى البناء المنتظم للقانون. فتُلخّص وحدة تصنيفية عليا عدة قواعد فردية تحت عنوان فرعي يفصح عن المحتوى في رؤوس أقلام. وتساعد العناوين الفرعية على بناء هيكلية القانون جيداً (النقطة الهامشية ٣٧٢و يما يلي) كما أنها تخدم الوضوح ويمكن أن تكون للمستخدم عاملاً مساعداً في التفسير.

٣٧٨ ولا ينبغي تصميم وحدات تصنيفية ذات مستوى أعلى إلا بقدر ضرورة مثل هذا الإيضاح بسبب نطاق القانون. ويجب أن يستند عدد مستويات التصنيف لقانون أصلي إلى نطاق الأحكام. فالقوانين التي يقل عدد موادها عن ٢٠ مادة لا تتطلب عادة وحدات تصنيفية ذات مستوى أعلى.

٣٧٩ وتتضمن أيضا هذه الوحدات التصنيفية بالإضافة إلى بيان المحتويات وصفاً نوعياً وعددياً.

وتُعطى الأولوية في استخدام **توصيف النوع** إلى "الجزء" و "الباب" و "الفصل" و "الفصل الفرعي" (الرقم ٣ من المرفق ٦ للفقرة الثانية من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). ثم إن العد المفروض أن يتم لا يجعل وصف النوع غير ضروري. ولكن وحدة تصنيفية مرقمة فقط "٣" وغير مشار إليها مثلا على أنها "الباب ٣" لا يمكن الاستشهاد بها بشكل لا لبس فيه.

٣٨٠ ضمن وصف الأنواع يتم العد بصورة مستمرة بالأرقام العربية. ويتبع **وصف التعداد** دائما تسمية النوع (مثل "الجزء٢" وليس "الجزء الثاني" أو "الباب ١" وليس "الباب الأول").

٦ التفويض بإصدار مراسيم قانونية

٦,١ تفويض السلطة التنفيذية

٣٨١ ويجوز للمشرّع أن يفوض السلطة التنفيذية بإصدار **مراسيم قانونية** لتكميل قانون أصلي ولتنفيذه (المادة ٨٠ من القانون الأساسي).وهذا على سبيل المثال أمر منطقي، للتخفيف من كثرة التنظيمات التفصيلية في القانون أو للتمكن من تكييف اللوائح بسرعة أكبر مع التغيرات المتوقعة فعلاً. المطالب الدستورية على قاعدة التفويض و على المراسيم ناتجة عن أحكام المادة ٨٠ من القانون الأساسي. ويتطلب التحفظ البرلماني الذي يتبع مبدأ سيادة القانون وإملاء الديمقراطية أن يتخذ المشرع جميع القرارات المهمة والجوهرية في المجالات الأساسية، ولا سيما في مجال ممارسة الحقوق الأساسية.

٣٨٢ في حالة التفويض بإصدار مراسيم قانونية، يمكن للمشرع الاستمرار في تنظيم المسألة، ولكن فقط من خلال قانون. ومن المرفوض أن تُصدر الهيئة التشريعية نفسها لوائح كاملة. إن وصف مثل هذه التنظيمات " لوائحاً" يكون مضللا، لأنها لا تتفق مع صفتها القانونية. وعلاوة على ذلك، في حالة "اللوائح" التي تنشأ بهذه الطريقة، سيكون هناك دائما خطر أن تتجاوز لوائح فردية أسس التفويض القائمة. ولذلك، فإن مثل هذه **القوانين في رداء المراسيم** لا داعي لوجودها في مشاريع قوانين الحكومة الاتحادية[51]. بالنسبة **للاستثناءات** في **تشريعات التعديل** أنظر إلى النقطة الهامشية ٦٩٠ وما يلي .

٣٨٣ لا يمكن أن يكون **المرسل إليه** تفويض بإصدار مرسوم وفقا للجملة الأولى من الفقرة الأولى للمادة ٨٠ من القانون الأساسي إلا حصراً الحكومة الاتحادية، أو وزير اتحادي أو حكومات الولايات. مصطلح "الوزير الاتحادي" هنا هو تعبير عن السلطة الاتحادية العليا، وليس عن الشخص الذي يرأسها[52]. ولذلك، يجب أن يُعنْون توجيه الإناطة بإسم الوزارة الاتحادية المعنية باعتبارها الجهة المفوضة.

٣٨٤ كما يمكن أن يكون التفويض بإصدار مرسوم أيضاً مُرسلا إلى عدة وزارات اتحادية عندما تُفوض عدة وزارات بإصدار **مراسيم مشتركة**. و لكن لا يجوز إصدار مراسيم مشتركة بين العديد من حكومات الولايات أو من حكومات الولايات والحكومة الاتحادية أو من حكومات الولايات ووزارات اتحادية.

---

[51] أنظر إلى التعميم المشترك لوزارة الداخلية الاتحادية ووزارة العدل الاتحادية المؤرخ في ٢١ آذار / مارس ٢٠٠٦م بمناسبة صدور قرارين من المحكمة الدستورية الاتحادية في ١٣ و ٢٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥م(٢ م د ٣/٢ و٢ م د ٠٢/١١).

[52] قرار مجلس الوزراء الاتحادي المؤرخ في٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٣م (الجريدة الوزارية المشتركة ص ٤٦)

٣٨٥ ويتعين تحديد الوزارات الاتحادية في توجيهات الإناطة **بإسمها الرسمي الكامل**. ومن غير المستحسن تسمية الوزارة الاتحادية المختصة بالتمام مرة واحدة فقط في توجيه الإناطة أو في أي شرط آخر من أحكام القانون، وعدم استخدام سوى تسمية "الوزارة الاتحادية" في توجيهات الإناطة الأخرى. إذ يؤدي ذلك إلى توجيهات الإناطة غير المكتملة، التي يجب عندئذ الإستشهاد بها دائما سوية مع الحكم الذي يتضمن الاسم الكامل للجهة المتلقية لتوجيه الإناطة.

٦,٢ متطلبات تصميم توجيهات التفويض

٣٨٦ عند صياغة توجيهات التفويض يجب مراعاة وجوب اليقين في الجملة الثانية من الفقرة الأولى في المادة ٨٠ من القانون الأساسي. وبناء على ذلك، يجب أن يُحدد في القانون **مضمون** التفويض الممنوح لإصدار مراسيم قانونية، **والغرض منه ومداه**.

٣٨٧ وتتوقف متطلبات يقين توجيهات التفويض بالتفصيل على موضوع القانون وعلى **شدة التدخل**. فاللوائح التي تفرض عبئا على المواطنين وتؤثر على مجال الحقوق الأساسية تتطلب لا سيما معايير عالية. وينطبق هذا على وجه الخصوص على قوانين الضرائب وعلى الحالات التي يُناط فيها إصدار لوائح محصنة بالغرامات والعقوبات.

٣٨٨ وينبغي صياغة توجيهات التفويض بطريقة يمكن التنبؤ فيها، في أي الحالات سيكون استخدامها وما هو الغرض من استخدامها وما هو المحتوى الذي يمكن أن تتضمنه المراسيم. كلما تمت صياغة توجيهات التفويض **بعناية أكبر**، كلما تنجم صعوبات أقل عندما تصاغ اللائحة لاحقا.

٣٨٩ ويجب **صياغة** نص توجيهات التفويض بحيث يمكن أن يُستخلص منه **مباشرة** تحديد المحتوى والغرض والمدى. وينبغي ألا يستنفد طاقته في الإحالة على الإناطات القائمة، وإلا ستنجم فيما بعد صعوبات في صياغة المقدمة الافتتاحية للمرسوم. وقبل إنشاء توجيهات تفويض جديدة قائمة بذاتها، من الضروري دراسة كيفية ارتباط التفويض المقترح بإصدار المرسوم بالإناطات الموجودة سابقا.

٣٩٠ وعلى أي حال، يجب أن يتضمن التوجيه التفويضي **كلمة "مرسوم قانوني"**. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشير عنوان المواد من قبل إلى أن التعليمات تتضمن تفويضا بإصدار مراسيم قانونية ("تفويض بإصدار مرسوم" مثلا). قارن بخصوص الموقع النقطة الهامشية ٣٦٤

٦,٣ التزام أو حرية تصرف بإصدار المراسيم القانونية

٣٩١ ينبغي أن تُبين عبارة التوجيه التفويضي بوضوح ما إذا كان المُرسَلُ إليه التفويض ملزماً بإصدار مرسوم قانوني ام تُترَكُ له حرية التصرف بشأن إصدار المرسوم.

٣٩٢ إذا تُرك اصدار اللائحة **لتقدير** المرسل إليه التفويض يمكن على سبيل المثال التعبير عن ذلك كالآتي: "الوزارة الاتحادية ... مفوضة من خلال مرسوم قانوني ..." أو "يمكن لحكومات الولايات من خلال مرسوم قانوني...".

٣٩٣ **ليس هناك مجال لحرية اتخاذ القرار** عند استخدام عبارات مثل "... يجب أن تسن أحكاما بشأن... من خلال مرسوم قانوني". وحتى لو ذكر مصطلح أحكام تنفيذ "ضرورية" ، فإن من واجب المرسل إليه التفويض بإصدار مرسوم أن يسن مرسوما قانونيا طبقاً لذلك. ومع ذلك، فإن عبارات مثل "يسن" أو " يحدد من خلال مرسوم قانوني" تعبر أيضا عن واجب ممارسة التفويض، لأن "يسن" أو "يحدد" يجب أن تُفهَمَ على أنها صيغة المضارع الوجوبي (النقطة الهامشية ٨٣).

٦,٤ تفويض فرعي

٣٩٤ وفقا للجملة الرابعة من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي، يمكن أن ينص التوجيه التفويضي على أنه يمكن للمرسل إليه التفويض أن يواصل نقل التفويض من خلال **مرسوم قانوني** (ما يسمى **بالتفويض الفرعي**). ويمكن من خلال التفويض الفرعي تفويض مؤسسات **حكومية** أخرى غير السلطات المشار إليها في الجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي، مثل وزارات إقليمية بمفردها وغيرها من المؤسسات الاتحادية أو الوكالات الاتحادية الأخرى . وينبغي تسمية هؤلاء "المفوضين الفرعيين" تحديداً في التوجيه التفويضي. ويجب أن تُذكر في القانون دائما السلطة أو المؤسسة، وليس الشخص الذي يديرها.

٣٩٥ إن التفويضات الفرعية **مفيدة** عند التعامل مع القضايا التي تختلف إقليميا أو التي تتطلب خبرة متخصصة. وكثيرا ما يمكن التعامل مع هذه الحالات بسهولة أكبر وأسرع وأكثر دقة من جانب الهيئات المحلية أو التنظيمية التي تتعامل مع مسألة تنظيمية، لأنها تكون على دراية أفضل بالخصائص الإقليمية أو التقنية.

مثال:
الفقرة الرابعة من المادة ١٤٤ من قانون الاتصالات:
تُفوض الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا بالاتفاق مع وزارة المالية الاتحادية بتنظيم تفاصيل تحصيل المساهمات من خلال مرسوم قانوني لا يتطلب موافقة البوندسرات،... ويمكن للوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا أن تنقل التفويض بموجب الجملة الأولى من خلال مرسوم قانوني إلى وكالة الشبكة الاتحادية مع ضمان الترتيبات الوفاقية.

٣٩٦ وإذا كان التوجيه التفويضي يتيح التفويض الفرعي، فإن الهيئة المخولة غير ملزمة بنقل التفويض إلى جهة فرعية. وحتى إذا نَقلت الهيئة المخولة التفويض إلى جهة فرعية، فإنها تبقى **نفسها** مخولة بسن المرسوم على أساس التفويض الأصلي.

٣٩٧ يجوز للهيئة المفوضة من خلال تفويض فرعي أن تبدل الجهة المرسل إليها التفويض. أما حقوق المشاركة ومتطلبات الموافقة المنصوص عليها في تفويض سن المراسيم فتبقى محافظاً عليها دون تغيير.

٣٩٨ ما لم يرد في نص التوجيه التفويضي القانوني ما يخالف ذلك، يجوز للهيئة المخوَّلة أيضا منح المفوضين الفرعيين الصلاحية بنقل تفويضهم بسن المراسيم من خلال مرسوم قانوني إلى جهة أخرى ("يجوز لكم نقل هذا التفويض من خلال مرسوم قانوني جهة أخرى")، بحيث تصبح **التفويضات الفرعية المتعددة** ممكنة.

٦,٥ حقوق المشاركة في إصدار اللوائح

٣٩٩ يمكن في التفويض بسن المراسيم ، تكميلاً للمتطلبات الدستورية، إتخاذ قواعد إضافية بشأن إجراءات المرسوم، ولا سيما اتاحة **حقوق المشاركة** لجهات أخرى. وتمتد أشكال المشاركة الممكنة من مجرد حقوق الاستماع، مروراً بقواعد السلوك والاتفاق حتى التحفظ على الموافقة. إن حقوق المشاركة، التي لا تعطي الحق في المشاركة بصنع القرار، كحقوق الاستماع على سبيل المثال، يمكن اتاحتها للكيانات الخاصة بالإضافة إلى السلطات العامة. ويمكن أن يؤدي انتهاك حقوق المشاركة التي ينص عليها القانون إلى بطلان اللائحة.

٤٠٠ وقد تكون **مشاركة** أطراف ثالثة في اشتراع اللوائح **معقولة** للاستفادة من قرب موقع خاص أو خبرة خاصة في مجال وضع القوانين. غير أن مشاركة أطراف ثالثة قد تجعل عملية اشتراع اللوائح شاقة وعرضة للخطأ.

ولذلك، ينبغي، قبل منح حقوق المشاركة في اشتراع اللائحة، أن يُفحصَ دوما بدقة في ما إذا كان ذلك لأسباب تخص اللوائح المطلوب اشتراعها ضروريا. من أجل الاستفادة من خبرات الإدارات المتخصصة، وأفرقة الخبراء والجمعيات، والولايات الاتحادية والبلديات، تكفي بشكل عام المشاركة العادية المنتظمة وفقا للنظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية (المواد ٤٥، ٤٧ بالاقتران مع الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

٤٠١ وفي حالة أن حقوق المشاركة لأطراف ثالثة منصوص عنها، يتعين في التوجيه التفويضي **تحديد كل جهة بالتفصيل** سوف تشارك في اشتراع اللائحة **وبيان نوع وطبيعة مشاركتها بدقة**. ولا يجوز للمشرع أن يقتصر، عند تحديد المشاركة، على الأحكام التي تخصص لمشترع اللائحة التقرير بشأن أي الهيئات وإلى أي مدى هو سوف يشاركها في اشتراع اللائحة. أما العناوين الجماعية غير المحددة مثل "جمعيات وخبراء الاقتصاد المشارك" أو "الجهات المعنية" أو "السلطات المختصة" فهي على الدوام غير كافية.

مثال:
الفقرة الثالثة من المادة ٤١ من قانون الاستثمار:
وزارة المالية الاتحادية مخولة، بعد الاستماع إلى البنك المركزي الألماني من خلال مرسوم، بإصدار أحكام أكثر تفصيلا عن أساليب وأساسيات حساب نسبة إجمالي النفقات...

مثال سلبي:
الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون الأوزان و المقاييس:
قبل إصدار مراسيم بموجب الفقرة الأولى يجب الاستماع إلى حلقة خبراء من المستهلكين ومن مجتمع أعمال الإقتصاد المشارك.

٦,٦ مشاركة البوندستاغ

٤٠٢ من المقرر في بعض القوانين مشاركة البوندستاغ قبل اشتراع المرسوم، بغية منحه إمكانيات خاصة للرقابة. ومع ذلك، لا ينبغي للتوجيهات التفويضية التي تفرض مشاركة البوندستاغ أن يكون منصوصاً عليها في **مسودات الحكومة**.

فهي لا تؤدي فقط إلى الاختلاط غير المرغوب فيه بمهام البرلمان والحكومة، بل أيضا إلى تعقيد لا لزوم له في إجراءات المرسوم. **وسيتأثر** الفصل بين مهام ومسؤوليات البرلمان والحكومة سلبا إذا كان المشترع ملزماً بقرار من البرلمان عند إصدار اللوائح. ويمكن للبرلمان أن يشارك في تحديد نص ومضمون اللائحة، التي تُعزى بعد ذلك إلى الحكومة باعتبارها المشترع.
وبالإضافة إلى ذلك، قد تحدث في الحالات التي يتطلب فيها مرسوم قانوني موافقة البوندسرات خلافات بين البوندستاغ والبوندسرات مما يجعل من الصعب أو حتى من المستحيل اشتراع اللائحة.

٤٠٣ ولكن إذا قرر البوندستاغ مشاركته قبل إصدار المراسيم القانونية، يجب التمييز فيما إذا كان المرسوم سيصدر بموافقة أو بدون موافقة البوندسرات. إذا لم تكن موافقة البوندسرات ضرورية يمكن مثلا صياغة النص على النحو التالي:

مثال:
الفقرة الرابعة من المادة ٢٩٢ من القانون التجاري:
تُحال اللائحة القانونية إلى البوندستاغ قبل إصدارها. ويمكن تعديلها أو رفضها بقرار من البوندستاغ. ويحال قرار البوندستاغ إلى وزارة العدل الاتحادية. وتلتزم وزارة العدل الاتحادية بالقرار عند إصدار اللائحة. وإذا لم يعالج البوندستاغ اللائحة القانونية بعد انقضاء ثلاثة أسابيع جلسات منذ استلامها، تُحال اللائحة القانونية غير المعدلة إلى وزارة العدل الاتحادية لإصدارها. ويتناول البوندستاغ معالجة اللائحة القانونية بناء على طلب العديد من أعضاء البوندستاغ، بالعدد المطلوب لتشكيل كتلة برلمانية.

٤٠٤ وإذا كان المرسوم يتطلب **موافقة البوندسرات**، فينبغي التأكد من أن حق مشاركة البوندستاغ لا يوثر على موافقة البوندسرات ولا على الإجراء المنصوص عليه لهذا الغرض. ولذلك، ينبغي التحديد أن اللائحة القانونية يجب إرسالها في بادئ الأمر إلى البوندستاغ، الذي يجوز له تعديلها أو رفضها بقرار منه في غضون فترة تُحدَّدُ في التوجيه التفويضي.

كما ينبغي النّصُّ على وجوب إحالة اللائحة القانونية بعد مشاركة البوندستاغ إلى المجلس الاتحادي (البوندسرات).

مثال:
الفقرة الرابعة من المادة ٩ من قانون الأسمدة:

تحال اللوائح القانونية بموجب الفقرة الثالثة إلى البوندستاغ. و تتم الإحالة قبل العرض على المجلس الاتحادي (البوندسرات). ويجوز تعديل اللوائح القانونية أو رفضها بقرار من البوندستاغ. ويحال قرار البوندستاغ إلى الحكومة الاتحادية. وإذا لم يتناول البوندستاغ معالجة اللائحة القانونية بعد انقضاء ثلاثة أسابيع جلسات منذ استلام اللائحة القانونية، تحال اللائحة القانونية غير المعدلة إلى المجلس الاتحادي (البوندسرات).

٦,٧ مشاركة البوندسرات (المجلس الاتحادي)

٤٠٥ إذا خُوّلت الحكومة الاتحادية أو وزارات اتحادية بإصدار مرسوم قانوني، ينبغي أن يُذكَر في **التوجيه التفويضي دائما** ما إذا كان المرسوم القانوني يتطلب موافقة البوندسرات (المجلس الاتحادي) أم لا، بحيث يكون من الواضح دائما كيف ينبغي سلوك منهج اشتراع اللائحة. ولكن هذه المعلومات يمكن أن يكون لها معان مختلفة.

٤٠٦ في حالة أن التوجيه التفويضي سيكون جزءاً من قانون أصلي يخضع لموافقة البوندسرات (المجلس الاتحادي) أو أن الولايات الاتحادية سوف تقوم بتنفيذه، فإن شرط الموافقة يكون قد نشأ مباشرة من الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من القانون الأساسي. والإدلاء أن اللائحة تقتضي الموافقة ليس له هنا سوى **مغزى إعلاني**.

٤٠٧ غير أن شرط الموافقة على مرسوم قانوني بموجب الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من القانون الأساسي لا يُطبق إلا "رهنا بتدابير قانونية أتحادية أخرى". ويمكن **استبعاده بموجب قانون اتحادي**. والتنبيه الصريح على أن موافقة البوندسرات (المجلس الاتحادي) ليست منشودة يتعين أن يأتي مباشرة في التوجيه التفويضي.

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون بشأن منشآت الإذاعة وأجهزة الاتصالات الطرفية:

تُخول الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا ... من خلال مرسوم قانوني دون موافقة المجلس الاتحادي (البوندسرات)، بتنظيم طريقة الاعتراف بالجهات المذكورة وكذلك .... تحديد لزومية الرسوم على الحقائق المنظمة على حدة ومقدار الرسوم والتعويض عن المصروفات.

٤٠٨ وإذا كانت الحاجة إلى الموافقة على المرسوم القانوني **مستبعدة أساسياً**، فإن لهذا الأمر أهمية بالنسبة للإجراء التشريعي، حيث أن هذا الحكم يؤدي، وفقا لقرارات المحكمة الدستورية الاتحادية سابقاً، إلى اشتراط الموافقة على القانون الذي ينشأ بموجبه هذا التوجيه التفويضي.

٤٠٩ وينبغي استخدام خيار استبعاد موافقة البوندسرات **فقط بالتحفظ**. ويمكن أن يكون استبعاد الموافقة معقولا في حالة اشتراع لوائح أقل أهمية، من أجل تخفيف عبء الأعمال عن البوندسرات (المجلس الاتحادي) أو ضمان اشتراع سريع للمراسيم في الحالات الحرجة.

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ٧٠ من قانون الأغذية والأعلاف:

يجوز إصدار اللوائح القانونية بموجب هذا القانون، التي تتطلب موافقة البوندسرات، في حالة حدوث خطر في حالة التباطؤ، أو إذا كان نفاذها الفوري لازما لتنفيذ التوجيهات القانونية للجماعة الأوروبية، دون موافقة البوندسرات (المجلس الاتحادي).

٤١٠ وحتى إذا كان المرسوم الصادر عن الحكومة الاتحادية أو الوزارات الاتحادية **لا يحتاج إلى الموافقة**، ينبغي ذكره في التفويض لتوضيح أن المرسوم القانوني يمكن أن يصدر دون موافقة البوندسرات.

مثال:
المادة ١٠ من قانون العملة المعدنية:

تُخول وزارة المالية الاتحادية من خلال مرسوم قانوني دون موافقة البوندسرات بأن ترفض أو أن تسمح تحت شروط بإنتاج أو بيع أو استيراد الميداليات والقطع النقدية التي يحتمل خلطها مع العملات الألمانية التذكارية باليورو أو بعرضها للبيع أو توزيعها لأغراض تجارية أخرى.

٤١١ إذا تم نقل تفويض من الحكومة الاتحادية أو الوزارات الاتحادية إلى هيئات أخرى (**التفويض الفرعي**، النقطة الهامشية ٣٩٤ وما يلي)، ينطبق على السؤال ، ما إذا كان مرسوم نقل التفويض يتطلب الموافقة، دائما، ما هو منصوص عليه في التفويض الأصلي. وبما أن التفويض بمنح تفويض فرعي وارد دائما في التفويض الأصلي، يمكن تخفيف العبء عادة عن نص التوجيه بحيث لا يرد مجددا في نص التوجيه التفويضي بمنح تفويض فرعي ذكر شرط الموافقة.

مثال:
الفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون الإشراف على الخدمات المالية:

التفاصيل بشأن ... تحددها الوزارة الاتحادية ... من خلال مرسوم قانوني دون موافقة البوندسرات ... ويمكن للوزارة الاتحادية نقل التفويض من خلال مرسوم قانوني إلى المؤسسة الاتحادية.

٧ أحكام انتقالية

٤١٢ تنشرالقوانين مفعولها **مع دخولها حيز النفاذ**. وهي تخلق النظام القانوني للمستقبل، وتشمل بالتالي بانتظام جميع العلاقات القانونية القادمة. غير أن القانون الجديد قد يخص أيضا **العلاقات القانونية القائمة**. هذا يؤدي إلى اختلافات، على حسب ما إذا كانت القضايا منتهية أو لا تزال مفتوحة. فمن خلال الأحكام الانتقالية، يتم توضيح آثار قانون أو أحكام فردية أو تعديلها أو تصميمها بشكل خاص بالنظر إلى النظام المقبل المرغوب.

٤١٣ في القانون الإجرائي وفي القانون الموضوعي، ينطبق على العلاقات القانونية التي كانت مُقامَة بناء على أنظمة قديمة مستبدلة، ولكنها تعتبر **بعد غير منتهية** أو أنها **منشأة بشكل دائم** (مثل الإجراءات الجارية، والزواج أو علاقات البنوة ، والالتزامات المستمرة مثل الإيجار)، المبدأ القائل بأنه ينبغي في حالة عدم اليقين تطبيق **القانون الجديد**. إذا كان ينبغي تطبيق شيء آخر بدلا من القانون الجديد، يجب تحديد ذلك صراحة. ويجوز في القانون الاختصاصي تطبيق مبادئ خاصة تطورت من خلال السوابق القضائية مثل كيفية التعامل مع علاقات قانونية قائمة بعد إجراء تعديلات على القانون (مثلا السوابق القضائية بخصوص المادة ١٧٠ من القانون التمهيدي للقانون المدني).

٤١٤ وعلى النقيض من ذلك، لا تغطي اللوائح الجديدة العلاقات القانونية التي كانت من قبل منظمة **ختاماً** ونهائيا عندما بدأ نفاذ القانون الجديد. وهذه لا تشمل فقط العلاقات القانونية التي قد حدثت فيها العواقب القانونية. وحتى أولئك الذين استوفوا في الماضي الشروط الوقائعية لقاعدة قانونية سارٍ مفعولها حتى الآن، يمكنهم من حيث المبدأ، متابعة المطالبة بالعواقب القانونية المنصوص عليها فيها. إذاً تبقى لهذه العلاقات القانونية الحالة القانونية حاسمة التي كانت سائدة وقت إنشائها. ولا يجوز من حيث المبدأ التدخل في مثل هذه الأوضاع المختتمة لأسباب حماية التوقعات المشروعة.

٤١٥ وفي حالة القوانين الأصلية الجديدة، من الضروري دراسة ما إذا كان ينبغي أن تُحدد في تدابير الملاءمة كيفية التعامل مع إجراءات قد ابتدأت ومع العلاقات القانونية القائمة. في كثير من الأحيان، لا يمكن الانتقال المباغت من حالة قانونية إلى أخرى لأن العلاقات القانونية القائمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار لأسباب دستورية أو لأسباب أخرى. هنا يُعثَرُ بانتظام على حالات ما يسمى "رد الفعل المفتعل" (النقطة الهامشية ٥٢ علامة ٧,٢).

ومن الضروري أيضا دراسة ما إذا كان ينبغي بعد بدء نفاذ القانون الجديد توفير **فترة استعداد** للعلاقات القانونية الجديدة. هكذا قد يكون من المستصوب تقريب علاقات قانونية تنشأ في المستقبل في الأول تدريجيا إلى وضع قانوني مرغوب فيه.

مثال:
الفقرة الثانية من المادة ١١٨ من قانون اقتصاد الطاقة المؤرخ في ٧ تموز / يوليه ٢٠٠٥م:
لا تطبق الجملة الرابعة من المادة ٢٤ إلا أولاً اعتبارا من تاريخ ١ أكتوبر ٢٠٠٧م.

٤١٦ وعند النظر إذا الترتيبات الانتقالية ضرورية، ينبغي مراعاة قواعد الابهام التالية:

- ثم من الضروري وجود ترتيب انتقالي إذا لم يكن بالإمكان تحقيق **الوضع القانوني المتوخى** على الفور في القانون الجديد.

- وإذا كان هناك **أي شك** فيما يتعلق بمدى إختتام قضايا أو أنها لا تزال مفتوحة، ينبغي أن تحدد ترتيبات انتقالية حول كيفية معالجة هذه المسائل في المستقبل.

- ومن الضروري دائما **الموازنة** بين الثقة الموضوعة في استمرارية حالة قانونية معينة ومصلحة الدولة في التنفيذ الفوري للوائح جديدة. فكلما كان مطلب المشرع الذي يسعى إليه بالتشريع الجديد ملحاً أكثر وكلما زادت إجبارية ضرورة إنفاذه الفوري، كلما ارتفعت ضرورة إجراء تعديل فوري للظروف القانونية على اللوائح الجديدة.

- ويمكن أن تنشأ الحاجة إلى ترتيب انتقالي مباشرة من **الحقوق الأساسية**. فعلى سبيل المثال تنص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون الأساسي على الحاجة إلى ترتيبات انتقالية عندما يعاد تنظيم الوصول إلى إحدى المهن أو الاستمرار في ممارستها.

٤١٧ عند صياغة ترتيبات انتقالية، هناك **مجال حرية تصميم** متسع جداً للمناورة. وفي حالات كثيرة، يكفي استبعاد تطبيق قانون جديد أو أحكام فردية على العلاقات القانونية القائمة أو تقييدها بالعلاقات القانونية التي تنشأ بعد الدخول حيز النفاذ. ولا ينبغي استخدام تعبير مثل "لا ينطبق هذا القانون إلا على العلاقات القانونية التي تنشأ بعد دخول القانون حيز النفاذ ". فهي بصرف النظر عن البديهيات أن القانون ينطبق على الأوضاع في المستقبل، لا تُمكّن على الفور من معرفة كيفية التعامل مع الأوضاع القائمة. بل فإن الأفضل من ذلك، البناء على العلاقات القانونية القائمة.

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ من قانون الإقامة:

تبقى التدابير القانونية الأخرى للأجانب المتخذة قبل ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥م، ولا سيما القيود الزمنية والمكانية، ... فعالة.
وكذلك تبقى التدابير والترتيبات المتفق عليها المتعلقة بالضمانات فعالة، حتى وإن كانت قائمة، كليا أو جزئيا، على فترات زمنية بعد بدء نفاذ هذا القانون. وينطبق نفس الشيء على التأثير الناجم قانونياً عن تقديم الطلب بموجب المادة ٦٩ من قانون الأجانب.

٤١٨ ويمكن أن يخضع تطبيق القانون الجديد على العلاقات القانونية القائمة لشروط خاصة أو ربط ذلك بقيود.

وقد تكون هذه سواء مواعيد نهائية محددة وأحداث قبل بدء نفاذ القانون أو تحقيق متطلبات معينة بعد دخوله حيز النفاذ. في هذه الحالات، يكفي أن يذكر القانون الجديد مع استشهاد ذاتي، مثلاً "هذا القانون لا ينطبق على ..." أو "يسري هذا القانون على ...".

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ١٣ قانون مساعدي المسعفين:

يحصل المتقدمون بطلب، الذين أتموا بنجاح التدريب كممرض إنقاذ بموجب برنامج الـ ٥٢٠ ساعة أو الذين بدؤوا بمثل هذا التدريب وأكملوا ذلك بنجاح بعد بدء نفاذ القانون على تصريح بموجب المادة ١، إذا قاموا بعمل في خدمة الإنقاذ يشمل ما لا يقل عن ٢٠٠٠ ساعة مع توفر الشروط المنصوص عليها وفقا للفقرة الأولى رقم ٢ و٣ من المادة ٢. عند حساب عدد الساعات، يجب أن تؤخذ في الاعتبار جميع الأوقات التي قضاها مقدم الطلب في التنفيذ العملي لدى منظمة مكلفة بتنفيذ خدمات الانقاذ أو في مرفق خدمات انقاذية لدى مصلحة المطافئ.

٤١٩ عند ربط الأحكام الانتقالية **بتاريخ بدء نفاذ القانون**، وكان هذا محدداً في ترتيبات الدخول حيز النفاذ من خلال أمر تأريخي (النقطة الهامشية ٤٤٨ وما يلي)، يجوز أيضا استخدام الأوامر التأريخية في الأحكام لانتقالية أيضا.

أمثلة:
أمر التأريخ في الأحكام الانتقالية هو:

... يدخل حيز النفاذ ... [إدراج: تاريخ اليوم الأول من الشهر التقويمي الثالث بعد صدوره] ...

وبالنسبة لفترة انتقالية مدتها ستة أشهر، يمكن صياغة الاحكام الانتقالية على النحو التالي:

المنشآت التي أقيمت بعد ... [إدراج: تاريخ اليوم الأول من الشهر التقويمي التاسع بعد صدوره] لا يمكن تشغيلها إلا إذا ...

ويمكن صياغة أحكام انتقالية لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات على النحو التالي:

المنشآت التي أقيمت بعد ... [إدراج: يوم وشهر دخول هذا القانون حيز النفاذ وعدد السنة الثالثة التالية لبدء النفاذ] لا يمكن تشغيلها إلا إذا ...

٤٢٠ وإذا تقرر في ترتيبات الدخول حيز النفاذ على **دخول منقسم حيز النفاذ** (النقطة الهامشية ٤٥٥ وما يلي)، يجب التعبير بكل وضوح، على أي المواعيد المرئية للدخول حيز النفاذ ترتكز تعليمات الأحكام الانتقالية. إن الأسهل تطبيقاً هو تحديد التاريخ المعني على نحو ملموس لكل منهما أو تسميته عن طريق أمر تأريخي. ويمكن مع ذلك أيضا وصف التاريخ المقرر لبدء النفاذ بالرجوع إلى ترتيبات الدخول حيز النفاذ المقصودة ("بدء نفاذ هذا القانون وفقا للفقرة ... من المادة ...").

٤٢١ وإذا اقترن بدء نفاذ القانون الجديد بإلغاء الترتيبات القائمة حتى الآن، إلا أن الترتيبات الملغاة ستُطبق مؤقتا بشكل انتقالي، فمن المستحسن عدم وصف تاريخ الدخول حيز النفاذ وحده بأنه نقطة التقاطع. وفي حالة **استمرار تطبيق** القانون القائم، من المهم أن يتمكن المُطبّق للقانون من استقصاء أحدث صيغة للقانون، سوف يستمر تطبيق لوائحها على الحالات القديمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن ذكر تاريخ ومرجع القانون المستبدل، حيث يتضمن ذلك المعلومات المتعلقة بأحدث نسخة من القانون الواجب الاستمرار بتطبيقه.

مثال:

المادة سين
ترتيبات انتقالية بسبب القانون

بالنسبة إلى... [العلاقات القانونية / الطلبات أو ما شابهها]، التي حتى دخول القانون بشأن ... حيز التنفيذ ... [إدراج: تاريخ ومرجع هذا القانون] بتاريخ... [إدراج: تاريخ بدء نفاذ هذا القانون] ... [الناشئة / المقدمة] يستمر تطبيق المواد ميم لغاية نون من القانون بشأن ... [عنوان الاقتباسوالمرجع] في الصيغة الساري مفعولها حتى ذلك.

و يمكن التعبير عن صيغة القانون ذات الصلة عن طريق استناد ثابت:

مثال:

المادة سين

ترتيبات انتقالية بسبب القانون

بالنسبة إلى [العلاقات القانونية / الطلبات أو ما شابه ذلك]، التي تدخل حيز النفاذ لغاية ... [إدراج: تاريخ بدء نفاذ هذا القانون] ... [الناشئة / المقدمة]، يستمر تطبيق المواد ميم لغاية نون في صيغة قانون المؤرخ في ... [يحدد تاريخ ومكان نشر آخر نص كامل للقانون الأصلي (الصدور أو إعادة الإصدار!)، والذي تم تعديله أخيرا بواسطة ... القانون ... [يحدد تاريخ ومكان نشرآخر تعديل قبل إلغاء الترتيبات !].

٤٢٢ عادة ما يتم تلخيص الأحكام الانتقالية في بند أو أكثر في نهاية القانون الأصلي **قبل ترتيبات بدء النفاذ**. وينبغي فصل الأحكام الانتقالية فصلا صارما عن ترتيبات أحكام الدخول حيز النفاذ. أما العنوان فهو "الترتيب الانتقالي" أو "الترتيبات الانتقالية" أو "ترتيب الأحكام الانتقالية" أو "ترتيبات الأحكام الانتقالية"، طالما لم يتم وضع عناوين التي تصف الموضوع بدقة أكثر. ويمكن تلخيص أحكام انتقالية شاملة تستند إلى تدوين كبير في قانون تمهيدي منفصل خاص بها (النقطة الهامشية ٧٥٦ وما يلي).

٤٢٣ وإذا كان من المتوقع أن القانون كثيراً ما سوف يخضع للتعديل مرارا وأن هناك في كل مرة حاجة إلى ترتيبات انتقالية مشابهة ، ينبغي دراسة ما إذا كان يمكن إنشاء ترتيب انتقالي "دائم" **(قاعدة شاملة)**.

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ٧١ من قانون تكاليف المحاكم:

تُفرض التكاليف في المنازعات القضائية المقامة قبل بدء نفاذ تعديل تشريعي بموجب القانون السابق. ولا ينطبق هذا على إجراء الاستئناف المرفوع بعد بدء نفاذ التعديل التشريعي ...

ويمكن للقاعدة الشاملة أن تربط معالجة القضايا القديمة بموجب القانون القديم أيضا بحدث يمثل الحد الفاصل بين التشريع القديم والجديد.

مثال:
تُحسب التكاليف حصرا وفقا للقانون المطبق في وقت إعطاء التكليف.

كذلك يمكن في القاعدة الشاملة، ربط استمرار سريان مفعول التشريع القديم - كما هو الحال في أي ترتيبات انتقالية آخرى - بشروط محددة بشكل خاص.

٨ التعديلات التالية

٤٢٤ لا يتوجب أن تكون القوانين الأصلية الجديدة متوائمة في حد ذاتها فحسب، بل يجب أن تتلاءم مع بقية النظام القانوني. ولذلك، لا يكفي التوفيق بين أحكام القانون الأصلي الجديد. بل يجب أيضا توضيح صلات القواعد الجديدة مع **القانون القائم**. وإذا تناقضت اللوائح التي كانت قائمة مع القانون الأصلي الجديد أو إذا أصبحت غير دقيقة أو لا بد من استكمالها، يتعين التوفيق فيما بينها. و يتم ذلك من خلال التعديلات التالية.

٤٢٥ وإذا كانت هناك حاجة إلى تعديلات تالية، فينبغي أن يصاغ مشروع القانون على شكل **قانون غلافي** (النقطة الهامشية ٧١٧ وما يلي) تحتوي فيه عند ذلك المادة ١ على القانون الأصلي الجديد. بالنسبة للتعديلات التالية تُخَصّصُ مادة أو أكثر بترتيب تسلسل أرقام دليل المرجع ألف. وخلافا للقانون الأصلي، يجب صياغة المواد مع التعديلات التالية بلغة التعديل. ولذلك يجب هنا أيضا مراعاة التوصيات المتعلقة بالقوانين المُعدِّلة (النقطة الهامشية ٥٥٢ وما يلي).

٤٢٦ إذا دخل القانون الغلافي حيز النفاذ، فإن القانون الأصلي الجديد وحده هو الذي يُدرجُ بشكل مستقل في القوانين الساري مفعولها. أما التعديلات التالية، من ناحية أخرى، فتتم في القوانين الأصلية القائمة (النقطة الهامشية ٧١٠).

٩ شرط الاقتباس بموجب المادة ١٩ من القانون الأساسي في حالة القيود على الحقوق الأساسية

٤٢٧ وفقا للجملة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون الأساسي (الدستور)، فإن القانون الذي يُقيّد حقا أساسيا يجب أن يذكر هذا الحق الأساسي **مع ذكر المادة**. إن شرط الاقتباس هذا هو الضمان لعدم حدوث انتهاكات غير مقصودة للحقوق الأساسية. وينبغي أن يكون المشرع على بيّنة من نتائج لوائحه على الحقوق الأساسية المعنية وأن يُعلّم على قيود الحقوق الأساسية (وظيفة الإنذار والإفتكار).

٤٢٨ ولا ينبغي مراعاة الاقتباس في جميع الحقوق الأساسية. وفقا للسوابق القضائية للمحكمة الدستورية الاتحادية، فإنها **تنطبق** فقط على الحقوق الأساسية التي يجوز تقييدها بناء على تفويض صريح من المشرع:

- الجملة الثالثة من الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون الأساسي (الحق في الحياة والسلامة الجسدية وحرية الشخص)،
- الفقرة الثالثة من المادة ٦ من القانون الأساسي (فصل الطفل عن الأسرة)،
- الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون الأساسي (حرية التجمع)،
- الفقرة الثانية من المادة ١٠ من القانون الأساسي (سرية المراسلات والبريد والاتصالات)

- الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون الأساسي (الحرية في التنقل)،
- الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٢ من القانون الأساسي (العمل الإجباري و الأشغال الشاقة)،
- الفقرة الثانية حتى الخامسة والفقرة السابعة من المادة ١٣ من القانون الأساسي (حرمة المنزل)،
- الجملة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون الأساسي (سحب الجنسية و التسليم).

٤٢٩ ومن ناحية أخرى، **لا ينطبق** شرط الاقتباس على تلك اللوائح ذات الصلة بالحقوق الأساسية التي يلتزم فيها المشرع بمهمة تصميمية أو تنظيمية منصوص عليها في القانون الأساسي:

- الفقرة الأولى من المادة ٢من القانون الأساسي (التطور الحر لشخصية الفرد)،
- الفقرة الثانية من المادة ٥ من القانون الأساسي (حرية التعبير عن الرأي الشخصي)،
- الفقرتان الأولى و الثانية من المادة ٦ من القانون الأساسي (الزواج و الأسرة)
- الفقرتان الأولى و الثالثة من المادة ٩ من القانون الأساسي (حرية تكوين الجمعيات والتحالفات)،
- الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون الأساسي (حرية مهنة العمل)
- المادة ١٤ من القانون الأساسي (الملكية والميراث و نزع الملكية)
- المادة ١٦أ من القانون الأساسي (حق اللجوء)،
- الفقرة الرابعة من المادة ١٩ من القانون الأساسي (الحماية القانونية)

٤٣٠ وفي حالة الأحكام الجنائية، لا يرد ذكر للجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون الأساسي، حيث أنه من الواضح وهو أمر يدركه المشرع بسهولة و بساطة أن عقوبة السجن المحتملة تقيد حرية الشخص. **ولا ينطبق** شرط الاقتباس كذلك إذا وضعت السلطة التشريعية حدوداً دستورية للحقوق الأساسية المضمونة دون قيد أو شرط (على سبيل المثال الفقرتان الأولى و الثانية من المادة ٤ من القانون الأساسي). كما أن ذلك لا يشمل الحقوق بالمساواة أيضا (على سبيل المثال الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون الأساسي) والحقوق المتساوية بالحقوق الأساسية (الفقرة الخامسة من المادة ٣٣ والمواد ٣٨ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ من القانون الأساسي، والفقرة الثالثة من المادة ١٣٧ من القانون الأساسي و الفقرة الثالثة من المادة ١٣٧من دستور رايخ فايمار بالاقتران مع المادة ١٤٠ من القانون الأساسي).

٤٣١ وبسبب وظيفة الإنذار والإفتكار لشرط الاقتباس، فإن الإشارة إلى تقييد الحقوق الأساسية ينبغي أن تتبع **مباشرة بعد الحكم التقييدي**.

أمثلة:
الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الممرات المائية الاتحادية:

يجوز لمفوضي إدارة المجاري المائية والنقل البحري دخول الأراضي والمرافق والمنشآت و كذلك المركبات المائية للإشراف على المجاري المائية. والحق الأساسي في حرمة المسكن (الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون الأساسي) محدود من حيث ذلك.

المادة ٢١ من القانون بشأن الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها لدى البشر:

في حالة التطعيم أو التطعيم الموصى به رسميا بصورة علنية من قبل إحدى السلطات الصحية العليا في الدولة وفقا لهذا القانون أو التطعيم وفقا للفقرة الرابعة من المادة ١٧ من قانون الجنود، يمكن استخدام اللقاحات التي تحتوي على الكائنات الحية الدقيقة التي يمكن أن تُفرَزَ من المتلقين للتطعيم وأن يتناولها أشخاص آخرون. إن الحق الأساسي في السلامة الجسدية (الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون الأساسي) محدود من حيث ذلك.

٤٣٢ ينبغي الإشارة إلى الأحكام التقييدية للقانون وإدراجها مجمعة في **الأحكام الختامية** للقانون الأصلي فقط إذا كانت التنويهات المنفصلة تجعل النص القانوني مربكا أو كان نفس الحق الأساسي مقيدا بأحكام مختلفة. وفي هذا السياق، ينبغي تجنب صياغة إجمالية مثل "الحقوق الأساسية ... مقيدة وفقا لهذا القانون" بالنظر إلى وظيفة الإنذار والافتكار. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يرد ذكر الأحكام الفردية للقانون بالقيود المفروضة على الحقوق الأساسية بشكل دقيق ملموس.

٤٣٣ **العنوان** لمثل هذه القاعدة الختامية هو "تقييد حق أساسي" أو "تقييد للحقوق الأساسية".

مثال:
المادة ١٠٢ من نظام الإعسار:

المادة ١٠٢
تقييد حق أساسي

يُقيَّدُ من خلال الفقرة الثانية رقم ٤ من المادة ٢١ ومن خلال المادة ٩٩ ومن خلال الجملة الولى من الفقرة الأولى من المادة ١٠١ الحق الأساسي في سرية المراسلات وكذاك في سرية البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (المادة ١٠ من القانون الأساسي).

١٠ استبعاد تشريعات الولايات المتباينة عن اللوائح الاتحادية[53]

٤٣٤ حينما ينظم المشرع الاتحادي، دون موافقة البوندسرات، **إنشاء السلطات** أو **الإجراءات الإدارية** للولايات الاتحادية في تنفيذ القوانين الاتحادية على أنه مسألة ذاتيه خاصة به (**المادة ٨٣، الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من القانون الأساسي**)، يمكن للولايات من حيث المبدأ أن تحيد عن ذلك وتصدر لوائح قانونية خاصة بها في الولايات. وتعتبر في ذلك تفويضات إصدار اللوائح لصالح الاتحاد، التي تشمل أيضا صلاحية إصدار اللوائح التي تنظم الإجراءات الإدارية للولايات، على أنها قواعد إجرائية.

ويجوز للاتحاد أن ينظم الإجراءات الإدارية للولايات دون **أي دون إمكانية الانحراف** بالنسبة للولايات إذا كانت هناك بصورة استثنائية حاجة خاصة إلى تنظيم موحد في كامل أراضي الاتحاد. ويتطلب مثل هذا القانون موافقة البوندسرات. وينبغي أن يُوضَّح في بيان تعليل الحاجة إلى القانون سبب وجود حالة استثنائية تبرر حاجة خاصة إلى التنظيم الموحد على نطاق كامل البلاد (الفقرة الثالثة من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارت الاتحادية GGO). ومع ذلك، لا يمكن استبعاد الحق بالانحراف في حالة تنظيم إنشاء السلطات (ولا سيما ما يتضمن إيلاء مهام معينة إلى بعض سلطات الولايات).

٤٣٥ ولإقصاء احتمال انحراف الولايات توجد **خيارات شكليات قانونية مختلفة** (العدد ٤ من المرفق الرابع للفقرة الثانية من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارت الاتحادية GGO):

- وتُسمى لوائح الإجراءات الإدارية للولايات، التي لا توجد لها أية إمكانية للانحراف، في **قاعدة ختامية** من القانون الأصلي ذي الصلة تحت عنوان "استبعاد قانون الولاية المتباين":

> لا يمكن الانحراف من خلال تشريع الولاية عن أحكام قانون الاجراءات الإدارية المنصوص عليها في المواد ... .

وإذا كانت هنا توجيهات تفويضات إلزامية وإذا كان القانون التوجيهي الصادر بعد ذلك أيضاً ثابتاً عن الانحراف تكون الصياغة كالتالي:

> لا يمكن الانحراف من خلال تشريع الولايات عن القواعد المنصوص عنها في المواد ... أوعن الترتيبات المتخذة على أساسها في لوائح الإجراءات الإدارية.

---

[53] وللاطلاع على التفاصيل، انظر إلى النشرة الدورية المشتركة لوزارة الداخلية الاتحادية ووزارة العدل الاتحادية المؤرخة في ٣٠ آب / أغسطس ٢٠٠٦م بشأن آثار الإصلاح الفدرالية على إعداد مشروعات قوانين الحكومة الاتحادية والعملية التشريعية (انظر تقرير الحكومة الاتحادية المطابق ح إ-٠٦/٦٥١).

- وإذا كان هناك **فقط حكم واحد** متأثراً ، فإن الاستبعاد يمكن أن يُنظَّم في القاعدة ذات الصلة نفسها. عندذلك يمكن الإشارة إلى موضع النص الذي يتضمن ترتيبات القواعد الإجرائية، أو يمكن إعطاء وصف لما تتضمنه ترتيبات القواعد الإجرائية:

لا يمكن الانحراف من خلال قانون الولاية عن الفقرة/الجملة/العدد ...

لا يمكن الانحراف من خلال قانون الولاية عن المرسوم وفقا للفقرة / الجملة / العدد ... .

لا يمكن الانحراف من خلال قانون الولاية عن إجراء الترخيص.

لا يمكن الانحراف من خلال قانون الولاية عن تدابير مرسوم قانوني بشأن ... .

- يمكن الاستغناء عن التعداد الفردي في الحالات الاستثنائية التي يشمل فيها الاستبعاد جميع ترتيبات اللوائح المتعلقة بالإجراءات الإدارية للولايات، التي تتضمن القانون الأصلي. عندئذ يمكن في تعليمات ختامية للقانون الأصلي تحت عنوان "استبعاد قانون الولاية المنحرف " التعبير كالتالي:

لا يمكن الانحراف عن ترتيبات الإجراءات الإدارية المتخذة في هذا القانون من خلال قانون الولاية.

وإذا كانت تتضمن هنا تفويضات بإصدار اللوائح و توجب ان تبقى تشريعات اللوائح الصادرة هنا محصنة عن الانحراف تصاغ العبارة كالتالي:

لا يمكن الانحراف عن ترتيبات الإجراءات الإدارية المنصوص عنها في هذا القانون أو المتخذة بموجب هذا القانون من خلال قانون الولاية.

طالما أن التعديلات التشريعية على القانون الإجرائي التي تتم فيما بعد ستحتاج دائما إلى الموافقة إذا ما كانت هي سوف تُبقي على قاعدة الاستبعاد العامة هذه، فينبغي **الاقتصاد** في استخدامها. وقد يكون من الأفضل تسمية جميع اللوائح المستبعدة من حق الانحراف كل على حدة من أجل تيسير التعديلات اللاحقة في القانون.

٤٣٦ الحق في الانحراف لا ينبغي استبعاده من قبل المشرع الاتحادي إذا كانت هناك ترتيبات للنظام الإجرائي **مفروضة بالفعل** بموجب **تشريع الاتحاد الأوروبي** أو **القانون الدولي** ولا يوجد هناك أي مجال للمناورة في التطبيق. وهذا يسمح له بتنفيذ لائحة نظام إجرائي دولية أو فوق الوطنية ملزمة دون موافقة البوندسرات.
وفقا للفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون الأساسي، يقتضي قانون العقود فقط موافقة البوندسرات (المجلس الاتحادي) إذا كانت المعاهدة الدولية التي هي موضع البحث تتضمن

قواعد إجرائية ملزمة.

٤٣٧ إذا اعتمدت ولاية ترتيبات تنحرف بموجب الجملة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من القانون الأساسي، يجوز في هذه الولاية بناء على ذلك أن **تدخل حيز النفاذ** اللوائح الاتحادية اللاحقة التي تنظم إنشاء السلطات العامة والإجراءات الإدارية في تلك الولاية في أقرب وقت ستة أشهر بعد نشرها، ما لم يكن مقرراً ما يخالف ذلك بموافقة المجلس الاتحادي، مثلا بسبب تطبيق تشريعات أوروبية مقيدة بحلول مواعيد نهائية (الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من القانون الأساسي). بالنسبة للمشرع الاتحادي، هناك بهذا ثلاثة احتمالات ممكنة لتحديد بدء نفاذ مثل هذه الترتيبات:

- توضع الترتيبات **في وقت موحد متجانس** حيز النفاذ، يقع **بعد ستة أشهر على الأقل من إعلانها**؛ وإذا اقتضى الأمر يمكن هنا الرجوع إلى امكانية دخول منقسم حيز النفاذ (النقطة الهامشية ٤٥٥ وما يلي ، ٧١٣، ٧٥٢). وهذه هي أبسط طريقة، نظراً لعدم وجوب التمييز بين أي من الولايات بمفردها ولا لوجوب موافقة البوندسرات (المجلس الاتحادي).

- وتوضع اللوائح **بطريقة موحدة** قيد النفاذ في وقت يقع ما قبل **انقضاء أجل الستة أشهر**؛ إن هذا يشترط دون شك نوعاً من مطلب الاستعجال ويتطلب موافقة البوندسرات.

- وتوضع اللوائح حيز النفاذ **بالنسبة للولايات**، التي اتُخِذَتْ فيها ترتيبات منحرفة، مع مراعاة فترة أجل حد أدنى لا يقل عن ستة أشهر. بالنسبة **لجميع الولايات الأخرى** يُحدَّدُ موعد بدء النفاذ في وقت مبكر. ويتطلب اشتراط الوضوح القانوني في هذا الصدد أن يُحدّدَ في ترتيبات الدخول حيز النفاذ بالضبط أي الترتيبات في أي وقت و في أية ولايات سوف تدخل حيز النفاذ. وإذا أريد تشطير الدخول حيز النفاذ على هذا النحو، يتعين مشاركة الوزارات الاتحادية للداخلية والعدل في مرحلة مبكرة.

١١ قواعد مدة الصلاحية

١١,١ قواعد الدخول حيز النفاذ

٤٣٨ من تاريخ بدء الدخول حيز النفاذ، تبدأ أساساً الفاعلية في الخارج، وهذا يعني سريان مفعول القواعد القانونية. هنا يجب التمييز بين وجود القانون وإمكانية تطبيقه. القانون **موجود** بإعلانه. ويمكن أن يختلف الوقت الذي يُحدد **لإمكانية تطبيق القانون**، فيما يتعلق بوقائع فردية مثلا، أو بفترات تقدير حجم الايرادات أو بسنوات مالية معينة، عن تاريخ بدء نفاذ القانون.

أحكام التطبيق لها وظيفة أقرب إلى وظيفة الأحكام الانتقالية (النقطة الهامشية ٤١٢ وما يلي). ويجب بالنسبة لها، كما هو الحال بالنسبة لأي حكم من أحكام القانون، تحديد بدء النفاذ. ولا يجوز

لها لذلك بأي حال من الأحوال أن تكون مختلطة مع لوائح الدخول حيز النفاذ.

٤٣٩ وينبغي أن يحدد كل قانون **تاريخ بدء النفاذ**. وإذا لم يتم تحديد بدء النفاذ صراحة، يبدأ نفاذ القانون في اليوم الرابع عشر بعد نهاية اليوم الذي أصدرت فيه الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية (الجملتان الأولى والثانية من الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من القانون الأساسي).

٤٤٠ إن تحديد بدء النفاذ هو **جزء من وضع القواعد**. وهذا هو السبب في أنها فقط هي مهمة واضع القواعد. ولا يجوز تفويض الحكومة الاتحادية أو وزارة اتحادية من خلال القانون بتحديد تاريخ بدء النفاذ أو بتأجيل تاريخ بدء سريان المفعول المحدد في القانون.

٤٤١ ترتيبات الدخول حيز النفاذ ينبغي أن تُقرر في **مسودة مشروع القانون الأولى**. ولا بد من مراجعتها المرة بعد المرة أثناء الإجراء التشريعي.

٤٤٢ ويمكن للمشرع، من حيث المبدأ، أن يحدد بحرية تاريخ بدء النفاذ. ويتعين عليه أن يأخذ في الاعتبار أن كثيرا من اللوائح التنظيمية تتطلب قدرا معينا من الوقت اللازم للتحضير من أجل تطبيقها (على سبيل المثال، من أجل اعتماد مراسيم قانونية مرافقة لها أو لأعمال تحضيرية تنظيمية في الجهاز الإداري). ثم ينبغي أن تكون هناك **مهلة معقولة تمهيدية** تقع بين الإصدار والدخول حيز النفاذ. وفي الحالات المشار إليها في الجملة الثانية من الفقرة الثالثة من المادة ٧٢ وفي الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من القانون الأساسي لا يجوز تحديد تاريخ لبدء النفاذ إلا بعد مرور ستة أشهر على الصدور على الأقل (النقطة الهامشية ٤٣٧).

٤٤٣ تأتي ترتيبات الدخول حيز النفاذ **في المادة الأخيرة** من القانون الأصلي. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان أنّ تطبيق ترتيبات الدخول حيز النفاذ يشمل القانون بأكمله. ويختلف الأمر إذا كان القانون الأصلي جزءاً من قانون غلافي (النقطة الهامشية ٧٥٠).

١١,٢ التحديد الدقيق لتاريخ الدخول حيز النفاذ

٤٤٤ ويجب تحديد تاريخ بدء النفاذ **بأكبر قدر ممكن من الدقة** في جميع أجزاء الإجراء التشريعي. ويأتي ذلك تبعاً لشرط الوضوح القانوني.

٤٤٥ وبالنسبة للقوانين التي لا تتطلب مهلة معقولة تمهيدية و لا ينبغي أن تصبح نافذة المفعول بأثر رجعي، تكون قاعدة بدء النفاذ على الدوام هي:

يدخل هذا القانون حيز النفاذ في اليوم التالي بعد نشره.

يوم النشر هو يوم إصدار الجريدة الرسمية الاتحادية.

إنما من الضروري **تَجنّبُ** التعبير على أن القانون ينبغي أن يدخل حيز النفاذ **"**في يوم النشر**"**. حيث تعني هذه الصيغة أن اللائحة سارية اعتبارا من بداية اليوم الذي تصدر فيه الجريدة الرسمية الاتحادية، أي من الساعة الصفر (منتصف الليل). وهذا يتضمن دائما أثراً رجعياً، قد يكون غير جائز في ظل ظروف معينة.

٤٤٦ ويكون واضحاً جليا وفي الوقت نفسه سهل التطبيق إذا تقرر أن يكون بدء النفاذ في تاريخ **مُعيّن**. هكذا يُحددُ الوقت الفعلي للدخول حيز النفاذ عند الساعة الصفر (منتصف الليل) من اليوم المذكور (النقطة الهامشية ١٤٧).

مثال:
يدخل هذا القانون حيز النفاذ في ١ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨م.

ويتعين بالنسبة لتواريخ الدخول حيز النفاذ في المستقبل مراجعتها باستمرار أثناء العملية التشريعية لمعرفة ما إذا كان ينبغي تحديد تاريخ دخول لاحق.

٤٤٧ ويجوز أن يدخل القانون حيز النفاذ بعد انقضاء فترة من الزمن على صدوره، ينص عليها القانون بشكل واضح. وهذا مستحسن عندما يتطلب الأمر مهلة تمهيدية لفعالية اللوائح. ويمكن التعبير عن الفترة الزمنية في القانون مثلاً كالآتي:

مثال:
المادة ٤ من القانون المتعلق بتعيين الوزن للسلع الثقيلة المنقولة على متن السفن:

يدخل هذا القانون حيز النفاذ بعد شهر من إعلانه.

أما عيب مثل هذه الصياغة فهو أنها لا تكشف بوضوح عن ما إذا كان تاريخ النشر نفسه هو بالفعل اليوم الأول من الأجل المحدد أو أنه كما هو الحال في الجملة الثانية الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من القانون الأساسي لا ينبغي إدراجه في حساب الأجل النهائي. و العلاج في هذه الحالة صياغة أمر بالتأريخ.

٤٤٨ وإذا كانت المهلة الزمنية الافتتاحية مُقدّرة ، ولكن لا يمكن في مسودة مشروع القانون أن يُحَدَّدَ بعدُ تاريخٌ ملموس لبدء نفاذها، فإن تاريخ بدء النفاذ ينبغي تحديده من خلال **أمر تأريخ**. لهذا الغرض، يتم صياغة توجيه يحدد الفاصل الزمني بين تاريخ النشر وبداية اليوم الأول من سريان المفعول. وتقوم بتنفيذ أمر التأريخ رئاسة هيئة تحرير جهاز النشر حالما يتم تحديد تاريخ إصدار الجريدة الرسمية. عندئذ يظهر في الجريدة الرسمية التاريخ الفعلي فقط. ويمكن التحقق من صحة المعلومات الواردة في الجريدة الرسمية عن طريق قرارالتشريع.

٤٤٩ ويتوقف التعبير بالتفصيل على المهلة الزمنية الافتتاحية التي سيبدأ سريان مفعول القانون فيها. وبالإمكان استخدام **صيغة بسيطة** إذا كانت بداية "أسبوع تقويمي" أو "شهر تقويمي" أو "سنة تقويمية" هي التي يشير إليها النشر. عندئذ يُعد ما يتبقى من الوقت في كل مرة من ضمن المهلة الزمنية الافتتاحية التي صدر فيها القانون.

مثال:

المهلة الزمنية الافتتاحية بقية شهر النشر وخمسة أشهر:

يدخل هذا القانون حيز النفاذ في ... [إدراج: تاريخ اليوم الأول من الشهر التقويمي السادس الذي يعقب النشر].

تفسير: اذا كان النشر على سبيل المثال، في ٢٤ يونيو ٢٠٠٧م، يدخل القانون حيز النفاذ في ١ ديسمبر ٢٠٠٧م.

٤٥٠ ويكتسي الاعتماد على **التأريخ التقويمي** للفترة الزمنية المختارة أهمية خاصة لأن عبارة "أسبوع" و "شهر" و "سنة" يمكن استخدامها بمعاني مختلفة وفهمها بطرق أخرى (قارن الفقرة الثانية من المادة ١٨٨ لغاية المادة ١٩١ من القانون المدني).

أمثلة:

أ) مهلة تمهيدية من أسبوعين تقويميين كاملين بالإضافة، إذا اقتضى الأمر، إلى ما تبقى من الأسبوع الذي يقع فيه يوم النشر:

... يدخل حيز النفاذ في ... [إدراج: تاريخ يوم الإثنين من الأسبوع التقويمي الثالث الذي يعقب النشر].

ب) مهلة تمهيدية من ثلاثة أشهر تقويمية كاملة مضافا إليها، إذا اقتضى الأمر ، ما تبقى من شهر النشر:
... يدخل حيز النفاذ في ... [إدراج: تاريخ اليوم الأول من الشهر التقويمي الرابع الذي يعقب النشر].

ج) مهلة تمهيدية مدتها سنة ونصف، بالإضافة، إذا اقتضى الأمر، إلى ما تبقى من شهر النشر:

... يدخل حيز النفاذ في ... [إدراج: تاريخ اليوم الأول من الشهر التقويمي التاسع عشر الذي يعقب النشر].

د) مهلة تمهيدية من سنة تقويمية كاملة بالإضافة إلى بقية سنة النشر:

... يدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني / يناير ... [إدراج: عدد السنة للسنة التقويمية الثانية التالية للنشر].

٤٥١ عندما ينبغي ارتباط أمر التأريخ **باليوم التقويمي** للنشر فعليا و أن يغطي فترة زمنية تشمل **أشهر** كاملة تكون هناك حاجة إلى صياغة معقدة لأن عدد أيام الأشهر مختلف.

مثال:
... يدخل حيز النفاذ في ... [يُدرج: تاريخ ذلك اليوم من الشهر التقويمي الثامن الذي يلي شهر النشر، الذي يتفق عدده مع عدد يوم النشر، أو، إذا لم يكن هناك مثل هذا اليوم التقويمي، تاريخ اليوم الأول من الشهر التقويمي التالي].

أمثلة حسابية:

- نُشِرَ في: ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٧م؛ دخل حيز النفاذ: ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨م
- نُشِرَ في: ٣١ آب / أغسطس ٢٠٠٧م؛ دخل حيز النفاذ:١ أيار/مايو ٢٠٠٨م، لأنه ليس هناك يوم "٣١ نيسان/ أبريل"
- نُشِرَ في: ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م؛ دخل حيز النفاذ:١ آذار/مارس ٢٠٠٩م، لأنه ليس هناك يوم " ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩م.

على حين أنّه إذا كانت المدة الزمنية المرئية سنوات كاملة، فإنه يمكن أيضا أن تصاغ بشكل مختلف.

مثال:

مهلة زمنية تمهيدية ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ النشر:
... يدخل حيز النفاذ في ... [إدراج: يوم وشهر نشر هذا القانون وكذلك عدد السنة الثالثة التي تعقب النشر].

١١,٣ الدخول المشروط حيز النفاذ

٤٥٢ ويمكن للمشرع أن يجعل الدخول حيز النفاذ رهنا **بحلول حدث خارجي**. ويمكن أن يكون ذلك شأناً واقعيا (مثل جمع الأموال لصندوق المعونة) ولكن أيضا شأناً قانونيا (مثل إبرام معاهدة بموجب القانون الدولي، أو دخول إجراء قانوني حيز النفاذ).

٤٥٣ هذا الحدث الخارجي يجب أن يتكشف بوضوح للممارسين القانونيين. و يكون الحدث الخارجي متكشفاً جليا بوضوح بشكل منتظم عندما يمكن مشاهدته في الجريدة الرسمية الاتحادية. ولكن قد يكون حلول الحدث الخارجي أمرا لا يشعر به عامة الناس، مما يجعل الدخول الفعلي حيز النفاذ مشوباً بالغموض. وفي هذه الحالة، يجب أن تنص لائحة بدء النفاذ فوق ذلك أيضا على **المراقبة الرسمية وإعلان حلول الشرط**. كما ينبغي تحديد من الذي يقوم بهذا الإعلان.

أمثلة:
المادة ١٦ من قانون إنشاء أكاديمية الفنون:

سيبدأ دخول هذا القانون حيز النفاذ في اليوم الذي تدخل فيه معاهدة الدولة بشأن حل أكاديمية الفنون التي تدعمها ولايتا برلين وبراندنبورغ حيز النفاذ. وتعلن مفوضة الحكومة الاتحادية للثقافة ووسائط الإعلام تاريخ بدء النفاذ في الجريدة الرسمية الاتحادية.

المادة ٥ من قانون تنفيذ الملف المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م لإعادة النظر في اتفاقية منح البراءات الأوروبية:

يبدأ لجمهورية ألمانيا الاتحادية دخول هذا القانون حيز النفاذ في تاريخ يوم بدء نفاذ الملف المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م لإعادة النظر في اتفاقية منح البراءات الأوروبية عملا بالفقرة الأولى من المادة ٨ منه. وتعلن وزارة العدل الاتحادية تاريخ بدء الدخول حيز النفاذ في الجريدة الرسمية الاتحادية.

٤٥٤ ويؤدي حلول الحدث الخارجي بالفعل إلى بدء الدخول حيز النفاذ. وبالتالي فإن الإعلان في هذه الحالة هو فقط ثبات والإعلان - فوراً - عن حلول الشرط وعن وقت حلوله. ومن ثم، لا يوجد بالنسبة للإعلان أي متسع لحرية التقدير و التصرف المتعلق بموعد الدخول حيز النفاذ. وينبغي أن تتضمن صيغة الإعلان الشرط الذي أدى إلى بدء سريان مفعول القانون.

مثال:

إعلان

عن بدء دخول القانون حيز النفاذ

لتطبيق الملف المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م بشأن

إعادة النظر في اتفاقية منح البراءات الأوروبية

المؤرخ في ١٩ شباط / فبراير ٢٠٠٨م

عملا بالجملة الثانية من المادة ٥ من القانون بشأن تطبيق الملف المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م بشأن إعادة النظر في اتفاقية منح البراءات الأوروبية المؤرخة في ٢٤ آب / أغسطس ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول ، الصفحة ٢١٦٦)، يُعلن بهذا أن القانون، بناء على الجملة الأولى من المادة ٥ مع بدأ دخول الملف حيز النفاذ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م بشأن إعادة النظر في اتفاقية منح البراءات الأوروبية بموجب الجملة الأولى من المادة ٨ فيه قد دخل بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية حيز النفاذ.

١١,٤ دخول منقسم حيز النفاذ

٤٥٥ بالنسبة لأجزاء مختلفة من القانون الأصلي نفسه، يمكن حسب الحاجة تحديد **تواريخ** بدء دخول حيز النفاذ **مختلفة** في ترتيبات الدخول حيز النفاذ (ما يسمى بالدخول المنقسم حيز النفاذ). ويجب الحرص هنا على ضمان إمكانية تطبيق الأعداد الفرعية من اللوائح التي دخلت حيز التنفيذ في وقت سابق بشكل مستقل في الوقت المحدد.

٤٥٦ وفي حالة الدخول المنقسم حيز النفاذ يتم تجميع جميع الأحكام التي تدخل حيز النفاذ في الوقت نفسه في "أعداد فرعية". ويجب أن يُحدّدَ في لائحة ترتيبات بدء النفاذ تاريخٌ معين لكلّ من "الأعداد الفرعية". هذا التحديد يجب أن يشار إليه في جملة منفصلة خاصة بها. وإذا كانت هناك حاجة إلى العديد من الجُمَل، ينبغي تشكيل فقرات. في كل تاريخ لبدء الدخول حيز النفاذ يتم سرد اللوائح ذات الصلة وفقا لترتيب المواد.

٤٥٧ ومن المناسب أن يُذكَرَ لائحة ترتيبات الدخول حيز النفاذ في البداية التاريخ الذي ينبغي فيه بدء الدخول حيز النفاذ **للجزء الأصلي** من الترتيبات، **رهنا** بالمواعيد الخاصة للدخول حيز النفاذ للأعداد الفرعية. للتعبير عن ذلك تدخل الصيغة التالية في الاعتبار:

يدخل هذا القانون رهناً بالجملة الثانية بتاريخ ... حيز النفاذ.

وفي الجملة الثانية ، يمكن ذكر تاريخ الدخول حيز النفاذ المنحرف عن تاريخ **الجزء الأصلي**. وفي حالة العديد من تواريخ الدخول حيز النفاذ المنحرفة، فإن توزيعها على فقرات يزيد من الوضوح كثيراً. عندئذ يمكن التعبير كالآتي:

هذا القانون يدخل حيز النفاذ رهناً بالشروط في الفقرة الثانية لغاية الفقرة ... بتاريخ ... .

بعدئذ في وقت لاحق، يمكن في الفقرات التالية ذِكْرُ التواريخ المحددة لبدء النفاذ. هذه ينبغي ترتيبها بالتسلسل الزمني.

٤٥٨ ومع ذلك، من الممكن أيضا أن تُذكَرَ في لائحة ترتيبات الدخول حيز النفاذ **أولا التواريخ الخاصة لبدء الدخول حيز النفاذ**، ثم تُستخدم صيغة العبارة التالية: "في ما عدا ذلك، يبدأ دخول هذا القانون في... حيز النفاذ." ولا يلزم عندئذ ذكر هذه الأحكام الأخرى بمفردها بشكل منفصل.

وينبغي أيضا أن يتطابق **التسلسل** لمختلف تواريخ الدخول حيز النفاذ الخاصة مع التسلسل الزمني لهذه التواريخ. في البداية ينبغي هكذا إدراج اللوائح ، التي تصبح في الأول ذات فعل خارجي - أو ذات أبعد "تأثير رجعي" -.

مثال:

المادة ٢٥ من قانون المعدات الكهربائية والإلكترونية:

المادة ٢٥
بدء الدخول حيز النفاذ

(١) تدخل الجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٦، والفقرة الأولى من المادة ١٤، و المادة ١٥ والفقرة الأولى من المادة ١٦ و كذلك المواد ١٧ لغاية ٢٢ في اليوم بعد النشر حيز النفاذ.

(٢) تدخل المادة ٥ في ١ تموز / يوليو ٢٠٠٦م حيز النفاذ.

(٣) تدخل المادة ١٢ في ٣١ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٦م حيز النفاذ.

(٤) في ما عدا ذلك يدخل هذا القانون في ١٣ آب / أغسطس ٢٠٠٥م حيز النفاذ.

٤٥٩ وقد يكون من المرغوب الربط في أماكن أخرى من القانون الأصلي مع أحد تواريخ الدخول حيز النفاذ المتباينة (على سبيل المثال في الأحكام الانتقالية أو في قواعد تنظيم تواريخ المواعيد النهائية أو مواعيد تقديم الطلبات أو الإقصاء). عندئذ يجب أن يكون من الواضح الجلي تماما أي موعد للدخول حيز النفاذ هو المقصود. ومن المستحسن أن يشار إلى التاريخ المعني بشكل **ملموس واضح أو عن طريق أمر تأريخ مسند** (النقطة الهامشية ٤٤٨ وما يلي)، لأنه عندئذ يتم استبعاد سوء الفهم بالتأكيد. وإذا لم يكن ذلك، على سبيل الاستثناء ، مرغوباً به يجب الرجوع إلى لائحة ترتيبات الدخول حيز النفاذ. ويجب هنا تحديد التاريخ المقصود لبدء الدخول حيز النفاذ بدقة تامة. ويمكن أن يتم ذلك مباشرة ("بدء نفاذ هذا القانون بموجب الفقرة ... من المادة...")، ولكن أيضا بشكل غير مباشر من خلال الرجوع إلى الحكم الذي ينص على تنظيم خاص لبدء الدخول حيز النفاذ ("بدء نفاذ المادة ... من هذا القانون").

٤٦٠ وتكتسب إمكانية الدخول المتباينة حيز النفاذ أهمية خاصة إذا ما أريد للقانون الأصلي، عندما يدخل حيز النفاذ، أن ترافقه **مراسيم قانونية** يتضمن القانون الأصلي لها توجيهات تفويضية. والدخول المنقسم حيز النفاذ يكون عندئذ ضروريا لأن اللائحة القانونية لا يجوز أن تصدر إلا بعد دخول توجيهات التفويض حيز النفاذ (الفقرة الأولى من المادة ٦٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO). وعلاوة على ذلك، يجب مراعاة فترة معينة من الزمن بين إصدار اللائحة و نشرها (الطباعة والتوزيع). ولذلك، فمن أجل ضمان بدء نفاذ المرسوم القانوني والقانون الأصلي في وقت واحد، يجب أن يبدأ دخول التوجيه التفويضي حيز النفاذ قبل الأحكام الأخرى في القانون وقبل إصدار اللائحة. ويمكن بالتحضير لذلك على النحو المناسب، إصدار اللائحة ونشرها في أقرب وقت في اليوم التالي بعد نشر القانون المُخوّل. ويجوز بعد ذلك تأجيل تاريخ بدء نفاذ اللائحة إلى تاريخ بدء نفاذ الأحكام الأخرى من القانون.

٤٦١ يمكن **دمج** الدخول حيز النفاذ المشروط والمنقسم مع بعضهما.

مثال:
المادة ٤٠ من نظام التوزيع القانوني البحري:

(١) رهنا بالفقرة الثالثة، يبدأ نفاذ هذا القانون من يوم بدء الدخول حيز النفاذ للاتفاقية المؤرخة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦م بشأن تحديد المسؤولية عن المطالبات البحرية لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

(٢) يعلن تاريخ اليوم الذي يدخل فيه هذا القانون حيز النفاذ في الجريدة الرسمية الاتحادية.

(٣) تصبح الفقرة الثالثة من المادة ٢ نافذة في اليوم التالي بعد نشر هذا القانون.

١١,٥ دخول مقترن حيز النفاذ

٤٦٢ وقد يكون من الضروري جعل عدة **أعمال اشتراع قانونية** تدخل حيز النفاذ كليا أو جزئيا في نفس اليوم. وفي هذه الحالات ينبغي اختيار تاريخ مطابق للدخول حيز النفاذ وتسميته في كلا القانونين إما بشكل محدد أو عن طريق أمر تأريخ مسند (النقطة الهامشية ٤٤٨ وما يلي). ويتحقق الوضوح بشكل أفضل ما إذا كانت القوانين واردة في نفس قانون الغلافي (النقطة الهامشية ٧١٧ وما يلي).

٤٦٣ وعلى سبيل الاستثناء، يمكن النظر في إجراء أكثر تعقيدا وغرابة، مما يؤكد أكثر قوة وعلى نحو أوثق الارتباط بين القانونين. ويكون هذا هو الحال إذا تم تشريع **قانون أصلي وقانونه التمهيدي** في إجراءات تشريعية منفصلة، ولكنهما سيدخلان حيز النفاذ في اليوم نفسه (النقطة الهامشية ٧٥٦ وما يلي). ويمكن ضمان أن يكون بدء النفاذ في وقت واحد بأن يُعلن في القانون الأصلي أن ترتيبات الدخول حيز النفاذ للقانون التمهيدي هي الحاسمة (ما يسمى بالدخول المقترن حيز النفاذ). ولا يمكن عندئذ أن يدخل القانون الأصلي حيز النفاذ بدون القانون التمهيدي.

٤٦٤ إن الميزة الخاصة للدخول المقترن إلى حيز النفاذ هو أن أحكام لوائح الدخول حيز النفاذ لكلا القانونين يتم بالاستناد على القانون الآخر **باسمه الاقتباسي** (النقطة الهامشية ١٧٣ وما يلي). وهذه الإشارة المتبادلة بينهما تفترض مسبقا أن القرار المتعلق بالاقتران كان قد تم بالفعل في مرحلة مسودة مشروعي القانونين. وعندئذ فقط يمكن التعبير على النحو التالي:

آخر تعليم لقانون تمهيدي:
يبدأ دخول هذا القانون و ... [عنوان الاقتباسللقانون التمهيدي] في... حيز النفاذ.

تعليم دخول القانون التمهيدي حيز النفاذ:
يدخل هذا القانون حيز النفاذ في اليوم الذي يحدده ... [عنوان الاقتباسللقانون التمهيدي].

مثال:
الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من القانون التمهيدي لنظام الإعسار:
يدخل نظام الإعسار وهذا القانون ...في ١ كانون ثاني / يناير ١٩٩٩م حيز النفاذ

المادة ٣٣٥ من نظام الإعسار
يدخل هذا القانون حيز النفاذ في التاريخ الذي يحدده القانون التمهيدي لنظام الإفلاس.

١١,٦ دخول حيز النفاذ بأثر رجعي

٤٦٥ عادةَ، تسري القوانين اعتباراً من تاريخ نشرها. وبصورة استثنائية، يمكن أن إدخالها حيز النفاذ اعتباراً من وقت يكون في يوم نشرها قد مضى. عند الأخذ في الاعتبار أن يدخل قانون حيز النفاذ بأثر رجعي، فإنه يلزم دائما **إجراء فحص خاص بشأن جوازه وصوابه**.

٤٦٦ ويُعَبّر عن بدء النفاذ بأثر رجعي على النحو التالي:

يدخل هذا القانون بمفعول ... حيز النفاذ

٤٦٧ لا يجوز دخول القوانين **المعللة أو المشددة للعقوبة** حيز النفاذ بأثر رجعي: فلا يمكن وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من القانون الأساسي فرضُ العقوبة على جرم إلا إذا نص القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية قبل ارتكاب الجريمة. عندما يتعين دخول القانون الذي يتضمن أحكاما جنائية أو غرامات حيز النفاذ بأثر رجعي، يجب بالتالي وضع لائحة منفصلة لأحكام العقوبات والغرامات وفقا لتوصيات الدخول حيز النفاذ المنشطرة (النقطة الهامشية ٤٥٥ وما يلي).
ويمكن أن يُحدد اليوم الأول هنا باليوم التالي للإعلان.

٤٦٨ فيما عدا ذلك أيضاً يُحظر عموما من حيث المبدأ فرض بدء دخول القوانين حيز النفاذ بطريقة تؤدي إلى عواقب قانونية سلبية لفترة من الزمن تقع قبل صدور هذه القوانين (وهذا من شأنه أن يؤدي إلى **"أثر رجعي حقيقي"**). ولا يمكن اختراق هذا الحظر إلا إذا كانت هناك أسباب إلزامية

للمصلحة العامة أو أن ثقة للفرد ليست أو لم تعد جديرة بالحماية تسمح بهذا الاختراق. ما إذا كان هناك أثر رجعي حقيقي أو غير حقيقي (النقطة الهامشية ٥٢ العلامة ٧,٢) يجب دراسته بعناية في كل حالة على حدة.

١١,٧ المهلة الزمنية، إنهاء سريان المفعول

٤٦٩ وعلى النقيض من بدء نفاذ القانون، لا ينبغي بانتظام تحديد نهاية فترة سريان القانون منذ البداية. وبناء على ذلك، فإن معظم القوانين لا تتضمن قاعدة حول انتهاء سريان المفعول. فهي مطبقة **إلى أجل غير مسمى**.

٤٧٠ ومن الممكن تحديد مدة سريان مفعول القانون. إن مثل هذه القوانين ، ما تُسمى **بالقوانين الزمنية** هي قوانين مع ذكر **تاريخ انتهاء سريان مفعولها** قطعياً.

مثال:
هذا القانون سيبدأ نفاذه في اليوم التالي لإصداره وسينتهي مفعوله في ٣٠ يونيو ٢٠١٠م.

كذلك يمكن للأحكام الفردية في القانون أن تكون محدودة النفاذ لمدة معينة. ويمكن تحديد سريان مفعول حكم فردي ضمن صيغة فترة الصلاحية النهائية أو بالارتباط مباشرة بالقاعدة القانونية.

مثال:
الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون بشأن مكافحة قيود المنافسة:

الشركات أو جمعيات الشركات لديها ... عند الطلب حق بالمطالبة بقرار بموجب الفقرة ٣٢ ج ... ينتهي سريان مفعول هذه اللائحة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩م.

٤٧١ ينبغي أن يتم استخدام التشريعات المؤقتة بعناية فائقة. فكثيرا ما يتعارض ذلك مع توقعات المستخدمين بشأن اتساق التشريع وموثوقيته. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نوعان من **المخاطر**: الوقت يمكن أن يكون قصيراً جدا من أجل تمديد وقت المهلة أو إلغائه وهكذا بالتالي من أجل تحقيق التأثير الدائم المطلوب من اللوائح. ثم فرضاً في حالة خروج هذه القواعد من حيز النفاذ؛ فإن اللوائح التي انتهت صلاحيتها يجب أن يُعاد إصدارها بالكامل. وهذا بدوره ينطوي على خطر أن يتم تمديد الموعد النهائي ببساطة مع اقتراب الموعد النهائي، دون أن يترك وقتا كافيا للنظر بعناية في مدى استمرار الحاجة إلى القواعد القانونية وإلى أي مدى.

٤٧٢ ويمكن، على سبيل المثال، احتمال تحديد مهلة زمنية إذا كان من المتوقع وجود **شرط تنظيمي على أساس مؤقت فقط**. وهذا هو الحال بانتظام بالنسبة للقوانين التي لها طابع المساعدة العاجلة أو المساعدة لمرة واحدة.

مثال:
وفقا لقانون مساعدة ضحايا المنشطات، يمكن لضحايا المنشطات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية الحصول على مساعدة مالية لمرة واحدة.
المادة ٩ من قانون مساعدة ضحايا المنشطات:

المادة ٩
الدخول حيز النفاذ، انتهاء سريان المفعول

يبدأ سريان مفعول هذا القانون بعد يوم من نشره. وتنتهي صلاحيته بانقضاء عام ٢٠٠٧م.

٤٧٣ وقد ينطبق وضع حدود زمنية أيضا على **الترتيبات الانتقالية**. حيث أنه بعد انقضاء الفترة الانتقالية، يمكن أن توظيف انتهاء مدة صلاحيتها من أجل العمل على تنقية موفور المعايير تلقائيا.

٤٧٤ وكثيرا ما يكون فرض الحد الزمني منطقياً، إذا لم يكن من الواضح ما إذا كانت اللوائح مناسبة وصالحة لتحقيق الغرض المنشود منها (**"التشريع التجريبي"**). في معظم الحالات، يمكن بدلا من ذلك تحقيق نفس الشيء من خلال قواعد و ترتيبات دائمة غير محدودة زمنيا ، إذا تمت مراقبة التطور القانوني (**التقييم** مثلا).

٤٧٥ يجري تنظيم تحديد المهلة **في آخر أحكام** دخول القانون الأصلي حيز النفاذ. ويعطى لهذه القاعدة عنوان "بدء النفاذ ، إنهاء النفاذ".

٤٧٦ وينبغي أيضا أن ينظم إنهاء النفاذ في **القانون الأصلي** حتى إذا كان ذلك جزءا من قانون غلافي (النقطة الهامشية ٧٤٦). وإلا فإن الخطر يزداد بشدة في احتمال إغفال قاعدة إلغاء سريان مفعول القانون في التعديلات اللاحقة للقانون الأصلي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه عند تنظيم لإحدى مواد قانون غلافي تظل بقية تنظيمات غير مرغوبة قائمة طالما تستمر فترة الصلاحية (المادة الهامشية ٧٤٧). ويحصل القانون الأصلي في هذه الحالة على قاعدة ختامية تحت عنوان "انتهاء الصلاحية".

٤٧٧ يجب ذكر **تاريخ معين** لانتهاء الصلاحية. فإذا كان انتهاء سريان مفعول القانون محددا باليوم الأول في الساعة الصفر (منتصف الليل) ، أو في اليوم الأخير، في الساعة ١٢ (منتصف الليل) ليلا، أو في آخر يوم من الشهر أو السنة، يمكن صياغته "... تنتهي الصلاحية بتاريخ...". أما إذا كان المطلوب أن تنتهي صلاحة قاعدة أو حكم في تاريخ ليس هو اليوم الأول أو الأخير من شهر أو سنة، عندئذ يتعين أن يصاغ النص كالتالي "ينتهي سريان المفعول به... بانقضاء ..." (النقطة الهامشية ١٥٠).

٤٧٨ إذا تم ضم **أمر تأريخ** (النقطة الهامشية ٤٤٨ وما يلي)، على سبيل المثال لأن قاعدة الدخول حيز النفاذ تحتوي أيضاً على أمر تأريخ ، عندئذ يجب التأكد من أن هذا يشير بدقة إلى اليوم الذي يتحدد فيه انتهاء مدة الصلاحية.

مثال:

أ) أمران اثنان للتأريخ؛ مدة سريان المفعول: ستة أشهر

المادة ...
الدخول حيز النفاذ، انتهاء مدة الصلاحية
... يبدأ دخوله حيز النفاذ في ... [إدخال: تاريخ أول يوم من الشهر التقويمي التالي للإصدار.
... ينتهي سريان مفعوله في ... [إدخال: تاريخ آخر يوم من الشهر التقويمي السادس التالي بعد صدوره].

ب) الدخول حيز النفاذ بعد يوم من النشر. فترة الصلاحية: ستة أشهر

المادة ...
الدخول حيز النفاذ، انتهاء مدة الصلاحية

... يدخل حيز النفاذ بعد يوم من نشره. ... ينتهي سريان مفعوله عند انقضاء ... [إدخال: تاريخ اليوم من الشهر التقويمي السادس التالي بعد صدوره، الذي يطابق عدده يوم النشر، أو، في حالة عدم وجود مثل هذا اليوم التقويمي، تاريخ آخر يوم من هذا الشهر التقويمي].

أمثلة حسابية لـ ب):

- أعلن: في ٢٧ حزيران / يونيه ٢٠٠٧م؛ ساري المفعول: ٢٨ يونيو / حزيران ٢٠٠٧م ؛ ينتهي مفعوله: ٢٧ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٧م
- أعلن: ٣١ أيار / مايو ٢٠٠٧م ؛ ساري المفعول: ١ يونيو / حزيران ٢٠٠٧م ؛ ينتهي مفعوله: ٣٠ تسرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م ، حيث لا يوجد يوم "٣١ نوفمبر"
- أعلن: ٣٠ آب /أغسطس ٢٠٠٧م ؛ ساري المفعول: ٣١ آب /أغسطس ٢٠٠٧م ؛ ينتهي مفعوله: ٢٩ فبراير ٢٠٠٨م، حيث لا يوجد يوم "٣٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ م".

٤٧٩ ويمكن أيضا ربط إنهاء سريان المفعول بحلول حدث خارجي (مثل إنهاء سريان مفعول إجراء قانوني آخر) (ما يسمى **بإنهاء سريان المفعول المشروط**). ويجب أن يُعرف وقوع الشرط إذا كان إنهاء سريان المفعول سيظل غامضاً (النقطة الهامشية ٤٥٢ وما يلي).

مثال:

المادة ٣ من قانون مشاركة الجمهور في وضع برامج البطاريات:
ينتهي سريان مفعول هذا القانون في التاريخ الذي ينتهي فيه الالتزام بوضع برامج بمغزى المادة ٦ من التوجيه ١٥٧/٩١/ م اق أو. ويُنشر تاريخ إنتهاء سريان المفعول في الجريدة الرسمية الاتحادية.

٤٨٠ وإذا تبين فيما بعد، في حالة القوانين المحدودة مدة سريان مفعولها، أن الحاجة إلى التنظيم ما تزال مستمرة لفترة أطول أو حتى إلى أجل غير مسمى، هكذا يمكن **تمديد** المهلة المحددة أو **إلغاؤها** كلية.

مثال:
قانون ضمان الطاقة لعام ١٩٧٥م المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، الصفحة ٣٦٨١)، سينتهي سريان مفعوله بموجب الجملة الثانية من المادة ١٨ في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩م. لقد تم إلغاء الجملة الثانية من المادة ١٨ من خلال المادة ١ من القانون الصادر في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٢٣٠٥).

٤٨١ القوانين المحددة زمنيا هي أيضا قوانين مُقيَّدة **بالتوصل إلى تحقيق غرض تنظيمي**. التحديد الزمني بالنسبة لها ناتجٌ من طبيعة الشأن ذاته. فهي تبقى تشريعاً ساري المفعول فقط إلى حين الانتهاء من الإجراءات المشار إليها فيها. ويبطل سريان مفعولها تلقائيا حالما يتحقق الغرض منها.

مثال:
قانون تعداد السكان لعام ١٩٨٧م المؤرخ في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥م (الجريدة الرسمية الاتحادية الجزء الأول ص ٢٠٧٨)

ومع ذلك، غالبا ما يكون من غير الواضح للجميع ما إذا كان الغرض التنظيمي قد تحقق ومتى. ولذلك، يجب حتى في هذه الحالات، أن يتضمن القانون **تحديداً واضحاً و صريحاً لنهاية سريان المفعول** ("... ينتهي في ... سريان مفعوله" أو "تنتهي صلاحيته في ... بالحد الأقصى في ..."). عند إغفال ذلك، ينبغي تحديد انتهاء سريان مفعول القانون القديم إذا تم سن قانون آخر له غرض تنظيمي مماثل.

مثال:
المادة ٢١ من قانون تعداد السكان لعام ١٩٨٧م:
ويبدأ سريان مفعول هذا القانون بعد يوم من نشره. وفي الوقت نفسه، يُلغى قانون تعداد السكان لعام ١٩٨٣م المؤرخ في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٢م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٣٦٩).

٤٨٢ ولا ضرورة لأن يوضع حد زمني عندما يكون ذلك حتمياً قد نتج بالفعل من خلال القانون الأساسي. حيث أن القانون الأساسي ينص على صلاحية محدودة لبعض القوانين. فعلى سبيل المثال، تنطبق **قوانين الميزانية العامة** فقط على الفترة التي تُحدد فيها الميزانية (الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من القانون الأساسي). والقوانين التي تُقرها اللجنة المشتركة في **حالة الدفاع عن البلاد** و اللوائح القائمة على هذا التشريع مؤقتة وفقاً للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١٥ك من القانون الأساسي.

١٢ الصيغة الختامية

١٢,١ مدلول الصيغة الختامية

٤٨٣ يجب أن تكون لكل قانون جاهز للنشر خاتمةتُفصح في فحواها عن أن القانون قد تم إنجازه وفقا لأحكام القانون الأساسي وبأن رئيس الجمهورية الاتحادية أصدره وأمر بنشره.

٤٨٤ تحتوي الصيغة الختامية على معلومات حول

- الحفاظ على حقوق البوندسرات (المجلس الاتحادي) لدى سن قانون اعتراضي (المادة ٧٧ من القانون الأساسي)،
- موافقة الحكومة الاتحادية في حالة المادة ١١٣ من القانون الأساسي،
- موافقة حكومات الولايات في حالة المادة ١٣٨ من القانون الأساسي،
- إصدار القانون و الأمر بنشره.

٤٨٥ وعادة ما تضاف الصيغة الختامية أولاً **بعد إتمام القانون**. ويجب أن تتطابق مع صيغة العريضة النهائية. وتضيفها الوزارة المختصة إلى صيغة القانون التي ينبغي أن يستند إليها الأصل (الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO).

١٢,٢ الصيغ الختامية الفردية

٤٨٦ وإذا كان القانون لا يتطلب موافقة البوندسرات ولا موافقة الحكومة الاتحادية بموجب المادة ١١٣من القانون الأساسي، تكون الصيغة الختامية كالتالي:

الحقوق الدستورية للمجلس الاتحادي مصانة.
بهذا يصدر هذا القانون أعلاه. وسيتم نشره في الجريدة الرسمية الاتحادية.

٤٨٧ وإذا كان القانون وفقا لصيغة مقدمته الأولية قد تم التوصل إليه بموافقة البوندسرات ولا يخضع لموافقة الحكومة الاتحادية بموجب المادة ١١٣ من القانون الأساسي، تتكون عندئذ الصيغة الختامية فقط من مذكرة الإصدار والأمر بالنشر:

يصدر هذا القانون أعلاه. وينشر في الجريدة الرسمية الاتحادية

٤٨٨ إذا كانت موافقة الحكومة الاتحادية ضرورية (المادة ١١٣ من القانون الأساسي، والمادة ٥٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO) وكذلك موافقة البوندسرات (المجلس الاتحادي) ، تكون الصيغة الختامية كالتالي:

لقد منحت الحكومة الاتحادية للقانون المذكور أعلاه الموافقة المطلوبة بموجب المادة ١١٣ من القانون الأساسي.
يصدر هذا القانون أعلاه. ويُنشرفي الجريدة الرسمية الاتحادية.

٤٨٩ إذا كان القانون يتطلب فقط موافقة الحكومة الاتحادية (المادة ١١٣ من القانون الأساسي، والمادة ٥٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO)، تكون الصيغة الختامية:

الحقوق الدستورية للمجلس الاتحادي مصانة.
وقد منحت الحكومة الاتحادية للقانون المذكور أعلاه الموافقة المطلوبة بموجب المادة ١١٣من القانون الأساسي.
يصدر هذا القانون أعلاه. ويُنشرفي الجريدة الرسمية الاتحادية.

٤٩٠ وإذا تطلبت جهة قانونية في حالات استثنائية موافقة حكومة أو حكومتين من حكومات الولايات الألمانية (المادة ١٣٨ من القانون الأساسي: تغيير مرافق مكاتب العدل في بادن فورتمبيرغ وبافاريا)، تُوثَّق الموافقة مباشرة فوق إشعار الإنجاز وأمر النشرعلى النحو التالي:

إلى ... (اقتباس الموضع القانوني، الذي يُطلق الموافقة) ... حكومة (حكومات) الولاية ... (الولايات ...) قد منحت الموافقة المطلوبة بموجب المادة ١٣٨ من القانون الأساسي.

٤٩١ الصيغة الختامية ليس لها أيّ **قوة قانونية**. ويتولى رئيس الجمهورية الاتحادية إجراء الصيغة الختامية بمسؤوليته (الجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من القانون الأساسي).

الجزء دال

القوانين المعدلة

٣٣٤٣ الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية لعام ٢٠٠٦ الجزء الأول رقم ٦٥ الصادر في بون في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول٢٠٠٦ — تاريخ النشر

القانون الرابع

لتعديل القانون

على إنشاء مؤسسة "إحياء الذكرى والمسؤولية والمستقبل" — العنوان [التسمية]

في ٢١ ديسمبر/ كانون اول ٢٠٠٦م — تاريخ صدوره

قرر البوندیستاغ القانون التالي : — الصيغة الافتتاحية

المادة ١

تعديل القانون بشأن إنشاء

مؤسسة "إحياء الذكرى والمسؤولية والمستقبل" — عنوان المادة

يُعدل قانون إنشاء مؤسسة "ذكرى ومسؤولية ومستقبل" المؤرخ في ٢ آب / أغسطس ٢٠٠٠م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول ، الصفحة ١٢٦٣)، المعدل أخيرا بموجب الفقرة الثانية عشر من المادة ٤ من القانون المؤرخ في ٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول ، الصفحة ٢٨٠٩) كما يلي: — الجملة الافتتاحية

١ - تضاف الجمل التالية إلى الفقرة الرابعة من المادة ٥: — أمر التعديل / الجزء اللغوي التنظيمي

"يمكن أيضا أن تصدر القرارات بإجراءات مجلة ية، شريطة ألا يعترض ثلث أعضاء مجلس الأمناء على هذا الإجراء على أساس كل حالة على حدة. ويتطلب هذا القرار موافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمناء. ولا تنطبق أحكام الجملة الرابعة والخامسة على انتخاب أعضاء مجلس إدارة المؤسسة (الفقرة الثانية من المادة ٦). "

٢ - تُحذف من الفقرة الأولى من المادة ٨ عبارة "اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧م، تحت الإشراف القانوني لوزارة الخارجية". — أمر التعديل

المادة ٢ — فترة الصلاحية

دخول حيز النفاذ — (هنا: دخول حيز النفاذ)

يدخل هذا القانون حيز النفاذ بعد يوم من نشره.

الحقوق الدستورية للمجلس الاتحادي مُصانة. — الصيغة الختامية

يصدر هذا القانون أعلاه. ويُنشَرُ في الجريدة الرسمية الاتحادية.

برلين، في ٢١ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٦م — تاريخ صدوره

الرئيس الاتحادي
هورست كوهلر — التواقيع

المستشارة الاتحادية
الدكتور أنجيلا ميركل

الوزير الاتحادي للمالية
بير شتاينبروك

[تم تكييف المثال الأصلي الوارد أعلاه مع قواعد الدليل]

الجزء دال
القوانين المعدلة

١ ملاحظات عامة بشأن التشريع المعدل

٤٩٢ أصبحت مشاريع اجراءات القواعد التنفيذية نادرة التي لم تكن في مجال موضوعاتها تجد تشريعات سابقة متكافئة أو أدنى رتبة. والغالبية الساحقة من النشاطات التشريعية اليوم ليست في اصدار اللوائح الأولية، بل في تعديل التشريعات القائمة (النقطة الهامشية ٤).

٤٩٣ يجب في كل مشاريع التعديل المحافظة على وحدة النظام القانوني و وضوحه:

- يجب أن تتوافق التعديلات المطلوبة مع التشريع الأصلي القائم دون كسر. ولهذا، يجب دائما تعديل **القانون الأصلي** الذي ينظم حتى الآن الوقائع ذات الصلة.
- إن تجاور القوانين الأصلية المختلفة، التي تعالج - بالمعنى الواسع - المسألة القانونية نفسها، يعني عدم الوضوح ويؤدي إلى مشاكل في التطبيق. وما دامت هناك قوانين رئيسية مختلفة تُقسّم دون داع مسألة قانونية واحدة، ينبغي تجميعها مع بعضها البعض و تلخيصها (**تركيز التشريعات**).
- وحتى عبر حدود الوزارات يجب ربط جميع مشاريع التعديل القادمة مع بعضها. وإذا كان من المتوقع في المستقبل القريب أن تبرز الحاجة إلى التعديل مجدداً، فمن المهم بصفة خاصة إجراء فحص دقيق ما إذا كان من الضروري بقاء قانونين معدلين منفصلين ، أو ما إذا كان بالإمكان ضمهما إلى بعضهما البعض في إجراء اشتراعي (**تركيز القواعد التنفيذية**).
- وينبغي أن تؤدي التعديلات إلى تنظيمات مستديمة (**استدامة التشريع**). من أجل تجنب التعديلات التي هي بدورها عرضة للتعديل، يمكن استخدام مختلف امكانيات التقنيات القانونية، على سبيل المثال مزايا الإحالة (النقطة الهامشية ٢١٨ وما يلي) أو التفويض بإصدار مراسيم قانونية (النقطة الهامشية ٣٨١ وما يلي).
- وبغية ضمان التنقية المستمرة للتشريعات وجعل قوانين تنقية التشريع المستقلة غير ضرورية يجدر الفحص في حالة وجود مشروع تعديل إذا كانت أحكام القانون الذي ينبغي تعديله بمناسبة مشروع التعديل، فيما إذا كانت أحكام القانون التي يتعين تعديلها أصبحت غير ضرورية أو لاغية (كالأحكام الانتقالية القديمة مثلا)، أو يجب تحديثها (على سبيل المثال. تسميات قديمة) أو ما إذا يمكن إزالة بقايا تنظيمات (النقطة الهامشية ٦٨٦) من قوانين التعديل السابقة (**تنقيح التشريع**).

٤٩٤ لتعديل التشريع القائم تتوفر **الأشكال الأساسية** التالية التي تختلف اختلافا كبيرا عن بعضها البعض في هيكلها:

- **قانون الاستبدال،** الذي يصوغ قانونا رئيسيا بصورة تأسيسية من جديد (النقطة الهامشية ٥٠٤ وما يلي)؛
- **التعديل الفردي** الذي يعدل فقط قانوناً أصلياً في الشأن الرئيسي (النقطة الهامشية ٥١٦ وما يلي)؛
- **القانون الغلافي** ، الذي يعدل أو يُحدثُ من جديد أو يلغي في إجراء تشريعي واحد عددا من القوانين (النقطة الهامشية ٧١٧ وما يلي).

٤٩٥ أي من هذه النماذج الأساسية الأكثر ملاءمة في حالة معينة بمفردها يتوقف على **مقدار التعديل** الذي يجب القيام به. وللتمكن من اختيار النموذج الأساسي الصحيح، فمن الضروري أولا توضيح نوع ونطاق التعديلات اللازمة.

٤٩٦ وفيما يتعلق بالأنواع، يجب التمييز بين التعديلات الرئيسية والتالية. وينتُج مقدار التعديلات في مشروع إجراءات القواعد التنفيذية عن مجموع هذه التعديلات.

٤٩٧ وتخدم **التعديلات الرئيسية** التنفيذ المباشر لأحد أهداف السياسة القانونية. إذا أصبحت لوائح أخرى غير صحيحة نتيجة للتعديلات الرئيسية، فإن **التعديلات التالية المترتبة عليها** سوف تكفل أن تتوافق اللوائح الجديدة مع بقية التشريع. ولا يتم مطلقاً إجراء تعديلات تالية أبدا في إطار إجراء تشريعي مستقل لقواعد تنفيذية ، ولكن فقط سوية مع التعديلات الأصلية. ويمكن تحديد التعديلات التالية اللازمة بمساعدة قاعدة بيانات القانون الاتحادي لدى يوريس (النقطة الهامشية ٢٨ وما يلي).

٤٩٨ مَن يَرغَبُ في صياغة قانون تعديل كثيراً ما يضع في وقت مبكر من مرحلة وضع المسودة **ملخصاً** من ثلاثة أعمدة، تُقارن فيه الصيغة المنسقة المرتقبة للقانون الأصلي مع الصيغة السابقة، وترِدُ فيه أيضاً التعديلات المطلوبة (النقطة الهامشية ٣٥). كذلك يجوز للجان البوندستاغ أن تطلب أيضا ملخصات لمداولاتها (الفقرة الثانية من المادة ٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية GGO).

٤٩٩ وإذا كان نص القانون لا ينبغي إعادة صياغته تأسيسياً من جديد عن طريق قانون استبدال، فيجب لتعديل القانون المعمول به استخدام **تقنية تعديل** محددة يمكن بواسطتها إلغاء عبارات في نصوص محددة جيدا إما كليا أو جزئيا، إو إكمالها أو استبدالها بنص جديد. ولتعديلات القوانين من الناحية التقنية جزءان يجب تمييزهما عن بعضهما البعض:

- يتألف **الجزء اللغوي للتعديل** من **الجملة الافتتاحية** التي تُسمّي على وجه التحديد القانون الأصلي الذي يتعين تعديله، ومن **أمر التعديل**. ويحدد أمر التعديل أي تعديل ينبغي

إجراؤه عند أي نقطة في نص القانون الأصلي(على سبيل المثال: في المادة ... يستعاض عن كلمة "..." بالكلمات "...").

- يتم تضمين **جزء اللغة التنظيمية** في أمر التعديل ويحتوي الجزء التنظيمي على كل ما سوف يصبح الصيغة الجديدة للقانون الأصلي (على سبيل المثال: في المادة ... تُستبدل كلمة "يُوافَقُ" بالكلمات "يُسمح بـ أو يُتسامح به"). ويجب أن يتبعَ الجزء اللغوي التنظيمي، بالنظرة الإجمالية مع باقي النص الأصلي غير المتُغيّر، التوصيات العامة لصياغة التشريعات المشار إليها في الجزء باء.

وفي حين أن المعنى القانوني للجزء المتعلق بتغيير اللغة قد اكتمل بدخول قانون التعديل حيز النفاذ عن طريق الإنفاذ في نص القانون الأصلي، فإن الجزء المتعلق باللوائح التنظيمية هو منذ هذا الوقت جزء فعال من القانون الأصلي.

٥٠٠ تقنية التعديل (النقطة الهامشية ٥٥٢ وما يلي) فيها **عيوب**. إذ يكاد لا يتضح من قوانين التعديل المصاغة هكذا المعنى لهذه التعديلات. عادة ما تشير أوامر التعديل فقط إلى كلمات فردية أو عبارات أو جمل، وما إلى ذلك. فهي لا يتم ترتيبها وفقا لمعانيها، بل طبقاً لتسلسل مواد القانون الأصلي. ولا يمكن فهم التعديلات **إلا بالمقارنة مع** الصياغة السابقة لنص القانون الأصلي. ويجب أولا ضم الإضافات وتجميعها في الصيغة الصحيحة للقانون الساري مفعوله في المستقبل. ونتيجة لذلك، يصعب على الجمهور إدراك التعديلات على الوضع القانوني.

٥٠١ إن **مزايا** تقنية التعديل تكمن في حقيقة أنه في العملية التشريعية ليس القانون الأصلي الذي يناقش في مجمله ولكن المناقشة تقتصر فقط على التعديلات ثم اعتمادها. وبالنسبة لتطبيق القانون تصبح التعديلات واضحة على هذا النحو، وتصبح بالتالي عملية التعديل نفسها مفهومة. وتسمح تقنية التعديل فيما عدا ذلك أيضا لأولئك الذين يعملون بانتظام بالقانون الأصلي ، أن يحصلوا بسرعة على لمحة عامة عن المستجدات والتعديلات.

٥٠٢ يجب **موازنة** مزايا وعيوب تقنية التعديل ضد بعضها البعض في كل حالة على حدة. فوائد تقنية التعديل تفوق مساوئها بانتظام، إذا

- تركز إجراء التشريع على الواجب تعديله حاليا،
- تعيّن تسليط الضوء على التعديلات و
- حجم التعديلات في النص صغير بالنسبة لحجم القانون الأصلي ذي الصلة.

من الناحية التقنية، يمكن في مثل هذه الحالة الأخذ بالاعتبار إمكانية **التعديل الفردي** (النقطة الهامشية ٥١٦ وما يلي) أو **القانون الغلافي** (النقطة الهامشية ٧١٧وما يلي).

٥٠٣ وإذا كانت نقطة ثقل مقترح الإجراء التشريعي تنصبُّ في **إعادة التصميم الشامل** لموضوع معين، قد يصبح تعبير بأسلوب التعديل المحض مربكاً وقد لا تبرز بما فيه الكفاية الأهمية التشريعية لمقترح الإجراء التشريعي. ولن يتوفر تحت تصرف المتلقي للمقترح نص كامل من القانون الأصلي إلا فقط عندما يتبع القانونَ المعدلَ نشر إصدار جديد للنص (النقطة الهامشية ٨٥٩ وما يلي). وفي حالة الإعادات الشاملة للتصميم ينبغي لهذا بالتالي إنشاء قانون أصلي جديد وإلغاء القانون الساري حتى ذلك الحين. في مثل هذه الحال يتوفر تقنياً في سبيل ذلك **القانون البديل** (النقطة الهامشية ٥٠٤ وما يلي).

٢ القانون البديل

٥٠٤ الاستبدال هو طريقة لإجراء تعديلات. وهو بديل للتعديل الفردي (النقطة الهامشية ٥١٦ وما يلي).

٥٠٥ من خلال القانون البديل يتم إنشاء قانون أصلي جديد يحل محل واحد أو أكثر من القوانين الساري مفعولها. و لا يمكن التغلب هنا على واجب التعديل الشامل كما هو الحال في التعديل المحلق، بتعديل عبارات فردية في نص القانون، بل تعاد صياغة النص الكامل للقانون الأصلي **بإقراره من جديد**. ويسمى هذا الإجراء التشريعي أيضا **إعادة صياغة تأسيسية.** ويُلغى القانون الأصلي"القديم".

ويصاغ القانون البديل، من حيث اللغة التنظيمية مثل التنظيم الأوّلي. لذلك، لن يكون واضحا من القانون الأصلي الجديد، ما الذي لم يتغير و ما الذي تم تغييره مقارنة بالقانون الأصلي السابق.

٥٠٦ ويتوافق القانون البديل من حيث التقنية القانونية مع إصدار أوّلي، مثلاً فيما يتعلق بالعنوان والصيغة الافتتاحية والهيكل والصيغة الختامية. وهو يتطلب دائما موافقة البوندسرات إذا كان يتضمن أحكاما تستوجب الموافقة؛ وليس من الضروري أن تكون هذه القواعد قد وردت سابقاً بالفعل في القانون الأصلي"القديم".

٥٠٧ ولا يجب أن يتضمن القانون البديل بأي حال من الأحوال الجملة التمهيدية "ويصاغ القانون ... كما يلي: ...". **ومن شأن مثل هذه الجملة الافتتاحية أن تمنع الاستبدال**. هكذا يتم استبدال النص ولكنه سيظل هو القانون "القديم"، الذي سيتعين اقتباسه بمرجعته السابقة.

٥٠٨ وعادة ما يكون للقانون البديل نفس **توصيف** القانون الذي حل محله. ولا تلعب هنا دورا حاسما وجهة النظر القائلة بوجوب أن يكون لقانون أصلي حد فاصل واضح يفصله عن غيره من القوانين الأصلية (النقطة الهامشية ٣٢٤) ، لأن القانون البديل يحل محل القانون الأصلي السابق. وبالمناسبة، يمكن تمييز هذين القانونين من خلال تاريخ الإصدار والمرجع.

٥٠٩ وينبغي أيضا الإبقاء على **الاختصار** الرسمي للقانون الأصلي المستبدل الذي حل محله. في قاعدة البيانات للقانون الاتحادي لدى "يوريس" يتم في حالة الاختصارات للقوانين البديلة تحديد النسخة المعنية بإضافة رقم السنة إلى الاختصار الرسمي. ومع ذلك، يمكن للمستخدم أن يبحث بنجاح بواسطة الاختصار الرسمي في قاعدة البيانات.

مثال:
قانون الاتصالات (ق إ):
القانون المؤرخ في ٢٥ تموز / يوليه ١٩٩٦م (الجريدة الرسيمة الاتحادية، الجزء الأول ص. ١١٢٠):
اختصار يوريس "ق إ"
القانون البديل المؤرخ في ٢٢ حزيران / يونيه ٢٠٠٤م (الجريدة الرسيمة الاتحادية، الجزء الأول ص. ١١٩٠): اختصاريوريس "ق إ ٢٠٠٤".

٥١٠ وبما أن القانون البديل هو **قانون أصلي جديد**، فإنه سيتم الاستشهاد به في المستقبل على شكل قانون أوّلي، أي بعنوان (قصير) وتاريخ الإصدار ومكان النشر (النقطة الهامشية ١٦٩ وما يلي).

٥١١ وينبغي، في سياق إعادة الصياغة التأسيسية، مراعاة استغلال إمكانيات التحسين، ولا سيما من حيث النظم المنهجية اللغوية والقانونية، استغلالا تاما؛ ويجب مراعاة الشروح الواردة في الجزأين باء وجيم.

٥١٢ وينبغي إيلاء عناية خاصة في التحقق من **الإحالات** إلى القانون الأصلي"القديم" في تشريعات أخرى. وقد تستمر الإحالات الانسيابية إلى القانون المستبدل في بعض الأحيان كإشارات إلى القانون البديل الذي حل محله. وهذا يفترض مسبقا الإبقاء على اسم القانون المستبدل وعدم تغيير موقع المعيار المرجعي. وبمساعدة قاعدة بيانات القانون الاتحادي لدى يوريس (النقطة الهامشية ٣٣) يمكن تحديد جميع اللوائح (المعايير الأولية) في قوانين ومراسيم أخرى، والتي كانت تشير حتى الآن إلى لوائح القانون القديم. ويجب **فحص** معايير الإبتداء **بشكل فردي** للتأكد من أن الإحالات من حيث المحتوى ما تزال صحيحة والاستشهادات أيضا على ما يرام.

وإذا لزم الأمر، يجب تكييفها في إطار التعديلات التالية (النقطة الهامشية ٥١٥).

٥١٣ والعنصر المميز والضروري لكل قانون من القوانين البديلة هو **تنظيم انتهاء سريان مفعول أحكام التشريع السابق**. ويجب إلغاء القانون الأصلي الذي ينبغي الاستعاضة عنه بشكل قطعي؛ إذا حلّ القانون البديل محل العديد من القوانين الأصلية يتعين عندئذ أن تكون جميعها مدرجة.

٥١٤ ويتم دمج أحكام الدخول حيز النفاذ مع أحكام انتهاء سريان المفعول. ويكون هذا الحكم بعنوان **"الدخول حيز النفاذ، إنهاء سريان المفعول"**. ويشار إلى القانون الذي سيتم الاستعاضة عنه بالاقتباس الكامل (النقطة الهامشية ١٦٩)، وهذا يعني مع الاسم الاقتباسي، وإذا اقتضى الأمر، مع تاريخ الإصدار أو النشر، والمرجع، وإذا كان ذلك مناسبا، مع إشعار التعديل.

مثال:

يحل محل قانون إحصاءات الاستضافة الفندقية المؤرخ في ١٤ تموز / يوليه ١٩٨٠م قانون إحصاءات الاستضافة الفندقية المؤرخ في ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٢م.

المادة ٨ من قانون إحصاءات الاستضافة الفندقية المؤرخ في ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٢م (الجريدة الرسمية الاتحادية ، الجزء الأول ص ١٦٤٢):

المادة ٨
"الدخول حيز النفاذ، إنهاء سريان المفعول"

يبدأ سريان هذا القانون في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣م. وفي الوقت نفسه، ينتهي سريان مفعول قانون إحصاءات الاستضافة الفندقية المؤرخ في ١٤ تموز / يوليه ١٩٨٠م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، ص ٩٥٣)، الذي تعدل أخيراً من خلال رقم ٦ من المادة ٥ من القانون المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول ص ١٦٤٢).

٥١٥ وإذا كانت هناك حاجة إلى **تعديلات تالية** متوالية في تشريعات أخرى (مثل تكييف المعايير الأولية في قوانين رئيسية أخرى أو في لوائح رئيسية)، ينبغي عندئذ صياغة المسودة على أساس أنها **قانون غلافي** . عند ذلك تتضمن المادة ١ القانون الأصلي الجديد. وفيما يتعلق بالتعديلات التالية المترتبة على ذلك، تخصص مادة أو عدة مواد بالترتيب المتسلسل لأرقام التصنيف في دليل المرجع ألف (النقطة الهامشية ٢٦). وخلافا للقانون الأصلي، تصاغ المواد مع التعديلات التبعية بلغة التعديل. ويجب مراعاة التوصيات المقدمة بشأن القانون الغلافي ، ولا سيما توصيف العنوان، (النقطة الهامشية ٧١٧ وما يلي). إذا توجب في التعديلات التالية اللاحقة ذكر القانون البديل مع الاقتباس الكامل تُستَبدلُ الأجزاء غير الثابتة حاليا من خلال أوامر الإدراج.

مثال:
المادة ... من ... [عنوان الاقتباسللقانون] المؤرخ في ... [إدراج: تاريخ الإصدار وموقع المرجع لهذا القانون] تُطبّق وفقا لذلك.

٣ التعديل الفردي

٣,١ مميزات التعديل الفردي

٥١٦ التعديل الفردي هو خيار لتصميم تعديلات. وهو بديل من أجل الاستعاضة (النقطة الهامشية ٥٠٤ وما يلي)، ولكنه يختلف عن القانون الغلافي (النقطة الهامشية ٧١٧ وما يلي).

٥١٧ ويُغيّر التعديل الفردي بصورة رئيسية **قانونا أصلياً وحيداً**. إذا غدت من خلال ذلك أحكام في قوانين رئيسية أخرى أو لوائح رئيسية أخرى غير صحيحة، فإنه يحتوي أيضا على التعديلات التالية اللازمة للحفاظ على الاتساق مع التشريعات الأخرى (النقطة الهامشية ٤٩٦ وما يلي).

٥١٨ ولا يجوز أن يتضمن تغييرا رئيسياً كبيرا لقانون أصلي آخر. ومن الناحية العملية، كثيرا ما تتأثر قوانين رئيسية عدة من تغييرات جوهرية هامة متعلقة ببعضها؛ لهذا يتوفر **شكل القانون الغلافي** .

٥١٩ ويستخدم التعديل الفردي **تقنية تعديل** خاصة تترك القانون الأصلي على حاله دون أن تمس بجوهره. تقنية التعديل هذه (النقطة الهامشية ٥٥٢ وما يلي) من الملاحظ أيضا أنها تُطبّقُ في حالة حدوث تعديلات على القوانين الغلافي ة.

٣,٢ عنوان التعديل الفردي

٥٢٠ يجب أن يكون هناك للتعديل الفردي توصيف. وهو يتبع إلى النص الرسمي للقانون. وخلافا للوائح الأولية، لا يكون التركيز بالدرجة الأولى على إمكانية الإقتباس، لأن قانون التعديل مثله مثل التعديل الفردي عادة لا يقتبس اقتباساً كاملا. فيجب فقط في الاقتباس الكامل لقانون أصلي الإشارة إلى التعديل الفردي إذا كان قد عدّل (أخيرا) القانون. ومع ذلك، فإن إشعار التعديل (النقطة الهامشية ١٨٩وما يلي) يتكون فقط من الإشارة إلى الصنف "قانون" وتاريخ الإصدار والمرجعية.

٥٢١ يتم تشكيل اسم التعديل الفردي وفقا **لأسلوب محدد**. ومن خلال شكلية هذا التصنيف يصبح هذا التعديل الفردي معروفاً على هذا النحو. وفي الوقت نفسه، يُستغنى عن البحث عن وصف معبر بشكل قوي عن الغرض مما يسهل تشكيل العناوين، وخاصة بالنسبة لمشاريع التعديل الصغيرة.

٥٢٢ يبدأ التوصيف بعدد ترتيبي معبر عنه **بإسم العدد**.

أمثلة:
القانون السابع المعدل لقانون المُهجّرين الاتحادي
القانون الخامس عشر المعدل لقانون رواتب وأجور العسكريين
القانون السادس والعشرون المعدل لقانون النواب

٥٢٣ ويُستخدم اسم العدد **للتمييز عن التعديلات الفردية السابقة** على نفس القانون الأصلي. وهي لا تشمل جميع الاجراءات التشريعية التي تعدل بواسطتها القانون الأصلي ذي الصلة، ولكن فقط التعديلات الفردية. عند العد لا تُراعى التعديلات الأخرى، مثل التعديلات من خلال قانون غلافي .

٥٢٤ إن الإشعار **الإعلاني** لنص القانون (النقطة الهامشية ٨٥٩ وما يلي) لا يؤثر على العد المستمر للتعديلات الفردية. بعد إعادة صياغة تأسيسية جديدة (النقطة الهامشية ٥٠٥)، يجري العد من جديد.

٥٢٥ إذا تم تغيير **عنوان الاقتباس**لقانون أصلي، فإن تعداد التعديلات الفردية لا يبدأ من جديد.

٥٢٦ وإذا لم يكن هناك عد في التعديلات الفردية السابقة، فإن التعديل الفردي، الذي سيتم وضع علامة عليه لتمييزه بعدد ترتيبي لأول مرة، سيحصل على العدد الذي كان سيحصل عليه من التعديل الفردي الأول في حالة التعداد المتسلسل. وإذا **انقطع العد** بين التعديل الفردي الأخير الذي أُعْطِيَ عدداً ترتيبياً ومشروع التعديل الحالي، يجب حساب التعديلات الفردية التي لم تُعَدْ أخيراً وإضافتها.

٥٢٧ يتبع اسم العدد ذكر الصنف. وفي حالة التعديلات لا يجوز إلا استخدام مصطلح **" قانون"** فقط.

٥٢٨ الإشارة إلى الموضوع التي تتبع هنا الإشارة إلى الصنف تورد الغرض الشكلي فقط **"للتعديل"** و- بصيغة المضاف و المضاف إليه – عنوان الاقتباسللقانون الأصلي الذي سيتم تعديله. إن العبارات مثل " قانون لإضافة ..." أو "قانون لتعديل وإضافة ..." لا ينبغي استخدامها. وإذا كان التعديل ناجما عن تنفيذ إجراء قانوني من الاتحاد الأوروبي، فإنه يشار إليه عادة في حاشية للعنوان (النقطة الهامشية ٣١٠، ٣١٥). و لا يوجد في الأساس أي فراغ في العنوان لمزيد من المعلومات، مثلاً، عن الدافع على التعديل . وعلى سبيل الاستثناء، قد يكون من المفيد الإشارة في

توصيف التعديل الفردي إلى موضوع التعديل، على سبيل المثال، إذا لم يتعدل قانون شامل إلا في نقاط معينة أو لسبب ما. هنا يمكن إضافة تسمية موجزة للموضوع بعد شرْطةٍ معترضة.

مثال:
... قانون مُعدِّل لقانون العقوبات - رفع الحد الأقصى للجملة اليومية في حالة العقوبات المالية

٥٢٩ ويذكر القانون الذي يتعين تعديله في عنوان التعديل الفردي **بإسم الإقتباس**. وهذه هي التسمية، وربما التوصيف المختصر. ولا يشار إلى الاختصار ولا للتاريخ أو المرجع.

مثال:
إذا كان عنوان القانون هو "قانون الحماية من الآثار البيئية الضارة من خلال تلوث الهواء والضجيج والاهتزازات والعمليات المماثلة (قانون الحماية من الانبعاثات الاتحادي – ق ح إن)"، فإن عنوان التعديل الفردي السابع ينص على ما يلي:

القانون السابع المُعَدِّل لقانون الحماية من الاتبعاثات الاتحادي.

٥٣٠ إذا تم تعديل الإسم الاقتباسي لقانون أصلي ، يظهرُ في التعديل التالي للقانون من خلال تعديل فردي **الإسم الاقتباسي الجديد** في العنوان.

٥٣١ وإذا اقتضى الأمر لاحقاً إدخال **تعديلات تالية**، لا يجوز ذكر أحكام التشريع المعنية في عنوان التعديل الفردي. وأي إضافات مثل. "... ولتعديل أحكام تشريعات أخرى" غير مسموح بها.

٥٣٢ بسبب عدم وجود حاجة للاقتباس (النقطة الهامشية ٥٢٠) والاشارة إلأى الموضوع بأسلوب شكلي (النقطة الهامشية ٥٢٨)، لا يُعطى للتعديلات الفردية **توصيف قصير**.

٥٣٣ ولا تتطلب التعديلات الفردية **اختصارا رسميا**. ومع ذلك، إذا كان من المقرر إعطاء التعديل الفردي اختصاراً رسميا، فيجب عندئذ الحرص على أن ينتهي بالاختصار "ÄndG" "ق م" لاستبعاد وقوع التباس بينه و بين اختصار القانون الأصلي. ويجب الاتفاق على الاختصار مع **مكتب العدل الاتحادي** المسؤول عن توثيق التشريعات الاتحادية (النقطة الهامشية ٣١).

٣,٣ تاريخ صدوره

٥٣٤ تاريخ الصدور، الذي يقع فيما بعد خلف عنوان القانون، يكشف عن تاريخ توقيع الرئيس الاتحادي أو الرئيسة الإتحادية. ومن قبل يكون قد خُصص سطر في مرحلة صياغة المسودة - على مسافة إلى جانب العنوان – مع كلمة "من ..." (النقطة الهامشية ٣٤٩).

٣,٤ الصيغة الإفتتاحية للتعديل الفردي

٥٣٥ التعديل الفردي هو قانون مستقل، ولذلك يجب أن يكون له صيغة افتتاحية. وينطبق هنا أيضا ما قيل من تعليقات على **الصيغة الإفتتاحية** للقوانين الأصلية (النقاط الهامشية ٣٥٠ لغاية ٣٥٧).

٥٣٦ وبالنسبة لصحة صياغة الصيغة الافتتاحية، من الضروري دراسة ما إذا كان التعديل الفردي يتطلب موافقة البوندسرات (المجلس الاتحادي). ولا يمكن الافتراض دون مزيد من التعقيد بأن التعديل الفردي سيتطلب الموافقة إذا كان إقرار القانون الأصلي الذي يتعين تعديله قد تم بموافقة البوندسرات. فالأهم بالأحرى هو **ما إذا كان التعديل الفردي يتطلب الموافقة وفقا لمحتواه** (النقطة الهامشية ٥٢ ، النقطة الثانية أسئلة المراجعة).

٣,٥ هيكل التعديل الفردي

٥٣٧ **ينقسم** التعديل الفردي إلى **مواد**. بعد تسمية الصنف "مادة" يتبع بأرقام عربية توصيف العد. وعادة لا تكون عناوين المواد ضرورية. ومع ذلك، فإنها مفيدة إذا كان التعديل الفردي يحتوي على عدة مواد، بسبب التعديلات التالية مثلا.

٥٣٨ ومن حيث المبدأ، ينبغي في المادة الأولى تلخيص جميع التعديلات المتعلقة بالقانون الأصلي المذكور في العنوان.

٥٣٩ ويمكن الانحراف عن هذا المبدأ في الحالات الواردة في النقطتين الهامشيتين ٥٤٠ و٥٤١.

٥٤٠ وإذا ما أريد أن تصبح التعديلات الفردية نافذة مع **فاصل زمني أطول** فيما بينها وإذا كانت تتعلق **بأحكام مختلفة** من القانون الأصلي، يوصى بإيجاز جميع التعديلات التي ستدخل حيز التنفيذ في نفس الوقت في مادة منفصلة خاصة بها. هذا الهيكل يبسط قاعدة بدء نفاذ اللائحة التنظيمية، ويوضح في الوقت نفسه أن هناك عدة مقترحات إجراءات تشريعية متباعدة زمنياً سوف تُربطُ مع بعضها بغية التركيز في إجراء تشريعي. ويعتمد ترتيب المواد على الترتيب الزمني للدخول

حيز النفاذ، أما داخل المواد الفردية فيعتمد ترتيب التعديلات على ترتيب مواد القانون الذي يتم تعديله.

٥٤١ في بعض الأحيان يكون من الضروري تعديل **نفس أحكام** القانون الأصلي **عدة مرات** في إطار إجراء تشريعي وتحديد أوقات مختلفة لدخول هذه التعديلات حيز النفاذ. بالمقابل تُلخص كل التغييرات التي تدخل حيز التنفيذ في نفس الوقت في مادة منفصلة خاصة بها. ويعتمد ترتيب المواد على الترتيب الزمني للدخول حيز النفاذ. و يتم إنشاء التعديل المتاخر على نص القاعدة الناتجة عن التعديل السابق. و تنتج عن هذا الهيكل ميزات خاصة (النقطة الهامشية ٦٣٢ وما يلي).

٥٤٢ **التعديلات التالية** التي تصبح ضرورية في قوانين رئيسية أو مراسيم رئيسية أخرى (النقطتان الهامشيتان ٤٩٧، ٤٣٦ وما يليهما) تُلخص في مادة واحدة، هي عادة "المادة ٢". وتخصص فقرة لأيّ تعديل على إحدى القواعد. وإذا لزم الأمر، يمكن تشكيل العديد من المواد. ويعتمد تسلسل التعديلات على ترتيب دليل المرجع آ (النقطة الهامشية ٢٦).

٥٤٣ **المادة الأخيرة** من التعديل الفردي هي لائحة بدء النفاذ (النقطة الهامشية ٧٠٨ وما يلي). إذا كان يتوجب، نتيجة للتعديلات الأصلية، إلغاء قوانين أو مراسيم بأكملها، ينبغي تمديد فترة الصلاحية تحت عنوان "بدء النفاذ، إنهاء سريان المفعول " وفقا لذلك.

٣,٦ الجملة الافتتاحية – ذكر القانون الذي سيتم تعديله

٥٤٤ وتسبق كل تعديل في قانون أصلي **جملة افتتاحية** يُحدد فيها القانون الذي يتعين تعديله. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنفيذ أوامر التعديل التالية بدقة تامة (قارن النقطة الهامشية ٦٢٩ وما يلي بخصوص الحالة الخاصة عند تعديل قاعدة واحدة فقط).

٥٤٥ في الجملة الافتتاحية للمادة ١من التعديل الفردي يُذكرالقانون الأصلي الذي هو موضوع التعديل الأصلي. وهو بشكل عام قانون أصلي ساري المفعول أي أنه نُشر ودخل حيز النفاذ. ولكن من الممكن أيضا تعديل قانون أصلي قد صدر و لكن لم يدخل بعد حيز النفاذ (ما يسمى القانون المُعلَّق).

٥٤٦ في الجملة الافتتاحية يجب ذكر القانون الأصلي- حتى لو كان معروفا بشكل عام - **بالاقتباس الكامل** (النقطة الهامشية ١٦٩، وهذا يعني مع الإسم الاقتباسي و إذا اقتضى الأمر مع تاريخ

الإصدار أو النشر والمرجع، وإذا كان ذلك ممكنا، مع إشعار التعديل. ويتبع الاقتباس الكامل الصيغة الموحدة "... يُعدّل على النحو التالي".

٥٤٧ **الإسم الاقتباسي** للقانون هي تسميته. إذا تم تحديد تسمية قصيرة، فتكون هي الإسم الاقتباسي. ولا يجوز ذكر القانون الذي يتعين تعديله بعنوان مؤلف من تسمية أو تسمية موجزة أو اختصار.

مثال:
إذا كان عنوان القانون هو "القانون بشأن أفراد سواقين السيارات والترامواي (قانون أفراد السواقين – ق أ س) " تكون الجملة الافتتاحية بموجب "المادة ١" هي:
تعدل قانون أفراد السواقين بصيغتة المنشورة بتاريخ ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ، ص ٦٤٠)، الذي تعدل أخيراً بموجب المادة ١ من القانون المؤرخ في ٦ تموز / يوليه ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية الاتحادية،الجزء الأول ،ص ١٢٧٠)، على النحو التالي: ...

٥٤٨ إذا كان القانون قد حصل على إسم **اقتباسي جديد**، يُذكر عندئذ في الجملة الافتتاحية مع الإسم الاقتباسي الجديد و موقع مرجع آخر نشر للنص الكامل الرسمي.

مثال:
"المرسوم بشأن حق البناء الموروث" في الصيغة المعدلة المنقحة المنشورة في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث، رقم الترتيب ٤٠٣-٦، حصل بموجب القانون المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧م (الجريد الرسمية، الجزء الأول ص ٢٦١٤) على العنوان الجديد "قانون بشأن حق البناء الموروث (" قانون المباني الموروثة – ق مبنموروث)". الجملة الافتتاحية للتعديلات لاحقاً هي:
تم تعديل قانون حق البناء الموروث في الصيغة المنقحة المنشورة في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث، رقم الترتيب ٤٠٣-٦، الذي تعدل أخيرا من خلال ... على النحو التالي: ...

٥٤٩ وإذا كان القانون الذي يتعين تعديله قد تعدل بالفعل مرة أو أكثر بعد النشر الأخير للنص الكامل ، ينبغي عندئذ الإشارة إلى التعديل (الأخير) في الجملة الافتتاحية للمادة المعدلة. مضمون **ملاحظة التعديل** هو: "... الذي تم تعديله (آخيراً) من خلال ..."

في ممارسات الإجراء التشريعي، يشير إشعار التعديل دائما إلى قانون التعديل الأخير **الصادر**، حتى لو لم يكن قد بدأ نفاذه بعد (ما يسمى بالتعديل المعلق، قارن النقطة الهامشية ٦٧٠ وما يلي). بذلك يُضمن أن التعديلات يُمكن الرجوع في تتبعها إلى آخر نشر للنص الكامل في سلسلة تامة لا ثغرة فيها. للحصول على تفاصيل عن إشعار التعديل راجع النقطة الهامشية ١٨٩ وما يلي .

٥٥٠ كثيرا ما يكون من الصعب الإشارة إلى التعديل الأخير للقانون الأصلي بشكل مضبوط عند تصميم مسود القانون المعدِّل، مثلا في حالة توازي القيام بمشاريع تعديلات (النقطة الهامشية ٦٧٦). عندئذ لا تكتمل مذكرة التعديل في الممارسة العملية ("الذي تم تعديله آخر مرة من خلال ..."). هذا ما قد يكون إشكالياً لأن **الجملة الافتتاحية غير المكتملة** لا تُمكّن من تحديد نص القانون بدقة الذي يتعين على القانون المعدِّل أن يعدله.

٥٥١ وإذا كان من المتوقع أن تدخل تعديلات أخرى على القانون الأصلي حيز النفاذ أو ستصدر قبل اقرار القانون المعدِّل المقترح، وإذا كانت أوامر التعديل الفردية تستند على نفس المقاطع في النص، فيجب أن تكون دائما واضحة من كامل مشروع القانون نفسه **ما هو نص** القانون الأصلي **في المستقبل** الذي سترتبط به أوامر التعديل. و يمكن في مرحلة التصميم التعبير على الشكل التالي مثلا:

... الذي تم تعديله أخيرا من خلال [... مشروع ... قانون بشأن تعديل... القانون ... ب ت-درس. ...] ...

وبدلا من ذلك، يمكن في مواضع فردية من نص مشروع القانون الإشارة في الحواشي إلى الصيغة المقبلة التي ستؤخذ أساسا للائحة المراد تعديلها. ويتعين حذف الحواشي، إذا تقررت التعديلات الأخرى وأُعلنت. ويتم تجنب الصعوبات في تحديد ورصد مشاريع التعديل المتزامنة بشكل صحيح وتفادي الأخطاء في التعديلات غير المنسقة إذا تم اتباع الدعوة إلى تركيز إجراءات التشريع (النقطة الهامشية ٤٩٣)، و هذا يعني تلخيص جميع المشاريع القادمة لتعديل القانون الأصلي.

٣,٧ أمر التعديل

٥٥٢ وتلي الجملة الافتتاحية التعديلات الفردية للقانون الأصلي. ويعتمد **تسلسل** التعديلات على هيكل القانون الأصلي. ولا يُهم ما إذا كانت التعديلات المزمعة للقانون الأصلي مهمة أو عَرَضيّة نوعا ما، سواء كانت تمثل تعديلات رئيسية أو تعديلات تالية. ويُسهّل التوجه إلى هيكل القانون الأساسي إدماج التعديلات الفردية في نص الصيغة الحالية السارية المفعول للقانون. راجع بخصوص استثناء أوامر التعديل المجمعة النقطة الهامشية ٦٢٤ وما يلي .

٥٥٣ ويجب صياغة نص كل تعديل على نحو يجعل نص القانون المقبل واضحا لا لبس فيه. هنا لا يجوز بقاء مجال متسع للمناورة. ويتحقق هذا الهدف باستخدام **عبارات من نمط موحد** لأمر التعديل.

٥٥٤ وينبغي في **أمر التعديل** أن يُذكَرَ بدقة في **أي موضع من النص** ينبغي تعديل النص الساري مفعوله حاليا **وما هو** شكل هذا التعديل.

٥٥٥ قد يرجع التعديل إلى وحدة هيكلية كاملة (على سبيل المثال، إلغاء فقرة) أو يؤثر على أجزاء من النص داخل وحدة هيكلية بمفردها (على سبيل المثال، استبدال كلمات منفردة في جملة ما).

٥٥٦ أوامر التعديل هي بالتفصيل:

... يتم إلغاء / حذف ... إذا توجب زوال النص الحالي الساري مفعوله بدون أن يأتي نص جديد يحل محله (النقطة الهامشية ٥٧٥ وما يلي).

... يُدرَج / تُدرّج ... / تُسبَّق / تُضاف إذا كان ينبغي إضافة نص جديد إلى النص الحالي الساري مفعوله (النقطة الهامشية ٥٨٩ وما يلي).

... / تصاغ على النحو التالي / تحل محلها ... ، إذا كانت صيغة النص الحالي سيستعاض عنها بصيغة نص جديدة (النقطة الهامشية ٦١٤ وما يلي).

٥٥٧ في أوامر التعديل لا تكون صيغة الجمع من "كلمة" كلام ولكن **"كلمات"**، لأنها تُستخدم هنا في معنى أصغر وحدة لغوية مستقلة.

٥٥٨ إذا تم إدراج الأرقام أو العلامات أو الصيغ في النص أو تقديمها على النص أو إلحاقها به أو استبدالها فيه أو حذفها منه، يشار إلى مثل هذه المواضع في النص بشكل موحد بأنه "بيان".

٥٥٩ إذا ينبغي تعديل **أجزاء فردية من بيان** على سبيل المثال في تعداد فقرات، يجب إيلاء اهتمام خاص لوضوح وسهولة فهم أمر التعديل. لذلك، يجب الحفاظ على الحد الأدنى من وضوح المغزى عند اختيار موضع النص.

مثال:
يستعاض عن المادة "١٣٣" من خلال البيان "المادتين ١٣٣و ١٣٤".

البديل: العلامة "§" تستبدل بالعلامة "§§" وتضاف بعد العلامة "١٣٣" البيان "و ١٣٤".

٥٦٠ المقطع المختلط من النص المؤلف مثلا من رقم و أكثر من كلمة مكتوبة بكاملها يسمى ببساطة **"عبارة"** (ولكن من أجل جدول المحتويات، قارن النقطة الهامشية ٦٤٦).

إذا كان النص يتكون فقط من الكلمة المكتوبة كاملة مع رقم واحد على الأقل أو علامة واحدة، فإنه يسمى ببساطة **"بيان "**. هنا لا تؤخذ **علامات الترقيم** في الاعتبار. وما هذا التمييز إلا تمييز شكلي ويخدم لغة تعديل موحدة ومبسطة.

مثال:
البيان "المادتان ١٣ و ١٤" يستعاض عنها بالكلمات "الفقرة ٢ رقم ١و ٣ من المادة ١٣".
البيان "الجملة الثانية من المادة ١٥" يستعاض عنها بالكلمات "الجملة الأولي من الفقرة الثانية من المادة ١٥".
في الجزء من الجملة قبل رقم ١ تُحذَفُ كلمة "طلبات".

٥٦١ مواضع النص التي لا يمكن وصفها على نحو أدق تسمى في أوامر التغيير **"صيغة"** (أمثلة في النقاط الهامشية ٦٠٨، ٦١١).

٥٦٢ توضع **علامات الاقتباس** على جميع الاقتباسات من الصيغة الساري مفعولها والمستقبلية في أمر التعديل.

أمثلة:
في المادة ٣، تُحذف قبل كلمة " طلبات" الكلمات " تبليغات أو".
وفي المادة ٤ تحذف العبارة الواردة بعد كلمة "مجلس الموظفين".
في الجملة الثالثة من الفقرة الثانية من المادة ٥، تضاف بعد كلمة "الرئيس" الكلمات " أو الرئيسة".
وفي الفقرة الأولى من المادة ٦ تُحذف البيان "الفقرة الثالثة من المادة ١٧".

٣,٧,١ هيكل أمر التعديل

٥٦٣ كل فقرة من القانون الأصلي الذي يتم تعديله تحصل على **رقمها الخاص**. التعديلات على أجزاء إضافية من القانون، على سبيل المثال: **المحتويات** و**العناوين الفرعية** للمستويات من مرتبة أعلى أو **المرفقات** تحصل أيضا على رقم خاص بها.

مثال:
١- في جدول المحتويات تصاغ البيان الواردة في المادة ٣ على النحو التالي:
"المادة ٣ (زالت)".
٢ - تلغى المادة ٣.
٣- في المادة ١٧ سوف ...
٤ - ويصاغ المرفق ٢ على النحو التالي:
"..."

٥٦٤ ويتعين تحديد **الناحية** التي ينبغي تعديلها بأكبر قدر ممكن من الدقة، أي بوحدة التصنيف التي تصل إلى أبعد حد (الفقرة أو الجملة أو نصف الجملة أو الجملة الفرعية أو الرقم أو الحرف). وهنا يجب أن تتضح سلسلة التصنيف بكاملها حتى تصل إلى الفقرة.

أمثلة:

١ - تلغى **الفقرة الرابعة** من المادة ٣.

٢ – تُستبدل الكلمة "..." في الجملة الأولى **رقم ٥** من الفقرة الثانية للمادة ١٧ بالكلمات "..."

٥٦٥ إذا تم تعديل ترتيب فرعي واحد فقط في هيكلية المادة، يُشار إلى ذلك سوية مع وحدات الترتيب الموجودة ذات المستوى الأعلى.

مثال:

١- تلغى الجملة الأولى من الفقرة الثالثة من المادة ٥.

٥٦٦ وفي حالة **العديد من التعديلات** المتعلقة بترتيبات فرعية مختلفة لإحدى المواد، على سبيل المثال، بفقرات، أو جمل أو أرقام يتم ترتيب أمر التعديل على ذات النحو كذلك. وقد يؤدي هذا إلى أمر تعديل متعدد المستويات يشار إليها بحروف و إذا اقتضى الأمر بحروف مزدوجة أو ربما أكثر من ذلك بثلاثة حروف.

مثال:

١ - تعدل المادة ٢ على النحو التالي:

(أ) تُعدل الفقرة ١ على النحو التالي:

أأ) تُدرج في الجملة الأولى كلمة "..." بعد كلمة "...".

ب ب) تُعدل الجملة الثانية على النحو التالي:

أأأ) تحذف في رقم ٥ كلمة "...".

ب ب ب) يُحذف رقم ٦.

ج ج ج) تتحول الأرقام ٧ و ٨ و تصبح أرقام ٦ و ٧.

(ب) تُلغى الفقرة ٤.

٢ – تصاغ المادة ٥ على النحو التالي :

"المادة ٥

..."

ومع ذلك، فإن **تجاوز** الترتيب الفرعي لأوامر التعديل **حدود ما بعد الحروف المزدوجة** قد يصبح مربكا. وهنا يستحسن التفكير فيما إذا كان يمكن إعادة صياغة النص على نحو أكثر تماسكاً (النقطة الهامشية ٦١٤).

٥٦٧ لا ينبغي **تشعيب** أوامر التعديل **دون داع** (انظر أيضا أمثلة في النقطة الهامشية ٥٩٨).

مثال:

بدلا من:

٧- يصاغ المرفق ١ على النحو التالي:
"المرفق ١ ..."

٨- يصاغ المرفق ٢ على النحو التالي:
"المرفق ٢ ..."

الأفضل:

٧- يصاغ المرفقان ١ و ٢ على النحو التالي:
"المرفق ١ ...
المرفق ٢ ... "

٥٦٨ **التعديلات المتعددة في الجملة الواحدة** التي لا تتفرع إلى وحدات مرقمة، **تُضمّ** مع بعضها إلى أمر تعديل واحد. كذلك التعديلات المتعددة إلى رقم واحد غير متفرع أو إلى حرف غير متفرع.

مثال:

١- تُعدل المادة ٣ على النحو التالي:
أ) تُحذف في الجملة الأولى البيان "..." وتضاف بعد كلمة "..." الكلمة "...".
ب) تحذف كلمة "..." من الجملة الثانية، رقم ٣، ويستعاض عن الكلمات "..." بالكلمات "...".

٥٦٩ تحدد الكلمات "في"، "قبل"، أو "بعد" بدقة تامة **الموضع** الذي ينبغي تعديله.

أمثلة:

١- تعدل المادة ٦ على النحو التالي:
أ) تحذف في الجملة الثانية من الفقرة الأولى كلمة "...".
ب) في الفقرة الثانية تضاف بعد البيان "..." البيان "...".

٢- تعدل الفقرة التاسعة من المادة ٣ على النحو التالي:
أ) يستعاض عن كلمة "..." بكلمة "..." في الجملة قبل الرقم ١،
ج) تضاف في الرقم ٣ قبل كلمة "...". الكلمات "..."
د) تضاف في الرقم ٤ البيان "..." بعد البيان "...".

٥٧٠ الجمل ليست مرقمة في القوانين الأصلية. فإذا كان التعديل يجب إجراؤه في جملة واحدة من عدة جمل، يجب على أمر التعديل أن يذكر الجملة مع ذلك مصحوبة برقم (على سبيل المثال، "في الجملة الثانية سوف ..."). إن **عدّ الجمل** ليس إشكاليا إذا روعيت وفقا لمتطلبات الوضوح في هيكلية قواعد التشريع صياغة جمل قليلة و قصيرة بجانب بعضها البعض(قارن النقطة الهامشية ٦٣).

٥٧١ ويمكن أن تؤدي مثل تلك الجمل المعقدة المتضمنة في تركيبها عداً (قارن النقطة الهامشية ١٠٧) إلى صعوبات. فإذا كانت هناك قبل وحدات العد **نقطتان** فإنهما لا يقطعان الجملة. ة يمكن في أوامر التعديل تسمية الجزء الأول من الجملة لغاية النقطتين مثلاً بـ " في شطر الجملة قبل رقم ١".

٥٧٢ العد على شكل **قائمة** تتألف خلافا للتوصية في النقطة الهامشية ٣٧٦ من **عدة جمل متتالية** تسبب صعوبات خاصة في الاقتباس. حتى في حالة هياكل الجملة المعقدة يجب صياغة أمر التعديل بحيث يتم تحديد ما سيتم تعديله من النص بشكل واضح.

مثال:

المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل:

يعفى من الضرائب

١- ...

...

٢٤- **الاستحقاقات الممنوحة بموجب القانون الاتحادي لاستحقاقات الأولاد؛**

...

٢٩- الرواتب والإيرادات،

أ) للممثلين الدبلوماسيين للدول الأجنبية والمسؤولين المكلفين لمساعدتهم والأشخاص الذين يعملون في خدمتهم. **وهذا لا ينطبق على المواطنين الألمان أو الأشخاص المقيمين محليا بصفة دائمة؛**

ب) **القناصل المهنيون وأعضاء المكتب القنصلي وموظفوه، شريطة أن يكونوا من رعايا الدولة المرسلة**. ولا ينطبق هذا على الأشخاص المقيمين بصفة دائمة أو الذين لديهم عمل أو نشاط تجاري أو نشاط آخر مربح خارج مكتبهم أو خدمتهم؛

...

٣٦- الإيرادات من خدمات الرعاية الأساسية ... ، عندما يقدمها أقارب الشخص المحتاج إلى الرعاية ... **وينطبق نفس الشيء إذا تلقى الشخص الذي يتلقى الرعاية بدل الرعاية من عقود التأمين الخاصة وفقا لأحكام المجلة الحادي عشر من قانون الضمان الاجتماعي أو المعونة ذات المعدل الثابت بموجب قواعد المعونة الحكومية للرعاية المنزلية؛**

...

الجمل المذكورة البارزة في المثال يتم اقتباسها على النحو التالي:

عدد ٢٤ من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل
عدد ٢٩ حرف (أ) **الجملة الثانية** من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل
عدد ٢٩ الحرف (ب) **العبارة قبل الجملة الثانية** من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل
عدد ٣٦ **الجملة الثانية** من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل

ويمكن تحديد العبارات المتبقية بالكلمات "قبل" أو "بعد" بدقة تامة.

أمثلة:
في العبارة **قبل** رقم ١...
في عدد ٢٩ يصار في العبارة **قبل** الحرف أ...

٥٧٣ مشكلة مثل هياكل الجمل هذه هي أن وحدات العد الفردية تتكون جزئيا من عدة جمل مستقلة، وفي الوقت نفسه هي جزء من جملة شاملة. **والجمل المستقلة داخل عدد** أو حرف لا تُعَدُّ إلا هناك فقط. ولذلك فمن غير ذي صلة لاقتباس الجمل ضمن عدد أو حرف كم يكون عدد هذه الجمل الموجودة خارج أي من الأرقام أو الأحرف.

٥٧٤ إذا كانت الجملة الشاملة الممتدة والتي تحتوي على مثل هذا العد هي واحدة فقط من جمل عديدة من مادة أو فقرة، يجب أن تعطى أيضا رمزاً رقميا خاصاً بها في أمرالتعديل أو في الاقتباس نفسه. فلو أن المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل ، على سبيل المثال ، فيها جملة أخرى أو عدة جمل متعاقبة بعد العد لكان الاستشهاد في النقطة الهامشية ٥٧٢ يتم على النحو التالي:

الجملة ١ العدد ٢٤ من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل
الجملة ١ العدد ٢٩ الحرف أ الجملة الثانية من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل
الجملة ١ العدد ٢٩ الحرف ب العبارة قبل الجملة الثانية من المادة ٣من قانون ضريبة الدخل
الجملة ١ العدد ٣٦ الجملة الثانية من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل

في الجملة الأولى يصبح في العبارة قبل عدد ١ ...
في الجملة الأولى عدد ٢٩ يصبح في العبارة قبل الحرف أ ...

٣,٧,٢ أوامر التعديل "إلغاء" و "حذف"

٥٧٥ المقصود من أوامر التعديل "إلغاء" و "حذف" التأكد من حذف صيغة النص المشار إليه بدون بديل. والتمييز ما هو إلا ذو طابع شكلي: إذ يتم **إلغاء** وحدات هيكلية كاملة (مثل الأجزاء والأقسام والمواد والفقرات والجمل والأرقام والحروف). و ما **يُحذف** هي عبارات مثل الكلمات

الفردية أو العبارات، وكذلك العناوين. وينطبق هذا التمييز حتى لو لم تدخل لوائح التشريع المعني بعد حيز النفاذ أو أصبح غير ذي موضوع.

٥٧٦ أوامر التعديل **"إلغاء "** و **"إبطال مفعول "** تختلف فقط عن طريق الموقع؛ ومع ذلك، يمكن فقط أبطال مفعول اللوائح التي سبق دخولها حيز النفاذ. إذا كان أمر التعديل الذي يتعين من خلاله حذف وحدة معينة من هيكلية اللائحة في المادة الأخيرة أو في الفقرة الأخيرة حول الدخول حيز النفاذ وانتهاء المفعول يكون أمر التعديل هو

المادة .../ المواد ... يبطل مفعولها بتاريخ ...
أو:
... حيز النفاذ، في الوقت ذاته يبطل مفعول المادة / المواد ...

وإلا فهو يكون

المادة.../ المواد ... سوف تُلغى.

٥٧٧ مع إلغاء **وحدات الترتيب المتسلسل من مستوى أعلى** تلغى هذه إلغاء تاماً وهذا يعني بكل ما تتضمنه من وحدات تسلسل هيكل أخرى (مثل المواد والعناوين الفرعية).

مثال:
يلغى **الجزء ٨، الفصل ٣.**

٥٧٨ إذا كان من المقرر إلغاء وحدة واحدة من الترتيب المتسلسل من مستوى أعلى دون إلغاء ما يتضمنه من وحدات ترتيب فرعية، فيحذف عندئذ عنوان الوحدة من المستوى الأعلى وحدة فقط.

مثال:
يحذف عنوان **الفصل ٣.**

٥٧٩ وإذا بقيت فقرة واحدة فقط بسبب إلغاء فقرة أو أكثر، يصبح **الترتيب المتسلسل** القائم حاليا لا لزوم له ولا بد من حذفه. وينطبق الشيء نفسه على الأرقام والحروف.

أمثلة:
١- تعدل المادة ١٣٣ كما يلي:

أ) يحذف توصيف الفقرة "(١)".
ب) تلغى الفقرة الثانية.

٢- تعدل المادة ١٣٤ كالتالي:
أ) تُلغي الفقرة الأولى
ت) يُحذف توصيف الفقرة "(٢)"
ث) تلغى الفقرة الثالثة.

٥٨٠ من خلال إلغاء وحدات التسلسل المعدودة في القانون الأصلي تنشأ **ثغرات** في العد. ويحتاج جعل الترقيم كاملا خاليا من الثغرات وضع مزيد من أوامر التعديل.

مثال:
١ - تلغى المادة ٣.
٢ - تصبح المواد من ٤ إلى ٢٠ المواد ٣ إلى ١٩.

وتنتقل نتيجة للترقيم أيضا عناوين موجودة حاليا لوحدات التسلسل من المستوى الأعلى.

٥٨١ وفي حالة إجراء تغييرات أخرى في الوحدات التي يعاد ترقيمها، ينقطع الترقيم في كل حالة.

مثال:
١ - تلغى المادة ٣.
٢ - تصبح المواد من ٤ إلى ١٤ المواد من ٣ إلى ١٣.
٣ - تصبح المادة ١٥ المادة ١٤ و تحذف كلمة "..." في الجملة الثانية.
٤ - تصبح المواد من ١٦ إلى ٢٠ المواد من ١٥ إلى ١٩.

٥٨٢ وعلى أية حال، ينبغي مراجعة **الإحالات** إلى الوحدات الهيكلية الملغاة والمتقدمة، وتعديلها إذا لزم الأمر (النقطة الهامشية ٢١٨ وما يلي ، ٤٩٧). ويمكن تحديد كمية التغييرات عن طريق سجل الإحالة في قاعدة البيانات القانونية الاتحادية.

٥٨٣ ومن أجل التقليل من هذا الجهد، كثيرا ما **يُغض النظر** عن بقاء الثغرات في الترقيم موجودة عمليا. وإذا أعيد نشر القانون، يشار إلى هذه المواضع وفقاً لتوصيف رقم كل منها: "(حُذفت)" (النقطة الهامشية ٨٨٥).

٥٨٤ الجمل في القوانين الأصلية ليست مرقمة. ولكن، إذا أُلغيت **جمل بمفردها**، يجب تحديدها بدقة في أمر التعديل من خلال إعطائها توصيفاً تعدادياً.

ولا يعاد ترقيم الجمل التالية، بل هي تتقدم بنفسها. فإذا توجب إجراء تعديل في هذه الجمل، يتم ربط العد بالوضع الذي تم إنشاؤه حديثا.

مثال:

١ - تعدل المادة ٣ على النحو التالي:

أ) تلغى الجملة الثانية.

ب) تصبح في الجملة الثالثة الجديدة ...

٥٨٥ عن طريق تقدم الجمل تلقائياً، قد تصبح **الإحالات على الجمل بدقة** غير صحيحة في غيرها من اللوائح. لذلك، عند إلغاء الجمل، يجب الانتباه تماماً إلى تكييف الإحالات التي تستند إلى الجمل الملغاة والمتقدمة. ويمكن تحديد مقدار التعديل بمساعدة سجل الإحالة في قاعدة البيانات القانونية الاتحادية، ولكن على قدر الفقرات فقط (النقطة الهامشية ٣٣).

٥٨٦ إذا حُذفت **كلمات فردية** وأرقام وما إلى ذلك، يتم الإشارة إلى المقاطع المتأثرة من النص عن طريق **علامات التنصيص**. إذا كانت كلمة أو رقم، وما إلى ذلك، تتكرر **عدة مرات** في وحدة التسلسل المبغي تعديلها، وإذا كان سوف يتم حذفها في جميع المواضع، يُعبَّر عن ذلك من خلال لاحقة "في كل حالة". ولكن، إذا كانت سوف تُحذف **مرة واحدة** فقط، عندئذ يجب توصيف الموضع في النص بوضوح من خلال الاقتباس.

أمثلة:

١ - تحذف كلمة "..." في المادة ٣.

٢- تحذف عبارة "..." بعد كلمة "...".في الفقرة الثانية من المادة ٥ .

٥٨٧ إذا أُلغي نص أو شُطب ، يجب أن يكون النص المتبقي **صحيحا لغويا**. وقد يتطلب ذلك عند الضرورة تغييرات إضافية.

مثال:

إذا كان ينبغي إلغاء إمكانية التبليغ من الجملة: "ينبغي إرسال التبليغات بموجب المادتين ٥ و٦ أو الطلب بموجب المادة ٧ خطياً مع الوثائق المشار إليها في المادة ١٢ إلى السلطة المختصة"، يكون أمر التعديل كما يلي:

تُحذف في الجملة الأولى، عبارة "التبليغات وفقا للمادتين ٥ و٦ أو "، يستعاض عن الكلمة التالية "الذي" بكلمة "التي" وعن الكلمة "هم " بكلمة "هو".

و قد يكون من الأنسب في بعض الأحيان، بدلا من فرض القيام بعدة تغييرات فردية، أن يستعاض عن مقطع في النص بصيغة نص جديد. في المثال، يمكن أن يكون أمر التغيير أيضا:

تُستبدل في الجملة الأولى عبارة "التبليغات بموجب المادتين ٥ و ٦ أو الطلب بموجب المادة ٧" بعبارة "الطلب بموجب المادة ٧".

٥٨٨ وبالمثل، يجب الانتباه إلى **علامات الترقيم** الصحيحة.

أمثلة:
تُستبدل في الجملة الثالثة الفاصلة المنقوطة ومقطع الجملة التالية بنقطة.

تُحذف في الفقرة الثالثة بعد كلمة "..." العبارة " في كل حال في موعد أقصاه سنتين".

إذا كان هناك خطر من إغفال علامة ترقيم، وخاصة إذا كانت في بداية اقتباس معلم عليه بعلامة الاقتباس، يمكن أن يشار إلى ذلك في أمر التعديل بشكل خاص.

مثال:
تحذف في الفقرة الثالثة، بعد كلمة "..." الفاصلة والعبارة "في كل حال في موعد أقصاه سنتين".

٣,٧,٣ أمر التعديل " إدراج"

٥٨٩ يُستخدم أمر التعديل "إدراج" إذا كان سيتم إدراج وحدات جديدة ما بين **وحدتي تسلسل**. حتى داخل وحدة تسلسل واحدة يمكن إدراج كلمات وعلامات وأرقام وعبارات أو وحدات تسلسل فرعية.

٥٩٠ يجب أولا أن يُحدد الموقع في أمر التعديل الذي سيتم إدراج النص الجديد بعده. وعند إدراج وحدات التسلسل تكون هذه هي وحدة التسلسل التي سيتم الإدراج بعدها.

مثال:
١- بعد المادة ٧، سوف تُدرج المواد التالية من ٧ أ إلى ٧ د:
"المادة ٧أ ..."
٢- يُدرج بعد الفقرة الآولى رقم ٣ من المادة ٩ الرقم ٣أ:
"٣أ. ... "

٥٩١ أما بالنسبة للإدراج داخل وحدات التصنيفة، فيتم الاستشهاد بموقع النص بعد الموقع الذي سيظهر بعده النص الجديد. ويتعين لهذا الاستشهاد بالقدر الضروري فقط من صيغة الكافي لتحديد الموضع بدقة لا يشوبها الشك. في بعض الأحيان يمكن صياغة أمر التعديل أكثر بلاغة

وإحكاماً عند الاستشهاد بموقع النص الذي يجب أن يظهر **قبله** النص الجديد. فيتم تضمين موقع النص الذي ستكون نقطة الارتباط بين **علامات اقتباس**. ويُكتب أيضا نص اللائحة التي يتعين إدراجها بين علامات اقتباس.

مثال:
تُدرج الكلمات " ..." بعد الكلمة "..." في الجملة الثانية من الفقرة الرابعة من المادة 19.

٥٩٢ من خلال إدراج وحدات تسلسل معدودة تتولد من جديد **حاجة لمزيد من التعديل** ، إذا ما أريد إنشاء عدّ متسلسل. في هذه الحالة، يجب إعادة ترقيم وحدات التصنيفة التي كانت حتى الآن موجودة في موضع الإدراج، وكذلك تلك التي تليها.

مثال:
١ - تعدل المادة ٢ على النحو التالي:
أ) تُدرج الفقرة ٣ التالية بعد الفقرة ٢:
"(٣) ..."
ب) تصبح الفقرة ٣ السابقة الفقرة ٤.
٢- تُدرج بعد المادة ٧ المادة ٨ التالية:
"المادة ٨ ..."
٣- تصبح المواد من ٨ إلى ١٥ سابقاً المواد ٩ إلى ١٦.

٥٩٣ ولتجنب ذلك، يمكن في الحالات المناسبة التعليم على وحدات التصنيف **بملحقات حروف** تتبع التسمية العددية دون فواصل.

مثال:
١ - تُدرج بعد المادة ١، المادة ١أ التالية:

"المادة ١أ
التعاريف
... "

٥٩٤ لإدراج وحدة تصنيفة من مستوى أعلى، دون التدخل في التسلسل الحالي للمواد يتم عندئذ فقط إدراج عنوان وحدة التصنيف من المستوى الأعلى فقط. هنا بتوجب تحديد الموقع بدقة تامة.

مثال:
يُدرج بعد/ قبل المادة ...العنوان التالي:
"الفصل ٨"

أحكام ختامية ".

٥٩٥ عند إدراج **وحدات تصنيف من المستوى الأعلى** بأكملها، لا يلزم ذكر الوحدات الفرعية من المستوى الأدنى الواردة في أمر التعديل بشكل منفصل؛ فهي تظهر واضحة في نص اللوائح التنظيمية. ومع ذلك، يجب بالنسبة لأي إعادة ترقيم محتملة لوحدات تصنيفة أخرى فرض إعادة ترتيب الأرقام بشكل مؤكد.

أمثلة:

١ - يُدرج بعد المادة ١٩ الفصل ٣ التالي:

"الفصل ٣
لوائح العقوبات والغرامات
المادة٢٠
لوائح العقوبات

...

المادة ٢١
لوائح الغرامات

..."

٢ - يصبح الفصل ٣ الحالي الفصل ٤.

٣ - تصبح المادتان ٢٠ و ٢١ السابقتان المادتين ٢٢ و ٢٣.

أو:

١- يُدرج بعد المادة ١٩، الفصل ٢أ التالي:

"الفصل ٢أ
لوائح العقوبات والغرامات

المادة ١٩أ
لوائح العقوبات

...

المادة ١٩ب
لوائح الغرامات

..."

٥٩٦ وقد تُؤدي إعادة الترقيم إلى أن تصبح الإحالات إلى المراجع غير صحيحة ويتوجب العمل على تكييفها (النقطة الهامشية ٥٨٢).

٥٩٧ إذا كانت إحدى وحدات التصنيف الذي يعاد ترقيمه سوف **يُعدل في نفس الوقت**، فلا يجوز أن يمتد أمر إعادة الترقيم إلّا إلى وحدة التصنيف هذه. وبعدما يصدر الأمر بالتعديل يمكن مواصلة ترقيم الوحدات المتبقية.

مثال:

١ - تعدل المادة ٥ على النحو التالي:

أ) تُدرج بعد الفقرة ١، الفقرة ٢ التالية:

"(٢) ..."

ب) تصبح الفقرة ٢السابقة الفقرة ٣ وتُعدّل على النحو التالي:

أأ) يُصبح في الجملة الأولى ...

ب ب) يصبح رقم ٢ في الجملة الثانية ...

ج) تصبح الفقرة ٣ السابق الفقرة ٤ وتُحذف الكلمات "...".

د) تصبح الفقرتان ٤ و ٥ السابقتان الفقرتين ٥ و ٦.

٥٩٨ إذا تعين في نفس الوقت إعادة صياغة النص من جديد لإحدى وحدات التصنيفة التي سيعاد ترقيمها، يمكن دمج خطوات التعديل الفردية مع بعضها في أمر التعديل.

مثال:

١ - تُعدل المادة ٥ على النحو التالي:

أ) تُدرج بعد الفقرة ١، الفقرة ٢ التالية:

"(٢) ..."

ب) تصبح الفقرة ٢ السابقة الفقرة ٣.

ج) تصبح الفقرة ٣ السابقة الفقرة ٤ ويصاغ نصها كما يلي:

"(٤) ..."

إذا تبعت وحدة التصنيفة التي سوف يصاغ نصها من جديد الوحدة المدرجة، يتعين استخدام الأمر "استبدال" بدلا من الإدراج وإعادة الصياغة:

مثال:

١ - تعدل المادة ٧ على النحو التالي:

أ) تستبدل الفقرة ٢ بالفقرتين ٢ و٣ التاليتين:

"(٢) ...

(٣) ... "

٥٩٩ عند الرغبة في **إدراج جُمل**، يتم فقط توصيف الجملة التي هي بمثابة رابط للتعديل بترقيمها. وبما أنه لا يتم ترقيم الجمل في القوانين الأصلية، فلا تحصل الجمل المدرجة على توصيفات رقمية، وبالتالي لا يعاد ترقيم الجمل اللاحقة. فهي تذهب تلقائيا إلى الوراء.

مثال:

تُدرج بعد الجملة ١، الجمل التالية:

"..."

٦٠٠ عند إجراء تعديلات على نص جملة سيزاح موقعها تلقائيا، يشار إليها بالتوصيف الرقمي الذي ينشأ حديثا.

مثال:
"يُصبح في الجملة الجديدة ٤..."

٦٠١ ونظرا للزحزحة التلقائية للجمل، يجب التحقق بدقة من كل جملة في الإحالات إلى المراجع في لوائح أخرى وملاءمتها إذا لزم الأمر (النقطة الهامشية ٥٨٥).

٦٠٢ يجب مجلة ة كل أمر من أوامر الإدراج بحيث يتوافق النص القانوني الذي ينشأ حديثاً مع قواعد **التدقيق الإملائي والنحوي وعلامات الترقيم**. ويجب أن يتم ربط أمر الإدراج، إذا لزم الأمر، بأوامر أخرى (النقطة الهامشية ٥٨٧ و ما يلي).

٣,٧,٤ أمر التعديل " تقديم "

٦٠٣ يُستَخدم أمر التعديل "تقديم" عنما يتوجب التأكد من أن يكون نص جديد موجوداً في بداية وحدة معين من وحدات التصنيف. وهكذا، يمكن وضع فقرات جديدة في بداية أحد القوانين أو وحدات فرعية جديدة في بداية وحدة التصنيف. ويمكن حتى داخل وحدة تصنيف تقديم كلمات فردية أو أرقام و ما إلى ذلك على النص الموجود. و تسري على هذا **الشكل الخاص من الإدراج** طبقاً لذلك توصيات النقطة الهامشية ٥٨٩ وما يلي . ولكن هناك الخصوصيات التالية التي يجب الانتباه إليها.

٦٠٤ عند تقديم **وحدات تصنيف متشابهة** على وحدة تصنيف حالية، فإن أمر التعديل يربطها بوحدة التصنيف الحالية. ويبدأ أمر التعديل بالكلمة "على" (في حالة الأرقام أو المرفقات بـ "لـ") و يكون مثلاً :

تُقدم على المادة ... المادة التالية:
"المادة ..."

٦٠٥ يجب أيضا استخدام أمر "تقديم" إذا كان سيتم وضع فقرة جديدة في بداية وحدة تصنيف من مستوى أعلى موجودة فعلاً. لذلك هناك فرق كبير فيما إذا كانت مادة جديدة ٨أ ما تزال تتبع للفصل الأول من خلال إدراجها بعد المادة ٨، أو ما إذا كانت تتبع للفصل الثاني بكونها تم تقديمها على المادة ٩.

٦٠٦ يجب تحديد **التوصيف الرقمي** بالضبط تماما لوحدات التصنيف المُقدّمة. ويجب على العموم إعادة ترقيم وحدات التصنيف الفرعية التالية في خطوات تعديل إضافية.

٦٠٧ ويمكن أن تؤدي إعادة الترقيم إلى ضرورة ملاءمة الإحالات إلى المراجع (النقاط الهامشية ٥٨٢، ٥٨٥). ومن أجل الحد من تضخم هذا المجهود، يمكن في الحالات المناسبة إرفاق وحدات التصنيف بلاحقات حروفية كما في حالة الإدراج.

مثال:

١- يقدم على الفصل ١ الفصل ١ التالي:

"الفصل ١
مجال التطبيق
المادة ١
...
المادة ٢
... "

٢- تصبح الفصول السابقة من ١ إلى ... الفصول ٢ إلى ... وتصبح المواد السابقة من ١ إلى ... المواد ٣ إلى ...

أو:

٢ - يصبح الفصل ١ السابق الفصل ١أ، وتصبح المواد ١ و ٢السابقتان المادتين ٢ أ و ٢ب.

٦٠٨ عند تقديم نص **في داخل إحدى وحدات التصنيف** يجب ذكر موضع النص الذي يجب أن يدرج قبله النص الجديد.

أمثلة:

١ – يُقدَّمُ على نص الفقرة الأولى من المادة ٢ نص الجملة التالية:
"..."

٢ - تُعدل المادة ٣ على النحو التالي:
أ) تقدم الفقرة١ التالية على صيغة النص:
"(١) ..."
ب) تصبح صيغة النص السابقة الفقرة ٢.

٣,٧,٥ أمر التعديل "إلحاق"

٦٠٩ يُستخدم أمر التعديل "إلحاق" عند إضافة نص في نهاية إحدى وحدات التصنيف المرقمة. ويبدأ الأمر بكلمة "على/بـ " (للأرقام أو المرفقات مع "لـ") من أجل إلحاق وحدة تصنيف من مستوى أدنى.

أمثلة:
تُلحق الفقرة ٣ التالية بالمادة ١:
"(٣) ..."

تُلحق بالفقرة ٣ الجملة التالية:
"..."

٦١٠ في حالة العديد من التعديلات على وحدة تصنيف، **ينهي** الإلحاق عند اللزوم أمر تعديل متعدد المستويات **على كل مستوى منها**.

أمثلة:
تعدل المادة ٥ على النحو التالي:
أ) تعدل الفقرة ٢ على النحو التالي:
أأ) تُلغى الجملة الأولى.
ب ب) تدرج الجمل التالية:
"..."
ب) تدرج الفقرة ٣ التالية:
"(٣) ..."

لا تُستخدم كلمة "بعد" في الإدراج، لأنه من الواضح أن وحدة التصنيف المعينة سوف تُستكمل في نهايتها.

٦١١ إذا انقسمت من خلال الإلحاق مادة لم تكن مقسمة حتى الآن إلى فقرات يكون أمر التعديل كالتالي:

١- تعدل المادة ... كما يلي:
أ) يصبح النص الفقرة ١.
ب) تدرج الفقرة ٢ التالية:
"(٢) ..."

٦١٢ عند إدراج رقم آخر إلى تسلسل وحدات مقسمة إلى أرقام، غالباً ما يتم تعديل الأرقام المدرجة أمامها.

مثال:

١- تعدل الجملة الأولى من المادة ٣ كما يلي:

أ) تستبدل في رقم ٢ الكلمة " أو " بفاصلة.

ب) تستبدل النقطة في رقم ٣ في النهاية بكلمة "أو".

ت) يُلحق الرقم ٤ التالي:

"٤. ..."

٦١٣ ومع ذلك، يتم إدراج رقم جديد في نهاية التعداد إذا **استمرت الجملة** بعد آخر وحدات التعداد.

٣,٧,٦ أمر التعديل " ضبط الصياغة "

٦١٤ يؤدي أمر التعديل **"يصاغ على النحو التالي"** إلى استبدال صيغة وحدات التصنيف بشكل كامل دون تغيير توصيف عدّها. ويدخل استخدام أمر التعديل هذا في الاعتبار عند الرغبة في صياغة إحدى وحدات التصنيف بشكل كامل بطريقة مختلفة أو في تغيير مضمونها تغييراً مختلفا كليا أو جوهريا. خاصة عندما تصبح أوامر التعديل الأخرى غير واضحة ومربكة بسبب اتساع نطاق التغييرات، فمن الأفضل عندئذ من الأفضل إعادة صياغة وحدة التصنيف من جديد ويكون هذا هو الحال عادة عندما يتعين تعديل أكثر من نصف الصيغة الحالية.

أمثلة:

يصاغ الفصل ٨ على النحو التالي:

"الفصل ٨..."

تصاغ المواد من ٣ إلى ٥على النحو التالي:

"المادة ٣..."

تصاغ الفقرة ٣ على النحو التالي:

"(٣) ..."

تصاغ الجملة الثالثة من الفقرة ٢ على النحو التالي:

"..."

تصاغ الجملة الأولى رقم ٢ على النحو التالي:

"٢. ... "

لا يُلغى النص السابق بصورة منفصلة لأن الصيغة الجديدة ستحل محله؛ هذا يعني مجلة ة النص الجديد "فوق" النص السابق.

٦١٥ وإذا تعين الاستعاضة بصيغة نص جديد عن **صيغة النص السابق مع الاحتفاظ بالصياغة السابقة تحت توصيف عددي آخر**، فلا تعاد صياغة وحدة التصنيف من جديد. بل تدرج أولاً وحدة التصنيف بصيغة النص الجديدة أو تُسبّق و يتبع ذلك تغيير توصيف العد لوحدة التصنيف السابقة.

أمثلة:

١ - تُدرج المادة ٤ التالية بعد المادة ٣:

" المادة ٤ ..."

٢ - تصبح المادة ٤ السابقة المادة ٤أ.

٣ - تعدل المادة ٥ على النحو التالي:

أ) تُدرج الفقرة ٢ التالية بعد الفقرة ١:

"(٢) ..."

ت) تصبح الفقرة ٢ السابقة الفقرة ٣.

٦١٦ وإذا نشأت **ثغرات** في القانون الأصلي من خلال إلغاء وحدات تصنيف فرعية يمكن فرزها (كالفقرات مثلا)، التي يجب أن توصف عند اعلانها ونشرها من جديد بأنها "(ألغيت)" (النقطة الهامشية ٥٨٣)، يمكن أيضا أن تعطى لهذه الثغرة **صفة جديدة** بأنها حافظ للموقع بالنيابة. وبالمثل، يمكن استبدال قاعدة دخول حيز النفاذ تم تنفيذها تنفيذا تاما بمجلة ة صيغة نص جديد لها.

٦١٧ يُكتب النص الذي أعيدت صياغته **باللغة التنظيمية** من جديد بوصفه عنصراً مكوناً من القانون الأصلي ويُعلّم عليه بعلامات الاقتباس. فإذا أعيدت صياغة وحدة التصنيف يبدأ النص الجديد بذكر التوصيف النوعي و العدي وإذا لزم الأمر، بالعنوان، حتى ولو بقيت كلها على حالها دون تغيير.

٦١٨ قد تستلزم التعديلات من حيث المحتوى في إحدى المواد إعادة صياغة عنوانها.

مثال:

١ - تعدل المادة ٣ على النحو التالي:

أ) يصاغ العنوان على النحو التالي:

"المادة ٣

مجلس الإدارة؛ التمثيل ".

ب) تضاف الفقرة ٣ التالية:

"(٣) ..."

٦١٩ و لا بد كذلك من إعادة النظر نتيجة لأمر التعديل "يصاغ النص على النحو التالي" بالعلاقة مع لوائح أخرى، ولا سيما **الإحالات** إلى المراجع وإجراء تعديلات إذا لزم الأمر (النقطتان الهامشيتان ٥٨٢، ٥٨٥). فمن ناحية، يمكن أن يؤدي التغيير إلى تناقضات جوهرية مع اللوائح الأخرى التي تحيل إلى قاعدة أعيدت صياغتها من جديد. ومن ناحية أخرى، قد تكون إعادة الصياغة الجديدة لوحدة التصنيف قد غير هيكلها بحيث تصبح القواعد التنظيمية الأخرى التي تحيل إلى وحدات تصنيف فرعية فردية غير صحيحة.

٣,٧,٧ أمر التعديل " استبدل"

٦٢٠ أمر التعديل "استبدل" يؤدي لاستبدال أجزاء من النص. على سبيل المثال، يُستخدم "استبدال" عندما يحل محل عدد معين من وحدات التصنيف ولا سيما المواد أو الفقرات أو الجمل **عدد أكبر أو أقل من وحدات تصنيف** متشابهة. أمر التعديل هذا هو أكثر وضوحا وأقل عرضة للخطأ مما لو أعيدت صياغة عدد مطابق من وحدات التصنيف جزئياً من جديد و ألغي المتبقي منها.حيث أن المواد التي ألغيت بهذا الشكل ستوصف في حالة الإعلان والصدور من جديد بأنها "(ملغاة)" (النقطة الهامشية ٥٨٣).

أمثلة:

يستبدل الفصلان ٣ و ٤ بالفصل ٣ التالي:

"الفصل ٣..."

تستبدل المواد من ٣ إلى ٥ بالمواد من ٣ إلى ٥د التالية:

"المادة ٣..."

تستبدل الجملة الثالثة بالجمل التالية:

"..."

تستبدل الأرقام ٦ و ٧ بالأرقام من ٦ إلى ١٣التالية:

"٦. ... "

٦٢١ ويفيد استخدام أمر التعديل "استبدل" أيضا في استبدال **كلمات أو عبارات فردية**. هنا يتم الإشارة إلى الأجزاء المطابقة من النص السابق وتمييزها بعلامات اقتباس. وكذلك بالمثل، يتم تمييز النص الجديد بعلامات اقتباس.

مثال:
تُستبدل في الفقرة ٣ الكلمات "لغاية سنة واحدة" بالكلمات "لغاية ثلاث سنوات".

في حالة تكرار كلمة أو رقم، وما إلى ذلك، **عدة مرات** في وحدة تصنيف سوف يتم تعديلها، وإذا كان يتعين استبدالها في جميع المواضع يتم التعبير عن ذلك من خلال لاحقة "في كل حالة".

مثال:
تُستبدل في الفقرتين ٢و ٣ من المادة ٢ في كل حالة الكلمة "..." بالكلمة "...".

٦٢٢ كذلك يستخدم أمر التعديل "استبدل" أيضا إذا تم تمديد الجملة في نهايتها بإضافة أجزاء أخرى إلى النص. هنا **تُستبدل** النقطة في **نهاية** الجملة بأجزاء جديدة من النص. هذا الأمر هو دائما واضح ويُفضل على البدائل الأخرى لصالح لغة تعديل موحدة. فتتم مجلة ة الأجزاء الجديدة من النص باللغة التنظيمية ويتم تمييزها بعلامات اقتباس. ويجب عدم نسيان وضع النقطة في نهاية الجملة الجديدة.

مثال:
١ - تستبدل النقطة في نهاية الجملة الأولى من المادة ٥ بالكلمات " ؛تطبق المادة ٥ تطبق وفقا لذلك ".

٦٢٣ كما ينبغي عند الاستبدال النظر بدقة في العواقب المترتبة على النص القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثراستبدال أجزاء فردية من النص على **الإملاء والنحو والصرف** وعلامات الترقيم في بقية النص. وقد يطرح نفسه سؤال بشأن ما إذا كان ينبغي **إعادة ترقيم** وحدات التصنيف اللاحقة (النقطتان الهامشيتان ٥٨٠ و ٥٩٢). وقد تكون هناك أيضا مناسبة لمراجعة **الإحالات** الى المراجع وتعديلها إذا لزم الأمر (النقطتان الهامشيتان ٥٨٢، ٥٨٥).

٣,٧,٨ أوامر تعديل مجمعة

٦٢٤ من الضروري في بعض الأحيان **استبدال كلمات منفردة** تُستخدم مرارا وتكرارا في قانون أصلي **بكلمات جديدة على التوالي دون انقطاع**.

أمثلة:
"معلومات" من خلال "بيانات"،
"الوزير الاتحادي" من خلال "الوزارة الاتحادية"،
"الرجل الموثوق " من خلال "الشخص الموثوق".

٦٢٥ إذا كانت الكلمة التي سيتم استبدالها موجودة في وحدة تصنيف ينبغي تعديلها أيضا لأسباب أخرى، يتم صياغة كل التعديلات التي تخص وحدة التصنيف هذه معا. وغالبا ما يكون من المستصوب إعادة صياغة المادة أو الفقرة أو الجملة من جديد، وإلا يصبح أمر التعديل غير متضح و مربك.

٦٢٦ وإذا كانت الكلمات التي يتعين استبدالها موجودة في مواد لا تخضع **لأي تعديلات أخرى**، يكون من المفروض حسب مخطط التعديل المعتاد إصدار أوامر تعديل متطابقة حسب ترتيب المواد. ونتيجة لذلك، يمكن أن يصبح القانون المعدل غير متضح ومربكا. لذلك، يمكن إصدار هذه التعديلات **مجمعة** ضمن سلسلة أوامر التعديل في أمر تعديل واحد. ولكن، إذا حدثت تعديلات أخرى ما بين هذه التعديلات، يكون أمر التعديل المُجمّع هو **آخر أمر تعديل**.

٦٢٧ **تُذكر بدقة تامة** وحدات التصنيف التي ينبغي تعديلها بترتيب تصاعدي في النص المنساب وتمتد لغاية أصغر وحدة تصنيف ينبغي تعديلها.

مثال:

٢٥ - تُستبدل في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٣ والجملة الأولى من الفقرة ٣ من المادة ٤ وفي المواد من ٦ حتى ٨ وفي الجملتين الثانية و الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ١٨ وكذلك في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ في كل حالة كلمة "..." بكلمة "...".

٦٢٨ تُراعى في أوامر التعديل المجمعة صحة مجلة ة الأحرف كبيرة أو صغيرة و كذلك قواعد تصريف
الأفعال للكلمات التي سيتم استبدالها.

مثال:

٢٥- تُستبدل:

أ) في المواد ٢ و٣ و ١٧، عبارة " الدائرة الاتحادية " في كل حالة بعبارة "الهيئة الاتحادية"

ب) في الفقرة الأولى من المادة ١٦ و في المادة ١٨ عبارة "الدائرة الاتحادية" في كل حالة بعبارة "الهيئة الاتحادية" و

ج) في المواد من ١٩ إلى ٢٣ عبارة "الدائرة الاتحادية" في كل حالة بعبارة "الهيئة الاتحادية".

٣,٨ تغيير قاعدة واحدة

٦٢٩ عند تعديل القانون الأصلي في مكان واحد فقط (على سبيل المثال في مادة واحدة)، يتم **الجمع** بين الجملة الافتتاحية وأمر التعديل. وهنا من المهم بصفة خاصة أن يتم في الاقتباس الكامل للقانون الأصلي المعني صياغة ملاحظة التعديل على شكل جملة صلة نسبية .

وإلا، يمكن أن يساء فهم ملاحظة التعديل باعتبارها آخر تعديل للمادة التي يتعين تعديلها. وكقاعدة عامة، تبدأ الجملة بالإشارة إلى الموضع الذي سيتم تعديله.

مثال:
تستبدل في المادة ... من [قانون]... في صيغة الإعلان نسخة المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، الذي تم تعديله أخيرا بموجب المادة ... من القانون المؤرخ في... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، العبارة "..." بالعبارة "...".

٦٣٠ وعلى وجه الاستثناء، إذا كان القانون الذي يتعين تعديله وتسمية الموضع الذي يتعين تعديله فيه لهما نفس الجنس نحوياً (مثل "نظام الإعسار" و "العنوان" و "نظام الإجراءات المدنية" و "جدول المحتويات" و "نظام التكاليف الإدارية القضائية" أو " المرفق ")، يمكن أن تُوضح صياغة أخرى بشكل أفضل ما هي الأمور التي تشير إليها ملاحظة التعديل.

مثال:
يُصاغ المرفق (جدول الرسوم) في نظام التكاليف الإدارية القضائية في النسخة المعدلة المنشورة في الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي الجزء الثالث، رقم التصنيف ٣٦٣-١، والتي تعدلت أخيراً بموجب الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٢٨٤٠)، على النحو التالي:

٦٣١ ويتفرع تعديل الموقع المشار إليه في الجملة الافتتاحية إلى أرقام و إذا اقتضى الأمر إلى حروف عندما تتعدل وحدات تصنيف فرعية ثانوية مختلفة.

مثال:
تُعدل المادة ... من القانون المؤرخ في... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، الذي تم تعديله أخيرا من
خلال المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) كما يلي:

١ - تصاغ الفقرة ١ على النحو التالي:
"(١) ..."
٢ - تعدل الفقرة ٢ على النحو التالي:
أ) تُدرج في الجملة الأولى كلمة "..." بعد كلمة "...".
ب) تُلغى الجملة الثانية.

٣.٩ تعديلات متعددة على أحكام فردية في نفس الإجراء التشريعي

٦٣٢ عندما ينبغي في إجراء تشريعي تعديل الأحكام نفسها عدة مرات (**تعديلات متعددة**) في أحد القوانين الأصلية، تصنف التعديلات وفقا لتاريخ بدء سريان مفعولها وتُجمّع في مواد منفصلة (النقطة الهامشية ٥٤١). ومن الأمثلة على ذلك القانون الثالث المعدل لقانون البريد المؤرخ في ١٦ آب / أغسطس ٢٠٠٢م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، الصفحة ٣٢١٨). وتحتوي الجملة الافتتاحية للمادة ذات التعديل الأول على البيان عن القانون الواجب تعديله بالاقتباس الكامل (النقطة الهامشية ١٦٩ وما يلي).

مثال:

المادة ١
تعديل قانون البريد
يُعدل قانون البريد المؤرخ في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول صفحة ٣٢٩٤)، الذي تعدل أخيراً من خلال المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) على النحو التالي: ...

ويكفي في الجملة الافتتاحية من المادة التالية، أن يُذكر عنوان الاقتباسللقانون، والمادة السابقة للدلالة على التعديل. وتستند التعديلات اللاحقة على صياغة النص الذي ينشأ مع بدء نفاذ المادة السابقة. ويشار إلى التعديلات المتعددة في عنوان المادة بصيغ من هذا القبيل مثل " تعديل إضافي للقانون..." أو "تعديل القانون ... لسنة ٢٠١٠".

مثال:

المادة ٢
تعديل آخر على قانون البريد
يُعدل قانون البريد، الذي تعدل مؤخرا بموجب المادة١ من هذا القانون، على النحو التالي:...

٦٣٣ وفي حالة التعديلات المتعددة، تستند التعديلات المرادة على الأقل جزئيا على نفس مقاطع النص. وهنا، يجب الحرص على أن يظهر في أمر التعديل اللاحق موضع النص الواجب تعديله بالشكل الذي كان عليه بعد دخول التعديل السابق حيز النفاذ.

٦٣٤ وإذا تعين إجراء تعديلات أخرى على القانون الأصلي **قبل بدء نفاذ التعديل الإضافي** (الذي ما يزال معلقاً)، يتوجب تركيز الانتباه بشكل خاص، حيث أنه قد يكون من الضروري إلى جانب القانون الأصلي في ظل ظروف معينة تعديل القانون الذي يتضمن التعديل المعلق (على سبيل

المثال، يكون ذلك في النقطة الهامشية٦٣٢ المادة ٢، بالإضافة إلى النقطة الهامشية ٦٧٠ وما يلي).

٦٣٥ بدلا من إجراء تعديل متعدد في عدة مواد يمكن في الحالات المناسبة تعديل حكم من أحكام القانون الأصلي بحيث أن صياغته نفسها تشير إلى ما ينبغي تطبيقه في أوقات مختلفة.

مثال:
تبلغ المنحة الشهرية
١- ٤٠٠ يورو في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨،
٢- ٤٢٢ يورو في عامي ٢٠٠٩و ٢٠١٠،
٣- ٤٤٦ يورو اعتبارا من عام ٢٠١١.

٣,١٠ تصنيف التعديلات التالية

٦٣٦ حتى مع التعديلات الفردية، قد تكون هناك حاجة لتعديلات تالية في قوانين أخرى أو في اللوائح القانونية. التعديلات التالية التي تضمن تماسك الأحكام المعدلة مع القوانين الأخرى يجب أن تُعبّر **لكل حالة بمفردها** أوامر تعديل مطابقة (لخصوصية أوامر التعديل المجمعة، انظر النقطة الهامشية ٦٢٤ وما يلي). ولا يمكن للشروط الخاصة من أجل الملاءمة الإجمالية أن تصلح لانتاج صيغة واضحة في القواعد التشريعية المعنية. وهي غير صالحة للاستعمال في الوثائق القياسية وتُضعف وضوح المعايير (مثال الخطأ: "إذا أشارت اللوائح إلى الأحكام التي يعدلها أو يلغيها هذا القانون، فإن الأحكام المقابلة من هذا القانون ستحل محلها").

٦٣٧ **تُلخص** التعديلات التالية عادة **في مادة واحدة**. و يُسهل عنوان مثل "التعديلات التالية"، متابعتها في القانون.

٦٣٨ **تُقسم** المادة بالتعديلات التالية، خلافا للمادة بالتعديلات الرئيسية في القانون الأصلي إلى **فقرات**. ويجب تكوين فقرة مستقلة لكل قانون معني ولكل لائحة معنية. وتبدأ كل فقرة بجملة افتتاحية للقوانين أو اللوائح ذات الصلة. في كثير من الأحيان يتم هنا تعديل قاعدة واحدة فقط ، بحيث يتعين الانتباه إلى توصيات النقطة الهامشية ٦٢٩ وما يلي . وتستند صياغة الجملة الإفتتاحية وأوامر التعديل إلى التوصيات العامة.

٦٣٩ ويعتمد ترتيب **تسلسل** القوانين واللوائح التي يتعين تعديلها على أرقام التصنيف الواردة في دليل المرجع ألف (النقطة الهامشية ٢٦). ويجب مراعاة هذا التسلسل حتى لو كانت التعديلات التالية تتصل جزئيا بقوانين ولوائح قانونية إلى حد ما؛ من حيث ذلك لا يُفرّق بين القواعد القانونية بموجب مرتبتها.

مثال:

المادة ٢
التعديلات التالية
(١) يعدل القانون ... المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) على النحو التالي:
١- ...
٢- ...
(٢) تُلغى المادة ... من ... [مرسوم] ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، المعدل بموجب المرسوم المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...).
(٣) تستبدل في المادة ... من ... [القانون] في الصيغة المعلنة بتاريخ ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) المعدل أخيرا بموجب المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) العبارة "..." بالعبارة "...".

٦٤٠ قد يكون ترتيب المادة في فقرات مربكا و غير واضح، على سبيل المثال، إذا كانت التعديلات التالية في القوانين أو اللوائح الفردية ضخمة. عندئذ يمكن إعداد **مواد منفصلة** للقوانين واللوائح التي يتعين تعديلها. وفي هذه الحالة، ينبغي توفير العناوين لمواد التعديل الفردي، التي تسمي كل منها القانون أو المرسوم الذي يتعين تعديله، على سبيل المثال، "تعديل [القانون]".

٣,١١ حالات أخرى من التعديل

٣,١١,١ تغيير العنوان

٦٤١ إذا تغير عنوان القانون، يأتي هذا التغيير أولا أمام جميع أوامر التغيير الأخرى.

٦٤٢ وينبغي تجنب **تغيير التسمية المختصرة** (النقطة الهامشية ٣٣١) إن أمكن. على وجه الخصوص، يمكن أن يتسبب تغيير الأسماء القصيرة المعروفة بالارتباك وعدم اليقين: لذلك يجب الاستشهاد بالقانون على الرغم من اسم الاقتبلس الجديد تحت تاريخ إصداره القديم ومع موقع مرجعه القديم. أما فيما يتعلق بالتعديلات الفردية اللاحقة، فيجب إدراج عنوان الاقتباسالجديد في العنوان، في حين يعتمد العد على كم من مرة تم فيها تعديل القانون الأصلي من خلال تعديلات فردية منذ اصداره (وليس منذ تغيير اسم الاقتباس) (النقطة الهامشية ٥٢٥).
وبما أن الاستشهاد بالقانون الأصلي في حالة الاحالات إلى المراجع يتم باسمه القصير ، يتوجب

عند تغيير التسمية الموجزة أيضا تعديل وتكييف جميع الأحكام المرجعية (القواعد الأولية) في قوانين ولوائح أخرى.

٦٤٣ وينطبق الشيء نفسه على **تغيير التسمية**، إذا لم يكن للقانون اسم قصير. وبخلاف ذلك، يمكن النظر في تغيير التسمية إذا هي لا تعكس بشكل كاف موضوع القانون.

٦٤٤ يمكن **إضافة تسمية قصيرة** إلى القانون الأصلي إذا لم يكن له حتى الآن غير تسمية طويلة، من الصعب الاستشهاد بها. ولكن ذلك يتطلب أن تتكيف بعد ذلك القواعد في القوانين واللوائح الأخرى في إحالاتها على هذا القانون، لأن التسمية القصيرة الجديدة هي من الآن فصاعداً التسمية الاقتباسية.

٦٤٥ ولا ينبغي تغيير **الاختصار الرسمي**، لأن القانون الأصلي وجميع قواعد الصلاحية، وجميع المعايير الأولية والمرجعية في الإحالات للمراجع مدرجة في إطار هذا الاختصار في قاعدة بيانات القوانين الاتحادية. وإذا لم يكن للقانون الأصلي أي اختصار رسمي، يتحدد اختصار غير رسمي من قبل مصلحة توثيق المعايير. وينبغي ألا ينحرف عنه أي اختصار رسمي يضاف إليه لاحقا. الاستعلامات بخصوص هذه الاختصارات جاهزة لدى مكتب العدل الاتحادي المسؤول عن توثيق القانون الاتحادي.

٣,١١,٢ تعديل جدول المحتويات

٦٤٦ وإذا كان للقانون الأصلي جدول رسمي للمحتويات، فيجب تعديله معاً أيضا إذا كان للتعديل في اللوائح تأثير على جدول المحتويات. و يخدم فهرس المحتويات عامة تسهيل الإرشاد على المحتوى فقط. وليس لديه أي مضمون تنظيمي، لكنه يعكس فقط الهيكلية الموجودة للقانون. ولتوضيح ذلك، يستخدم مصطلح "بيان" بشكل موحد في أوامر التعديل المتعلقة بذلك.

أمثلة:

١- يُدرج في جدول المحتويات البيان التالي بعد البيان في المادة ١٢:
"المادة ١٢أ ...".

أو:

١ - يتغير جدول المحتويات على النحو التالي:

أ) يصاغ البيان الوارد في المادة ٢٠ على النحو التالي:
"المادة ٢٠ ...".

ب) يصاغ البيان الوارد في المادة ٣٦ على النحو التالي:
"المادة ٣٦ (ملغاة)".

ج) تستبدل البيانات الواردة في المواد ٣٦أ إلى ٤٠ بالبيانات التالية:
"المادة ٣٧ ...".
د) يحذف البيان الوارد في المادة ٤٣أ.

٣,١١,٣ تنقيح لغوي بمناسبة مشروع تعديل

٦٤٧ يوفر كل مشروع تعديل الفرصة لتنقيح القانون الأصلي المعني لغوياً. وهناك حاجة خاصة لذلك في الحالات التالية.

٦٤٨ هل يحتوي النص القانوني على تسميات مهنية ورسمية ووظيفية للذكور مثل، "رجل موثوق"، "تاجر" أو "مدير الدائرة"، عندئذ يجب استبدالها بأسماء محايدة جنسانيا (مثل "شخص موثوق") أو إضافة تسميات طبقاً لذلك تنطبق على المرأة (على سبيل المثال "مديرة الدائرة") ، ويجب إيلاء الاهتمام للاستعمال المتسق للغة ولوضوح النص القانوني وفهمه (النقطة الهامشية ١١٠ وما يلي).

٦٤٩ ويمكن عادة استبدال **التسميات الحكومية المشخّصة** (مثل "وزير المالية الاتحادي") بتسميات واقعية محايدة (مثل "وزارة المالية الاتحادية") (النقطة الهامشية ٣٨٣). وإذا كانت هناك قواعد موجهة على وجه التحديد إلى إدارة سلطة عامة، يجب إيلاء الاهتمام للصياغة المناسبة للجنسين (النقطة الهامشية ١١٠ وما يلي ؛ قارن على سبيل المثال المادة ٢٦ من القانون العام للمساواة في المعاملة).

٦٥٠ وينبغي استبدال **التسميات قديمة العهد للدوائر والسلطات والمؤسسات** وما إلى ذلك بالتسميات الحالية. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على أي تسميات متبقية تبدأ بالمكون الجزئي للكلمة "رايشس".إن تغيير الأسماء قديمة العهد ضرورية أيضاً لأنها لا تكشف في كثير من الحالات عن الجهة المسؤولة اليوم (قارن المادة ١٢٩ من القانون الأساسي).

٦٥١ وكثيرا ما تجرى هذه التغييرات في عدة أحكام منفصلة من القانون. هنا يوصى باستخدام **أوامر التغيير المجمعة** (النقطة الهامشية ٦٢٤ وما يلي).

٣,١١,٤ تنقيح بنود برلين

٦٥٢ وقد فرضت بنود برلين على شكل أحكام بشأن مجال سريان المفعول تطبيق التشريعات القانونية على برلين باعتبارها أحكاما بشأن مجال الصلاحية. وقد أصبحت منذ ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠م لاغية، بعدما أعلن الحلفاء ببيانهم الصادر في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠م، عن تعليق حقوقهم فيما يخص برلين في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠م ، ودخل في الوقت ذاته

قانون الوصل السادس المؤرخ في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول صفحة ٢١٠٦) حيز النفاذ. إذا كان هناك شرط برلين لا يزال موجودا في قانون أصلي، ينبغي **إلغاؤه** بمناسبة فرصة التعديل القادم للقانون الأصلي أو، إذا لزم الأمر، بإعادة صياغة النص أو استبداله **بالمجلة ة فوقه**.

٦٥٣ القوانين الاتحادية من وقت ما قبل إنشاء الوحدة الألمانية، والتي كانت في الأساس سارية المفعول في برلين، قد تحتوي على أحكام فردية، تم استبعاد صلاحيتها لبرلين من خلال ما يسمى بنود برلين السلبية. فإذا تم تعديل القانون الأصلي، ينبغي عندئذ اتخاذ هذا فرصة للتحقق من مثل هذا الشرط وإلغائه إذا لزم الأمر.

٣,١١,٥ التعديلات المتصلة بالقانون الاجتماعي

٦٥٤ في حالة التعديلات المتصلة بالقانون الاجتماعي يجب مراعاة الهيكل الخاص به (النقطة الهامشية ٢٠٢).

٦٥٥ عندما ينبغي **تعديل** مجلة للقانون الاجتماعي، يُعامل هذا المجلة على أنه قانون أصلي؛ قارن النقطة الهامشية ٢٠٣لمعرفة خصوصيات طريقة الاقتباس.

مثال:
يُعدَّل المجلة الثالث للقانون الاجتماعي – تشجع العمالة - (المادة ١ من القانون المؤرخ في ٢٤ آذار / مارس ١٩٩٧م، الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٥٩٤، ٥٩٥)،
المُعَدّل أخيراً بموجب ... على النحو التالي: ...

٦٥٦ وإذا تعدلت في قوانين غلافي ة فردية **الأحكام الانتقالية** التي لا تزال قائمة (النقطة الهامشية ٢٠٤)، ينبغي إيلاء عناية خاصة بها لأن بقايا هذه اللائحة التنظيمية ليست جزءا من مجلة القانون الاجتماعي ذي الصلة. ولتعديل هذه البقايا التنظيمية، ينبغي تخصيص مادة منفصلة في القانون المعدل في كل حالة.

مثال

مادة ...

تعديل قانون التأمين على العناية الصحية

تُحذف الكلمات "..."في المادة ٤٥ من قانون التأمين على العناية الصحية المؤرخ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٩٤م (الجردة الرسمية الاتحادية الجزء الأول ، صفحة ١٠١٤، ٢٧٩٧)، المعدل أخيراً بموجب ...

لقد أُنشىء بالمادة ١ من قانون التأمين على العناية الصحية المجلة الحادي عشر للقانون الاجتماعي - التأمين الاجتماعي على العناية الصحية؛ وتتضمن المادة ٤٥ ترتيبات انتقالية.

٦٥٧ لصالح الوضوح في التشريعات الاجتماعية، ينبغي **تنقية** هذه البقايا التنظيمية قدر المستطاع في القوانين الغلافي ة وهذا يعني إزالة القواعد التي أصبحت لا أهمية لها، وينبغي إلحاق البقية في مجلة القانون الاجتماعي ذي الصلة.

٣,١١,٦ التعديلات المتعلقة بأحكام معاهدة إعادة التوحيد

٦٥٨ يمكن للمشرع أن يقرر الخروج عن أحكام معاهدة إعادة التوحيد ومرفقاتها (النقطة الهامشية ٢٠٩ وما يلي). بيد أنه **لا يمكن** تعديل صيغة نص المعاهدة نفسها. ولا يمكن تنفيذ أوامر تعديل مثل "يُعدل على النحو التالي المرفق ١ الباب ١ الفصل ٣ رقم ... من معاهدة إعادة التوحيد ... .

٦٥٩ وتدخل القوانين الانتقالية الجديدة التي استوجبتها إعادة التوحيد أساساً ضمن **الأحكام الختامية للقانون الأصلي** المعني بموضوع التنظيم.

٦٦٠ الترتيبات الانتقالية التي تنحرف عن معاهدة إعادة التوحيد تُؤخذ قبل كل شي بالاعتبار إذا كانت تتعلق بالمتطلبات أو محتواها أو فترة صلاحيتها المدرجة في الفصل الثالث من المرفق الأول. إذا ألغيت **المتطلبات** المنصوص عليها في الفصل الثالث من المرفق الأول من قانون أصلي ويسري القانون الآن "بدون أي قيود" في المنطقة المشار إليها في المادة ٣ من معاهدة إعادة التوحيد، يوصى بالصياغة التالية:

> النص الوارد في المرفق الأول من الباب ... الموضوع ... الفصل الثالث العدد ... من معاهدة التوحيد المؤرخة في ٣١ آب / أغسطس ١٦٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني الصفحة ٨٨٥، ...) لم يعد قابلا للتطبيق.

ويسهم التوضيح ،أية متطلبات لمعاهدة التوحيد لم تعد قابلة للتطبيق، إلى حد كبير في التنقية القانونية وبالتالي إلى وضوح النظام القانوني، لأنه ليس من السهل في هذه الغضون الآن تحديد ما إذا كان أساساً ينبغي اليوم تطبيق الأحكام القانونية للدولة الاتحادية في الإقليم المنضم، وما إذا كان ينبغي أن يراعى (بصورة انتقالية) تشريع الجمهورية الديمقراطية الألمانية.

٦٦١ وإذا كانت المتطلبات من قانون أصلي المنصوص عليها في الفصل الثالث من المرفق الأول "متداخلة" مع قواعد أخرى، يجب توضيح ما هي القواعد التي ينبغي أن تحل محل المتطلبات. فيمكن مثلا التعبير عنها بالصيغة التالية:

> بدلا من المتطلبات الواردة في المرفق الأول الباب ... الموضوع ... الفصل الثالث، العدد ... من معاهدة التوحيد المؤرخة في ٣١ آب / أغسطس ١٦٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني الصفحة ٨٨٥، ...) تنطبق الأحكام التالية: ...

وتطبق الأحكام المتعلقة بـ... حتى ....خلافاً للأجل المحدد المبين في المرفق الأول ...،

٣,١١,٧ تعديل الأحكام المقيدة للحقوق الأساسية

٦٦٢ عند تعديل القوانين الأصلية بحيث يتم إدراج لوائح تقيد الحقوق الأساسية، يجب أيضا مراعاة **شرط الاقتباس الوارد في الجملة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون الأساسي** (النقطة الهامشية ٤٢٧ وما يليها). ويتعين إدراج الملاحظة المناسبة مباشرة بعد القاعدة التقييدية الواردة في القانون الأصلي. ولا يجوز إلا على سبيل الاستثناء تلخيص اللوائح التقييدية الفردية في قاعدة ختامية من القانون الأساسي. وإذا كانت مثل هذه القاعدة موجودة بالفعل، يجب بانتظام أن تخضع للتعديلات الجارية (النقطة الهامشية ٤٣١ وما يلهيا).

٦٦٣ إذا كان القانون المعدل يتعلق بلوائح فردية تتضمن من قبل قيوداً على الحقوق الأساسية، فإن شرط الاقتباس لا يتحقق بسبب التلميح الموجود بالفعل في القانون الأصلي. وبسبب وظيفة الإنذار والتدير في شرط الاقتباس، فإنه يتعين ، كلما جرى تمديد للقيود المفروضة على الحقوق الأساسية من خلال قانون التعديل، إعطاء **إشارة قانونية على تقييد الحقوق الأساسية من جديد**. وفي مثل هذه الحالة، يمكن أن ترد هذه الإشارة أيضا في إحدى المواد الختامية من قانون التعديل دون أن يُعد بالتالي من بين موجودات القانون الاتحادي الحالي الذي يتطلب التوثيق. ولا تكون هناك حاجة لإعطاء مثل هذه الإشارة المجددة فقط إذا كان قانون التعديل يكرر القاعدة التي تقيد الحقوق الأساسية أو تغيرها حصرا بطريقة لا تؤدي إلى فرض قيود جديدة على الحقوق الأساسية أو تخول بفرضها. (إعادة الصياغة مثلا).

٣,١١,٨ تعديل المرفقات

٦٦٤ المرفق (النقطة الهامشية ٣٦٥ وما يلي) جزء من أجزاء القانون ويخضع للتعديل مثله مثل أية وحدة من وحدات التصنيف.

٦٦٥ ومن الممكن ألا تتعلق التعديلات على قانون بمرفقاته **فقط**. في هذه الحالة تصاغ الجملة الافتتاحية و الإشارة إلى التعديل الأخير تماما مثل تعديل أحد أحكام القانون فقط (النقطة الهامشية ٦٢٩وما يلي).

مثال:
يُعدل المرفق ١ (قائمة التكاليف) لقانون تكاليف القضاء المؤرخ في ٥ أيار / مايو ٢٠٠٤م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول صفحة ٧١٨)، الذي تعدل أخيراً من خلال ...، على النحو التالي: ...

٦٦٦ إذا لم يقتصر التعديل في القانون الأصلي على المرفق وحده فقط ، فإن أمر التعديل الذي يتعلق بالمرفق يأتي في الختام.

مثال:

...

١٧ - (مثلا إلغاء شرط برلين)

١٨ - يُلغى المرفق ... .

٦٦٧ عندما تعاد صياغة المرفقات من جديد أو تُستبدل أو تُلحق، يتعين أن تعكس صياغة النص أمر التعديل **مباشرة**.

مثال:

١٨- يصاغ نص المرفق ... على النحو التالي: ....

بيد أنه إذا كان نص المرفق شاملاً وإدراجه هنا في هذا الموضع سيؤدي إلى عدم وضوح تصنيف القانون المعدل عندئذ يمكن طبع النص الجديد للمرفق على شكل ملحق بالقانون المعدل.

مثال:

١٨- يحصل المرفق على الصيغة المبينة في الملحق بهذا القانون

١٨- تضاف من الملحق بهذا القانون المرفقات من ١ إلى ٥.

ويكون عنوان المرفق عندئذ على سبيل المثال "مرفق للمادة ... العدد ١٨". ويلي ذلك محتوى المرفق دون علامات اقتباس، أي النص الكامل للمرفق أو المرفقات بادئاً بالعنوان (المعني).

٦٦٨ في حالة **تعديل** مرفق قانون أصلي في **مواضع فردية**، ينبغي استخدام أوامر التعديل المعتادة؛ و يتعين توصيف المواضع الفردية المزمع إجراء التعديلات عليها بأكبر قدر ممكن من الدقة.

مثال:

١٨- يعدل المرفق ... كما يلي:

أ) يصاغ الجزء ألف ... على النحو التالي: ...

ب) يُعدل الرقم ... كما يلي:

أأ) تستبدل في الموضع "سيبيوليت"، العبارة "ي ٥٥٣" بالعبارة "ي ٥٦٢".

...

٦٦٩ في حالة إعادة صياغة **موضع في جدول** أو فهرس محتويات أو إضافته، يجب تضمين العناوين الموجودة لأعمدة فردية مع خانات الجدول المقترنة بها في أمر التعديل.

مثال:

المادة ١٦ رقم ١٢ حرف پ من القانون المؤرخ في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، صفحة ٣٤١٦):

١٢ - يُعدل المرفق ١ (قائمة التكاليف) على النحو التالي:

...

پ) يصاغ الرقم ٢٢٢١ على النحو التالي:

الرقم	وضع قائمة الرسوم	الرسوم أو جملة الرسوم بموجب المادة ٣٤ من قانون رسم المحاكم
٢٢٢١	الرسوم السنوية لكل سنة تقويمية عند تنفيذ الإجراء..... يُفرض الرسم أيضا عن السنة التقويمية المعنية التي يقع فيها تاريخ الحجز و التي تلغى فيها الإجراءات.	٠,٥ -.٠٠ ١٠٠ يورو على الأقل، في السنة التقويمية الأولى والأخيرة - على الأقل ٥٠,٠٠ **يورو** ".

٣,١١.٩ تعديل في التعديلات المعلقة

٦٧٠ في حالة تعديل قانون أصلي قد أُعلِن عن آخر تعديل له، لكنه لم يدخل حيز النفاذ بعد (تعديل معلق)، يتعين مراعاة الدقة والاتقان. فالتعديل المعلق موجود فعلاً لكنه لم يعدل بعد الصيغة النصية للقانون الأصلي بشكل فعال (النقطة الهامشية ٤٣٨).

٦٧١ وإذا دخل التعديل المعلق حيز النفاذ **قبل التعديل الجديد**، فإن التعديل المعلق هو الذي يحدد الصيغة النصية التي يُبنى عليها التعديل الجديد (النقطتان الهامشيتان ٥٥١، ٦٣٣).

٦٧٢ فإذا كان التعديل الجديد ، من جهة أخرى، سوف يسري مفعوله **قبل التعديل المعلق**، يتعين عندئذ التحقق من التعديل المعلق للتأكد ما إذا كان لا يزال متوافقاً. وعلى وجه الخصوص، إذا كانت التعديلات توثرعلى **نفس مقاطع نص القانون الأصلي**، فإن هذا يولد بانتظام احتمالا منتظما بأن يصبح التعديل المعلق غير فعال وقت دخوله حيز النفاذ، لأن أوامر التعديل تستند على صيغة لم تعد موجودة. في مثل هذه الحالات، من الضروري منع دخول التعديلات المعلقة بالصيغة المعلنة حيز النفاذ. ويجب إعادة صياغة مضمونها مرة أخرى بأوامر تعديل جديدة، انطلاقاً من الصيغة

النصية التي تم تعديلها في هذه الأثناء.

٦٧٣ ولهذه الغاية، يمكن أن العمل على **نهج من ثلاث مراحل**: أولا، يصدر في مادة أمر التعديل الجديد للقانون الأصلي. ثم يتبع في مادة أخرى إلغاء أوامر التعديل للقانون المعدل المعلن التي لم تعد قابلة للتنفيذ في الصيغة النصية الجديدة.
وأخيرا، يُعدل في مادة أخرى القانون الأصلي مرة أخرى بحيث يمكن في المستقبل تنفيذ مضمون التعديل المعلق بالتاكيد وفقاً للصيغة النصية.

٦٧٤ ويجب تحديد **مواعيد بدء نفاذ** هذا التعديل المكون من ثلاث مراحل كلٌّ على حدة. وقد يبدأ دخول التعديل الجديد، كما هو مرغوب فيه، حيز التنفيذ في وقت سابق للتعديل المعلق المعلن. وينبغي أن يدخل إلغاء التعديلات المعلقة التي لم تكن قابلة للتنفيذ في أقرب وقت ممكن حيز النفاذ، أي بعد يوم من الصدور. ويجب في النهاية تفعيل تنفيذ مضمون التعديل المعلق حتى الآن في صيغته النصية الجديدة في الوقت الذي كان مرغوباً آنذاك.

٦٧٥ ويؤيد النهج من ثلاث مراحل ما يلي: عندما يدخل قانون معدل حيز النفاذ يتم تطبيق أوامره المعدلة في القانون الأصلي المعني و تصبح من خلال ذلك لا لزوم لها. ونتيجة لذلك، **لا يمكن تعديل القوانين المعدلة حالما تكون قد دخلت مرة حيز النفاذ**. و لا يمكن ابتداء من هذه اللحظة إجراء تعديل سوى على القانون الأصلي (بصيغته المعدلة). ونتيجة لذلك، لا يمكن تغيير قانون التعديل إلا إذا لم يدخل حيز النفاذ بعد. و لكن إذا جرى تعديل مباشر على أوامر التعديل للقانون المعدل المعلن يمكن أن يصبح الأمر مجهدا جدا في تحديد الصيغة النصية ذات الصلة للقانون الأصلي. ويكون من المفروض أولا تنفيذ التعديلات الحالية في القانون الأصلي، ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة في القانون الذي يتضمن التعديلات المعلقة، من أجل إدراج هذه التعديلات المعدلة في الصيغة النصية للقانون الأصلي فيما بعد؛ فإن التعبير عن ملاحظة التعديل للقانون الأصلي سيكون معقداً جداً في مثل هذه الحالة (قارن النقطة الهامشية ١٩٢). في المقابل، توضح تقنية الثلاث مراحل الموصى بها في إجراء تشريعي أي صيغة نصية للقانون الأصلي في أي وقت يتم إنجازها.

٣,١١,١٠ تعديلات متوازية

٦٧٦ وفي حالة تعديل قانون أصلي في مشاريع إجراءات تشريع متوازية، يجب أن يكون واضحا أي تعديل سوف يحدد الصيغة النصية السارية و في أي وقت. بالنسبة للمسودات، من المناسب أن يشار بطريقة مناسبة على أي صيغة نصية تعتمد مسودة كل مشروع؛ قارن هنا النقطة الهامشية ٥٥١. و يتعين مراقبة مسار الإجراءين التشريعيين عن كثب بدقة تامة من أجل تكييف المشروع، إذا اقتضت الضرورة، بواسطة الاستعانة بالتعبير عن تعاقب متغير في الدخول حيز النفاذ. وفي بعض الأحيان يكفي أيضا إيلاء اهتمام خاص لتسلسل معيَن تم بموجبه إصدار القانونين المعدلين.

٦٧٧ إذا تعين أن **تدخل** التعديلات على القانون الأصلي نفسه من مشاريع إجراءات تشريع مختلفة في **نفس اليوم حيز التنفيذ**، يجب أن يكون واضحا بأي تسلسل يجب أن تنفذ أوامر التعديل. وإلا تدمج التعديلات المختلفة المتعلقة بنفس مقاطع نص القانون الأصلي في الصيغة النصية بترتيب إصدارها ونشرها.

٣,١١,١١ تعديل قواعد سريان المفعول

٦٧٨ لا بد من الحذر الشديد عند تعديل قواعد سريان المفعول. و**لا يمكن** التفكير أساساً في تعديل شرط بدء النفاذ إلا إذا تحددت **مهلة سابقة** لبدء نفاذ القانون، أي إذا كانت هناك فترة أطول بين الإصدار والدخول حيز النفاذ. وفي حالة تغيير تاريخ بدء النفاذ، يجب التأكد من أن القانون المعدل المعني سوف يصدر ويدخل حيز النفاذ قبل موعد الدخول حيز النفاذ الذي سيتعدل. وإلا فإن التعديل يأتي متأخرا جدا: إذ سيتوجب إلغاء قانون أصلي دخل حيز النفاذ وتكون التعديلات التي دخلت حيز النفاذ في القانون الأصلي كان سيتم تنفيذها في القانون الأصلي، بحيث لا يتبقى غير ذلك ما يمكن تعديله. فإذا كان لا بد من التراجع عن العواقب القانونية التي قد ترتبت على ذلك، سيتعين على المشرع أن ينظم هذا بشكل صريح (انظر إلى النقطة الهامشية وما يلي ٤٦٥ للاطاع على مشكلة التراجع عن المقررات).

٦٧٩ إذا كان القانون الأصلي مؤقتاً (النقطة الهامشية ٤٦٩وما يلي)، قد يستند التعديل على تأجيل انتهاء الصلاحية أو إلغاء التحديد الزمني أساساً . و يهدف أمر التعديل في مثل هذه الحالة إلى استبدال تاريخ انتهاء سريان المفعول بتاريخ جديد أو إلى إلغاء ليحل محل تاريخ انتهاء الصلاحية مع التاريخ الجديد أو إلغاء قاعدة انتهاء سريان المفعول. وعلى أية حال يجب التأكد من إصدار القانون المعدل المناسب ودخوله حيز النفاذ قبل تاريخ انتهاء سريان المفعول المنصوص عليه في القانون. فإذا فُوّتتْ الفرصة و أُغفل ذلك ينتهي سريان مفعول القانون ويتوجب عندئذ أن يعاد سَنُّهُ من جديد.

٣,١١,١٢ تحديد زمن سريان مفعول التعديلات

٦٨٠ في بعض الحالات، يؤخذ بعين الاعتبار تحديد زمن سريان مفعول التعديلات من خلال **قاعدة انتهاء سريان المفعول** في القانون الأصلي. وهي تفترض مسبقا أن تكون الصيغة النصية للقانون الأصلي واضحة وتامة لا ثغرة فيها حتى بعد انتهاء سريان مفعول التعديل. و يكون مثلاً هذا هو الحال عند **إدراج أو إضافة وحدة تصنيفية مستقلة** من حيث المحتوى ويمكن حذف هذه

الوحدة التصنيفية دونما أي تأثير إضافي على صيغة النص المتبقية. في مثل هذه الحالة، يتم في البداية بواسطة أمر تعديل ترتيب إدراج أو إضافة وحدة التصنيف الهيكلي للقانون الأصلي.

ثم يتبع في فترة صلاحية القانون الأصلي تعليق وحدة التصنيف هذه في الوقت المطلوب؛ و يمكن لتحقيق ذلك مثلا استبدال أحكام الدخول حيز النفاذ التي قد تكون قد دخلت حيز التنفيذ بالفعل. والميزة الموجودة في هذا هو إمكانية الاستخلاص من القانون الأصلي نفسه ما إذا كانت بعض اللوائح لا تنسري إلا لفترة معينة من الزمن.

مثال:

المادة ...

تعديل [قانون] ...

يعدل قانون ... المؤرخ في ... (الجريدة الرسمةالاتحادية ...)، الذي تم تعديله مؤخرا بموجب المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمة الاتحادية ...)، على النحو التالي:

١ - تُضاف إلى المادة ... الفقرة التالية ... :

...

٨ – يُصاغ نص المادة ... كما يلي:

"المادة ...

تحديد مدة سريان المفعول

ينتهي سريان مفعول الفقرة ... من المادة ... بتاريخ ...

من الناحية التقنية القانونية من الممكن أيضا أن يأتي الأمر بانتهاء سريان مفعول وحدة التصنيف المرفقة أو المضافة ضمن أحكام سريان مفعول القانون المعدل. وبلا شك، يمكن بسهولة إغفال الانتباه إلى هذا القيد. على أي حال، يجب أن يستند انتهاء سريان المفعول على وحدة التصنيف المرفقة أو المضافة في القانون الأصلي وليس إلى أمر التعديل.

مثال:

المادة ...

بدء النفاذ، إنهاء سريان المفعول

يبدأ سريان مفعول هذا القانون بعد يوم من نشره. وينتهي سريان مفعول الفقرة ... من المادة ... من [قانون] ... المؤرخ في... (الجريدة الرسمية الاتحادية...)، والمعدل أخيراً بموجب المادة ... بتاريخ ...

٦٨١ في حالة إدراج وحدة تصنيف مستقلة مؤقتاً **لمدة سريان مفعول محددة**، فمن المستحسن عدم تغيير **الترقيم** الحالي واستخدام **ملحقات حروف إضافية** (النقطة الهامشية ٥٩٣). وعند الرغبة بعد الإدراج في إعادة ترقيم وحدات التصنيف الهيكلية التالية، يكفي ترك تحديد سريان مفعول وحدة التصنيف الهيكلية المدرجة يدخل حيز النفاذ بانتهاء المهلة المحددة. إذا تكونت ثغرة في القانون الأصلي من خلال إلغاء وحدة تصنيف مرقمة (كالمادة مثلا) يتعين تعليمها في حالة النشر مجدداً بأنها "(ملغاة)" (النقطة الهامشية ٥٨٣).

٦٨٢ ويمكن تحديد مدة سريان مفعول **التعديلات الأخرى** على أفضل وجه بأن يتضمن القانون المعدل **تعديلات متعددة** للقانون الأصلي (النقطة الهامشية ٥٤١، ٦٣٢ وما يلي). على سبيل المثال، إذا كان التعديل يتعلق بتحديد مدة سريان مفعول كلمات منفردة أو عبارة واحدة فقط، يتعين أولا صياغة أمر تعديل يفضي إلى صيغة النص الذي سيسري مفعوله في الفترة الزمنية المحددة، ثم وآخر ينطلق من صيغة النص الساري مفعوله لمدة محددة يرجع ثانية إلى النص الأصلي. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحديد مدة سريان مفعول أمر التعديل نفسه من أجل العودة إلى لتالي إحياء الصيغة الأصلية مجدداً.

٦٨٣ **بدلا من إجراء تعديلات مؤقتة**، يمكن تحقيق الغرض المنشود في بعض الأحيان من خلال ترتيبات تطبيق أو أحكام انتقالية في القانون الأصلي (النقطة الهامشية ٤١٢ وما يلي ، ٦٨٤وما يلي). بهذه الطريقة، يمكن وضع ترتيبات مغايرة لظروف معينة ولفترة معينة من الزمن. ويصبح هذا الحكم تلقائيا لاغيا مع تحقيق الغرض التنظيمي الذي جاء من أجله. وهو قد يكون مؤقتاً مثل لائحة مرفقة أو مضافة (النقطة الهامشية ٦٨٠)، أو يلغي في وقت لاحق في إطار التنقية القانونية.

٦٨٤ عند تعديل القوانين السارية غالبا ما يكون الانتقال السلس من الوضع القانوني القديم إلى الوضع القانوني الجديد أمرا غير ممكن، لأنه لا بد، لأسباب دستورية أو لأسباب أخرى، من مراعاة العلاقات القانونية القائمة. وهنا يلزم وجود **قاعدة انتقالية** تحدد كيفية معاملة العلاقات القانونية القائمة. فبدون ترتيبات انتقالية، لا يكون جائزاً الاستمرار في معالجة المسائل المعلقة وفقا للقواعد التي كانت قائمة حتى الآن و ألغيت أو تم تعديلها. ويمكن أيضا أن تكون الترتيبات الانتقالية بمثابة توضيح في جميع الحالات التي يكون فيها التباس ما إذا كان ينبغي تطبيق التشريع القديم أو الجديد على بعض القضايا (بشأن الأحكام الانتقالية، النقطة الهامشية ٤١٢ وما يلي).

٦٨٥ وبما أن القوانين الانتقالية تعدل تطبيق التشريع الجديد، فإنها تتساوى هيكلياً مع ترتيبات التشريع الأصلي. ولذلك فهي **تُدرج في التشريع الأصلي ذي الصلة**. ويمكن هكذا للذين يخاطبهم التشريع العثور على اللوائح الجديدة أو المعدلة والأحكام الانتقالية المرتبطة بها في نفس القانون. فإذا كان هناك قانون تمهيدي للقانون الأصلي، يمكن استخدامه موقعاً للترتيبات الانتقالية (النقطة الهامشية ٧٥٩).

٦٨٦ فلو كان القانون المعدل يتضمن مادة خاصة تنفرد باحتوائها على أحكام انتقالية ، فإن ذلك سيؤدي إلى خليط غير مرغوب فيه بين الجوانب التعديلية اللغوية والجوانب التعديلية التنظيمية (النقطة الهامشية ٤٩٩). ولن يستنفد القانون المعدل جهده في تعديل التشريع الأصلي القائم، بل سيصبح في حد ذاته نوعا من "قانون أصلي رافد" غالباً ما يتسم بمدة سريان مفعول من الصعب تحديدها. ولتوَجَّبَ في دليل المرجع ألف (النقطة الهامشية ٢٦) إدراج القانون المعدل بسبب هذه الأحكام الانتقالية بتسميته ورقم تصنيفه الهيكلي في مخزون التشريع الاتحادي القائم. إن مثل هذه **البقايا التنظيمية** تزيد دون داع من عدد القوانين الأصلية السارية وتجعل من الصعب جدا تتبع المخزون الموجود من القواعد (النقطة الهامشية ٤٩٣). ولذلك ينبغي تجنبها.

٦٨٧ وإذا كانت لا تزال توجد قوانين معدلة ذات أحكام انتقالية، ينبغي إزالة هذه البقايا التنظيمية بإلغائها أو بنقلها - إذا كانت لا تزال لديها حالات تطبيق – إلى الأحكام الختامية في أحد القوانين الأصلية الملائمة. وهذا إسهام هام في **التنقيح التشريعي**.

٦٨٨ اللوائح الانتقالية متوفرة بصورة منتظمة في الأحكام الختامية من القانون الأصلي. ويمكن تجميعها هناك في لائحة أو ، تبعاً للسبب الموجب لتعديل التشريع، يمكن تلخيصها في فقرات مختلفة. و قد يكون في بعض الحالات تخصيص موقع آخر مناسباً أكثر لها.

٦٨٩ ويكون التركيز في الأحكام الانتقالية عادة على **تاريخ اليوم المحدد للتعديل**. هذا التاريخ لا ينبغي وصفه بعبارة "بدء نفاذ هذا القانون"، لأن هذا قد يعني القانون الأصلي. ولذلك ينبغي أن يستخدم تاريخاُ محدداً، أو إذا لم يكن هذا ثابتاً بعد، أن يستخدم أمراً تأريخياً (على سبيل المثال [إدراج: تاريخ الدخول حيز النفاذ بموجب المادة ... من هذا القانون])؛ كما يمكن أيضاً استخدام عبارة "بدء نفاذ قانون المؤرخ في... [إدراج: تاريخ النشر وموقع المرجع لهذا القانون]"، أي موقع التعديل الفردي. فإذا تعين الإستناد في في الترتيبات الانتقالية إلى التشريع المطبق حتى الآن، يجب الإشارة إلى "القانون الساري مفعوله لغاية ..." أو "هذا القانون في الصيغة الساري مفعولها لغاية ...".

٣,١٣ تعديل اللوائح القانونية من قبل المُشرِّع[54]

٦٩٠ وإذا رغبت السلطة التشريعية في تغيير **بنيان القواعد** التي تتشابك فيها تشريعات القوانين والمراسيم، يجوز لها أن تُكيّف تشريعات المراسيم بواسطة قانون البرلمان إذا **تحققت الشروط التالية**:

---

[54] للاطلاع على التفاصيل، انظر إلى الخطاب الدوري المشترك من وزارة الداخلية الاتحادية ووزارة العدل الاتحادية المؤرخ في ٢١ آذار / مارس ٢٠٠٦م بمناسبة صدور القرارين من المحكمة الدستورية الاتحادية في ١٣ و ٢٧أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥م (٢ م د ف ٠٣/٢ و ٢ م د ل ٠٢/١١).

- يجب أن يتم تعديل المرسوم في إطار تعديل مجال الاختصاص الموضوعي من قبل المشرع.

- ويتعين على المشرع من أجل إنجاز القانون المعدل تطبيق **القواعد الدستورية المتعلقة بالتشريع** (المادة ٧٦ وما يلي من القانون الأساسي)؛ وتتوقف كذلك مسألة ما إذا كان القانون المعدل يتطلب الموافقة أيضا على القواعد المنطبقة على القوانين الرسمية وليس على الفقرة الثانية من المادة٨٠ من القانون الأساسي.

- ويتوجب على المشرع إذا قام بتعديل مرسوم **أن يلتزم بحدود الأساس القانوني للتفويض** (الجملة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي).

٦٩١ والنتيجة بالنسبة لأعمال مسودة المشروع، أن التعديلات على اللوائح القانونية يجب أن تقتصر على **مدى** معين **ناجمة مباشرة عن التعديلات على حق التشريع**. ولا يجوز تعديل اللوائح من قبل المشرع بشكل مستقل بعيداً عن التدابير التشريعية المرتبطة به.

٦٩٢ وفيما يتعلق بأساس التفويض القانوني الواجب التقيد به، يبدو من المُبرَّر دستوريا أن يقوم المُشرِّع بتعديل مرسوم بموجب قانون معدل على أساس تفويض هو الذي عدّله أو أعده أولا من خلال القانون المعدل.

٦٩٣ ويجب غض النظر عن **سن اللوائح القانونية الكاملة** ضمن قانون. فلا أحد يجوز له ذلك إلا جهات إصدار اللوائح المخولة بذلك. وللاطلاع على أي دخول متزامن وضروري حيز النفاذ للتشريع المعدَّل و اللوائح القانونية المتعلقة به يشار إلى الإمكانية الواردة في النقطة الهامشية ٤٦٠.

٦٩٤ إن **واجب الاقتباس** المنصوص عليه في الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي لا يخاطب إلا الهيئة المخولة بتشريع اللوائح. فإذا عدلت السلطة التشريعية نفسها لائحة قانونية ، فلا يلزم بالتالي إسباق التعديلات القانونية بصيغة تمهيدية.

٦٩٥ وإذا عدلت السلطة التشريعية مرسوما قائما، يتعين وضع هيكل القواعد بأكمله الناتج عن ذلك لأسباب وضوح المعايير بمثابة مرسوم قانوني. وتصبح لا ضرورة لها ما تسمى **بنود إزالة**

التصلب التي كانت عادة تستخدم سابقاً في الأحكام الختامية للقوانين المعدلة بهدف خفض مرتبة أجزاء اللائحة المعدلة من قبل السلطة التشريعية من مرتبة قانون إلى مرتبة مرسوم.

٣,١٤ الإذن بالنشر

٦٩٦ إذا تم تعديل قانون عدة مرات أو إلى حد أكبر على نطاق واسع، فإنه يمكن أن يُنص في الأحكام الختامية لقانون مُعدّل أن الوزارة الاتحادية المختصة يمكنها أن تنشر القانون المعدل في صيغته الجديدة في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية (التصريح بالنشر).

٦٩٧ ويتضمن النص القانوني المنشور في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية النص الرسمي الذي تركز عليه القوانين المعدلة التالية (النقطة الهامشية ١٧٥). وبسبب هذا **المفعول الحاسم** للنشر، تحتاج الوزارة المختصة إلى تصريح خاص من المشرع يعطيها صلاحية تحديد الصياغة النصية السارية للقانون الأصلي في تاريخ يوم محدد ونشرها في الجريدة الرسمية الاتحادية.

٦٩٨ ولا يشكل التصريح بالنشر إذناً بالإجراء التشريعي؛ فإن ممارسته لا تمس بالوضع القانوني؛ فهي تسمح على وجه الحصر فقط لصالح واجب اليقين القانوني **بإقرار إعلاني للنص القانوني** في تاريخ يوم محدد.

٦٩٩ ويتم إدراج التصريح بالنشر بانتظام في مادة منفصلة قبل أحكام بدء الدخول حيز النفاذ للقانون المعدل تحت **عنوان "تصريح بالنشر"**. وهو يتضمن بعبارات موحدة البيانات التالية:

- الوزارة الاتحادية المسؤولة عن النشر،
- عنوان الاقتباسللقانون المزمع نشره،
- تأريخ يوم محدد أو قابل للتحديد يُقرُّ فيه النص.

٧٠٠ ويمكن تحديد **تاريخ يوم معين** في التصريح بالنشر ليكون موعداً ثابتاً للنشر.

مثال:
المادة ٢ من القانون الأول المعدل لقانون احتياطيات الإعالة المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، الصفحة ٣٢٨٨):

يمكن لوزارة الداخلية الاتحادية أن تنشر صيغة نص قانون احتياطيات الإعالة بصيغته المعدلة بتاريخ

١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧م في الجريدة الرسمية الاتحادية.

٧٠١ وكثيرا ما يكون تاريخ الموعد المعين محددا في التصريح بالنشر **رهنا بدخول** القانون **حيز النفاذ** الذي يتضمن التصريح بالنشر.

مثال:

المادة٢من القانون الأول المعدل لقانون رعاية الحيوان الصادر في ١٨ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول صفحة ٣٠٠١):

يمكن للوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة وحماية المستهلك أن تنشر في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية
الصيغة النصية لـ "قانون رعاية الحيوان" بالصيغته الساري مفعولها مع بدء نفاذ هذا القانون.

٧٠٢ إذا كان من المتوخى **دخول** القانون المعدل **حيز النفاذ على شكل منشطر إلى قسمين** (النقطة الهامشية ٤٥٥ وما يلي)، يجب أن يكون واضحا على أيٍّ من نقاط بدء دخول القانون حيز النفاذ المختلفة سيُعّقَدُ الارتباط. ولذلك، من المستصوب، في حالات االدخول المنشطر حيز النفاذ تحديد تاريخ الموعد المعين في التصريح بالنشر بواسطة تاريخ محدد أو أمر تأريخ (النقطة الهامشية ٤٤٨).

مثال:

المادة 3

تصريح بالنشر

يمكن للوزارة الاتحادية ... أن تنشر صيغة نص ... [القانون] في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية بالصيغة الساري مفعولها اعتباراً من ... **[إدراج: تاريخ بدء النفاذ وفقا للفقرة الثانية من المادة ٤]**.

٧٠٣ وينبغي أن يحدد تاريخ الموعد المعين بحيث يمكن، قدر الإمكان، أن تراعى كافة التعديلات على القانون الأصلي، إن هي في مرحلة المشاورات أو هي في مرحلة النشر. إن النشر لا يجدي إذا كان من المعروف فعلا أن القانون سيتعدل مباشرة بعد ذلك من جديد (النقطة الهشامية ٨٦٢).

٧٠٤ إن إعطاء **صلاحيات إضافية** في التصريح بالنشر، مثل تصحيح الأخطاء الواضحة، أو إزالة التناقضات في الصياغة، أو إعادة ترقيم القانون من جديد أو إنشاء عنوان جديد، غير مرغوب فيها شكلياً قانونياً (أمثلة خطأ: الرقم ٢ من الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون ضريبة الهيئات والشركات؛ الرقم ٢ من الفقرة الرابعة من المادة ٥١ من قانون ضريبة الدخل).

٧٠٥ إن الوزارة الاتحادية المختصة في أي حال مخوّلة بتصحيح الأخطاء المطبعية وغيرها من الأخطاء الواضحة في القانون المنشور. ويجب في هذا مراعاة الإجراء وفقا للمادة ٦١ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية ، ولكن دون نشر تصحيح خصوصي منفصل.

٧٠٦ ويمكن لجميع الإضافات الأخرى أن يؤدي إلى **الكثير من المشاكل**. حتى إن تغيير عنوان أو تسلسل الأحكام أو علامات الترقيم قد يؤدي إلى استعادة مشوهة للمحتويات ذات الصلة بالقانون. وبقدر ما يعتبر المشرع عنواناً جديدا أو ترقيماً آخر أو حتى التبديل شأنا معقولاً أو ضرورياً، لا يجوز له أن يترك ذلك للوزارة الاتحادية المسؤولة، بل يجب عليه أن ينظمه بنفسه.

٧٠٧ راجع النقطة الهامشية ٧١٤ فيما يخص الدخول حيز النفاذ للتصريح بالنشر.

٣,١٥ بدء نفاذ التعديل الفردي

٧٠٨ و ينبغي في التعديل الفردي أيضا، أن يكون تاريخ بدء النفاذ **محدداً بدقة ووضوح** (قارن الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من القانون الأساسي). وما كان يتعين مراعاته عند تنظيم قواعد بدء النفاذ قد سبق شرحه فيما يتعلق بسن القوانين الأصلية (النقطة الهامشية ٤٣٨ وما يلي)؛ وهذا ينطبق أيضا على التعديل الفردي، ما لم يتبع لاحقاً ما يشير إلى خلاف ذلك من الخصوصيات.

٧٠٩ **موقع** الدخول حيز النفاذ هو آخر مادة من التعديل الفردي.

٧١٠ و تُستخدم أيضا في التعديل الفردي عبارة **"هذا القانون يدخل حيز النفاذ فى ..."**. والمفهوم من ذلك بدء سريان المفعول الخارجي أو الصلاحية. وهذا يعني أن أوامر التعديل الفردية تصبح سارية المفعول، وتُنفّذ في التشريع الأصلي وبالتالي تصبح باطلة. ويكتسب نص القانون الأصلي صيغته المعدلة الجديدة اعتبارا من هذا التاريخ.

٧١١ وتستند أوامر التعديل دائما على نص قانوني محدد. وإذا تحدد دخول التعديلات حيز النفاذ بعيدا جدا في المستقبل، ترتفع المخاطرة بأن يكون النص الذي يفترضون أنه موجود قد تعدل في هذه الأثناء. ويمكن عندئذ أن تؤدي التعديلات المعلنة ولكن غير الساري مفعولها بعد (ما تُسمى بالمعلقة) إلى نص قانوني متناقض أو تكون غير قابلة للتنفيذ (النقطة الهامشية ٦٧٠وما يلي). ولهذا السبب، ينبغي **أن لا تدخل** التعديلات **حيز التنفيذ بمهلة زمنية طويلة جدا**.

٧١٢ وإذا كانت هناك حاجة إلى تعديل التعديلات المعلقة أو إلغاؤها بواسطة قانون معدل، على سبيل المثال لأنها الآن قد قات أوانها كليا أو جزئيا، يجب التأكد من أن قانون التعديل الجديد يدخل حيز

النفاذ **قبل** القانون المعدل الذي يتضمن التعديلات المعلقة (للاطلاع على التفاصيل قارن النقطة الهامشية ٦٧٠ وما يلي).

٧١٣ عندما ينبغي أن تدخل تعديلات فردية حيز التنفيذ في أوقات مختلفة (**دخول منشطر حيز النفاذ**)، يستند تصميم ترتيبات سريان المفعول على هيكل قانون التعديل. وإذا تم تلخيص التعديلات التي ستدخل في نفس الوقت حيز التنفيذ **كل في مادة واحدة** (النقطة الهامشية ٥٤٠ وما يلي)، يصبح تنظيم الدخول حيز النفاذ واضحا جدا.

مثال:

مادة ...

الدخول حيزالنفاذ

(١) رهنا بأحكام الفقرة ٢، يبدأ نفاذ هذا القانون في اليوم التالي لصدوره.

(٢) تدخل المادة ٢حيز النفاذ في ... [إدراج: تاريخ اليوم الأول من الشهر الميلادي الرابع بعد الصدور].

وإذا كانت التعديلات التي ستدخل حيز النفاذ في أوقات مختلفة واردة في مادة واحدة فقط، فإن بدء النفاذ يجب أن يتبع أمر التعديل المطابق. وهذا يعني إسناده إليه برقمه، وإذا لزم الأمر بالحرف أو بالحرف المزدوج. في بعض الأحيان من الضروري ذكر وحدة التصنيف الهيكلي المعدلة للقانون الأصلي. ويجب دائما الانتباه إلى ضمان صياغة واضحة للقانون الأصلي في كل مرة يبدأ فيها الدخول حيز النفاذ تبعاً لأمر يفرضه.

مثال:

مادة ...

الدخول حيزالنفاذ

(١) رهنا بأحكام الفقرتين ٢و ٣، يبدأ نفاذ هذا القانون في اليوم التالي لصدوره.

(٢) تدخل الأرقام ٢ لغاية ٤ حرف (أ) من المادة٢ حيز النفاذ في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٠م، في ذات الوقت تدخل في رقم٦ المادة ١٣ من [قانون] ... حيز النفاذ.

(٣) تدخل الفقرات ٥ و ٧ لغاية ١٠ رقم ١ حرف (أ) ورقم ٣ حرف (ج) و (د) من المادة ٣ حيز النفاذ في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٤م.

٧١٤ المادة في التعديل الفردي مع **إذن بالنشر** (النقطة الهامشية ٦٩٦ وما يلي) مستقلة عن أحكام الدخول حيز النفاذ وبالتالي لا تحتاج إلى أن يشار إليها هناك على وجه التحديد. هذا الإذن موجه فقط إلى الوزارة الاتحادية المذكورة ويسري مفعوله في لحظة الصدور.

٣,١٦ الصيغة الختامية

٧١٥ وحتى التعديل الفردي يجب أن يكون له خاتمة. و للخاتمة نفس الوظيفة مثل تلك التي تقوم بها في أول تنظيم يصدر، وبالتالي يمكن استخدام الخاتمات نفسها (النقطة الهامشية ٤٨٣ وما يلي). ومع ذلك، يجب أن تكون العبارة الختامية **متسقة بدقة تماما مع محتوى التعديل الفردي**. ولا يجوز، تحت أي ظرف من الظروف، نقلها دون تدقيق عن قانون أصلي أو تعديل فردي سابق. فقد يكون التعديل الفردي مثلا قانونا اعتراضياً بالرغم من كون القانون الأصلي أو التعديل الفردي السابق من القوانين التي تحتاج إلى الموافقة من المجلس الاتحادي أو بالعكس.

٧١٦ العبارة الختامية ليس لها قوة قانونية. ويقوم الرئيس الاتحادي بتنفيذ العبارة الختامية و تحمل مسؤوليتها (الجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من القانون الأساسي).

٣٦٩ الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية لعام ٢٠٠٧م الجزء الأول رقم ١١ الصادر في بون في ٣٠ مارس / آذار ٢٠٠٦م — تاريخ النشر

قانون الحماية من الحجز على احتياطات العجزة — العنوان [التسمية]

في ٢٦ مارس / آذار ٢٠٠٧م — تاريخ صدوره

قرر البوندیستاغ القانون التالي : — العبارة الافتتاحية

المادة ١
تعديل قانون الإجراءات المدنية

يُعدل قانون الإجراءات المدنية بصيغته المعلنة في ٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٣٢٠٢؛ ٢٠٠٦م الجزء الأول ، ص ٤٣١)، التي تعدلت أخيرا بموجب المادة ٤ من القانون الصادر في ٢٦ آذار / مارس ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٣٥٨)، على النحو التالي: — الجملة الافتتاحية

١- تُدرج المعلومات التالية في جدول المحتويات بعد المعلومة للمادة ٨٥١ (ب): — أمر التعديل
" المادة ٨٥١ (ج) حماية من الحجز في حالة معاشات التقاعد
المادة ٨٥١ (د) حماية من الحجز لأصول احتياطات العجزة الممولة من الضرائب ".
٢- ...

المادة ٢
تعديل نظام الإعسار — تغيير قاعدة واحدة (الجملة الافتتاحية سوية مع أمر التعديل)

تُدرج في الجملة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من نظام الإعسار المؤرخ في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٢٨٦٦)، المعدل أخيراً بموجب المادة ١٣ من القانون الصادر في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٣٤١٦) بعد المعلومة
"٨٥٠ (ط)" المعلومات "٨٥١ (ج) و ٨٥١ (د).

المادة ٣
تعديل القانون بشأن عقد التأمين — عنوان المادة

يعدل القانون المتعلق بعقد التأمين في الصيغة المنقحة المنشورة في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث تحت رقم التصنيف ٧٦٣٢-١ و المعدلة أخيراً بموجب المادة ٢ من القانون الصادر في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ص ٣٢٣٢) على النحو التالي:
١ - تضاف الجملة التالية إلى الفقرة ٣ من المادة ١٦٥:
"وينطبق الشيء نفسه إذا كانت المطالب بموجب المادة ٨٥١ (ج) من قانون الإجراءات المدنية ليست تحت طائلة الحجز".
٢ – تضاف بعد المادة ١٧٢ المادة ١٧٣ التالية:

المادة ٤
دخول حيز النفاذ — قاعدة سريان المفعول

يدخل هذا القانون حيز النفاذ بعد يوم من نشره. — (هنا: دخول حيز النفاذ)

الحقوق الدستورية للمجلس الاتحادي مُصانة. — العبارة الختامية
يصدر هذا القانون أعلاه. ويُنشَرُ في الجريدة الرسمية الاتحادية.
برلين، في ٢٦ آذار / مارس ٢٠٠٧م — تاريخ صدوره

التواقيع

الرئيس الاتحادي
هورست كوهلر

المستشارة الاتحادية
الدكتور أنجيلا ميركل

الوزير الاتحـادي للمـاليـة
بير شتاينبروك

[تم تكييف المثال الأصلي الوارد أعلاه مع قواعد الدليل]

٤ القانون الغلافي

٤,١ ميزة القانون الغلافي

٧١٧ القانون الغلافي عبارة عن إمكانية تصميم يمكن بواسطتها في **إجراء تشريعي واحد** تعديل قوانين مختلفة أو سنها أو إلغاؤها ، علماً بأن الأجزاء الفردية للقانون الغلافي يجب أن تربطها **علاقة شأن مشترك**.

٧١٨ وتسمى القوانين الغلافي ة غالباً قوانين المواد ولكن هذا غير دقيق بالنظر إلى التعديلات الفردية وقوانين العقود والقوانين التمهيدية، المنظمة في مواد.

٧١٩ ويجب اختيار شكل القانون الغلافي على وجه الخصوص إذا تأثرت **عدة قوانين أصلية بتعديلات رئيسية** تتعلق من حيث المضمون ببعضها البعض، ولهذا فإن شكل التعديل الفردي مع التعديلات التالية غير وارد (النقطة الهامشية ٥١٧ وما يلي).

٧٢٠ ويمكن للقانون الغلافي أن يوحد في داخله جميع **الأشكال الأساسية للقوانين**. فيمكن تحت عنوان واحد في مواده الفردية

- تعديل عدد كبير من القوانين الأصلية
- استبدال قوانين رئيسية و تعديل أخرى غيرها في ذات الوقت أو
- ربط تنظيمات أولية مع تعديلات أو استبدالات لقوانين رئيسية.

٧٢١ كما يتضمن القانون الغلافي فوق ذلك **تعديلات تالية** على قوانين أخرى أو لوائح قانونية ، إذا كان هذا ضرورياً ، من أجل الحفاظ على تماسك بقية التشريعات مع الأحكام المعدلة أو المُستّة حديثا في القانون الغلافي .

٧٢٢ ولا يتضمن القانون الغلافي سوى **صيغة افتتاحية واحدة وصيغة ختامية واحدة** وكذلك على **لائحة دخول حيز النفاذ**.

٧٢٣ إن التوصيات الخاصة بالقوانين الأصلية وقوانين الاستبدال والتعديلات الفردية قابلة لتطبيقها على القوانين الغلافي ة. لذلك، سوف يتم فيما يلي ذكر الميزات الخاصة أدناه فقط.

٤,٢ عنوان القانون الغلافي

٧٢٤ يجب أن يكون للقانون الغلافي تسمية . وهي تتبع للنص الرسمي للقانون. وخلافاً للتنظيم الأولي لا تكون **القدرة على الاقتباس في المقدمة هنا**. وعادة ما لا يتم اقتباس كامل لقانون تعديل (النقطة الهامشية ٥٢٠). لذلك، لا تحتاج القوانين الغلافي ة إلى **تسمية موجزة**.

٧٢٥ وتتكون التسمية تماما كما هو الحال في قانون أصلي (النقطة الهامشية ٣٢٤ وما يلي). بالنسبة **للمعلومة عن غرض القانون** (النقطة الهامشية ٣٢٨) لا ينبغي أن تصطف أسماء الاقتباس من القوانين التي يتعين تغييرها ببساطة جنباً إلى جنب بل يجب بدلا من ذلك العثور على وصف تعميمي يوفر معلومات حول القاسم المشترك الذي يجمع بين القضايا التنظيمية للمواد الفردية. وعادة ما تكفي بضع كلمات لوصف الشؤون التنظيمية والغرض من المشروع.

أمثلة:

قانون متعلق بالتنظيم الجديد لتشريعات المشورة القانونية

القانون المتعلق بتنفيذ توجيهات الإقامة واللجوء في الاتحاد الأوروبي

قانون متعلق بتعديل الضريبة على السيارات وباللوائح الخاصة بالرسوم على طرق السيارات السريعة.

٧٢٦ لا تراعى التعديلات **التالية** في التسمية.

٧٢٧ ولا يدخل تأريخ السنة من حيث المبدأ ضمن تسمية قانون غلافي . فقط بالنسبة للقوانين الغلافي ة المتكررة يمكن إدراج تأريخ السنة لسنة الإصدار كعلامة مميزة في العنوان. بهذه الطريقة يمكن إعادة استخدام التسمية في المستقبل – حيث أنها بالمناسبة ثابتة لا تتغير.

أمثلة:

قانون الضرائب السنوي ٢٠٠٧م
قانون الضرائب السنوي ٢٠٠٨م

٧٢٨ و لا يدخل عدد – خلافاً لما هو الحال في التعديل الفردي (قارن النقطة الهامشية ٥٢٢) – من حيث المبدأ ضمن تسمية القانون الغلافي . ولا يمكن أن تبدأ التسمية بعدد إلا إذا كان هذا من أجل التمييز بين قوانين غلافي ة من نفس النوع.

أمثلة:

القانون الثاني لتحديث القضاء
القانون الثاني المتعلق بتنقيح التشريع الاتحادي في مجال صلاحيات وزارة الداخلية الاتحادية

٧٢٩ إذا تقرر استثنائياً إعطاء تسمية مختصرة رسمية للقانون الغلافي ينبغي تشكيلها بالتفاهم مع مع مكتب العدل الاتحادي المسؤول عن توثيق التشريع الاتحادي (النقطة الهامشية ٣١).

٤,٣ الصيغة الافتتاحية للقانون الغلافي

٧٣٠ ينبغي أن تأتي **صيغة افتتاحية** في مقدمة مسودة مشروع قانون غلافي . و ينطبق ما سبق قوله عن الصيغة الافتتاحية في القوانين الأصلية هنا أيضا. (النقاط الهامشية ٣٥٠ لغاية ٣٥٧).

٧٣١ تستند الصيغة الافتتاحية على **القانون الغلافي كوحدة متكاملة**. فإذا تضمنت مادة واحدة فقط قاعدة تتطلب موافقة البوندسرات أو أغلبية مؤهلة، يتطلب القانون بأكمله الموافقة أو الأغلبية المؤهلة. ولذلك ينبغي دراسة ما إذا كان يمكن تحقيق مسببات التعديلات منفصلة على حدة أو بإجراء تشريعي آخر يتطلب على أي حال الموافقة أو الأغلبية المؤهلة.

٤,٤ هيكلية القانون الغلافي

٧٣٢ يتكون القانون الغلافي من مواد مرقمة بالتسلسل. وينبغي استخدام الأرقام العربية في عد المواد (مثل المادة ٣ وليس المادة الثالثة).

٧٣٣ يتعين من حيث المبدأ **تخصيص مادة منفصلة لكل قانون أصلي** في القانون الغلافي ، بصرف النظر عما إذا كان القانون الأصلي سيخضع لتعديل أحكامه الفردية فقط ، أو سيُستبدلُ أو سَيُسَنّ للمرة الأولى. ولا يجوز إلا للتعديلات التالية الضرورية لاحقاً أن تجمع في مادة واحدة.

٧٣٤ وينبغي ترتيب مواد القانون الغلافي على حدة وفقا **لتسلسل** أرقام تصنيفها الهيكلية في دليل المرجع ألف (النقطة الهامشية ٢٦). ويمكن اعتماد تسلسل آخر عندما يكون لأجزاء فردية من القانون الغلافي أهمية بارزة.

٧٣٥ ويمكن أن يُقَدّمَ **جدول محتويات** على القوانين الغلافي ة واسعة النطاق وما ذلك إلا من أجل الوضوح فقط وهو فيما عدا ذلك لا تأثير له على الإطلاق.

٤,٥ العنوان و هيكلية المواد

٧٣٦ يجب أن يُعطى عنوان لكل مادة في القانون الغلافي .

٧٣٧ إذا كانت المادة تحتوي على **قانون أصلي مكتمل** (إصدار أولي أو قانون استبدالي)، يكون **عنوان** القانون الأصلي هو في نفس الوقت عنوان المادة. و يطابق **الإنشاء** التالي للمادة هيكلية القانون الأصلي (النقطة الهامشية ٣٦١ وما يلي)، ولكن بدون صيغة افتتاحية خاصة بها وتاريخ صدور خاص بها ودخول لها حيز النفاذ أو صيغة ختامية خاصة بها (النقطة الهامشية ٧٢٢).

٧٣٨ و يذكر **عنوان مادة مُعدِّلة** أولا الغرض الظاهري "تعديل" وبصيغة المضاف والمضاف إليه عنوان الاقتباسللقانون الجاري تعديله.

مثال:

المادة ١
تعديل قانون العقاقير

٧٣٩ ومثل هذه المادة، التي تحتوي على تعديلات رئيسية في القانون الأصلي يتم **إنشاؤها** بنفس الطريقة **مثل** المادة ١ من تعديل فردي (االنقاط الهامشية ٥٤٤ وما يلي ، ٥٥٢وما يلي).

٧٤٠ يجب أن يُظهر **عنوان المادة التي تجمع التعديلات التالية** في مختلف القوانين أو اللوائح القانونية أنه يتعلق بالتكييف مع الوضع القانوني المتغير.

أمثلة:

تعديلات تالية
تعديلات على تشريعات أخرى
تعديلات على غيرها من القوانين الاجتماعية والإعانية

٧٤١ وتنقسم المادة التي تتضمن **التعديلات التالية** إلى **فقرات فرعية** تعالج التشريعات التي يتعين تعديلها وفقا لتسلسل أرقام التصنيف الهيكلي في دليل المرجع ألف. و تنطبق عليها نفس

التوصيات كما هو الحال في التعديل الفردي (النقطة الهامشية ٦٣٦ وما يلي).

٧٤٢ ويمكن تخصيص **عدة مواد** في الحالات الفردية **للتعديلات التالية**. هذا ممكن على سبيل المثال إذا توجب دخول تعديلات تالية فردية حيز النفاذ في أوقات مختلفة.

٧٤٣ ولا سيما في حالة مشاريع التعديل على نطاق واسع من المهم التحقق بعناية مما إذا كان **يتوجب إلغاء الأحكام السارية** حتى الآن. ولا يجوز الاعتماد على الثقة بأن أحكام التشريع المتأخرة ستزيح أحكام التشريعات في السابق.

وكثيرا ما تتداخل أحكام التشريع القديم والجديد جزئيا فقط. و يضاف على ذلك، أن الأحكام العامة الأحدث لا تزيح الأحكام المتخصصة الأقدم وغالبا ما يكون من الصعب عند مقارنة العلاقة بين لائحة و أخرى تحديد الجزم في تصنيف لائحة بأنها أكثر عمومية والأخرى بأنها أكثر خصوصية. و يتوجب من أجل تجنبً مثل هذه الخلافات هنا من البداية تنظيم سواءً ما وإذا لزم الأمر أي اللوائح ينبغي ألا تُطبق في المستقبل.

٧٤٤ عندما يتعين **إلغاء وحدات تصنيف فردية فقط** من قانون أصلي أو مرسوم أصلي – على سبيل المثال حذف فقرات فردية – فإنها **تلغى** من حيث المبدأ في الموقع المخصص للتعديلات الرئيسية أو التعديلات التالية كل مرة بأمر تعديل مناسب (النقطة الهامشية ٥٧٥ وما يلي).

٧٤٥ وإذا كان من الضروري، من ناحية أخرى، إلغاء **قوانين** أو مراسيم **بأكملها**، على سبيل المثال، لأن القانون الغلافي يتضمن قانون استبدال، يمكن الأمر بالإلغاء في **مادة ختامية** من القانون الغلافي . فيُكتب فوق نص المادة مثلا "إلغاء التشريع الساري حتى الآن". ويمكن أن يكون الموقع البديل المادة الأخيرة من القانون الغلافي تحت العنوان "بدء النفاذ، انتهاء سريان المفعول" (النقطتان الهامشيتان ٥٧٦، ٧٥٤).

٧٤٦ ويمكن أيضا إصدار الأمر **بإلغاء** القوانين الأصلية في **وقت لاحق**؛ ففي أحكام الدخول حيز النفاذ يكون هناك الوقت المناسب لتقرير متى ينبغي أن يبدأ سريان مفعول الإلغاء. وهذا يعادل تقييدا لاحقا لمدة سريان مفعول القانون الأصلي. وإذا يتعين أن يصبح الإلغاء نافذا في وقت متاخر جداً، بعد مرور سنة على نشره مثلا، فمن المستصوب، ترسيخ نهاية سريان مفعول القانون الأصلي في أحكامه الختامية (النقطة الهامشية ٤٧٦). ونتيجة لذلك، يحصل الحقوقيون على المعلومات الهامة حول انقضاء سريان المفعول مسبقاً من القانون الأصلي. وينطبق نفس الشيء على إلغاء المراسيم القانونية.

٤,٦ أحكام انتقالية

٧٤٧ ولا يجوز تجميع الترتيبات الانتقالية في المواد الختامية من القانون الغلافي . فمكانها الصحيح هو **القانون الأصلي المعني**، الذي تسبب إصداره أو تعديله بضرورة الترتيبات الانتقالية الملموسة (النقطة الهامشية ٦٨٤وما يلي). كذلك غيرها من القواعد (مثل التفويض بإصدار المراسيم)، والتي لها أيضاً مدة سريان مفعول معيارية، مكانها الصحيح هو القانون الأصلي المناسب. وهكذا يمكن للحقوقينن العثور على جميع الأحكام ذات الصلة في التشريعات الأصلية المعنية بالإضافة إلى تجنب **البقايا التنظيمية**.

٧٤٨ وبالنسبة **لصياغة** الأحكام الانتقالية في القوانين الأصلية ذات الصلة، تنطبق التوصيات في النقطتين الهامشيتين ٤١٢ و ٦٨٤وما يليهما.

٤,٧ قواعد مدة سريان المفعول

٧٤٩ وفي القانون الغلافي أيضا، ينبغي تحديد يوم بدء النفاذ بشكل قاطع وبدقة. و تنطبق على القانون الغلافي التوصيات بشأن بدء نفاذ القانون الأصلي (النقطة الهامشية ٤٣٨ وما يلي) وكذلك بدئ نفاذ التعديلات الفردية (النقطة الهامشية ٧٠٨ وما يلي).

٧٥٠ موقع أحكام الدخول حيز النفاذ هو **حصريا المادة الأخيرة** من القانون الغلافي. ولا يجوز أن تتضمن مواد فردية من القانون الغلافي مع قوانين رئيسية كاملة (الإصدارات الأولية أو الاستبدالية) أحكاما منفصلة بشأن الدخول حيز النفاذ (النقطتان الهامشيتان ٧٣٧، ٧٢٢).

٧٥١ **عنوان** المادة الأخيرة هو " بدء النفاذ"

٧٥٢ وغالبا ما يدخل في الاعتبار في حالة القوانين الغلافي ة **بدء نفاذ منشطر** (النقطة الهامشية ٤٥٥ وما يلي ، ٧١٣). وينبغي الانتباه عند صياغة أحكام الدخول حيز النفاذ إلى الوضوح و كذلك إلى التوصيف الدقيق لتلك الجماعات الفرعية من القواعد التي ينبغي أن تدخل حيز النفاذ في تاريخ معين. وضمن المادة التي تحتوي على قاعدة بدء النفاذ، يمكن إدراج كل جماعة فرعية في فقرات منفصلة أو جُمل أو في تعداد مرقم.

٧٥٣ وإذا كانت التعديلات التي ستدخل في نفس الوقت حيز النفاذ قد جُمِعت كل منها **في مادة واحدة** (النقطة الهامشية ٧١٣)، عندئذ يكفي في قاعدة الدخول حيز النفاذ ذكر المواد الفردية للقانون الغلافي . إذا كان من المفروض على سبيل الاستثناء أن تدخل **أوامر تعديل فردية لإحدى المواد** حيز النفاذ في وقت مختلف، يجب التعبير عنها على وجه التحديد. وعلى أية حال، يجب التأكد من نشوء صيغة واضحة للقانون الأصلي في كل من تواريخ بدء النفاذ المختلفة.

٧٥٤ إن **أحكام انتهاء سريان المفعول** (النقطتان الهامشيتان ٥٧٦ و ٧٤٥) يمكن أن تأتي بديلا لقاعدة الإلغاء إذا ما أريد حذف قانون بأكمله أو لائحة بأكملها، لأن القانون الغلافي يخلق في هذا الصدد تشريعاً جديدا أو معدلا. فتتضمن المادة الختامية عندئذ العنوان "بدء النفاذ، انتهاء سريان المفعول".

٤,٨ الصيغة الختامية

٧٥٥ يدخل في الاعتبار استخدام ذات الصيغ الختامية في حالة القوانين الغلافي ة كما في حالة الإصدارات الأولية (النقطة الهامشية ٤٨٣ وما يلي) أو التعديلات الفردية (النقطة الهامشية ٧١٥ و ما يلي). ويجب أن تقرر الصيغة الختامية بعناية بالنظر إلى كامل محتوى القانون الغلافي .

٥ القانون التمهيدي

٧٥٦ كثيرا ما تقترن التدوينات الهامة بقوانين تمهيدية (مثل القوانين التمهيدية للقانون المدني، وللقانون التجاري، ولقانون الإجراءات المدنية، ولقانون القضاء، ولنظام الرسوم والضرائب، ولنظام الإعسار).

٧٥٧ عند إدخال تشريعات جديدة على نطاق واسع، هناك بانتظام ضرورة للعديد من الأحكام الانتقالية (النقطة الهامشية ٤١٢ وما يلي) التي لا يتم تجميعها بعد ذلك في نهاية القانون الأصلي الجديد (التدوين) ولكن في قانون تمهيدي منفصل. وهذه إلى حد ما أمور ذات أهمية جوهرية بحيث يجب تظل لفترة طويلة قادمة من السهل العثور عليها وقابلة للاقتباس بوضوح.

٧٥٨ وبسبب الصلة المباشرة بين التدوين والقانون التمهيدي، من المنطقي اصدار كلا القانونين في إجراء تشريعي واحد. عندئذ تدخل ضمن القانون الغلافي المناسب التعديلات التالية العديدة على الغالب (النقطة الهامشية ٤٩٧، ٧٤٠وما يلي)؛ وهكذا، يبقى القانون التمهيدي رهناً للأحكام الانتقالية.

٧٥٩ وتستخدم االقوانين التمهيدية القائمة إطاراً مفتوحاً لجميع الأحكام الانتقالية اللاحقة المتعلقة بالقانون الأصلي ذي الصلة (النقطة الهامشية ٦٨١). وهكذا، عند تعديل قانون أصلي مجهز بقانون تمهيدي وتطلب التعديل أحكاماً انتقالية،يُمكن إدراج هذه الأحكام الانتقالية في القانون

التمهيدي. وينبغي أن يشير عنوان كل مادة من القانون التمهيدي بمفردها على وجه التحديد إلى القانون الذي تسبب بالترتيبات الانتقالية ذات الصلة.

مثال:

تنص المادة ٧من القانون الثاني المتعلق بتعديل قوانين الرعاية المؤرخ في ٢١ نيسان / أبريل ٢٠٠٥م (الجريدة الرسمية الاتحدادية الجزء الأول، الصفحة ١٠٧٣) على ما يلي:

المادة ٧

تعديل القانون التمهيدي

للقانون المدني

تضاف إلى المادة ٢٢٩ من القانون التمهيدي للقانون المدني، في الصيغة الصادرة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، الصفحة ٢٤٩٤؛ ١٩٩٧ الجزء الأول ، الصفحة ١٠٦١)، المعدل أخيراً بموجب المادة ٢ و الفقرة الثانية من المادة ٤ من القانون الصادر في ٦ شباط / فبراير ٢٠٠٥م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، الصفحة ٢٠٣)، المادة ١٤ التالية:

" المادة ١٤

حكم انتقالي

للقانون الثاني المُعَدِّل لتشريع الرعاية

المؤرخ في ٢١ أبريل ٢٠٠٥م

وتخضع مطالب الأجور والتعويضات عن النفقات للأوصياء ومقدمي الرعاية، و الممرضين التي نشأت قبل ١ تموز / يوليه ٢٠٠٥م ، للأحكام السارية حتى بدأ سريان مفعول القانون الثاني المُعَدِّل لتشريع الرعاية المؤرخ في ٢١ أبريل ٢٠٠٥م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول صفحة ١٠٧٣)."

٧٦٠ عند صدور القانون التمهيدي في إجراء تشريعي منفصل، يُربَطُ على الغالب دخوله حيز النفاذ مع دخول الإجراء التشريعي حيز النفاذ (النقطة الهامشية ٤٦٢ وما يلي).

الجزء هاء

اللوائح

٢١٥ الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية لعام ٢٠٠٧م الجزء الأول رقم ٧ الصادر في بون في ٥ مارس / آذار٢٠٠٧م — تاريخ النشر

العنوان = التسمية

مرسوم
من أجل تيسير الوصول غير المعاق بالحواجز إلى الوثائق للأشخاص المكفوفين ضعاف البصر في الإجراءات القضائية
(مرسوم تيسير إمكانية الوصول)

الإسم القصير - مختصر

تاريخ صدوره

في ٢٦ شباط / فبراير ٢٠٠٧م

الصيغة الافتتاحية مع قاعدة التفويض

استنادا إلى الفقرة ٢ من المادة ١٩١أ من قانون القضاء، المعدل بموجب رقم ٢ من المادة ١٥ج من القانون المؤرخ في ٢٢ آذار / مارس ٢٠٠٥م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ،صفحة ٨٣٧)، بالاقتران مع الفقرة ٨ من المادة ٤٦ من قانون مخالفات النظام المدرج بموجب رقم ٢ من المادة ١ من القانون المؤرخ في ٢٦ تموز / يوليه ٢٠٠٢م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، الصفحات ٢٨٦٤، ٣٥١٦ ترسم وزارة العدل الاتحادية:

المادة ١
مجال التطبيق

عنوان المواد

١- تنظم هذه اللائحة الشروط والإجراءات اللازمة لإتاحة الوصول إلى الوثائق في الإجراءات القضائية للشخص المكفوف أو ضعيف البصر (الشخص المؤهل) بطريقة تمكنه من إدراك محتواها.

٢- تسري اللائحة على إجراءات التحقيق والتنفيذ من النيابة العامة وكذلك على إجراء الغرامة الإدارية السلطوية طبقاً لذلك عندما يتعلق الأمر بالمكفوفين أو المعاقين بصريا.

٣- الحق في الإتاحة وفقاً لهذا المرسوم قائم في الإجراءات القضائية تجاه المحكمة وفي إجراءات التحقيق من قبل النيابة العامة تجاه النيابة العامة في دعاوى الادعاء العام وفي إجراءات الغرامة الإدارية تجاه سلطة الملاحقات وفي إجراءات التنفيذ تجاه سلطات التنفيذ ذات الصلة فيما يتعلق بهذه الإجراءات.

المادة ٢
موضوع التيسير

حكم فردي

١- الحق في تيسيرالإتاحة وفقا للجملتين الأولى و الثانية من الفقرة الأولى من المادة ١٩١أ من قانون القضاء، بالاقتران مع الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من قانون المخالفات الإدارية يشمل الوثائق التي يجب تسليمها إلى الشخص المؤهل أو إبلاغه بها بصورة غير رسمية. ولا يشمل هذا المرسوم الرسومات المرفقة بهذه الوثائق وغيرها من العروض التصويرية التي لا يمكن استنساخها مجلة يا، والملفات التي قدمتها إحدى السلطات .
٢- لا يمس هذا المرسوم أحكام اللوائح التعلقة المتعلقة بالتسليم للوثائق أو الإبلاغ غير الشكلي عنها.
٣- ولا يمس المرسوم حقوقاً بتيسير الاتاحة للأشخاص المؤهلين الناشئة عن أحكام قانونية أخرى.

المادة ٩
دخول حيز النفاذ

قاعدة سريان المفعول

يدخل هذا المرسوم حيز النفاذ في اليوم الأول من الشهر التقويمي الثالث بعد صدوره.

(هنا: دخول حيز النفاذ)

لقد وافق المجلس الاتحادي .

الصيغة الختامية

برلين، في ٢٦ شباط / فبراير ٢٠٠٧م

تاريخ صدوره

الوزيرة الاتحادية للعدل

التوقيع

[تم تكييف المثال الأصلي الوارد أعلاه مع قواعد الدليل]

الجزء هاء

اللوائح (المراسيم) التشريعية

١ ملحوظات قانونية شكلية عامة

٧٦١ يُقصد بمصطلح "اللوائح أو المراسيم التشريعية" القواعد القانونية المجمعة تحت عنوان واحد والتي تصدرها هيئات محددة في المادة ٨٠ من القانون الأساسي (الحكومة الاتحادية والوزارات الاتحادية وحكومات الولايات الاتحادية وغيرها) تحت الشروط المحددة دستوريا (النقطة الهامشية ١٩). والمراسيم التشريعية هي كالقوانين قواعد قانونية ملزمة. والفارق بينها وبين القوانين أنها لا تصدر عن البرلمان وإنما من قبل **السلطة التنفيذية**. ويحتاج إصدار مرسوم إلى تفويض قانوني بناء على المحتوى والغرض والمدى (النقاط الهامشية ٣٨١ لغاية ٤١١).

٧٦٢ ومن المهم بصفة خاصة مراعاة **واجب الاقتباس** الذي تنص عليه الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من الدستور. بناء على ذلك، يجب الإشارة في كل مرسوم إلى الأسس القانونية التي يقوم عليها. في حالة عدم مراعاة واجب الاقتباس يُبطلُ المرسوم. إن نسيان الإشارة لا يمكن استدراكه بتعديل الصيغة الافتتاحية أو استكمالها. إن أحكام المراسيم التي ما ورد فيه ذكر للتفويض باشتراعها أو لم يرد مكتملا تاماً يجب اشتراعها من جديد مع مراعاة واجب الاقتباس.

٧٦٣ يُذكَرُ الأساس القانوني الذي يقوم عليه المرسوم في **الصيغة الافتتاحية** (النقطة الهامشية ٧٨٠وما يلي). كما تُسمي الصيغة الافتتاحية الجهة التي أصدرت المرسوم. وأخيرا، يتم بالصيغة الافتتاحية الإعراب عن أن المشاركات المحددة في معيار التفويض قد تمت مراعاتها.

٧٦٤ عند اشتراع اللوائح يتعين مراعاة المتطلبات على الشكل والإجراءات المحددة في الدستور وفي معيار التفويض. و يجب أن يكون **المحتوى التنظيمي** للمرسوم مُغطىً من **التفويض** القانوني الوارد في الصيغة التمهيدية. ويجب أن يتوافق مع المحتوى والغرض المحدد في التفويض ويجب ألا يتجاوز النطاق المنصوص عليه فيه. وتقرر كل محكمة بشكل مستقل عن الحالة الفردية ما إذا كان المرسوم يتعارض شكليا أو ماديا مع القانون (**صلاحية الرفض**). ولذلك يجب أن تولى عناية خاصة في اشتراع المراسيم لتجنب التشكك بصلاحية اللائحة.

٧٦٥ توجد مراسيم رئيسية (النقطة الهامشية ٧٦٧ وما يلي) ومراسيم معدلة (النقطة الهامشية ٨١٢ وما يلي). وهي مبنية أساساً ومصاغة مثل القوانين الأصلية (النقطة الهامشية ٣٢٠وما يلي) والقوانين المعدلة (النقطة الهامشية ٤٩٢وما يلي). وتنطبق على مشاريع اللوائح الأحكام الأساسية للنظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية المتعلقة بمشاريع القوانين وفقا لذلك (الفقرة الثانية من المادة ٦٢من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

٧٦٦ ويمكن تكييف تشريعات المراسيم القائمة بصورة منتظمة من خلال مراسيم معدلة أو توسيع نطاقها. ويوصى في حالة التعديلات الجوهرية باستبدال المرسوم. ولا يجوز إصدار المراسيم الأصلية إلا من أجل فرض أحكام مرسوم للمرة الأولى (النقطة الهامشية ٤٩٣).

٢ مراسيم (لوائح) رئيسية

٢,١ العنوان

٧٦٧ يتكون عنوان المرسوم من حيث المبدأ وفقا لقواعد القوانين الأصلية (النقطة الهامشية ٣٢١ وما يلي).

٧٦٨ يجب أن يتضح من الإسم وكذلك من الإسم القصير عند الحاجة أنه إسم لائحة. و لا يجوز استخدام كلمة أخرى للدلالة على **تصنيف المرتبة** غير "مرسوم/لائحة" فقط (الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

٧٦٩ وحتى في حالة المراسيم الأصلية، فإن **التسمية** تعكس موضوع اللائحة باختصار (النقطة الهامشية ٣٢٨). وإذا تعذر صياغة عبارات التسمية باقتضاب كاف، ينبغي أيضا إعداد **تسمية موجزة** (النقطة الهامشية ٣٣١وما يلي) بحيث يمكن الاستشهاد باللائحة بسهولة أكبر.

٧٧٠ عند إصدار لائحة **لتنفيذ قانون**، ينبغي ذكر القانون في العنوان **بإسم الاقتباس**. عندئذ فقط يمكن في نص اللائحة، عند الإشارة إلى أحكام القانون، أن يُستخدَمَ عنوان الاقتباسبدلاً من الاستشهاد

الكامل أو إضافة "للقانون" (النقطة الهامشية ٢٣٦).

٧٧١ إذا كان القانون الأصلي يحتوي على **عدة تفويضات** وسوف يُسنُّ العديد من اللوائح لتنفيذ هذا القانون، لا ينبغي أن تتباين توصيفات المراسيم فقط من خلال الأرقام العددية وحدها. فليس من المفيد أن تكون الأرقام العددية هي السمة المميزة الوحيدة.

بناء على قانون المتفجرات، صدرت لوائح رئيسية تتضمن التسميات التالية:

أمثلة خاطئة:
المرسوم الأول لقانون المتفجرات

المرسوم الثاني لقانون المتفجرات

المرسوم الثالث لقانون المتفجرات

أمثلة:
مرسوم التكاليف لقانون المتفجرات

المرسوم المتعلق باختصاص مكاتب الجمارك الرئيسية لمقاضاة ومعاقبة مخالفات معينة بموجب قانون الأسلحة وقانون المتفجرات

٧٧٢ وفي حالة اصدار لائحة رئيسية لتنفيذ لائحة للجماعات الأوروبية[55] أو توجيه من الجماعات الأوروبية[56] أو قرار غلافي [57] أو قرار من الاتحاد الأوروبي، ينبغي الإشارة بوضوح إلى **تشريعات الاتحاد الأوروبي**. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإستناد إلى التشريع الأوروبي من قبل في عنوان اللائحة (النقطتان الهامشيتان ٣١٢، ٣٣٠).

٧٧٣ مثل القوانين الأصلية، يتعين أن تُعطى للوائح الأصلية **اختصارات رسمية** (النقطة الهامشية ٣٤١ وما يلي). وتحدد المرتبة فقط بواسطة الاختصار "ل"، الذي يشار إليه دائما في نهاية الاختصار.

٢,٢ الصيغة الافتتاحية

٧٧٤ للصيغة الافتتاحية للمرسوم **وظيفتان**. فهي تشير إلى الجهة التي أصدرت المرسوم والتي تتحمل مسؤوليته تشير كذلك إلى الأسس القانونية التي يستند إليها المرسوم.

---

[55] معاهدة لشبونة: لائحة الاتحاد الأوروبي
[56] معاهدة لشبونة: توجيه الاتحاد الأوروبي
[57] معاهدة لشبونة: لم يعد القرار الغطائي منصوص عليه كإجراء قانوني.

٧٧٥ والصيغة الافتتاحية ليست جزءا من نص اللائحة؛ وهي غير قابلة للتعديل في وقت لاحق.

٢,٢,١ معلومات عن هيئة الاشتراع

٧٧٦ **وتُذكر** في الصيغة الافتتاحية للمرسوم هيئة اشتراع المرسوم. وفي حالة تفويض عدة وزارات اتحادية بإصدار لائحة مشتركة، يتم إدراجها بالترتيب الذي ورد في التفويض.

٧٧٧ إذا أصدرت عدة وزارات اتحادية مرسوما بناء على **تفويضات مختلفة (مرسوم جماعي)**، يمكن أن تكون الصيغة الافتتاحية كالتالي مثلا:

> بناء على المادة ... تأمر الوزارة الاتحادية ... وبناء على المادة ... تأمر الوزارة الاتحادية ...

إذا كان المرسوم الجماعي يستند جزئيا على تفويض من الحكومة الاتحادية، وجزئيا على إحدى الوزارات تكون الصيغة الافتتاحية كالتالي:

> بناء على المادة ... ترسم الحكومة الاتحادية وبناء على المادة ... ترسم الوزارة الاتحادية ...

وتثير اللوائح الجماعية **إشكالية** إذا لم يكن من الواضح من هو المسؤول عن أي جزء من أجزاء المرسوم وعلى يد مَنْ يمكن تعديل القواعد الرسمية المشترعة شكلياً بصورة جماعية معا في كل حالة.

٧٧٨ وتُنفذ الصيغة الافتتاحية على يد الجهة التي أصدرتها والتي تتحمل مسؤوليتها (الجملة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من القانون الأساسي [الدستور]). و هذا ما يصبح واضحاً من خلال الإصدار بالصيغة الختامية (النقة الهامشية ٨١٠ و ما يلي).

٧٧٩ وعلى النقيض من الصيغ الافتتاحية للقوانين، لا يُذكر في الصيغ الافتتاحية للمراسيم ما إذا كان المرسوم صدر **بموافقة البوندسرات** (المجلس الاتحادي). وفي حالة اللوائح التي تتطلب موافقة

البوندسرات، لا ترد هذه المعلومات بموجب اتفاق بين البوندسرات والحكومة الاتحادية إلا في **الصيغة الختامية** للمرسوم (النقطة الهامشية ٨١١).

٢,٢,٢ بيان الأساس القانوني

٧٨٠ ويتحقق في الصيغة الافتتاحية فرض الاقتباس المنصوص عليه في الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة٨٠ من القانون الأساسي (الدستور)، الذي يقضي ببيان الأساس القانوني للمرسوم.

وفي الصيغة الافتتاحية تُدرج بعد عبارة "بناء على" **جميع الأحكام الفردية** التي يستند إليها المرسوم.

٧٨١ ويجب ذكر الأساس القانوني للمرسوم **بأكبر قدر ممكن من الدقة**. ولا يتحقق شرط الاقتباس الوارد في الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي بإشارة عامة إلى قانون أصلي معين. إذا كان معيار التفويض مقسماً إلى فروع، يتعين الإشارة إلى جميع التقسيمات الفرعية التي يمكن من خلالها تحديد أساس التفويض (مثل الفقرة والجملة والعدد والحرف والحروف المزدوجة).

مثال:
بناء على الجملة الأولى و الثانية عدد (١) حرف (د) وعدد (٢) حرف (أ) من الفقرة الأولى من المادة ٧ من قانون أوبئة الحيوانات ...

ويكفي تسمية وحدة تصنيف تسلسلي من مرتبة أعلى إذا كانت جميع وحدات التصنيف الفرعية من المرتبة الأدنى قد استُخدمت بأكملها.

٧٨٢ يجب إدراج جميع التفويضات في الصيغة الافتتاحية التي لها تأثير **في وقت إصدار اللائحة**. ويجب ألا يتم نشرها فحسب، بل يجب أيضا علاوة على ذلك أن تكون سارية المفعول.

٧٨٣ وقد يحدث أن يتم تحديد مضمون التفويض وهدفه ومداه من خلال أحكام أخرى لأنها تُشكّل **معيار التفويض بشكل مباشر**. عندئذ يجب أن تدرج هذه القواعد أيضا في الصيغة الافتتاحية، إلا إذا كان معيار التفويض مستنداً صراحة إليها (النقطة الهامشية ٣٨٨وما يلي). مثل هذه الأحكام يشار إليها بعد معيار التمكين الفعلي بالعبارة الإضافية "بالاقتران مع".

مثال:
الصيغة الافتتاحية للائحة رسوم شحن النفايات الصادر في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣م:
بناء على عدد ٣ من الفقرة السادسة من المادة ٤ بالاقتران مع الفقرة ٤ من قانون شحن النفايات، الذي

تمت صياغته من جديد بموجب العدد ١ من المادة ٩ من القانون المؤرخ في ٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، الصفحة ٢٣٣١)، ...

٧٨٤ وثمة حالة خاصة لتطبيق القاعدة المذكورة أعلاه هي أنه، إذا كان على أساس تفويض مناسب يتم تنظيم حقائق تخضع للرسوم أو معدلات الرسوم أو التعويض عن نفقات، عندئذ يتوجب على المشترع عند تصميم القواعد أن لا يتجاوز الإطار المحدد في **الفصل الثاني من قانون التكاليف الإدارية** المؤرخ في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٠(الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول صفحة ٩٢١).

ويعتبر الفصل الثاني بمثابة إضفاء الطابع الملموس على التفويض المعني، ومن ثم ينبغي ذكره في الصيغة الافتتاحية للمرسوم بالاقتران مع التفويض.

مثال:

بناء على الجملتين الأولى والثانية من الفقرة الثانية والفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الإشراف على الخدمات المالية المؤرخ في ٢٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٢م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية

الجزء الأول، الصفحة ١٣١٠) بالاقتران مع الفصل ٢ من قانون التكاليف الإدارية المؤرخ في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، الصفحة ٨٢١) ...

ولا تُذكَرُ هنا التعديلات التي أُدخِلت على قانون التكاليف الإدارية إلا إذا كانت تتعلق بالفصل ٢ من القانون، وهذا يعني عندما تنطبق عليها المواد من ٢ إلى ٧.

٧٨٥ وينبغي دائما الإشارة إلى **معايير التفويض السابقة للدستور** مع الحكم الانتقالي للمادة ١٢٩من القانون الأساسي.

مثال:

بناء على الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون الشيكات في الصيغة المنقحة المنشورة في الجريدة الرسمية الاتحادية الجزء الثالث، عدد التصنيف التسلسلي ٤١٣٢-١ بالاقتران مع الفقرة الأولى من المادة ١٢٩ من القانون الأساسي ...

٧٨٦ ويجب التمكن من تحديد **النص النافذ لمعيار التفويض** بالمعلومات الواردة في الصيغة الافتتاحية بوضوح عن طريق أجهزة النشر (النقطة الهامشية ٧٨١).

٧٨٧ في حالة أن معيار التفويض بعد النشر الأخير لنص القانون االأصلي الكامل ، أي بعد الإصدار أو بعد الأخير من جديد لمْ يُعدّل يتعين الإشارة إليها بعنوان الاقتباسللقانون الأصلي أو المعلومة عن تاريخ الإصدار أو النشر و كذلك الإشارة إلى المرجع:

بناء على المادة ... من ... [القانون] المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) ...

أو

بناء على المادة ... من ... [القانون] بصيغة الإصدار المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)

...

٧٨٨ وإلا، يتعين ذِكْرُ عنوان الاقتباس**للقانون الأصلي** وكذلك **القانون** الذي ،عَدّل معيار التفويض بعد النشر الكامل لنص القانون الأصلي

- أخيراً:

" بناء على المادة ...من [القانون]، الذي تعدل [أخيرا] بموجب المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية الاتحادية،...) ..."

- لاحقاً أدرجه في القانون الأصلي:

"بناء على المادة ... من ... [القانون]، الذي أُدرِجَ بموجب المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية الاتحادية، ...)، ...."

- صاغ النص من جديد:

"بناء على المادة ... من ... [القانون]، أعيدت صياغته مجددا بموجب المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية الانحادية ،...) ،..."

وفي حالة إدراج معيار تفويض أو صياغته من جديد بالكامل ثم تعديله مرة أخرى، يكفي أن يُذكر آخر تعديل.

٧٨٩ إذا تم الإستشهاد بعدة **أسس** قانونية، يجب أن يعطى لكل أساس منها ملاحظة التعديل المناسبة له. ولا تخضع بيانات التعديل لأي تقييم، وهذا يعني أنه لا فرق ما إذا كانت التعديلات ذات طبيعة موضوعية أو شكلية، على سبيل المثال ، إذا هي لا تخص سوى تسميات الفقرات المعنية. فإذا تعدلت الأسس القانونية الفردية لنفس القانون الأصلي، إنما دون غيرها، يكفي أن تصاغ على النحو التالي:

بناء على الجملة الثالثة من الفقرة الحادية عشر من المادة ٣ والفقرة الأولى من المادة ١٢ والجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من قانون اقتصاد التدوير والنفايات التي تعدلت منها الجملة الثالثة من الفقرة الحادية عشر من المادة ٢ بموجب عدد ٢ من المادة ٨ من القانون المؤرخ في ٢٧ تموز / يوليه ٢٠٠١ (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية

الجزء الأول ، صفحة ١٩٥٠) و الفقرة الأولى من المادة ١٢ بموجب عدد ٤ من المادة ١ من القانون المؤرخ في ١٥تموز / يوليه ٢٠٠٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء

الأول ، صفحة ١٦١٩)، ...

٧٩٠ ولا يُذْكَرُ التعديل على القانون الأصلي الذي لا يتعلق بمعيار التفويض نفسه، في الصيغة الافتتاحية إلا إذا كان **له تأثير مباشر على اتتفويض** (على سبيل المثال إذا تم تعديل قاعدة مستند إليها من قبل معيار التفويض). لهذا الغرض يتم استخدام التعبير التالي:

... مع مراعاة المادة ... من قانون ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) ...

أما التعديلات الأخرى على القانون الأصلي والتي لا علاقة لها بأساس التفويض فهي غير ذات وزن بالنسبة للصيغة الإفتتاحية للمرسوم.

٧٩١ ولكي يكون واضحاً أن مذكرة التعديل في الصيغة الافتتاحية تستند إلى معيار التفويض وليس إلى القانون الأصلي ككل، فمن المناسب إلحاقها في معيار التفويض المعني في **جملة نسبية**. فإذا كانت هناك حاجة إلى العديد من إشعارات التعديل، يمكن أيضا تقسيم الصيغة الإفتتاحية (النقطة الهامشية ٧٩٥، ٧٩٨ وما يلي .).

٧٩٢ لا يُذكر اسم **القانون المُعدِّل**. وإذا كان التعديل مدرجا في قانون تعدلت بموجبه عدة قوانين أخرى، حتى وإن كان ذلك تعديلات تالية فقط، فقد يكون من الضروري الإشارة إلى المادة أو العدد أو الفقرة وما إلى ذلك، أي إلى ما أدى إلى تعديل الأساس القانوني المشار إليه.

مثال:
يصدر بناء على العدد ٩ في الجملة الولى من الفقرة الأولى من المادة ٢٦... وكذلك بالإقتران مع الجملة الخامسة من الفقرة الثالثة من قانون السكك الحديدية العامة، التي تعدلت منها الجملة الخامسة من الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ بموجب **العدد ٩ من المادة ١ من القانون** المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، صفحة ٢٨٣٣)، ... الأمر...

٢,٢,٣ متطلبات التصميم الخاصة

٧٩٣ إذا كان مطلوبا من الجهة الاشتراعية في معيار التفويض بصورة جلية قاطعة **الإلتزام بمشاركة أو الاستماع** إلى جهات معينة أخرى، ينبغي الإشارة إلى ذلك بالعبارة "بالاتفاق مع ..."، "بالتفاهم مع ..." أو "بعد التشاور ..." على أن الشروط المفروضة على الجهة الاشتراعية قد تم الامتثال لها.

مثال:
المادة ٩ من قانون تحويل السندات إلى اليورو المؤرخ في ٩ حزيران / يونيه ١٩٩٨م:

وتُخوَّلُ وزارة العدل الاتحادية، بالاتفاق مع وزارة المالية الاتحادية ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الاتحادية بموجب أمر قانوني دون موافقة البوندسرات على أن ...

الصيغة الافتتاحية للمرسوم بشأن التعويض عن مصاريف التغيير في مؤسسات الائتمان المؤرخ في ١١ آب / أغسطس ١٩٩٨م:

بناء على المادة ٩من قانون تحويل السندات إلى اليورو المؤرخ في ٩ حزيران / يونيه ١٩٩٨م (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي، الجزء الأول ،الصفحة ١٢٤٢، ١٢٥٠)، تصدر وزارة العدل الاتحادية، بالاتفاق مع وزارة المالية الاتحادية ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الاتحادية المرسوم التالي:
...

٧٩٤ إذا لم تكن **حقوق المشاركة** موجودة في التفويض نفسه وإنما **في لائحة أخرى**، عندئذ يتعين الإشارة في الصيغة الإفتتاحية أيضاً إلى هذه اللائحة بعبارة "بالاقتران مع"، ما لم تكن قاعدة التفويض نفسها تشير بوضوح تام على هذه القاعدة.

٧٩٥ إذا كانت هناك في حالة إدراج العديد من التفويضات متطلبات إلزامية مختلفة على المشاركة أو التشاور أو إذا كانت وزارة من بين عدد من الوزارات هي المسؤولة بناء على تفويضات مختلفة، يمكن في الصيغة الافتتاحية تشكيل **"كتل" ملخصة** مناسبة. لهذا، ويوصى لذلك بالتعبير كما يلي:

تأمر بناء على

- المادة ... الوزارة الاتحادية ... بعد استشارة ... وكذلك
- المادة ... الوزارة الاتحادية ... بالاتفاق مع الوزارة الاتحادية ...

٧٩٦ من خلال **مرسوم تنظيمي** من المستشار الاتحادي أو المستشارة الاتحادية يمكن إعادة ترتيب مجالات عمل الوزارات الاتحادية وتغيير تسمياتها. إن قانون تكييف الاختصاصات المؤرخ في ١٦ أغسطس ٢٠٠٢م ينص على أن الصلاحيات المنظمة في قوانين أو لوائح تنتقل بعد إعادة الترتيب إلى السلطات الاتحادية المختصة العليا بغض النظر عن أي تعديل صريح لمثل ترتيبات تنظيم الصلاحيات هذه. فمجرد تغيير تسمية إحدى الوزارات بموجب مرسوم تنظيمي لا يؤثر على الصلاحيات المسندة إليها (الفقرتان الأولى والثانية من المادة ١ من قانون تكييف الاختصاصات). ومن ثم لا يمكن تعديل نصوص التفويض بإصدار المراسيم القائمة وقواعد المشاركة بالإصدار إلا في وقت لاحق أثناء إجراء التعديل المعتاد أو عن طريق مرسوم تكييف الاختصاصات لوزارة العدل الاتحادية (المادة ٢ من قانون تكييف الاختصاصات). **وما دامت** نصوص التفويضات بإصدار المراسيم لم تُعدّل وتُلاءم بعد، فمن الضروري من أجل إضفاء الطابع الشرعي على جهة الاختصاص حديثاً أو على الوزارة الاتحادية الموصوفة حديثا أن يشار إلى التعديلات في الصيغة الافتتاحية للمرسوم. وفي حالة **تَغيُّر الاختصاصات** تُحدَّد لذلك الصلة بالفقرة الأولى من المادة ١ من قانون تكييف الاختصاصات وبالمرسوم التنظيمي المطابق له. ويتعين في حالة **تغييرات التسمية** الصرفة ذكر الفقرة الثانية من المادة ١ من قانون تكييف الاختصاصات.

مثال:

بناء على المادة ... من [القانون] بالاقتران مع الفقرة الثانية من المادة ١ من قانون تكييف الاختصاصات الصادر في ١٦ آب / أغسطس ٢٠٠٢(الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول، صفحة ٣١٦٥) والمرسوم التنظيمي المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) ترسم الوزارة الاتحادية... ما يلي...

٧٩٧ إذا كان، على سبيل الاستثناء، سيصدر المرسوم **بمشاركة البوندستاغ** (النقطة الهامشية ٤٠٢وما يلي)، يشار في الصيغة الافتتاحية للمرسوم إلى قرار بالتعديل من البوندستاغ بعبارة "مع مراعاة قرار البوندستاغ ...". وإذا لم يتداول البوندستاغ هذا المرسوم أو لم يتخذ قرارا بتعديله، تُستخدم في نص الصيغة الافتتاحية للمرسوم " مع احترام حقوق البوندستاغ ".

٧٩٨ ولتحسين **تنسيق صيغة افتتاحية شاملة** قد يكون من المناسب تعداد أسس التفويض أولا ثم عندئذ فقط الإشارة بجملة نسبية إلى **التعديلات الملخصة بإيجاز** ذات الصلة. ويمكن أن يعبر عن ذلك مثلا على النحو التالي:

مثال:
بناء على المواد سين و جيم و دال من ... [القانون]، التي أعيدت من جديد من بينها صياغة المادة سين بموجب المادة ... من القانون الصادر في ... ، وأدرجت المادة جيم بموجب المادة ... من القانون الصادر في ... و تم تعديل المادة دال مؤخراً بموجب المادة ... من قانون المؤرخ في ...

٧٩٩ يجب أن تكون الصيغة الافتتاحية **واضحة**. ويمكن تقسيم الصيغ الافتتاحية واسعة النطاق فرعيا بواسطة شرطات تعداد.

مثال:
بناء على
- المادة ... والمادة ...،
- والمادتين ... و المادة ... وكذلك
- المادة ... بالاقتران مع المادة ... والمادة ...

يرسم ...

٢,٣ لوائح التفويض الفرعية

٨٠٠ إذا كان التفويض الفرعي جائزاً (النقطة الهامشية ٣٩٤ وما يلي) من المناسبة تنظيم عملية نقل التفويض بإصدار مرسوم في لائحة مستقلة (لائحة تفويض فرعية). وهذا يسهل تحديد صلاحية إصدار المرسوم الإختصاصي.

٨٠١ في **الصيغة الافتتاحية** لمرسوم تفويض فرعي ينبغي أن يُذكر كمعيار تفويض الترتيب الذي يسمح بالتفويض الفرعي. ويشار إلي ذلك بالاقتران مع معيار التفويض الذي يتضمن موضوع النقل، إلا إذا كان التفويض الفرعي يشير صراحة إلى هذا المعيار التفويضي.

مثال:

تسمح الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية التفويض الفرعي للتفويض بسن مرسوم[58] :

[1] تُخوَّلُ الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا، بالاتفاق مع وزارة المالية الاتحادية، أن تحدد بموجب مرسوم لا يتطلب موافقة البوندسرات الحقائق التي تخضع إلزامياً للرسوم ومقدار الرسوم بما

في ذلك طريقة الدفع ... [٦] ويجوز للوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا أن تنقل التفويض وفقاً للجملة الأولى بواسطة مرسوم قانوني... إلى وكالة الشبكة الاتحادية.[٧] ويتطلب المرسوم القانوني وفقا للجملة السادسة، بما في ذلك إلغائه، موافقة الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا ووزارة المالية الاتحادية.

وتكون الصيغة الافتتاحية لمرسوم التفويض الفرعي:

بناء على الجملتين السادسة والسابعة من الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ من قانون الاتصالات ... تُصدر الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا بالاتفاق مع وزارة المالية الاتحادية: المرسوم...

٨٠٢ ويمكن التعبير عن التفويض الفرعي بطريقة مختلفة في لائحة التفويض الفرعي. ويجوز للمرسوم أن يأمر بنقل التفويض.

يُنقل التفويض الوارد في المادة ... من ... [القانون] إلى ... [الهيئة التي يتعين تفويضها].

ويمكن أيضا أن يصاغ التفويض الفرعي بالشكل الذي يأذن للمفوض الفرعي بإصدار المراسيم.

تفوض ... [الجهة التي سيتم تفويضها] بإصدار اللوائح وفقا للمادة ... من ... [القانون].

يكون **المفوض الفرعي** المذكور في المرسوم دائما السلطة أو الهيئة و ليس الشخص الذي يديرها.

٨٠٣ وإذا أصدر المفوض الفرعي مرسوماً فنياً، فيجب أن يكون التفويض الممنوح فيما يتعلق بمرسوم التفويض الفرعي محددا في الصيغة الافتتاحية.

---

[58] أرقام الجمل هي لأغراض التوضيح فقط

مثال:

الصيغة الافتتاحية للمرسوم بشأن رسوم الاتصالات السلكية واللاسلكية:

استنادا إلى أحكام الجملة ١و ٢ و ٦ و ٧ من الفقرة الثانية من المادة ١٤٢من قانون الاتصالات **بالاقتران مع المادة ١ من مرسوم نقل قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية**، التي تعدلت منها الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ مؤخراً بموجب العدد١ من المادة ٢٧٣ والمادة ١ من مرسوم نقل قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية مؤخراً بموجب المادة ٤٦٥ من المرسوم المؤرخ في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الأول ، صفحة ٢٤٠٧)، تفرض الوكالة الاتحادية للكهرباء والغاز والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والسكك الحديدية، بالاتفاق مع وزارة المالية الاتحادية ووزارة الاقتصاد الاتحادية والتكنولوجيا: ...

٢,٤ قواعد مدة سريان المفعول

٨٠٤ تُصاغ أحكام الدخول حيز النفاذ و تاريخ انتهاء سريان المفعول في المراسيم من حيث المبدأ وتسن بنفس الطريقة مثل حالة القوانين (النقطة الهامشية ٤٣٨ وما يلي).

٨٠٥ وتعتمد فعالية مرسوم ما على القانون المفوض. ولا يمكن أن تكون اللائحة فعّالة إلا إذا كان موجوداً عند إصدارها معيار تفويض ساري المفعول ويغطي مضمونها (النقطة الهامشية ٣٨١، ٤٦٠). ولذلك، لا يجوز إصدارها إلا بعد دخول أحكام القانون المفوض حيز النفاذ (الفقرة الأولى من المادة ٦٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تدخل اللائحة حيز التنفيذ قبل القانون الذي هي تعمل على تصميمه.

٨٠٦ قد تنص معايير التفويض على أن لا تسري اللوائح إلا **لفترة محدودة** من الزمن. وفي هذه الحالة، يحتوي معيار التفويض فعلا على تاريخ محدد لإنهاء سريان المفعول. إن أسباب الوضوح القانوني تتطلب ذكر التاريخ المحدد لانتهاء سريان المفعول **أيضا في اللائحة ذاتها**، خاصة وأنه لا ينبغي استنفاد كامل مدة الصلاحية القانونية القصوى.

٨٠٧ كثيراً ما يرى في الوقت نفسه معيار التفويض أيضا إمكانية **تمديد** فترة سريان المفعول في ظل ظروف معينة. وهذا هو الحال، على وجه الخصوص، في حالة المراسيم العاجلة من أجل تنفيذ أحكام تشريعات الاتحاد الأوروبي التي تتطلب موافقة البوندسرات بسبب مضمونها.

مثال:
الفقرة الثانية من المادة ٤ من قانون بيانات النظام المتكامل للإدارة والتحكم:

يُمكن إصدار المراسيم المنصوص عليها في الفقرة الأولى دون موافقة البوندسرات إذا كان نفاذها الفوري مطلوب لتنفيذ الإجراءات القانونية للجماعة الأوروبية في نطاق المادة ١. وينتهي سريان مفعولها في أقصى حد بعد ستة أشهر من دخولها حيز النفاذ؛ ولا يمكن تمديد فترة سريان مفعولها إلا بموافقة البوندسرات.

وتصاغ فترة سريان المفعول في اللائحة عندئذ على النحو التالي:

مثال:
تنص المادة ٩ من المرسوم المتعلق بإيواء الدواجن من أجل الحماية من أنفلونزا الطيور الكلاسيكية:

يبدأ نفاذ هذا المرسوم في اليوم التالي لإصداره. وينتهي سريان مفعوله بانقضاء يوم ١٥ أغسطس / آب ٢٠٠٦م، طالما لا يُتَّفقُ على خلاف ذلك بموافقة البوندسرات.

٨٠٨ وقد ينص معيار التفويض على تحديد مدة سريان مفعول اللائحة؛ وهذا يمكن للمُشرّع أيضا أن يجعله متوقفاً على شروط معينة.

مثال:

الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون وضع العلامات على الأسماك:
يمكن إصدار المراسيم ... دون موافقة البوندسرات إذا كانت مدة سريان مفعولها محدودة بحد أقصى من ستة أشهر.

ويجب إعطاء اللوائح الصادرة بناء على مثل هذا التفويض **تاريخاً محدداً لانتهاء سريان المفعول**. عندئذ تصاغ قاعدة مدة سريان المفعول في المرسوم الأصلي على النحو التالي:

مثال:

المادة ٢ من اللائحة التنفيذية بشأن تطبيق تشريعات الجماعة على المعونة لنباتات الطاقة عند معالجتها في المزرعة في عام ٢٠٠٧م:
يبدأ نفاذ أحكام هذه اللائحة في اليوم التالي لإصدارها. وينتهي سريان مفعولها في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧م طالما لا يُتّفق على خلاف ذلك بموافقة البوندسرات.

٨٠٩ ويمكن للمشرع أن يحدد مدة سريان مفعول المرسوم دون أي شرط قانوني **لأسباب أخرى**. وتصاغ القاعدة التي تُنظم إنهاء سريان المفعول كما في حالة القوانين (النقطة الهامشية ٤٦٩ وما يلي).

٢,٥ الصيغة الختامية

٨١٠ إذا كانت اللائحة **لا تتطلب الموافقة**، تتألف صيغتها الختامية من بيان مكان وتاريخ الإصدار. ويجب التوقيع على المراسيم الصادرة عن الحكومة الاتحادية من قبل أعضاء الحكومة الاتحادية المشاركين في ذلك والمستشارة الاتحادية أو المستشار الاتحادي. أما المراسيم القانونية المشترعة من وزارة اتحادية فيتعين إصدارها من قبل العضو المختص في الحكومة الاتحادية. وإذا اشترعت عدة وزارات اتحادية معا مرسوما قانونيا، فإنها تصدر أيضا المرسوم معا. ويخضع التوقيع على النسخة الأصلية لأحكام المادتين ٦٦ و ٦٧ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية.

٨١١ وفي حالة مرسوم قانوني يقتضي **موافقة البوندسرات**، تبدأ الصيغة الختامية دائما بالجملة التالية: "قد وافق المجلس الاتحادي". وينطبق هذا الأمر على المراسيم التي تتطلب فيها جميع التفويضات المذكورة موافقة البوندسرات والمراسيم التي يتطلب جزء من تفريضاتها موافقة البوندسرات و لا يتطلب الجزء الآخر موافقة البوندسرات. عندئذ تنتهي الصيغة الختامية في هذه الحالة مع بيان مكان وتاريخ الإصدار.

١٤٥٠ الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية لعام ٢٠٠٦م الجزء الأول عدد ٣١ الصادر في بون في ١٣ تموز/ يوليو٢٠٠٦م — تاريخ النشر

مرسوم
من أجل تعديل مرسوم*) نقاط الاتصال للقضاء الأوروبي — العنوان = التسمية

في ٧ تموز / يوليو ٢٠٠٦م — تاريخ صدوره

بناء على الفقرة الأولى من المادة ٧ من قانون القضاء الأوروبي المؤرخ في ١٢ أيار / مايو ٢٠٠٤م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول صفحة ٩٠٢)، تصدر وزارة العدل الاتحادية ما يلي: — الصيغة الافتتاحية مع قاعدة التفويض

المادة ١

يُعدل مرسوم نقاط الاتصال للقضاء الأوروبي المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول صفحة ٣٥٢٠)، على النحو التالي: — الجملة الافتتاحية

١- يُستعاض في المادة ١ عن الكلمات "المادة ٣ من مقرر المجلس ٤٨/٢٠٠٣/ ج ي المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن تطبيق تدابير محددة في ميدان التعاون الشرطي والقضائي في مكافحة الإرهاب بموجب المادة ٤ من الموقف المشترك ٢٠٠١/ ٩٣١/ ج آ س ب (الجريدة الرسمية لـ ١٦ المؤرخ في ٢٠٠٣/٠١/٢٢ ، الصفحة ٦٨) (نقطة الاتصال الوطنية) " بالكلمات " الفقرة الثانية من المادة ٢ من مقرر المجلس ٦٧١/٢٠٠٥/ ج ي المؤرخ في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥م بشأن تبادل المعلومات والتعاون بخصوص الجرائم الإرهابية (الجريدة الرسمية لـ ٢٥٣ المؤرخ في ٢٠٠٥/٠٩/٢٩م، الصفحة ٢٢) (نقطة الاتصال الوطنية) ". — أمر تعديل

٢- يستعاض في الجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٢ عن الكلمات "الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٣ من المقرر ٤٨/٢٠٠٣/ ج ي" بالكلمات "الفقرتان الثالثة والخامسة من المادة ٢ من المقرر ٦٧١/٢٠٠٥/ ج ي ". — أمر تعديل

٣- تُعدل المادة ٣ على النحو التالي: — أمر تعديل متفرع

(أ) يستعاض في الفقرة الأولى عن الكلمات "الفقرة الأولى والجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة ٣ من المقرر٤٨/٢٠٠٣/ ج ي" بالكلمات "الفقرتان الثالثة والخامسة من المادة ٢ من المقرر ٦٧١/٢٠٠٥ / ج ي".

(ب) يستعاض في الفقرة الثانية عن الكلمات "الفقرة الثانية من المادة ٣ من المقرر ٤٨/٢٠٠٣/ ج ي" بالكلمات "االفقرتان الثالثة والخامسة من المادة ٢ من المقرر ٦٧١/٢٠٠٥ / ج ي".

٤- تنص الفقرة الثانية من المادة ٥ على ما يلي:

"(٢) تحذف في هذا الملف المعلومات المخزنة، بعد نقلها إلى القضاء الأوروبي عملا بالجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة٢، ولكن في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ التخزين. و تُحذف المعلومات التي تم تعديلها بعد حفظها في موعد أقصاه ستة أشهر بعد آخر تعديل. كما وتحذف المعلومات أيضا بمجرد حذف المنظمة التي ترتبط فيها المعلومات من القائمة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة ١ من الموقف — الجزء التنظيمي اللغوي من أمر التعديل

المشترك للمجلس ٩٣١/٢٠٠١/ ج آ س ب بشأن تطبيق تدابير محددة لمكافحة الإرهاب المؤرخ في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١م (الجريدة الرسمية لـ ٣٤٤ المؤرخة في ٢٠٠١/١٢/٢٨، صفحة ٩٣). ولا تسري الجملة الثالثة إذا كانت المعلومات تتعلق بجماعة إرهابية بالمعنى المقصود في المادة ٢ من القرار الغلافي ٤٧٥/٢٠٠٢/ ج ي.

المادة ٢
دخول حيز النفاذ

قاعدة سريان المفعول

يدخل هذا المرسوم حيز النفاذ في اليوم التالي بعد صدوره.

(هنا: دخول حيز النفاذ)

لقد وافق المجلس الاتحادي .

الصيغة الختامية

برلين، في ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦م

تاريخ صدوره

الوزيرة الاتحادية للعدل
بريغيته تسيبريس

التوقيع

*) تنظم هذه اللائحة تطبيق مقرر المجلس ٦٧١/٢٠٠٥ / ج ي المؤرخ في ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥م بشأن تبادل المعلومات والتعاون بشأن الجرائم الإرهابية (الجريدة الرسمية لـ ٢٥٣، المؤرخ في ٢٠٠٥/٠٩/٢٩م ، صفحة ٢٢).

ملاحظة في الحاشية السفلى (النقطة الهامشية ٣١٥)

[تم تكييف المثال الأصلي الوارد أعلاه مع قواعد الدليل]

٣ اللوائح المعدلة

٨١٢ تنطبق بالنسبة للتعديلات التوصيات المتعلقة **بالتشريعات المعدلة** وفقا لذلك (النقطة الهامشية ٤٩٢ وما يلي). ويجب ملاحظة **الميزات الخاصة** التالية.

٨١٣ اللوائح المعدلة موجودة أساسا على شكل **التعديل الفردي** (النقطة الهامشية ٥١٦ وما يلي)، والتي تُعدل في الأساس مرسوماً رئيسياً واحداً فقط. ويمكن إعادة صياغة المرسوم الأصلي، مثل القانون، تأسيسياً (النقطة الهامشية ٥٠٤ وما يلي)، وهذا يعني **استبداله**. ويمكن تعديل عدة مراسيم أو إنشاؤها أو إلغاؤها تحت **"غطاء"** واحد (النقطة الهامشية ٧١٧ وما يلي).

٨١٤ ولا ينبغي جمع عدد من التعديلات على عدة مراسيم في مرسوم غلافي إلا إذا كانت تربطها صلة موضوعية وثيقة.

٣,١ العنوان

٨١٥ ويُؤلَّف عنوان مرسوم التعديل الفردي أو مرسوم الاستبدال أو المرسوم الغلافي وفقا للتوصيات المتعلقة بنوع القانون ذي الصلة، إنّما ولكن ينبغي استخدام كلمة "مرسوم" فقط **لبيان المرتبة** (الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

٨١٦ لا ضرورة لوجود **تسمية قصيرة** أو **اسم مختصر** لتعديل فردي أو مرسوم غلافي . وليست قابلية الاقتباس هنا ذات أهمية لأن هذه المراسيم تنتهي من تلقاء ذاتها مع دخولها حيز النفاذ، ولذلك فهي غير مقتبسة عموما.

٣,٢ الصيغة الافتتاحية

٨١٧ تُصاغ الصيغ الافتتاحية بنفس الطريقة في حالة مراسيم التعديل **بنفس الأسلوب** كما هو الحال في المراسيم الأصلية (النقاط الهامشية ٧٧٤ حتى ٧٩٩). غير أنه لا يجوز قبول الصيغة الافتتاحية للمرسوم الأصلي دون إجراء دراسة دقيقة للمرسوم المعدل.

٨١٨ ويجب في ذلك ،على وجه الخصوص، تحقيق **شرط الاقتباس** الوارد في الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من الدستور (القانون الأساسي).

٨١٩ في الصيغة الافتتاحية للائحة المعدلة من الضروري تحديد المعايير التفويضية ، التي يتم على أساسها التعديل الملموس تحديداً.

٨٢٠ ويجب في حالة صدور **مرسوم استبدالي** ذكر جميع معايير التفويض المتعلقة باشتراع المرسوم بكامله. حيث أنها على الرغم من كونها من حيث المضمون تحتوي على أجزاء لم يتغير من المرسوم المستبدَل ، فإن الإجراء الاشتراعي يشمل النص بأكمله. وهكذا فإن المرسوم الاستبدالي يساوي الإصدار من جديد.

٨٢١ وإذا كانت اللائحة الأصلية تستند إلى عدة معايير تفويض، يمكن أن يكون واحد منها فقط المعيار القاطع **للتعديل الفردي**. وفيما يتعلق **بالتعديلات التالية** في مراسيم أخرى يتعين ذكر معايير التفويض بدقة، التي تشكل أساسا للتعديلات المحددة.

٨٢٢ يحتوي **المرسوم الغلافي** على صيغة إفتتاحية واحدة فقط. ويجب أن تُغطّي قواعد التفويض المذكورة هناك التعديلات أو التنظيمات الجديدة لجميع المراسيم الأصلية التي يتم تعديلها أو إنشاؤها من جديد في المواد الفردية. ويشار إلى جميع الأسس القانونية بشكل شامل لهذا الإجراء الاشتراعي.

٨٢٣ وربما يكون التفويض قد **تعدل** منذ صدور المرسوم الأصلي. وإذا توجب إصدار مرسوم تعديل بعد ذلك، ليس من الضروري التأكد فقط من أن معيار التفويض مسمىً بشكل صحيح في الصيغة الافتتاحية. بل ويجب أكثر من ذلك الدراسة بدقة وعناية ما إذا كان معيار التفويض المعدل يغطي مشروع التعديل.

٨٢٤ إذا تم **تعديل** معيار التفويض فقط **بصورة شكلية،** واحتل من حيث المضمون مثلاً مكانا جديدا في القانون يُذكر الإسم الجديد للمعيار في الصيغة الافتتاحية لمرسوم التعديل الآن مع الإشارة إلى القانون المعدل.

٨٢٥ وقد يكون معيار التفويض قد **توسع من حيث المحتوى**. فإذا تم في نفس الوقت تغيير هيكل المعيار، من خلال التقسيم الفرعي مثلاً، يتعين عندئذ في الصيغة الافتتاحية لمرسوم التعديل الاشارة إلى المعيار فقط بالتقسيم الفرعي الذي استخدم فعلا.

٨٢٦ إذا كانت صياغة معيار التفويض **من حيث المحتوى محددة على شكل أضيق،** فإن هذا لا يؤثر على صلاحية تنظيمات اللوائح الصادرة على هذا الأساس سابقا. غير أن المرسوم الأصلي لا يمكن تعديله في هذا الصدد إلا بناء على تفويض جديد بإصدار مرسوم. ومع ذلك، يبقى من حق الجهة الاشتراعية المختصة إلغاء الأحكام "المفرطة".

٨٢٧ في حالة **إلغاء** معيار التفويض بالكامل لا تتأثر صلاحية المرسوم الصادر بموجبه، إلا إذا كان المرسوم بحد ذاته لم يعد قابلاً للتطبيق. إن هذا الاشتراع للمراسيم لا يمكن تعديله إلا إذا جاز لجهة اشتراعية أن تنظم المجال المنظم فيه بناء على معيار تفويض آخر أو معيار تفويض جديد. وإلا فلا يدخل بالاعتبار غير إلغاء المرسوم من دون أي بديل. ولذلك، ينبغي من قبل عند إلغاء معيار التفويض دراسة إلى أي مدى يمكن إلغاء اشتراع المراسيم القائم عليه.

٨٢٨ ويمكن تعديل لائحة قائمة على أساس **معيار تفويض جديد** كلياً لم يكن موجودا وقت اصدار اللائحة الأصلية، إذا كانت تتعلق بالمجال المنظم سابقا.

٣,٣ إنشاء اللوائح المعدلة

٨٢٩ من أجل إنشاء اللوائح المعدلة، تُطبّق التوصيات المتعلقة بإنشاء القوانين المعدلة طبقاً لذلك. وفيما يتعلق بالتعديلات الفردية والمراسيم الغلافية يُشار على وجه الخصوص إلى التوصيات

- المتعلقة بالتقسيم (النقطة الهامشية ٥٣٧ وما يلي و النقطة الهامشية ٧٣٢ وما يلي)
- المتعلقة بالجملة الافتتاحية (النقطة الهامشية ٥٤٤ وما يلي)
- المتعلقة باستخدام أوامر التعديل (النقطة الهامشية ٥٥٢ وما يلي)
- المتعلقة بتعديل حكم واحد فقط (النقطة الهامشية ٦٢٩ وما يلي)
- المتعلقة بالتدريج الزمني عبر تعديلات متعددة (النقطة الهامشية ٦٣٢ وما يلي)
- المتعلقة بحالات أخريات من التعديلات (النقطة الهامشية ٦٤١وما يلي)
- المتعلقة بترتيبات انتقالية (النقطة الهامشية ٦٨٤وما يلي ، ٧٤٤ وما يلي)

- المتعلقة بالتعديلات التالية (النقطة الهامشية ٦٣٦ وما يلي).

٨٣٠ ينبغي توخي الحذر عند تعديل **التعديلات المعلقة** وعند **وضع حد زمني** للتعديلات (النقطة الهامشية ٦٧٠وما يلي ، ٦٨٠وما يلي).

٨٣١ بالنسبة للمراسيم الأصلية التي عُدّلت عدة مرات أو على نطاق واسع ، يمكن في لائحة معدلة فرض **إعطاء إذن بالإعلان والنشر**(النقطة الهامشية ٦٩٦وما يلي). و بالنسبة للمراسيم الصادرة حصريا من قبل وزارة اتحادية أو من قبل جهة مفوضة بتفويض فرعي (النقطة الهامشية ٣٩٤ وما يلي) فالقاعدة العامة هنا أنه **لا لزوم** لإعطاء إذن بالإعلان والنشر. فبدلا من نشر المرسوم "الخاص" بصيغته الجديدة في الجريدة الرسمية الاتحادية، يمكن إعادة صياغة نص المرسوم تأسيسياً.

ولذلك لا ينبغي التفكير بإعطاء إذن بالإعلان والنشر إلا عندما يكون الإجراء المتعلق بإعادة صياغة تأسيسية أكثر تعقيدا مما هو عليه في حالة إصدار المرسوم من جديد، مثلا، إذا تطلب استبدال المرسوم بمرسوم جديد مراعاة **حقوق المساندة والمشاركة** أو إذا توجبت **موافقة البوندسرات.**

٨٣٢ وتصاغ نصوص أحكام الدخول حيز النفاذ وانتهاء سريان المفعول من حيث المبدأ في المراسيم المعدلة بنفس الأسلوب كما هو الحال القوانين المعدلة (النقطة الهامشية ٧٠٨وما يلي ، ٧٤٩وما يلي).

٣,٤ الصيغة الختامية

٨٣٣ يجب صياغة نص الصيغة الختامية لمرسوم معدل بنفس الأسلوب مثل ما هو عليه الحال في مراسيم أصلي(النقطة الهامشية ٨١٠ وما يلي). ومع ذلك، فإنه لا يمكن تبنيها من المرسوم الأصلي من دون فحص دقيق.

٨٣٤ وقد تنشأ انحرافات عن الصيغة الختامية في الإصدارات الأولى، على وجه الخصوص، عندما تتغير أسماء أو اختصاصات الهيئات المخولة باصدار المرسوم أو التي تشارك بإصداره. كذلك قد تحدث انحرافات إذا استند المرسوم الأصلي إلى عدة تفويضات، في حين لا يتطلب المرسوم المعدل غير واحد منها.

٨٣٥ وفي حالة اللوائح التي تتطلب الموافقة، تبدأ الصيغة الختامية دائما بعبارة "لقد وافق المجلس الاتحادي".

الجزء واو

مُعينات صياغة لتعديل

مسودات القوانين

في العملية التشريعية

الجزء واو: مُعينات صياغة لتعديل مسودات القوانين في العملية التشريعية

١ معلومات عامة

٨٣٦ غالبا ما تكون مشاريع القوانين ما تزال خاضعة للتعديل خلال إجراءات العملية التشريعية. ويجري هذا قبل كل شيء في اللجنة المختصة المعنية في البوندستاغ. ويمكن طلب **"معينات الصياغة "** من الوزارة الاتحادية المختصة تقنياً، تجعلها اللجنة موضوع مداولاتها. كما ويمكن للوزارة المختصة أيضا أن تعرب من تلقاء نفسها عن رغباتها في التعديل تجاه اللجنة بطريق معونة الصياغة اللغوية و أن تقترح جعلها الأساس الذي تستند إليه المداولات.

٨٣٧ **وتتباين** المطالب في اللجان المختلفة على أشكال المساعدة من حيث **شكل وتصميم** مُعينات صياغة. وحالما لا تتوفر متطلبات من اللجنة فإنه من المستحسن الاستيضاح من شعبة مجلس الوزراء، بأي شكل ينبغي إعداد وتقديم معونة الصياغة اللغوية.

٨٣٨ ويجب التمييز بين أدوات الصياغة

- بالنسبة **لتوصيات اتخاذ القرارات** التي تضم منذ البداية ملخصاً لجميع التعديلات المزمعة على مشروع القانون، والتي سوف يُوصى بها من طرف اللجنة لاتخاذ قرار في البوندستاغ، وبالنسبة
- **لاقتراحات التعديل** التي يمكن طلبها لكل تعديل فردي أو لتعديلات متعددة، اعتمادا على ما إذا كان سيتخذ القرار بشأن التعديلات بشكل فردي أو في حزمة تجمعها مع بعضها البعض. وفي وقت لاحق تضع أمانة اللجنة توصية للبوندستاغ بقرار بشأن التعديلات المعتمدة.

٨٣٩ وتكون مُعينات الصياغة من أجل توصية باتخاذ قرار إما على شكل

- **قرار مرجع ي** ("يريد البوندستاغ أن يقرر قبول مشروع القانون في المطبوعات ... مع الشروط التالية، فيما عدا ذلك دون تعديل:...")
أو على شكل
- **ملخص** (" يريد البوندستاغ أن يقرر قبول مشروع القانون في المطبوعات... بالصيغة المبينه في التشكيلة التالية.").

إن **هيكل ومحتوى** مُعينات صياغة لطلبات التعديل والقرارات المؤثرة متطابقة إلى حد كبير، حيث يتم فقط عرض الحاجة المحضة إلى التعديل. بينما يتألف الملخص من ناحية

أخرى من تشكيلة لمشروع القانون بصيغة النسخة المطبوعة مع القرارات (المبغية) المقدمة من اللجنة المختصة. ويظهر فيها النص الكامل لمشروع القانون بصيغته الأصلية والمعدلة.

٨٤٠ وتتلقى مُعينات الصياغة **مبررات** للتعديلات الفردية. وهي مخصصة لتقرير اللحنة. وينبغي أن يكون التبرير قصيراً بقدر ما يمكن. وموقعة في النص دائما في النهاية. وفي حالة المساعدة في الصياغة اللغوية لطلبات التعديل يمكن أن تأتي أيضا بعد كلّ تعديل أو بعد عدة تعديلات ذات صلة مشتركة من حيث المضمون.

٨٤١ إذا وضعت أمانة اللجنة توصية القرار بعد المداولات بشأن التعديلات نفسها، يتم إرسالها أحيانا إلى الوزارة المختصة لإجراء المراجعة شكلاً ومضموناً بهدف إنشاء **نص لا تشوبه شائبة من توصية القرار** لتجنب إجراء تصحيحات في وقت لاحق على القانون. ومن المستحسن بالنسبة للإدارة المسؤولة في الوزارة المختصة الاتصال بأمانة اللجنة مباشرة بعد اجتماع اللجنة من أجل تقديم المساعدة في تحرير النص النهائي. في معظم الحالات، يجب تغيير الترقيم نتيجة للإدخالات و الحذوفات الممكنة، وإذا لزم الأمر، إجراء ملاءمة تحريرية على المراجع في الأحكام الانتقالية أو في أحكام الدخول حيز النفاذ.

والنسخة التي لا تشوبها شائبة من توصية القرار هي في مصلحة الإدارة المتخصصة المسؤولة. فهي تُعِدُّ بعد تمرير القانون **النص الموطد** للنسخة الأصلية وللطباعة (النقطة الهامشية ٥٨ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). ويُدمَجُ مشروع القانون مع بيانات التعديل من **قرار مرجع ي** في وثيقة موحدة. وينكشف في الملخص النص المعتمد واضحاً بسهولة. أما بالنسبة للطبعة النهائية، يبقى هنا فقط نقل المقاطع التي لم يتعدل فيها شيء من العمود الأيسر إلى العمود الأيمن وتنقيح العبارات.

٢ مُعينات الصياغة لطلب إدخال تعديلات أو قرارات مؤثرة

٨٤٢ تختلف مُعينات صياغة طلبات التعديل والقرارات المؤثرة شكلياً في إطارها الخارجي فقط، وتتبع تعليمات التعديل الفعلية نفس القواعد.

ويجب أن توصف معونة الصياغة على هذا النحو في **العنوان**. ويجب أن يظهر من الصياغة مشروع القانون ورقم المطبوعات في البوندستاغ. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون واضحا ما إذا كانت هناك معونة صياغة لطلب تعديل أو توصية قرار.

مثال على معونة الصياغة لقرار مرجع ي:

مساعدة في الصياغة

بخصوص مشروع قانون الحكومة الاتحادية

- المطبوعات ٣٦٥٧/١٦-

مشروع قانون ثان بشأن تنقيح قانون اتحادي في مجال اختصاص الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية

البوندستاغ يريد أن يقرر
قبول مشروع القانون في المطبوعات ٣٦٥٧/١٦، بالشرط التالي، و في ما عدا ذلك كما هو دون تعديل:

يصاغ نص المادة ٧٠ كالتالي:

" المادة ٧٠
بدء نفاذ

(١) يبدأ نفاذ هذا القانون في اليوم التالي لصدوره، ما لم ينص على خلاف ذلك في الفقرة ٢.

(٢) تدخل المادة ١٣ حيز النفاذ في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨م. "

٨٤٣ تتبع **تعليمات التعديل** من حيث المبدأ القواعد التي تنطبق على القوانين المعدلة. وتُبيّن معونة الصياغة مواضع نص مشروع القانون التي ينبغي إدخال التعديلات فيها وطبيعة التعديل. ويتبع ترتيب تعليمات التعديل في معونة الصياغة تسلسل المواد و الفقرات في مشروع القانون الخاضع للتعديل.

٨٤٤ تُستخدم تعليمات التعديل التالية في مُعينات الصياغة:

- يعدل... كالتالي
- يدرج...
- يُقَدّم على...

- يُضاف ...
- يُستبدل...
- يصاغ ... على النحو التالي
- يحذف...
- يصبح الرقم سين من الفقرة سين من المادة سين الرقم جيم من الفقرة جيم من المادة جيم

ولا تستخدم عبارة "إلغاء" على عكس تقنية التعديل في القوانين المعدلة.

٨٤٥ في مُعينات الصياغة **لتعديل مشروع قانون أصلي** تُرقّم مقاطع النص وتعليمات التعديل بالتسلسل بدءا من العدد "١." و يحصل العنوان وكلٌّ من وحدات الترتيب الهيكلي من المستوى الأعلى (النقطة الهامشية ٣٧٩) والفقرات على رقمها الخاص إذا تم تعديلها. وفي حالة إجراء عدد من التعديلات المختلفة في إحدى المواد يشار إلى الوحدات المتفرعة عن الوحدات المرقمة بحروف وبحروف مزدوجة، إذا لزم الأمر، إذا تفرعت عنها وحدات أدنى منها مرتبة. وينبغي تجنب متابعة تصنيف وحدات من مستويات أدنى أكثر من ذات الحروف المزدوجة من أجل الحفاظ على وضوح معونة الصياغة. في مثل هذه الحالات، ينبغي إعادة صياغة نص وحدة التصنيف من جديد.

مثال:

مُعينات صياغة طلب تعديل على مشروع قانون ... (المطبوعات ...)

١ - تعدل المادة ١ على النحو التالي:
أ) تعدل الفقرة ١ على النحو التالي:
أأ) تصبح في الجملة ١ ...
ب ب) تضاف الجملة التالية: "..."
ب) تصاغ الفقرة ٤ على النحو التالي: "..."

٣ خصوصيات تعديل مسودة قانون معدل

٨٤٦ إذا كانت مُعينات صياغة طلبات تعديل وقرارات مؤثرة تستند إلى قوانين معدلة، فمن الضروري أن ينتج عن ذلك **قانون معدل سليم قانونيا من حيث الشكلية القانونية**. وهذا هو بدوره شرط مسبق أساساً لقانون أصلي سليم.

٨٤٧ يُرقم التعديل لعدة مواد من قانون معدل **على التسلسل بأرقام عربية**؛ ويعلم على الوحدات الفرعية للتعديلات داخل المادة بحروف فردية وحروف مزدوجة (النقطة الهامشية ٨٤٥).

٨٤٨ و يمكن أن تستند تعليمات التعديل إلى **أوامر التعديل** لمسودة مشروع قانون معدل.

مثال:
ينبغي في مسود مشروع القانون تصحيح أمر التعديل الوارد تحت حرف (أ) عدد ١ من المادة ١: يجب تعديل الجملة الثانية بدلا من الجملة الأولى.

مشروع القانون المعدل:

المادة ١

يُعدل [القانون] ...، الذي تم تعديله أخيرا بواسطة ...، على النحو التالي:

١ - تعدل المادة ١ على النحو التالي:

أ) يستعاض في الجملة الأولى من الفقرة الأولى، عن عبارة "..." بعبارة "...".

ب) ...

معونة الصياغة:

١ - تعدل المادة ١ على النحو التالي:

أ) تستبدل تحت حرف (أ) عدد ١ المعلومة "الجملة الأولى" بالمعلومة "الجملة الثانية".

٨٤٩ يمكن أن تتعلق تعليمات التعديل أيضا بشكل مباشر بالنص الذي سيتم إنشاؤه بواسطة أمر التعديل في القانون الأصلي. والرابطة هنا هي **صيغة نص القانون الأصلي** الجديدة المزمع اعتمادها.

مثال:
ينبغي في مشروع القانون تعديل المادة ٢٤ التي أُنشِئَتْ حديثا وصياغة المادة ٢٥ من جديد. وتبقى بقية الأحكام على حالها دون تغيير.

مسودة مشروع القانون المعدل:

المادة ١

يُعدل قانون... ، الذي تعدل أخيرا بواسطة ...، على النحو التالي:

١- تُدرج بعد المادة ٢٣، المواد من ٢٤ إلى ٢٧ التالية: "..."

معونة الصياغة:

١ - يُعدل العدد١ من المادة ١ على النحو التالي:

أ) تستبدل في المادة ٢٤ الكلمات "..." بالكلمات "...".

ب) تصاغ المادة ٢٥ على النحو التالي: "..."

٨٥٠ إذا كانت تعليمات التعديل تستند إلى أوامر التعديل لمشروع قانون معدل (النقطة الهامشية ٨٤٨)، يمكن أن تترتب عليها مشاكل في وضع علامات الترقيم أو الاقتباس (النقطة الهامشية ٨٥١)، عند مواءمة وحدات التصنيف (النقطة الهامشية ٨٥٢) وعند إعداد صياغة منطقية لتعليمات التعديل (النقطة الهامشية ٨٥٣).

٨٥١ عند إدراج أو إلحاق أو استبدال أو صياغة من جديد لأجزاء من وحدات تصنيفية في مسودة مشروع القانون من خلال تعليمات التعديل قد تتزامن **علامات اقتباس** متعددة . في حالة هذه العلامات المتداخلة في بعضها البعض توضع في البداية نصف علامات اقتباس أولا، ثم علامات اقتباس كاملة، لكي تكون التعديلات الفعلية ضمن أوامر التعديل في نص القانون بين علامات اقتباس كاملة.

مثال:
١ - يصاغ الحرف (ب) في العدد ١ من المادة ١على النحو التالي:

ُب) تُدرج بعد الجملة الثانية الجمل التالية: "...",

٨٥٢ عند إدراج أو إلحاق أو استبدال أو حذف أجزاء من وحدات التصنيف من خلال تعليمات تعديل على مسودة مشروع القانون فقد يكون من الضروري **ملاءمة وحدات التصنيف التالية**. وينبغي هنا التمييز:

- في حالة معونة صياغة **طلب تعديل**، ينبغي وضع علامة حرف واحد على أوامر التعديل المدرجة حديثا أو المواد المدرجة حديثا مع **حروف مضافة** (مثلاً عدد ٣أ، المادة ٢أ، تُقدمُ عليها المادة٠). وتقوم أمانة اللجنة بعد ذلك بإعادة الترقيم (النقطة الهامشية ٨٤١).

مثال:
والغرض من معونة الصياغة هو إدراج مادة جديدة بعد المادة ٢.

معونة صياغة:
١ - تدرج بعد المادة ٢ المادة ٢(أ) التالية: "..."

- في حالة معونة الصياغة **لتوصية قرار**، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان **إعادة الترقيم** في الوقت ذاته على الفور.

مثال:
ينبغي من خلال معونة الصياغة أن تصاغ من جديد أيضاً الجملة الثانية من الفقرة الثالثة من البند ١ في المادة ١ وإدراج مادة جديدة بعد المادة ٢.

مشروع القانون المعدل:

المادة ١

يُعدل ... [القانون]، الذي تم تعديله أخيرا بواسطة ...، على النحو التالي:
١ - تُعدل المادة ١ على النحو التالي:
أ) تُستبدل في الفقرة الأولى الكلمات "..." بالكلمات "...".
ب) تصاغ الفقرة الثانية على النحو التالي: "..."
ج) ...

معونة صياغة:
١ - يعدل عدد ١ من المادة ١ على النحو التالي:
أ) يُدرج الحرف (ج) التالي بعد الحرف (ب):
، (ج) تصاغ الجملة الثانية من الفقرة الثالثة على النحو التالي: "..."
ب) يصبح الحرف السابق (ج) الحرف د.
٢ - تُدرج المادة ٣ التالية بعد المادة ٢: "..."
٣- تصبح المواد من٣ إلى ٨ سابقاً المواد من ٤ إلى ٩.

٨٥٣ عندما ينبغي إجراء عدة تعديلات في أمر تعديل واحد، فهناك خطورة أن تصبح تعليمات التعديل مربكة. عندئذ من المستحسن إعادة مجلة ة النص المعني بالكامل من جديد.

مثال:
ينبغي بواسطة معونة الصياغة تعديل الجملة الأولى وإلغاء الجملة الثانية علاوة على ذلك.

مشروع القانون المعدل:

المادة ١

يُعدل [القانون]... ، الذي تم تعديله أخيرا بواسطة ...، على النحو التالي:

١ - يستعاض في الجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٧ عن كلمة "..." بالكلمات "...".

معونة صياغة:

١ - يصاغ العدد ١ في المادة ١ على النحو التالي:

، ١- تعدل الفقرة الأولى من المادة ٧ على النحو التالي:

أ) تُستبدل في الجملة الأولى الكلمات "..." بكلمة "...".

ب) تُلغى الجملة الثانية.،

٤ معينات صياغة على شكل ملخصات

٨٥٤ بحسب طبيعة ونطاق التعديلات المقررة والعلاقة ما بين حجم التعديلات ومشروع القانون قد يكون من المفيد إنشاء معونة الصياغة على شكل **موجز**. ففي مثل هذا الإنشاء تُقارن الصيغة المعدَّلة مع مشروع القانون. وتَظهر التعديلات من خلال إبرازها بوضوح.

٨٥٥ معونة الصياغة هذه يجب أيضا أن تُسمى على هذا النحو في **العنوان**. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون واضحا أي مشروع قانون بأي رقم مطبوعات هو موضوع معونة الصياغة.

مثال على معونة صياغة لتوصية قرار:

معونة صياغة

إنشاء

مشروع قانون بشأن جودة وسلامة الأنسجة والخلايا البشرية (قانون الأنسجة)

- المطبوعات ٣١٤٦/١٦ -

مع قرارات لجنة الصحة (اللجنة الرابعة عشرة)

مسودة مشروع	**قرارات اللجنة الرابعة عشرة**
مشروع قانون جودة وسلامة الأنسجة البشرية والخلية (قانون الأنسجة)	مشروع قانون جودة وسلامة الأنسجة البشرية والخلية (قانون الأنسجة)
قرر البوندستاغ القانون التالي:	قرر البوندستاغ القانون التالي:
المادة ١	المادة ١
تعديل قانون زراعة الأعضاء	تعديل قانون زراعة الأعضاء
يعدل قانون زرع الأعضاء المؤرخ في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧(الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول صفحة ٢٦٣١)، المعدل أخيراً بموجب المادة ١٤ من المرسوم المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٢٣٠٤) على النحو التالي:	يعدل قانون زرع الأعضاء المؤرخ في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول صفحة ٢٦٣١)، المعدل أخيراً بموجب المادة ١٤ من المرسوم المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٢٣٠٤) على النحو التالي:
١- يصاغ العنوان على النحو التالي	١- كما هو دون تعديل
"قانون بشأن التبرع بألأعضاء والأنسجة واستئصالها ونقلها (قانون زرع الأعضاء- ق زأ)".	
...	...

٨٥٦ بُغية جعل التعديلات التي اعتمدتها اللجنة مرئية بالمقارنة مع مشروع القانون المقترح، يجب مراعاة **القواعد الأساسية** التالية.

- يوجد في العمود الأيسر نص مشروع القانون **بصيغة النص في مطبوعات البوندستاغ**. وتقدم أمانة البرلمان صيغة نص مشروع القانون ذات الصلة وفقاً لبرنامج "كلمة".

- يجب إدراج **العنوان والصيغة الإفتتاحية لمشروع القانون** دائما في كلا العمودين، حتى لو لم يتغير فيهما شيء.

- وحدات التصنيف التي تبقى على حالها **دون تغيير** تستنسخ في العمود الأيمن (مقررات اللجنة العشرين) فقط بذكر النوع وتوصيف العد وكلمة "دون تغيير"، التي تُكتبُ دائما بحروف متباعدة.

- يجب مجلة ة أجزاء نص مشروع القانون التي يتم **تعديلها** بالخط المائل في العمود الأيسر **وبالخط الغامق** في العمود الأيمن. وهذا يمكن أن يشمل وحدات تصنيف كاملة عند صياغة نصها من جديد، وكذلك كلمات فردية، ومقاطع، وحروف، وأرقام أو تسميات وحدات توصيف أو عد.

- إذا لم يتغير إلا موضع واحد فقط لوحدة التصنيف، يتكرر مع ذلك ذكر العنوان والجملة الإفتتاحية لوحدة التصنيف في العمود الأيمن.

مثال:
في العدد ١ من المادة ٢ ينبغي في الفقرة الثانية من البند الثاني تعديل نص مشروع قانون معدل.

مسودة مشروع	**قرارات اللجنة العشرين**
...	...
المادة ٢	المادة ٢
تعديل قانون تسوية حق الملكية	تعديل قانون تسوية حق الملكية
يعدل قانون تسوية حق الملكية المؤرخ في ١٥ آب / أغسطس ١٩٩٧م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، صفحة ١٩٥٥) على النحو التالي:	يعدل قانون تسوية حق الملكية المؤرخ في ١٥ آب / أغسطس ١٩٩٧م (الجريدة الرسمية الاتحادية، الجزء الأول، صفحة ١٩٥٥) على النحو التالي:
١ - تصاغ المادة ٢ كما يلي:	١ - تصاغ المادة ٢ كما يلي:
"المادة ٢	"المادة ٢
مجال سريان المفعول	مجال سريان المفعول
(١) لا ينطبق هذا القانون على شاطئ البحر.	(١) كما هو بدون تعديل
(٢) أحكام هذا القانون لا تخضع للمساومة."	(٢) أحكام هذا القانون **لا تخضع** للمساومة و **لا يمكن التنازل عنها من طرف واحد"**

- يتم تكرار العبارات قبل وبعد **التعدادات** على شكل قوائم إذا كانت محتويات التعداد تتأثر من تعديلات أو حذف. وينطبق هذا أيضا على الجمل السابقة أو التالية، حيث لا يوجد لها توصيف عد وبالتالي لا يمكن اعتبارها على أنها "بدون تعديل".

مثال:
في مشروع قانون أصلي ينبغي إعادة صياغة العدد ٢ من المادة ٤، وينبغي أن تبقى بقية المادة على حالها دون تعديل.

مسودة مشروع	**قرارات اللجنة العشرين**
...	...

المادة ٤	المادة ٤
حظر	حظر
يجوز لصاحب الحق بخصوص الاستخدام	يجوز لصاحب الحق أن يمنع الاستخدام
١ – في أيام الآحاد و أيام الأعياد؛	١ – بدون تعديل
٢ – *في الليل*	٢ – **من الساعة العاشرة ليلا (٢٢:٠٠) لغاية الساعة السادسة صباحا (٠٦:٠٠)**
دون مساس بأحكام المادة ٦	دون مساس بأحكام المادة ٦

- إذا **أُدرجت** وحدة تصنيف من جديد في مشروع القانون، يعطى لها "التوصيف النوعي والعددي " المناسب و يعاد ترقيم وحدات التصنيف التالية.

مثال:
ينبغي في مشروع قانون معدل تعديل فقرة إضافية في مادة لم تتأثر بعد من التعديلات حتى الأن.

مسودة مشروع	**قرارات اللجنة العشرين**
...	**...**
٣- في المادة ٧ سوف ...	٣- بدون تعديل
	٤ – تلغى المادة ١٣
٤ – تعدل المادة ١٥ كما يلي	**٥ –** بدون تعديل

- إذا ينبغي **إلغاء** وحدة تصنيف من مشروع القانون تُدون في العمود الأيمن بعد توصيف النوع والعدد كلمة "ملغى" بخط غامق. وتُدون وحدة التصنيف هذه في العمود الأيسر بخط مائل. ويجب تعديل الترقيم اللاحق وإبرازه أنه تعديل بمجلة ته بخط غامق.

مثال:
ينبغي إلغاء تنظيم قائم حتى الأن من أمر تعديل في مسودة المشروع

مسودة مشروع	**قرارات اللجنة العشرين**
...	**...**
٣- تُضاف في المادة ٧ الفقرات من ٥ حتى ٧	٣- تُضاف **إلى** المادة ٧ الفقرات **٥** و **٦**
"(٥) يجب أن تضم الشركة ما مجموعه عشرة أشخاص	(٥) بدون تعديل
(٦) الحالات الاستثنائية تقررها سلطات الولاية المختصة	**(٦) ملغى**
(٧) تبقى ظروف العمل المنزلي دون أن تتأثر	**(٦)** بدون تعديل

- يجب أن يشار دائما إلى أحكام **الدخول حيز النفاذ** في كلا العمودين. وإذا كان في مشروع القانون **دخول منقسم حيز النفاذ**، ينبغي دراسة ما إذا كانت التعديلات في المشروع، ولا سيما التغييرات في الترقيم، تقتضي تعديل الاستنادات الفردية الواردة في أحكام الدخول حيز النفاذ.

٨٥٧ يمكن إنشاء ملخصات باستخدام **دالة الجداول** في برنامج معالجة النصوص[59]. ويجب الحرص هنا على ضمان تطابق عرض الأعمدة واستخدام خلية منفصلة لكل وحدة تصنيف. وهذا يضمن أن تكون النصوص التي ستقارن مع بعضها متقابلة تماما. ولا ينبغي في داخل الجدول - على الأقل في العمود الأيمن - استخدام الترقيم أو التعداد التلقائي.

٨٥٨ وإذا كانت التعديلات المقترحة في مشروع القانون أصلية جدا بحيث لم يعد من الممكن عرضها بشكل مُجدٍ في موجز، يمكن بالتشاور مع اللجنة المختصة إعداد مُعين صياغة بشكل استثنائي على شكل **إعادة صياغة شروع القانون**.

[59] المعيار الإلكتروني (النقطة الهامشية ٤٦) يساعد على إنشاء ملخصات.

الجزء زاي

إعلان إعادة الصياغة

للقوانين واللوائح

٤٨٢ الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية عام ٢٠٠٧م الجزء الأول رقم ١٢ صدر في بون في ١٦نيسان/أبريل ٢٠٠٧م

تاريخ النشر

العنوان

نص الإعلان

إعلان

إعادة الصياغة لقانون توفير المعاشات التقاعدية

تاريخ الإشعار

صيغة الإعلان بما فيها تاريخ اليوم المحدد

آخر نشر رسمي للنص الكامل

قائمة التعديلات

في ٢٧ مارس ٢٠٠٧ م

وفقا للمادة ٢ من القانون المعدل في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٣٢٨٨)، يُنشر أدناه نص قانون توفير المعاشات التقاعدية بالصيغة السارية منذ ١ كانون الثاني / يناير **٢٠٠٧ م** . وتأخذ إعادة الصياغة بالاعتبار:

١- القانون المؤرخ في ٩ تموز / يوليه ١٩٩٨م، الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٩م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ١٨٠٠)

٢ - المادة ٥ من القانون المؤرخ في ١٤كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١م، الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٣٧٠٢)

٣ - المادة ٦ من القانون المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١م ، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٣٩٢٦)

٤ - المادة ١٢من المرسوم المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣م ، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٢٣٠٤)

٥ - المادة ٣٠ من المرسوم المؤرخ في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦م ، الذي دخل حيز النفاذ في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٢٤٠٧)

٦ - المادة ١ من القانون المشار إليه أعلاه، التي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧م .

تاريخ النشر / التوقيع

برلين، في ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٧م

المُوقع

وزيـــــر الداخلـــــية
شـويبلـيه

٤٨٣ الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية عام ٢٠٠٧م الجزء الأول رقم ١٢ صدر في بون في ١٦نيسان/أبريل ٢٠٠٧م

صفحة جديدة

العنوان =

قانون
بشأن احتياطي التقاعد
(قانون توفير المعاشات التقاعدية – ق ت م ت)

تسمية (الاسم المختصر - اختصار)

إعادة صياغة

صياغة النص

الفصل الأول
أصول خاصة

احتياطي معاشات التقاعد للاتحاد

المادة ١

مجال سريان المفعول

(١) تسري أحكام الفصل الأول على ...

[تم تكييف المثال الأصلي الوارد أعلاه مع قواعد الدليل]

الجزء زاي

إعلان إعادة الصياغة

للقوانين واللوائح

١ معلومات عامة

٨٥٩ يُنشَرُ النص الساري مفعوله لقانون أو مرسوم في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية على أساس **إذن بالنشر** ينص على إقرار صيغة النص الساري مفعوله في تاريخ مرجعي (النقطة الهامشية ٦٩٦وما يلي ، ٨٣١).

٨٦٠ ويتألف الإعلان من **عادة الصياغة** الإعلانية ومن **الإشعار الإعلاني** السابق لها في المقدمة.

ويُجَدولُ **الإشعار الإعلاني** كما يلي:

- عنوان الإشعار وتاريخه (النقطة الهامشية ٨٦٥وما يلي)،
- صيغة الإشعار (النقطة الهامشية ٨٦٨ وما يلي)،
- جدولة مع آخر نشر للنص الكامل و للتعديلات (النقطة الهامشية ٨٧٠وما يلي)،
- توقيع (النقطة الهامشية ٨٧٨ وما يلي).

وتتبعُ إعادة الصياغة الإشعارَ الإعلاني - على صفحة جديدة - (النقطة الهامشية ٨٧٩ وما يلي).

٨٦١ الإذن بالنشر غير ملزم بتنفيذه. لكنه في حالة النشر سوف يوقظ مع ذلك التوقعات. وينبغي أن ينشر الإشعار في وقت قريب من تاريخ يوم النفاذ المحدد. **والمختص** هي الوزارة الاتحادية المذكورة في الإذن بالنشر.

٨٦٢ وقد يفقد الإشعار أهميته إذا صدرت تعديلات أخرى على القانون أو المرسوم بعد التاريخ المحدد القاطع ذي الصلة. ويجب الاستغناء عن الإشعار إذا صدر تعديل على القانون أو اللائحة **بعد التاريخ المحدد القاطع** في إذن الإشعار ولكن **قبل** النشر الفعلي. وينبغي **عدم مراعاة** هذا التعديل في النشر، حتى لو كان قد دخل حيز النفاذ فعلاً. في مثل هذه الحالة، ينبغي، في قانون معدل لاحق أو في مرسوم معدل لاحق، النظر في إصدار إذن جديد بالنشر تمكن من مراعاة التعديلات الراهنة.

٨٦٣ ولكن حتى النشر السابق لأوانه يمكن أن يتسبب بمشاكل. إذا كان التاريخ المحدد القاطع الذي يقرر فيه النص يقع في المستقبل، فمن المنطقي التمهل بإعلان الإشعار. حيث أنه يمكن للقانون

الأصلي أو المرسوم الأصلي، ولكن أيضا لأي تعديلات معلقة في الفترة لغاية التاريخ المحدد القاطع أن تتعدل مرة أخرى. مثل هذه التعديلات لا تُراعى عند التسرع بالنشر السابق لأوانه. وتكون النتيجة أن الإشعار المطبوع في الجريدة الرسمية الاتحادية يتوجب تصحيحه (النقطة الهامشية ٨٩٤).

٨٦٤ ولا تخضع مسودة الإشعار للفحص القانوني (قارن الفقرة الأولى من المادة ٤٦ والفقرة الثانية من المادة ٦٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). بيد أنه إذا استجدت **أسئلة** تتعلق بنص الإشعار أو بنص الصيغة الجديدة، ولا سيما **شكوك** بخصوص صيغة النص الساري مفعوله، عندئذ يجب إشراك **شعبة المراجعة القانونية** المختصة في وزارة العدل الاتحادية.

٢ نص الإشعار

٢,١ عنوان الإشعار

٨٦٥ يبدأ العنوان دائما بعبارة "إعلان إعادة الصياغة". ويلي ذلك – بحالة المجرور - **عنوان الاقتباسالساري** للقانون أو المرسوم.

٨٦٦ ولا يجوز الاستشهاد بأي اقتباس آخر غير عنوان الاقتباسالمعمول به، لأنه عند النشر لا يجوز مراعاة غير التعديلات التي **أقرت رسميا** وأعلنت . ومن شأن الإضافات، مثل إلحاق عدد السنة بعنوان الاقتباسفي الإشعار، أن تعطي انطباعا بأن الإشعار يتعلق بقانون مختلف أو جديد. علاوة على أن ذلك يقود إلى مشاكل كبيرة في صحة الاقتباس.

٨٦٧ و يعقب العنوان – في سطر جديد – تاريخ التوقيع على القانون: " في..."

٢,٢ صيغة الاشعار

٨٦٨ صيغة الإشعار عبارة عن صيغة موحدة تبدأ بالكلمات "بناء على " و تحتوي على:

- الإشارة إلى مادة القانون أو المرسوم (بالتنويه إلى الصنف فقط)، التي تتضمن الإذن بالنشر، وكذلك تاريخ الإصدار والمرجع،

- عنوان الاقتباسللقانون أو المرسوم الذي سيصدر و
- تاريخ اليوم المحدد للنفاذ الذي ينجم عن الإذن بالنشر والذي تُقرر فيه صيغة النص.

مثال:

إشعار

إعادة الصياغة لـ [القانون]...

المؤرخ في ...

بناء على المادة ... من قانون ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، تُنشر صيغة نص [القانون]... بالصيغة الساري مفعولها اعتبارا من ... .

٨٦٩ إذا تغيّر اسم الإقتباس، يجب عندئذ الإشارة في صيغة الإشعار إلى أن إعادة الصياغة في العنوان تختلف عن الصيغة السابقة للقانون أو للمرسوم.

مثال:

إنشر إعادة الصياغة لنظام تدريب وفحص القابلات وممرضات الأمومة المؤرخ في ١٦ آذار / مارس ١٩٨٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٩٢٩):

بناء على المادة ٢ من المرسوم ... المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول ، صفحة ١٧٣٢)، يرد أدناه نص نظام التدريب والفحص للقابلات تحت عنوانه الجديد، الساري مفعوله منذ ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦م.

٢,٣ قائمة بأحدث نشر للنص الكامل و للتعديلات

٨٧٠ ومع صيغة الإشعار تتبع **قائمة** تبدأ بالكلمات " تراعي إعادة الصياغة:". وبعد ذلك، يُدرج ، آخر نص كامل نشر للقانون الأصلي أو المرسوم الأصلي كلّ بالرقم الخاص به و التعديلات عليها التي نشرت منذ ذلك الوقت مع تاريخ الدخول حيز النفاذ. ولا تُسمى القوانين أو المراسيم بأسمائها الاقتباسية ولكن فقط بتوصيفها النوعي العام "قانون" أو "مرسوم".

٨٧١ عند إصدار أو إعادة إصدار تأسيسي لقانون أو لمرسوم بعد تاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣، يُذكر **المرجع لآخر نشر رسمي للنص الكامل** على النحو التالي:

١- القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الإتحادية ...)، الذي دخل حيز التنفيذ في ...

[المرسوم المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الإتحادية ...)، الذي دخل حيز التنفيذ في ...،]

إذا سُن القانون أو أعيدت صياغته في **قانون غلافي** ينبغي مراعاة قاعدة الاقتباس وفقا للنقطة الهامشية ١٨٥؛ وينطبق الشيء نفسه على مرسوم وارد في مرسوم غلافي .

وإذا كان آخر نشر رسمي للنص الكامل عبارة عن **إعادة صياغة إعلانية**، ينبغي التعبير على النحو التالي:

١- صيغة إعلان القانون المؤرخ في... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)،
[صيغة إعلان المرسوم المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية...)،]

إذا كان المرجع ذو الصلة هو جماعة القوانين الاتحادية في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث، يجب التعبير على النحو التالي:

١- نسخة القانون المنقحة المنشورة في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث، رقم التصنيف ...

[نسخة اللائحة المنقحة المنشورة في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثالث، رقم التصنيف ...]،

٨٧٢ وتذكر بعدئذ في القائمة القوانين المعدلة أو المراسيم المعدلة التي أخذت في الاعتبار إعادة الصياغة **بالترتيب الذي نُشرت فيه**؛ ولا وزن هنا لمرتبة الحكم المعدِّل.

٨٧٣ تُدرج في القائمة التعديلات التي سبق **نشرها** بحلول التاريخ المحدد ذي الصلة **ولكنها لم تدخل بعد حيز النفاذ**، حيث أنها يشار إليها عند إعادة صياغتها في ملحوظة الحاشية السفلى في الصيغة الجديدة (النقطة الهامشية ٨٨٧وما يلي).

مثال:

٣ - المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) التي تدخل حيز النفاذ في ... ،

٨٧٤ تدرج التعديلات المنشورة سابقاً، حتى **ولو فات أوانها**، في القائمة.

مثال:

٣ - المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) التي ألغيت قبل دخوله حيز النفاذ بموجب المادة... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) ،

٨٧٥ إذا كان التعديل الفردي الذي لا يُعدل سوى القانون الأصلي أو المرسوم الأصلي فقط ، ينص على دخول منقسم حيز النفاذ ، يُدرج في القائمة على النحو التالي:

٣ - القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، الذي يدخل حيز النفاذ جزئيا في... وجزئيا في...
[المرسوم المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، الذي يدخل حيز التنفيذ جزئيا في ..، وجزئيا في ...]

وفي الحالات الأخرى التي تدخل فيها التعديلات حيز النفاذ في أوقات مختلفة، ولا سيما في حالة القوانين الغلافية أو المراسيم الغلافية ، ينبغي التعبير على النحو التالي:

٣ - المادة ... من قانون ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، التي دخلت حيز التنفيذ جزئيا في...، وجزئيا في ...

[المادة ... من المرسوم ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، التي دخلت حيز التنفيذ جزئيا في...، وجزئيا في ...]

٨٧٦ إذا تعين مراعاة تعديل موجود في **مادة مع تعديلات تالية** يجب ذكر المكان المعدل بأكبر قدر ممكن من الدقة:

٣ - الفقرة ... من المادة ... من قانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، التي دخلت حيز التنفيذ جزئيا في...، وجزئيا في ...

الفقرة ... من المادة ... من المرسوم المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، التي دخلت حيز التنفيذ جزئيا في...، وجزئيا في ...

٨٧٧ إذا كان ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند إعلان قانون أو لائحة تعديل بموجب معاهدة التوحيد يمكن مثلاً التعبير على النحو التالي:

٣ - إن القانون المؤرخ في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠م ، بالاقتران مع الباب الأول من المرفق الأول، مجال الاختصاص ...، الفصل الثاني، عدد ... من معاهدة التوحيد المبرمة في ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٠م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٠ الجزء الثاني صفحة ٨٨٥، ...)،

٢,٤ التوقيع

٨٧٨ ويختتم نص الإعلان بتوقيع **الوزير** المسؤول او **الوزيرة** المسؤولة؛ ويجب أن يسبق التوقيع ذكر المكان والتاريخ والمنصب الوظيفي. وفي حالة الإعاقة يوقع وكيل الوزارة أو وكيلة الوزارة "بالنيابة". وفي حالة حدوث الإعاقة ثانية يتم التوقيع " بالنيابة عن وكيل الوزارة" أو على سبيل الاستثناء " بالتكليف".

٣ إعادة صياغة

٣,١ محتوى

٨٧٩ يجب أن تتضمن إعادة الصياغة الصيغة الصحيحة والموثوقة لنص القانون أو المرسوم **الساري مفعوله** في التاريخ ذي الصلة. ولا يجوز في إعادة الصياغة أن تؤخذ في الاعتبار إلا التعديلات التي تم إقرارها و نشرها (النقطة الهامشية ٦٩٨).

ومع ذلك تأخذ صيغة النص في الاعتبار قواعد الإملاء اللغوية القائمة (النقطة الهامشية ٤٧) ومتطلبات مجلة ة وحدات التصنيف "الفقرات" و "الأعداد" (النقطة الهامشية ١٩٦).

٨٨٠ **وتشمل** صيغة النص العنوان (التسمية، وإذا كان متوفرا، الاسم المختصر والاختصار الرسمي)، و نظرة عامة على المحتويات وجزء الأحكام بجميع وحدات التصنيف المتسلسلة، بما في ذلك من المرفقات الموجودة.

٨٨١ **ولا تتبع** لصيغة النص الصيغة الافتتاحية والختامية وتاريخ الإصدار واسم الموقعين أدناه.

٨٨٢ وفي حالة إعادة الصياغة في الإصدار الجديد يجب مراعاة الاستشهاد (النقطة الهامشية ٣١٤) إذا كان القانون أو المرسوم **يُطبّق توجيهاً** للجماعات الأوروبية[60]. ولهذا الغرض، تضاف إشارة حاشية سفلى إلى عنوان إعادة الصياغة للقانون أو المرسوم. ولا يجوز في **الحاشية** تكرار حواشي القوانين المُعدِّلة أو المراسيم المعدِّلة ببساطة والمدرجة في نص الإشعار الإعلاني. بل بالإحرى وبدلا من ذلك، لا بد من الإشارة إلى التوجيهات الساري مفعولها فقط، التي ينعكس تنفيذها في صيغة النص الساري مفعوله. فإذا تعدلت على سبيل المثال صيغة النص الساري مفعولها بموجب مادة من قانون غلافي شامل، يمكن عندئذ الاستدلال من تبريرات القانون فيما إذا تم تنفيذ توجيهات، وإذا اقتضى الأمر ، أي توجيهات تم تنفيذها عملياً.

٨٨٣ وإذا كان التوجيه لا يتطلب أي تنفيذ معين لأن أحكام القوانين أو اللوائح الوطنية من قبل تحقق الهدف من التوجيه (النقطة الهامشية ٣١٤)، فينبغي قبل إعادة الإعلان من جديد لهذه القوانين أو أو اللوائح أن تسبق ذلك **أولاً حاشية سفلى** تحتوي إشارة إلى التوجيه.

٨٨٤ كما ينبغي إدراج الحواشي السفلى إذا كان القانون أو المرسوم معلم عليه في تنفيذ قرار إطاري أو قرار من الاتحاد الأوروبي[61] طبقاً للنقطة الهامشية ٣١٥. إذا أغفلت التسمية، فإنه يمكن إتباعها مع ذلك لاحقاً في إعادة الصياغة.

---

[60] معاهدة لشبونة: توجيه الاتحاد الأوروبي

[61] معاهدة لشبونة: قرار الاتحاد الأوروبي بالمعنى المقصود في الفقرة الولى من المادة ٢٨٨ من قانون أسوب عمل الاتحاد الأوروبي

٨٨٥ عند عرض الجزء الخاص بالأحكام يجب وضع علامة على الفقرات أو المواد أو وحدات التصنيف الأعلى ترتيباً التي تم إلغاؤها على أنها **"محذوفة"** من أجل عدم انقطاع عد وحدات التصنيف.

مثال:
المادة ٧ (محذوفة)

وينطبق الشيء نفسه على الفقرات والأرقام إذا لم يُدرج النّصُ في إعادة الصياغة ولكن يتبعها المزيد من الفقرات أو الأرقام.

مثال:

(١) ...
(٢) (محذوفة)
(٣) ...
١- (محذوفة)
٢- ...

لا تُذكر وحدات التصنيف المحذوفة ، إذا **لا ينقطع العد** المتسلسل. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على فقرات محذوفة ذات حرف مضاف، والتي لا تتبعها فقرة أخرى بحرف مضاف أو إذا كان الرقم المحذوف هو الرقن الأخير في التعداد.

٨٨٦ لا يتكرر ذكر **صيغة نص الأحكام المنفذة** في إعادة الصياغة. هذه هي أحكام معدلة كانت بشكل استثنائي سوف تدرج في القانون أو اللائحة التي ستنشر، فضلا عن أحكام بدء النفاذ وانتهاء سريان المفعول التي أصبحت لا داعي لها مع حلول الوقت المحدد. ولا يُعطى مضمونها بغض النظر عن أي عناوين إلا بين قوسين.

مثال:

المادة ...
(تعديل أحكام أخرى)
[(إلغاء أحكام أخرى)]
[(بدء النفاذ، انتهاء سريان المفعول)]

٣,٢ سمات خاصة بشأن التعديلات المعلقة، مراجع الحاشية السفلية

٨٨٧ يشار إلى أي **تعديلات** في القانون أو المرسوم الصادرة قبل التاريخ المحدد لبدء نفاذ إعادة الصياغة و التي سيسري مفعولها بعد ذلك التاريخ في ملحوظة حاشية السفلى.

٨٨٨ ويتعين إضافة **إشارة الحاشية السفلى** إلى المقطع الذي يتصل به التعديل المعلن عنه. وتُذكر في الحاشية السفلى **صيغة نص الحكم المعدِّل** مع إشارة دقيقة إلى المرجع، وكذلك في تنويه على أحكام بدء النفاذ، إلى الوقت المحدد تماما الذي سينطبق عليه التعديل.

مثال:

الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون زرع الأعضاء في الصيغة المنشورة في ٤ سبتمبر ٢٠٠٧م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، صفحة ٢٢٠٦):

المادة ١٢

الوساطة بالأعضاء البشرية، مصلحة الوساطة

(١) للوساطة بالأعضاء التي تتطلب الوساطة إلزامياً، تُنشؤ أو تكلف الرابطات العليا لشركات التأمين الصحي المشتركة *)، والجمعية الطبية الألمانية و جمعية المستشفيات الألمانية أو الاتحادات الألمانية الاتحادية لأصحاب المستشفيات بإنشاء مؤسسة مناسبة (وكالة) مشتركة ...

*) وفقا للعدد ١ من المادة ٤٢ بالاقتران مع الفقرة ٩ من المادة ٤٦ من القانون المؤرخ في ٢٦ آذار / مارس ٢٠٠٧ م (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول، الصفحة ٣٧٨)، يُستعاض بتاريخ ١ تموز / يوليه ٢٠٠٨ م في الجملة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ١٢ عن الكلمات "الرابطات المركزية لشركات التأمين الصحي المشتركة" بالكلمات "الرابطة العليا اتحاد شركات التأمين الصحي".

٨٨٩ وإذا أصبح ترديد أوامر التعديل مربكاً، يمكن بدلا عنه إدراج النص الكامل للحكم القانوني في الحاشية السفلى مع ما فيه من تعديلات.

مثال:

المادة ٣ *)

...

*) تنطبق المادة ٣ وفقا للمادة ... بالاقتران مع المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) اعتباراً من ... بالصيغة التالية:

" المادة ٣ ..."

٨٩٠ كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار التعديلات الناجمة عن **أحكام الإلغاء أو انتهاء سريان المفعول**، التي تُنشر قبل التاريخ المحدد، ولكن سريان مفعولها يبدأ أولا بعد ذلك. وينبغي أيضا الإشارة إليها في الحواشي السفلية.

أمثلة:

*) وفقا للمادة ... بالإقتران مع المادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) تُلغى المادة... اعتباراً من تاريخ ... .

*) وفقا للمادة ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) ينتهي مفعول المادة... اعتباراً من تاريخ ... .

٨٩١ كما أن أي ظروف ثابتة أخرى في التاريخ الحاسم المحدد لا تراعيها الصياغة الجديدة المنقحة ولكن لها تأثير مباشر على سريان المفعول أو المضمون القانوني المادي، ينبغي إظهارها بوضوح بواسطة إشارة مرجعية حاشية للنص المعني. هذا يتعلق على سبيل المثال بقواعد سريان مفعول خارجية وكذلك بقرارات المحكمة الدستورية الاتحادية التي أعلنت أن أحكاما فردية غير متوافقة مع الدستور (القانون الأساسي) أو مع التشريع الاتحادي الآخر أو أنها باطلة (قارن النقطة الهامشية ١٨٩).

٣,٣ تصحيح إعادة إصدار

٨٩٢ إذا كان نص الإشعار أو نص إعادة صياغة قانون أو مرسوم من جديد يحتوي على أخطاء مطبعية أو أخطاء واضحة أخرى، يجب **تصحيحها**.

مثال:

تصحيح لإشعار
إعادة الصياغة [لقانون]...

المؤرخ في ...

في إشعار إعادة الصياغة لـ [القانون] ... المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...)، تصحح إعادة الصياغة على النحو التالي:

١ - تُضاف في الجملة الأولى من الفقرة الثالثة من المادة ١٥٧ بعد كلمة "فقرة" المعلومة "١ ".
٢- يُستعاض في الفقرة الأولى من المادة ١٧٦ عن كلمة "موظف قضائي" بعبارة "مستخدم قضائي".

٨٩٣ وإذا كان ذلك عبارة عن غلطة من جراء سهوة من الوزارة الاتحادية المسؤولة أثناء صياغة نص الإشعار أو إقرار إعادة الصياغة يُوقّعُ على التصويب وفقاً للوائح الداخلية. وإذا حدث الخطأ في وقت الطباعة تُوقّعُ على التصحيح هيئةُ التحرير في جهاز النشر.

٨٩٤ الإشعار **يجب تصحيحه** عندما يصدر تعديل آخر و يدخل حيز النفاذ بعد النشر الفعلي و لكن قبل التاريخ الحاسم للنفاذ ذي الصلة. وإلا تكون الصياغة التي أعلن عنها في وقت مبكر جدا غير راهنة في التاريخ المرجعي (النقطة الهامشية ٨٦٣). ويتم تصحيح الإشعار على مرحلتين: أولا، يُستكمَلُ نص الإشعار ثم تُصحَّحُ إعادة الصياغة. وتُستخدم تقنيات التعديل كنموذج للتصحيح مع استخدام تعليمات التعديل في صيغة الأمر.

مثال:

تصحيح لإشعار
إعادة الصياغة لـ[القانون]...

المؤرخ في...

يُصحح إشعار إعادة الصياغة لـ [قانون] ... المؤرخ في (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) على النحو التالي:

١- يصحح نُص الإشعار كما يلي:
أ) يستعاض في نهاية العدد ٥ عن النقطة بفاصلة.
ب) يُضاف العدد ٦ التالي:
"٦ - المادة التي دخلت حيز التنفيذ في ... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...). "
٢ - يستعاض في إعادة الصياغة [للقانون]... عن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٥ بالفقرة الثانية التالية:
"(٢) ..."

٨٩٥ إذا كانت إعادة الصياغة غير الصحيحة تعود على ما يبدو إلى **خطأ في القانون المعدِّل** أو في المرسوم المعدل لم يُعمل على تنقيحه في سياق النشر، فيجب القيام **بإجراءات التصحيح وفقاً للمادة ٦١ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية** على القانون المعدل أو المرسوم المعدل أولا. ثم بعدئذ يمكن تصحيح إشعار إعادة الصياغة الذي تم إعلانه. و لا يلزم نشر التصحيح للقانون المعدل مسبقا (النقطة الهامشية ٧٠٥).

الملحق ١ (للنقطة الهامشية ٤٢)

توجيهات
لصياغة
قوانين العقود واللوائح المتعلقة بالعقود
(التوجيهات بموجب الجملةالأولى من الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ للنظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية – توجيهات صياغة قوانين العقود واللوائح المتعلقة بالعقود)
إعادة الصياغة ٢٠٠٧م

المحتويات

مقدمة

١ قوانين العقود المتعلقة بالعقود الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل عام
١,١ ضرورة قانون العقود
١,٢ صياغة قانون العقود بالشكل العام
١,٢,١ عنوان
١,٢,٢ تاريخ الإصدار
١,٢,٣ الصيغة الافتتاحية
١,٢,٤ تنسيق قانون العقود
١,٢,٥ صيغة الموافقة (المادة ١ من قانون العقود)
١,٢,٦ تاريخ الدخول حيز النفاذ (القاعدة العامة: المادة ٢ من قانون العقود)
١,٢,٧ الصيغة الختامية
١,٣ تعليل لقانون العقود
١,٣,١ إلى صيغة الموافقة (المادة ١ من قانون العقود)
١,٣,٢ إلى وقت بدء النفاذ (قاعدة عامة: المادة ٢ من قانون العقود)
١,٤ ملاحظات ختامية بشأن قانون العقود
١,٥ مذكرة
١,٦ نشر نصوص عقود باللغات الأجنبية
١,٧ تحضير الطباعة قبل اطلاع مجلس الوزراء

٢ تدابير تكميلية في قانون العقود
٢,١ "تحميل"
٢,٢ أحكام جزائية وغرامات
٢,٣ التفويض بإصدار مراسيم قانونية
٢,٤ التفويض بإعلان إعادة صياغة

٣ تنفيذ المعاهدات الدولية بواسطة اللوائح
٣,١ المتطلبات الأساسية
٣,٢ صيغة اللائحة المتعلقة بالعقد
٣,٣ الصيغة الختامية
٣,٤ تعليل اللائحة
٣,٥ الملاحظة الختامية والمذكرة

٤ نموذج

مقدمة

عملا بالجملة الأولى من الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية يجب مراعاة " المبادئ التوجيهية لصياغة قوانين العقود والوائح ذات الصلة بالعقود " الصادرة عن وزارة العدل الاتحادية عند صياغة قوانين العقود. وتتضمن المبادئ التوجيهية، التي أعيد إصدارها، المتطلبات الأساسية لمحتوى وشكل القوانين التي تُوافقُ فيها الهيئات التشريعية على المعاهدات الدولية، والمراسيم التي تضع المعاهدات الدولية حيز النفاذ.

لا يمكن أن تعطي الإرشادات والأنماط الواردة في هذه المبادئ التوجيهية نظرة عامة كاملة على جميع التصاميم التي يمكن النظر فيها في الحالات الفردية. ولذلك يُنصَحُ مؤلفو مسودات مشاريع القوانين واللوائح بأن يستوضحوا في أقرب وقت ممكن مع الإدارة المسؤولة عن "قوانين المعاهدات الدولية" في وزارة العدل الاتحادية ما إذا كانت هناك ضرورة للانحراف عن التوجيهات.

١ قوانين العقود المتعلقة بالعقود الثنائية والمتعددة الأطراف في الحالات الاعتيادية

١,١ ضرورة قانون العقود

١,١,١ بمقتضى القانون الدولي، تتطلب الاتفاقات التي تنظم **العلاقات السياسية** للدولة الاتحادية الألمانية أو المتعلقة **بمواضيع التشريع الاتحادي** موافقة أو تعاون الهيئات المعنية المسؤولة عن التشريع الاتحادي على شكل قانون اتحادي عملا بالجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون الأساسي. وما إذا كانت معاهدة بموجب القانون الدولي تتطلب قانونا يعتمد فقط على مضمونها المادي. ولا أهمية فيما إذا كان اتفاقا ثنائيا أو متعدد الأطراف وبأي شكل أو صفة تم إبرامه. وقد تتطلب الاتفاقات الدولية الموافقة في الجانب الألماني، على الرغم من أنها لا تحتوي على شرط التصديق؛ وعلى العكس من ذلك، فهي قد لا تحتاج إلى الموافقة على الرغم من شرط التصديق في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

١,١,٢ وتنظم المعاهدة الدولية **العلاقات السياسية** للحكومة الاتحادية بالمعنى المقصود في الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩ خياراً أولاً في القانون الأساسي، إذا كان لها تأثير على كيان الدولة وسلامة أراضيها واستقلالها ومكانتها وأهمية ثقلها في المجتمع الدولي (المحكمة الدستورية الأتحادية ٩٠، ٢٨٦، ٣٥٩).

١,١,٣ ويقتضي عقد بموجب القانون الدولي وفقا الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩، الخيار الثاني في القانون الأساسي، على وجه الخصوص، موافقة أو تعاون الهيئات المسؤولة عن التشريع الاتحادي، إذا كان العقد

(أ) يؤسس حقوقاً والتزامات للفرد،
(ب) يتضمن أحكاما يتطلب تنفيذها مشاركة المشرع الرسمي، الاتحادي أو الولاياتي،
(ج) يتضمن أحكاما تتوافق مع الوضع القانوني المحلي الحالي (ما يسمى بالاتفاقات الموازية: من خلال الاتفاق يتولد التزام بموجب القانون الدولي بالحفاظ على هذا الوضع القانوني)،
(د) يتضمن التزامات مالية - تتجاوز التأثير فقط على الميزانية العامة- تتطلب تنظيما قانونيا وفقا للأحكام الدستورية المالية في القانون الأساسي (قارن المادة ١١٥من القانون الأساسي)،
(ه) يُعدّل أو يُكمّل عقدا قائما كان موضوع قانون العقود.

استثناء: لقد أعطى المشرع سلفاً – متوقعاً ذلك - موافقته على التعديل أو الإضافات - المتوقعة. ويمكن منح الموافقة المتوقعة بموجب مرسوم تفويض (قارن النقطتين ٢,٣ و ٣). ولكن يمكن

أيضا افتراض الموافقة المتوقعة إذا كان التعديل الملموس ليس له طابع معياري وإذا كان من حيث المضمون والغرض والنطاق سوف يخضع لإجراءات مقررة لتعديل العقد منصوص عليها في العقد الأصلي.

ولا حاجة لقانون عقود إذا كانت المعاهدة بمقتضى القانون الدولي من الممكن إدخالها حيز النفاذ على أساس مرسوم تفويض كافٍ بالنسبة للبلدان الأجنبية بموجب الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي (قارن مع ٣).

١,٢ صياغة قانون العقود في الحالات الاعتيادية

١,٢,١ العنوان

١,٢,١,١ تُدرج في العنوان - بعد عبارة "قانون بشأن " – تسمية المعاهدة الدولية. وبدلا من التسمية، يمكن اختيار توصيف موجز، وفي حالة عدة عقود تسمية جماعية. ويتعين إضافة تاريخ إبرام العقد بعد كلمة "عقد" (أو ما شابه ذلك).

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إضافة اختصار للمعاهدة الدولية إلى العنوان إذا نصت عليه المعاهدة الدولية نفسها أو كان أمراً شائعاً في العلاقات بموجب القانون الدولي. ويتم وضع هذا الاختصار في نهاية العنوان بين قوسين، على سبيل المثال. "(اتفاقية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار المتعددة الأطراف)"؛ الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٨٧، الجزء الثاني، صفحة٤٥٤.

١,٢,١,٢ يحمل مشروع القانون في الاتفاقات المتعددة الأطراف العنوان التالي:

"مشروع
قانون
بخصوص اتفاق [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في...
بشأن [إلى، أو ما شابه ذلك]... "

وفي حالة الاتفاقات **الثنائية**، ينبغي أن يُذكر الطرفان المتعاقدان – وفقاً لتسمية الاتفاق - أيضا في عنوان مشروع القانون:

"مشروع
قانون
بخصوص الاتفاق [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في ...
بين جمهورية ألمانيا الاتحادية و ...
بشأن [إلى، أو ما شابه ذلك]..."

١,٢,١,٣ إذا كان مشروع القانون يتعلق **بتعديل** اتفاق ، ينبغي في الحالات الاعتيادية اختيار العنوان التالي:

"مشروع
قانون
بخصوص العقد [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في...
لتعديل [او ماش شابه ذلك]..."

١,٢,١,٤ ولا تُدْرَجُ في العنوان إشارة على أن هذا عبارة عن **انضمام** إلى اتفاقية دولية.

١,٢,٢ تاريخ الإصدار

يُذكر تاريخ الإصدار في مشروع قانون في سطر خاص

" المؤرخ في"
تحت عنوان القانون. و الكلمة " المؤرخ في" يجب مجلة تها بالحروف الكبيرة.

١,٢,٣ الصيغة الافتتاحية

١,٢,٣,١ تحتوي **الصيغة الافتتاحية** على بيانات بشأن القرار التشريعي للبوندستاغ وعلى موافقة البوندسرات - إذا اقتضت ذلك لوائح الإجراءات التشريعية -.

و تُقدَّمُ الصيغة الافتتاحية على مشروع القانون.

١,٢,٣,٢ وبالتالي فإن الصيغة الافتتاحية لقانون العقود هي
(أ) في حالة القوانين التي تتطلب موافقة البوندسرات:
"قرر البوندستاغ، بموافقة البوندسرات، على مشروع القانون التالي:"

(على عكس المراسيم القانونية التي تتطلب موافقة البوندسرات، حيث لا تظهر هذه المعلومات إلا في الصيغة الختامية - قارن ٣,٢,٢ و ٣,٣).

(ب) في حالة القوانين التي لا تتطلب موافقة البوندسرات:
"لقد قرر البوندستاغ القانون التالي:"

(ج) بالنسبة للقوانين التي تعدل القانون الأساسي:
" لقد قرر البوندستاغ ، بموافقة البوندسرات، القانون التالي مع الإلتزام بالفقرة الثانية من المادة ٧٩ من القانون الأساسي:"
يتعين استخدام هذه الصيغة أيضا في حالة حدوث تعديل غير شكلي للقانون الأساسي (الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون الأساسي)؛ قارن القانون المتعلق بالاتفاقية المؤرخة في ٧ شباط / فبراير ١٩٩٢م بشأن الاتحاد الأوروبي (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٩٢ الجزء الثاني، صفحة ١٢٥١).
١,٢,٣,٣ وإذا كان المجلس الاتحادي، خلافا لرأي الحكومة الاتحادية، يرى ضرورة للموافقة على قانون العقود ويوكد إعطاءه موافقته صراحة، تستعرض الوزارة المختصة سوية مع وزارة الداخلية الاتحادية ووزارة العدل الاتحادية مجددا مسألة الموافقة. وعلى الرغم من إعطاء موافقة البوندسرات بشكل واضح لا ينبغي أن يُنشر قانون العقود بأنه يتطلب الموافقة إذا كشف الفحص الذي أجري داخل الحكومة الاتحادية أن الاتفاقية بموجب القانون الدولي أو القانون لا يتضمن أحكاما تبرر الحاجة إلى الموافقة. ويتعين تقديم رأي الوزارات الاتحادية المعنية بإيجاز بشأن فقدان الحاجة للموافقة عند إحالة النسخة الأصلية للإصدار (الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

١,٢,٤ تنسيق قانون العقود

ينقسم قانون العقود إلى **مواد** (العدد ٣ من الجملة الرابعة من المرفق ٦ للفقرة الثانية من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). وتقسم المواد التي تحتوي على أكثر من قاعدة تنظيمية إلى فقرات.

١,٢,٥ صيغة الموافقة (المادة ١ من قانون العقود)

١,٢,٥,١ تتضمن الجملة الأولى من المادة ١ من قانون العقود موافقة المشرع على المعاهدة الدولية. وتُدرج فيها

(أ) التسمية الكاملة وغير المختصرة للعقد؛
(ب) تاريخ العقد،
(ج) مكان وتاريخ التوقيع على العقد من قبل المفوض الألماني بالتوقيع أدناه

وتُنظم الجملة الثانية بعد ذلك نشر العقد المشار إليه في الجملة الأولى.

١,٢,٥,٢ بشكل عام تصاغ الجملتان الأولى والثانية من المادة ١ للعقود **متعددة الأطراف** كما يلي:

" يُوافَقُ على الاتفاقية الموقعة في ... بتاريخ ... من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية [أو ما شابه ذلك] بشأن ... [عن أو ما شابه ذلك]. الاتفاقية [أو ما شابه ذلك] سيتم نشرها أدناه."

وفي حالة عدم توفر صيغة نص ألمانية ملزمة للاتفاقية الدولية، تصاغ الجملة الثانية على النحو التالي:

" تُنشرالاتفاقية [أو ما شابه ذلك] أدناه بترجمة ألمانية رسمية."

وتُستَخدَمُ هذه المصطلحات أيضا في "العقود المختلطة"، التي يكون موضوعها جزئياً من اختصاص المجتمعات الأوروبية، وجزئيا من اختصاص الدول الأعضاء. وعادة ما تُدرج الإشارة إلى هذا التوزيع للاختصاص في المذكرة التعليلية (قارن ١,٣,١,١).

في حالة **الاتفاقات الثنائية**، يجب أيضا إدراج الأطراف المتعاقدة، مرة أخرى وفقا لتسمية الاتفاقية الدولية:

"تمت الموافقة على الاتفاقية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية و ... بشأن [عن أو ما شابه ذلك] ... الموقَّع عليها في...بتاريخ... . و سيتم نشر العقد [أو ما شابه ذلك] بالتالي "

وفي حالة **الاتفاقات الحكومية المتعددة الأطراف**، يجب - وفقا لتسمية المعاهدة الدولية - أيضا إدراج الأطراف المتعاقدة، مرة أخرى:

"تمت الموافقة على الاتفاق بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية و ... بشأن [عن أو ما شابه ذلك] الموقَّع عليه في... بتاريخ ... . وسيتم نشر الاتفاق [أو ما شابه] بالتالي."

١,٢,٥,٣ حالات خاصة

(أ) إذا كان تاريخ التوقيع على المعاهدة الدولية من جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية هو نفس تاريخ إبرام العقد، لا يُذكر إلا تاريخ التوقيع. فيكون نص المادة ١ كما يلي:
"تمت الموافقة على العقد الموقع في ... بتاريخ ... من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية [أو ما شابه ذلك] حول [عن أو ما شابه ذلك]. و سيتم نشر العقد [أو ما شابه ذلك] (مع الترجمة الألمانية الرسمية)."

(ب) إذا كان مكان إبرام العقد غير مطابق لمكان توقيعه من جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية، يكون يدرج مكان إبرام العقد بعد كلمة "العقد" [أو ما شابه ذلك] مع كلمة "من ...".

(ج) إذا طلبت استثنائيا جمهورية ألمانيا الاتحادية موافقة الهيئات التشريعية قبل التوقيع على العقد، يكون نص المادة ١ كما يلي:

"يُوافَقُ على العقد [أو ما شابه ذلك] من [المكان] ... المؤرخ في [التاريخ] ... حول [عن ، أو ما شابه ذلك]. و سيتم نشر العقد [أو ما شابه ذلك] بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية). "

(د) إذا كان القانون يشمل عدة عقود، يمكن التوصية بما يلي:

"يُوافَقُ على الاتفاقيات التالية الموقعة في... بتاريخ...من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية:
١- العقد [او ما شابه ذلك] حول [إلى، أو ما شابه ذلك] ...،
٢- العقد [أو ما شابه ذلك] ...
٣- العقد [أو ما شابه ذلك] ...
وسيتم نشر العقود بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية). "

أو:

"يُوافَقُ على المعاهدات الدولية التالية:
١ - العقد الذي وقعته جمهورية ألمانيا الاتحادية في ... بتاريخ ...حول [عن أو ما شابه ذلك]
٢ - العقد الذي وقعته ... في ... بتاريخ...،
٣- العقد الذي وقعته ... في ... بتاريخ ...،
وسيتم نشر العقود بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية)."

(ه) في حالة **انضمام** جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى اتفاق دولي، تصاغ المادة ١ على النحو التالي:

"يُوافَقُ على انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى معاهدة [أو ما شابه] [المكان] ... المؤرخة في [التاريخ] ... حول [عن، أو ما شابه] وسيتم نشرها بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية)."

(و) إذا كان قانون العقود يتعلق **بتعديل** عقد كان موضوع قانون عقود، يجب بالإضافة إلى ذلك ذِكْرُ مرجع قانون العقود السابق. إذا كان العقد قد سبق تعديله مرة، يُذكر هذا المرجع أيضاً - وفي حالة تكرر التعديلات عليه-] يُشار إلى المرجع الأخير:

"يُوافَقُ على البروتوكول [أو ما شابه ذلك] الموقع في ... بتاريخ... من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن تعديل العقد [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في ... حول [عن ،أو ما شابه ذلك] ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) [وقد يضاف إلى ذلك: المعدل/ الذي تعدل أخيراً بموجب البروتوكول [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية)]. و سيتم نشر البروتوكول [أو ما شابه ذلك] بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية)."

(ز) إذا كان التعديل المقترح قد اعتمد في مؤتمر دولي بموجب **"قرار"**، تكون صيغة الموافقة على النحو التالي:

"التعديل المعتمد في ... [اسم المؤتمر] في ... [مكان المؤتمر] ... [تاريخ القرار] بموجب قرار تعديل العقد [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في ...[بشأن، أو شابه ذلك]...

(الجريدة الرسيمة للقوانين الاتحادية ...) تمت الموافقة عليه. وسيتم نشر القرار بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية)."

(ح) بالنسبة لاتفاقيات منظمة العمل الدولية، فإن ما يلي هو المعتاد:

"تمت في ...بتاريخ ... الموافقة على الاتفاقية بشأن ... التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية. وسوف تُنشر الاتفاقية بالتالي بترجمة ألمانية رسمية ".

١,٢,٥,٤ في حالة **الوثائق الأخرى** ذات الصلة بالمعاهدة الدولية بالمعنى المقصود في الحرف (ب) من الفقرة الثانية من المادة ٣١ من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ١٩٨٥، الجزء الثاني، صفحة ٩٢٦) (الملحقات، المرفقات، التفاهمات، البروتوكولات، تبادل المذكرات، والبيانات المشتركة والأحادية وما شابه ذلك)، ينطبق ما يلي على صياغة الفقرة الأولى من المادة ١ من قانون العقود:

(أ) إذا كانت الوثائق المعنية قد سبق ذكرها صراحة في العقد كجزء مكوّن، فلا ينبغي ذكرها مرة أخرى في صيغة الموافقة.

(ب) إذا لم تُذكر هذه الوثائق الأخرى في العقد، من الضروري النظر فيما إذا كانت تتطلب الموافقة البرلمانية بسبب مضمونها أو من وجهة نظر الصلات بأكملها. ويجب أن تشمل الموافقة البرلمانية من حيث المبدأ أيضا جميع المكونات غير المستقلة التابعة للعقد. ولذلك، يجب أن تكون الوثائق الأخرى مدرجة بشكل خاص في المادة ١.

الشهادات التي لا تستوفي هذه الشروط يجب إرفاقها بمذكرة العقد من أجل إبلاغ الهيئات التشريعية على شكل ملحق (انظر ١,٥). ويمكن نشر هذه الوثائق الأخرى بمبادرة من الوزارة المختصة في إشعار منفصل.

١,٢,٥,٥ **التحفظات** و**التصريحات** الأخرى التي تُعلن بخصوص المعاهدات الدولية لا يُعمل على إدخالها عادة في موضوع قانون العقود. فلا يحدث شيء سوى الإعلان عنها في المذكرة. وإذا كان من الضروري ، على سبيل الاستثناء ، أن يتضمن القانون على أنه ، في حالة التصديق ، لا بد من تثبيت تحفظ مُعيّن، إذا لم يكن نص التحفظ معبراً عنه في قانون العقود.

التحفظ الذي يكون قد سبق تثبيته في وقت التوقيع يمكن إدراجه في صيغة الموافقة بالشكل التالي:

" يُوافق على العقد [أو ما شابه ذلك]المؤرخ في.. بشأن [عن... أو ما شابه ذلك] الموقع عليه من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية في... بتاريخ ... مع التحفظ على المادة ... المُثبّت إثناء التوقيع."

في حالة عدم إعلان أي تحفظ أثناء التوقيع يمكن التعبير بالشكل التالي:

"تتم الموافقة على العقد [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في .. بشأن [عن ، أو ما شابه ذلك] الموقع عليه في ... بتاريخ ... من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية بشرط أن ترفق جمهورية ألمانيا الاتحادية التحفظات المنصوص عليها في المواد ... من العقد عند إيداع وثيقة التصديق. "

يتم تنسيق صيغة النص في الحالات الفردية مع وزارة الخارجية الاتحادية ووزارة العدل الاتحادية.

١,٢,٦ وقت الدخول حيز النفاذ (القاعدة العامة: المادة ٢ من قانون العقود)

١,٢,٦,١ ينبغي أن يحدد كل قانون تعاقدي تاريخ يوم بدء نفاذه (الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من القانون الأساسي). بناء عليه يُنظّمَ في الفقرة الأولى تاريخ اليوم الذي يبدأ فيه نفاذ قانون العقود. و يُحدد في الفقرة الثانية أن التاريخ الذي **يبدأ فيه نفاذ المعاهدة بموجب القانون الدولي** بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية سينشر في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية.

١,٢,٦,٢ وتكون أحكام الدخول حيز النفاذ كما يلي:

(أ) بالنسبة للعقود **الثنائية الأطراف**

"(١) يبدأ نفاذ هذا القانون في اليوم التالي لصدوره.
(٢) يُنشر تاريخ اليوم الذي يدخل فيه العقد [أو ما شابه ذلك] بموجب الفقرة ... من المادة ... حيز النفاذ في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ".

(ب) بالنسبة للعقود **المتعددة الأطراف**

"(١) يبدأ نفاذ هذا القانون في اليوم التالي لصدوره.
(٢) يُنشر تاريخ اليوم الذي يدخل فيه العقد [أو ما شابه ذلك] بموجب الفقرة ... من المادة ... بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية حيز النفاذ في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ".

١,٢,٦,٣ ولا يلزم ذكر وثائق أخرى بالإضافة إلى العقد (انظر النقطة ١,٢,٥,٤ أعلاه) إلا إذا كانت مذكورة أيضا في صيغة الموافقة على العقد أو إذا دخلت حيز النفاذ في وقت غير وقت دخول العقد حيز النفاذ.

١,٢,٦,٤ إذا ما **دخلت** المعاهدة بموجب القانون الدولي وفقا لأحكامها الختامية **حيز النفاذ بأثر رجعي**، ، يجب - إذا كان الأثر الرجعي دستوريا مسموحا به بصورة استثنائية - أن يتحلى قانون العقود في هذا الوقت أيضاً بالفعالية؛ إذ أن أسباباً دستورية لا تجيز دخول الالتزام بموجب القانون الدولي حيز النفاذ قبل قانون العقود.

في الحالات التي يجوز فيها الدخول حيز النفاذ بأثر رجعي، تكون أحكام بدء النفاذ كالتالي:

"(١) يبدأ نفاذ هذا القانون اعتبارا من ..."

١,٢,٧ الصيغة الختامية

١,٢,٧,١ تتضمن الصيغة الختامية أيضا **الأمر بالنشر**(العدد ٤ من الجملة الثالثة من الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). وهي تستخدم دائماً بانتظام أولاً بعد صدور القانون، ولهذا فهي بالتالي لا ينبغي إدراجها في مسودة قانون العقود.

١,٢,٧,٢ إذا كان القانون يحتاج إلى موافقة البوندسرات تكون الصيغة الختامية كالتالي:
"بهذا يصدر القانون أعلاه، و يُنشر في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ".

١,٢,٧,٣ إذا كان القانون لا يتطلب موافقة البوندسرات (العدد ١من الجملة الثالثة من الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية) تكون الصيغة الختامية كالتالي:

" الحقوق الدستورية للمجلس الاتحادي مُصانة. بهذا يصدر القانون أعلاه. و يُنشرفي الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ".

١,٣ تعليل قانون العقود

يُوضّحُ كل قانون عقود بواسطة "تعليل لقانون العقود"

١,٣,١ إلى صيغة الموافقة (المادة ١من قانون العقود)

١,٣,١,١ يكون التعليل عادة كالتالي:
" إلى المادة ١
تُطبَّق الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون الأساسي على العقد [أو ما شابه ذلك]، لأنه [أو ما شابه ذلك] يتعلق بمسائل التشريع الاتحادي ."

في حالة "عقد مختلط" (عقد مشترك بين الجماعات الأوروبية ودولها الأعضاء)، يُكمَّل التعليل كما يلي:
تُطبَّق الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون الأساسي على العقد [أو ما شابه ذلك]، لأنه، بقدر ما هو يدخل في نطاق اختصاص الدول الأعضاء في الجماعات الأوروبية، يتعلق بمسائل التشريع الاتحادي."

١,٣,١,٢ بالنسبة للعقود التي تنظم العلاقات السياسية للاتحاد (انظر أعلاه النقطة ١,١,٢) تصاغ الصيغة الختامية على النحو التالي:
"إلى المادة ١
تُطبَّق الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون الأساسي على العقد [أو ما شابه ذلك]، لأنه [أو ما شابه ذلك] يُنظم العلاقات السياسية للاتحاد."

١,٣,١,٣ إذا كان القانون يتطلب موافقة البوندسرات، يُكمَّلُ التعليلُ بإضافة بيان عن أحكام القانون الأساسي المبررة للحاجة إلى الموافقة:

"موافقة البوندسرات مطلوبة بموجب الفقرة ... من المادة ... من القانون الأساسي، لأن..."

١,٣,٢ تاريخ يوم الدخول حيز النفاذ (عادة: المادة ٢ من قانون العقود)

تعليل بدء نفاذ العقود المتعددة الأطراف يكون عادة كما يلي:

"عن المادة ٢
تطابق أحكام الفقرة الأولى متطلبات الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من القانون الأساسي.
يُعلن تاريخ اليوم الذي دخل فيه العقد [أو ما شابه ذلك] وفقا للفقرة ...من المادة ... فيه بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية حيز النفاذ بموجب الفقرة الثانية في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية".

بالنسبة للعقود الثنائية الأطراف، تحذف عبارة "لجمهورية ألمانيا الاتحادية".

١,٤ ملاحظات ختامية بشأن قانون العقود

بعد التعليل للمواد الفردية من قانون العقود، يجب تقديم "ملاحظة ختامية" (قارن بخصوص المحتوى المادة ٤٤من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

١,٥ مذكرة

في مسودة مشروع الحكومة ينبغي بعد تعليل قانون العقود وذكر نص العقد توضيح العقد في "المذكرة". و يتم في جزء بعنوان "معلومات عامة" توضيح أهمية العقد والغرض منه وقصته وأسباب إبرامه والتعديلات في القانون الوطني المرتبطة به. كما يتم في جزء بعنوان "شؤون خاصة" عرض شروط العقد الفردية من حيث محتواها وعلاقتها باللوائح الأخرى ونتائجها.

ويجوز إذا اقتضى الأمر أن تُرفق بالمذكرة بوثائق أخرى ذات صلة بالعقد (انظر النقطة ١,٢,٥,٤ أعلاه).

١,٦ نشر نصوص عقود باللغات الأجنبية

عند نشر المعاهدات الدولية المشار إليها في الجملة الأولى من المادة ١ من قانون العقود، تُطبق المبادئ التالية:

١,٦,١ في حالة العقود **الثنائية الأطراف**، يجب أن يتم النشر من حيث المبدأ بلغات العقود الملزمة. وبصورة استثنائية، يجوز التنازل عن عرض العقد بلغة الطرف المتعاقد الآخر إذا كان النشر سيكون بأحرف غير عادية، أو في حالة معينة، سيؤدي بسبب ظروف خاصة إلى تكاليف إضافية غير مقبولة. و لا تعتبر حروفاً غير عادية تلك التي تُستخدم عادة باللغات الرسمية للأمم المتحدة. عندما تُسخدم لغة وسطية يمكن أن يكفي النشر باللغة الألمانية ألى جانب النشر باللغة الوسطية.

١,٦,٢ في حالة العقود **متعددة الأطراف**، يكفي بشكل عام بجانب النص الألماني للعقد أو الترجمة الألمانية الرسمية نشر النص الإنجليزي و / أو الفرنسي. ولا يجب نشر صيغ لغوية ملزمة أخرى إلا فقط إذا كانت تؤيد ذلك حاجة عملية أو اعتبارات جوهرية.

١,٦,٣ تُنشَرُ العقود في إطار **الجماعات الأوروبية** بالنص الألماني الملزم للعقد. ويُشار إلى المرجع في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي عند النشر في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الثاني (في موعد أقصاه إعلان بدء الدخول حيز النفاذ).

١,٦,٤ نشر النص الألماني للعقد أو الترجمة الألمانية الرسمية والصيغ الملزمة باللغات الأخرى يتم من حيث المبدأ بأسلوب إجمالي.

١,٧ تحضير الطباعة قبل اطّلاع مجلس الوزراء

يُرسل إلى هيئة تحرير الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الثاني، في مكتب العدل الاتحادي المشروع كاملاً مع التعليل و نص العقد باللغات المزمع النشر بها و كذلك المذكرة في أكثر وقت مناسب (الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية) لضمان إمكانية إتمام طباعة هذه النصوص لغاية إرسال معروضة مجلس الوزراء النهائية.

٢ تدابير تكميلية في قانون العقود

٢,١ "تحميل"

ينبغي ألا يتضمن قانون العقود أحكاما بشأن التنفيذ الداخلي للمعاهدة المبرمة وفقاً للقانون الدولي. ويسري ذلك بسبب المعاملة الخاصة للمعاهدات المبرمة وفقاً للقانون الدولي في المداولات البرلمانية (الفقرة الأولي من المادة ٧٨، والفقرة الرابعة من المادة ٨١ ، والفقرة الثانية من المادة ٨٢، والفقرة الرابعة من المادة ٨٦ من اللائحة الداخلية للبوندستاغ) بسبب الفصل الواضح بين نشر الأنظمة الداخلية في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الأول ونشر العقود المبرمة وفقا للقانون الدولي في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، الجزء الثاني (الفقرتان الأولى و الثانية من المادة ٧٦ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية وبسبب الوثائق المنفصلة في التشريع الاتحادي المعمول به.

بشكل عام، تُتْرَكُ لذلك الأنظمة الوطنية محفوظة لقانون تنفيذ خاص.

بيد أن الاستثناءات قد تكون مناسبة في حالات محددة ، لا سيما في حالة التفويض بإصدار اللوائح القانونية التي تخدم فقط غرض تفعيل تعديلات على معاهدة (قارن ٢,٣)، والأنظمة المعدلة للأحكام التي تُنفذ بموجبها شروط المعاهدات الدولية.

٢,٢ أحكام جزائية وغرامات

٢,٢,١ إذا ألزم العقد الأطراف المتعاقدة **بالتحصين جزائياً** لأنواع معينة من السلوك، يجب اعتماد أحكام جنائية خاصة (الفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من القانون الأساسي). وينطبق الشيء نفسه على الأحكام المتعلقة بالإنقضاء والمصادرة. إذا كانت الحقيقة المعنية محددة بما فيه الكفاية في العقد ، يجري التحصين بالرجوع إلى الحكم المعني في العقد مع التسوية المتزامنة للعواقب الجنائية. إذا كان الحكم ذو الصلة في المعاهدة الدولية لا يفي بالشرط الدستوري المؤكد (الفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من القانون الأساسي) ، يتم التعبير عن الحقيقة بشكل مستقل في القانون. وينطبق الشيء نفسه على تحصين الغرامات الجزائية.

تُسجل القواعد الوطنية التي تنظم تنفيذ الاتفاقيات في دليل المرجع "ألف" ، بينما يتم توثيق الاتفاقيات ذاتها وقوانين العقود ذات الصلة في دليل المرجع "باء".

٢,٢,٢ إذا كان العقد يُلزِمُ الأطراف المتعاقدة بفرض أنواع معينة من السلوك من أجل التحصين دون أن يحدد نوعاً معيناً من التحصين ، يبقى الأمر متروكاً لجمهورية ألمانيا الاتحادية أن تمتثل لذلك الالتزام عن طريق وضع **أحكام جزائية وغرامات**. وفي هذه الحالات ، لا يجوز إجراء التحصين الجنائي إلا إذا كانت الحاجة إليه لا تُرَدُّ، لا سيما إذا – عند الأَخِذَ في الحسبان التحصين الجنائي والغرامات الموجودة في الأحكام الوطنية المماثلة - لا يكفي التحصين بالغرامات بالنظر إلى مضمون البغي والضرر الاجتماعي للسلوك الذي يتعين المعاقبة عليه. إن لوائح الغرامات كافية عادة طالما يتعلق التحصين بالمخالفات الإدارية الخالصة.

وفيما يتعلق بصياغة الأحكام الجزائية والغرامات، يشار إلى "التوصيات بشأن تصميم الأحكام الجزائية والغرامات في القانون الجنائي الثانوي" (الملحق رقم ١٧٨أ للجريدة الاتحادية الصادرة في ١٩٩٩/٧/١٦م).

٢,٢,٣ يجب شرح الحكم الجزائي أو حكم التغريم مع بيان ضرورته في تبريرات قانون العقود.

في حالة النقطة ٢,٢,٢ ، ينبغي بيان ضرورة التحصين الجنائي بشكل منفصل.

٢,٣ التفويض بإصدار اللوائح القانونية

٢,٣,١ بصورة متزايدة ترى المعاهدات المتعددة الأطراف بموجب القانون الدولي الإمكانية لتعديل أو استكمال المعاهدة عن طريق قرارات من الدول المتعاقدة أو من بعض الهيئات المحددة في المعاهدة. وفي بعض الأحيان ، تتضمن الاتفاقات الثنائية أيضا أحكاما حول الاتفاق على ترتيبات تكميلية في ظل ظروف معينة. إذا تعلقت المسألة بتعديلات على المعاهدة أو إضافات إليها ترتبط بموضوعات التشريعات وتتطلب بالتالي بموجب الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون الأساسي موافقة أو تعاون الهيئات المختصة بالتشريع الاتحادي يجدر من أجل تخفيف العبء على المشرع إضافة تفويض إلى نص المعاهدة بتطبيق مثل هذه التعديلات إو الإضافات عن طريق إصدار اللوائح القانونية إذا تم تحديد موضوع التعديلات أو الإضافات بشكل كاف من حيث المضمون والغرض والمدى (الجملة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي). ويجب صياغة التفويض بطريقة يمكن التنبؤ بها في أي الحالات ولأي غرض يمكن استخدام هذا التفويض.

٢,٣,٢ وقد يمكن لذلك سلوك طريق إحالة ملموسة على التنظيمات ذات الصلة في المعاهدة:

" تُخول الحكومة الاتحادية (إذا لزم الأمر: الوزارة الاتحادية ...) بإدخال تعديلات على المادة ... [الفصل وما شابه ذلك] من المعاهدة [أو ما شابه ذلك] وفقاً للمادة ... بواسطة مرسوم قانوني مع / دون موافقة البوندسرات حيز النفاذ".

٢,٣,٣ ولكن التفويض قد يحدد بشكل مستقل المحتوى والغرض والمدى:

"يحق للحكومة الاتحادية (إذا لزم الأمر: الوزارة الاتحادية ...) أن تصدر بموجب لائحة قانونية مع / دون موافقة البوندسرات قواعد لتنفيذ المواد ... من المعاهدة بشأن
١. ...
٢. ...
٣. ... "

يجب أيضًا تضمين هذا القانون في مرجع الدليل "ألف".

٢,٣,٤ إذا كان الإطار التنظيمي محدداً بوضوح بأسره من حيث المحتوى والغرض والمدى من خلال المعاهدة الدولية ، يمكن أيضًا اختيار صيغة النص التالية:

"تُخَوَّلُ الحكومة الاتحادية (إذا لزم الأمر: الوزارة الاتحادية ...) بتفعيل الدخول حيز النفاذ للتعديلات على المادة / المواد [المرفق أو ما شابه ذلك] في المعاهدة [او ما شابه ذلك] بموجب المادة ...من المعاهدة، التي تبقى في إطار أهداف المعاهدة [أو ما شابه ذلك] من خلال لائحة قانونية مع / دون موافقة البوندسرات."

٢,٣,٥ يتعين في **التعليل** تقديم شرح توضيحي مرة أخرى لمضمون التفويض و الغرض منه ومداه.

٢,٤ التفويض بنشر إعادة صياغة

في حالة حدوث تعديلات واسعة على معاهدة بموجب القانون الدولي، قد يكون نشر إعادة صياغة للمعاهدة مناسبًا. في هذه الحالات ، يجب على القانون الخاص بالاتفاقية التعديلية أن يكون قد ارتأى أن تتمكن الوزارة الاتحادية المختصة مهنياً من نشر المعاهدة بالإصدار الجديد.

"يمكن للوزارة الاتحادية ... أن تنشر العقد [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في ... حول ... بصيغتة المعدلة في البروتوكول [او ما شابه ذلك] المؤرخ في ... (مع ترجمة ألمانية رسمية) بالصيغة الساري مفعولها اعتباراً من ... ."

٣ تنفيذ المعاهدات الدولية بواسطة اللوائح

٣,١ المتطلبات الأساسية

٣,١,١ إن معاهدة بموجب القانون الدولي تستند، وفقاً لمحتواها ، إلى مواضيع التشريع الاتحادي (الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون الأساسي)، لا تتطلب أي قانون تعاقدي إذا كان يمكن إدخالها حيز النفاذ داخلياً على أساس إمرسوم تفويضي بموجب الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي . ويجب أن يكون التفويض – بما يزيد عن الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي – ذا صلة أجنبية ، أي أن يكون على الأقل موجهاً نحو تنفيذ معاهدات دولية.

إذا لم تفصح صياغة النص عن أي معلومات عن ذلك ، فيجب التحقق بطريق التفسير مع مراعاة الموضوع المادي الذي تناوله القانون التفويضي والممارسة المتبعة في تنظيم المجال الحقوقي بواسطة المعاهدات الدولية، فيما إذا كانت اللائحة التفويضية تشمل أيضاً إدخال المعاهدات الدولية حيز النفاذ.

٣,١,٢ التطبيقات الأكثر شيوعًا هي:

(أ) المراسيم التي تسمح بتنفيذ أنواع معينة من العقود، بغض النظر عن الدولة التي تُبرم معها العقود (عقود حول امتيازات وإعفاءات للمنظمات الدولية؛ جوازات السفر والتأشيرات؛ التجارة الخارجية؛ النقل الدولي؛ صيد الأسماك؛ الضمان الاجتماعي وغيرها)،

(ب) اللوائح التفويضية لتنفيذ التعديلات أو الإضافات على المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف (انظر أعلاه ٢,٣).

٣,٢ صيغة اللائحة المتعلقة بالعقد

بالنسبة لصيغة اللائحة تنطبق النقاط ١ و٢,١ من هذه المبادئ التوجيهية طالما لا يُنَصّ فيما يلي على خلاف ذلك. فإذا تضمنت اللائحة أحكاماً جزائية أو أحكام غرامات (قارن النقطة ٢,٢ أعلاه)، يجب مراعاة الفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من القانون الأساسي. وتنشر الاتفاقات الدولية وكذلك اللوائح الصادرة لبدء نفاذها في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ،الجزء الثاني وتوثق في دليل المرجع باء؛ أما الترتيبات الوطنية لتنفيذ الاتفاقيات فيجري تسجيلها في دليل المرجع ألف.

٣,٢,١ مبدأ

يسري ما ورد قوله تحت ١,٢,١ على عنوان القانون. و الأفضل الاستغناء عن التعابير المعقدة مثل "مرسوم لإدخال العقد ...حيز النفاذ".

٣,٢,٢

في الصيغة الافتتاحية للمرسوم يجب ذكر نص الأحكام التفويضية صراحة (الجملة الثالثة من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من القانون الأساسي). وعلى النقيض من الصيغ الافتتاحية للقوانين لا يُذْكَرُ في الصيغة الافتتاحية للمراسيم التشريعية ما إذا كان المرسوم التشريعي قد صدر بموافقة البوندسرات. بالنسبة للمراسيم التشريعية التي تتطلب موافقة البوندسرات، لا تظهر هذه المعلومات إلا في الصيغة الختامية للمرسوم بناءً على اتفاق بين المجلس الاتحادي والحكومة الاتحادية.

٣,٢,٣ تقسيم

كذلك المراسيم الخاصة بتنفيذ المعاهدات الدولية ينبغي عادةً تقسيمها إلى مواد و- عند الضرورة – إلى الفقرات (الجملة الثالثة من الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ بالاقتران مع الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٤٢ والمرفق ٦ عدد ٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

٣,٢,٤ صيغة الإدخال حيز النفاذ (المادة ١)

نَصُّ المادة ١ من المرسوم في حالة العقود **متعددة الأطراف** هو **عادة**:
"بهذا يدخل الاتفاق الموقع عليه في ... بتاريخ ... من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في بشأن [عن ، على، أو ما شابه ذلك] حيز التنفيذ. ويُنشَرُالعقد [أو ما شابه ذلك] بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية). "

بالنسبة للعقود **الثنائية الأطراف**، يجب أيضًا تضمين الأطراف المتعاقدة:
"بهذا يدخل الاتفاق بين جمهورية ألمانيا الاتحادية و ... بشأن [عن ، على، أو ما شابه ذلك] الموقع عليه في ... بتاريخ ... حيز التنفيذ. ويُنشَرُالعقد [أو ما شابه ذلك] بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية). "

٣,٢,٥ تاريخ الدخول حيز النفاذ وانتهاء سريان المفعول (عادة: المادة ٢)

إذا كان تاريخ بدء نفاذ المعاهدة الدولية في وقت اعتماد اللائحة ثابتاً، ينبغي أن يكون نص أحكام بدء سريان المفعول وانتهاؤه كما يلي:

"(١) يبدأ نفاذ هذا المرسوم بتاريخ ... وفي نفس اليوم يبدأ سريان مفعول ... [التسمية المختصرة للمعاهدة الدولية] بموجب الفقرة ... من المادة ... منها بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

(٢) ينتهي سريان مفعول هذا المرسوم في التاريخ الذي ينتهي فيه سريان مفعول المعاهدة بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية. ويعلن تاريخ الإنهاء في الجريدة الرسمية الاتحادية. "

إذا **لم يكن** من الممكن معرفة تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية الدولية بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، فإن القاعدة العامة هي كما يلي:
"(١) يبدأ نفاذ هذا المرسوم في التاريخ الذي تدخل فيه ... [التسمية المختصرة للاتفاقية الدولية] وفقا للفقرة ... من مادتها ... حيز النفاذ بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

(٢) ينتهي سريان مفعول هذا المرسوم في التاريخ الذي تنتهي فيه الاتفاقية بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

(٣) يُنشر تاريخ بدء النفاذ وتاريخ انتهاء سريان المفعول في الجريدة الرسمية الاتحادية. "

ويجب في هذه الحالات بالنتيجة أن ينص المرسوم إضافياً على الإخطار اللاحق ببدء نفاذ المرسوم وبدء نفاذ الاتفاقية الدولية.

و تلغى في حالة الاتفاقيات الثنائية الاطراف إضافة العبارة "بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية".

٣,٣ الصيغة الختامية

تُضاف الصيغة الختامية التالية للمرسوم الذي يتطلب موافقة البوندسرات:
"وافق المجلس الاتحادي".

وتنتهي الصيغة النهائية بإشارة إلى مكان وتاريخ الإصدار.

٣,٤ تعليل المرسوم

من توابع مشروع المرسوم المقدم إلى مجلس الوزراء التعليل (الجملة الثالثة من الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ بالاقتران مع الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٦٢ و الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية). يجب إرفاق بيان بالأسباب ، على وجه الخصوص ، إذا تأثر قانون الاتحاد الأوروبي ، وإذا كان المرسوم يتطلب موافقة البوندسرات ، وإذا لم يكن له في قانون التفويض تأثير مالي موضّح بعد على الموازنات العامة، أو إذا كان يؤثر على أسعار التجزئة ومستوى الأسعار؛ خاصة على مستوى الأسعار للمستهلك (الجملة الثالثة من الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ بالاقتران مع الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة ٦٢ و المادة ٤٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية).

إذا كان المرسوم قائماً على عدد من القواعد القانونية ، فيجب أن تذكر المذكرة التعليلية الأساس القانوني الذي تستند إليه الأحكام الفردية.

فيما عدا ذلك تنطبق النقطة ١,٣ من هذه المبادئ التوجيهية وفقًا لذلك.

٣,٥ الملاحظة الختامية والمذكرة

وتنطبق على الملاحظة الختامية على المرسوم وعلى المذكرة التوجيهات في النقطتين ١,٤ و ١,٥ من هذه المبادئ التوجيهية وفقاً لذلك.

٤ نموذج

نموذج ألف

مشروع قانون
بخصوص عقد ثنائي الأطراف

مشروع مؤرخ في ... [١]

مشروع

قانون
بخصوص العقد المؤرخ في ... [التاريخ]
بين جمهورية ألمانيا الاتحادية
و ...
بشأن [عن ، إلى أو ما شابه ذلك] ...

المؤرخ في

أقر البوندستاغ (إذا لزم الأمر بموافقة البوندسرات) القانون التالي:

المادة ١

يُوافق على العقد المبرم بين جمهورية ألمانيا الاتحادية و ... بشأن ... [٢] (إذا لزم الأمرً: وكذلك على بروتوكول العقد والمذكرات المتبادلة)[٣] الموقّع عليه في ... بتاريخ ... . و سينشر العقد (إذا لزم الأمر: كذلك البروتوكول والمذكرات المتبادلة) بالتالي.

المادة ٢

(١) يدخل هذا القانون حيز التنفيذ في اليوم التالي لنشره (إذا لزم الأمر: في وقت آخر).
(٢) يُنشر تاريخ اليوم الذي يبدأ فيه سريان مفعول العقد بموجب الفقرة ... من مادته ... (إذا لزم الأمر: وكذلك البروتوكول والمذكرات المتبادلة) في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية.

---

١ تُحذف الملاحظة بمجرد تقديم المشروع إلى مجلس الوزراء.
٢ إسم العقد كاملاً بدون اختصار.
٣ لذكر وثائق أخرى أنظر أعلاه إلى النقطة ١,٢,٥,٤

يتعين إبلاغ مكتب العدل الاتحادي بعد إنجاز القانون بالإضافات التي تقتضيها المادة ٥٨ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية بناءً على طلب من الوزارة المختصة لإعداد النسخ الأصلية من رئاسة هيئة تحرير الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية الجزء الثاني (مثل الصيغة الختامية وصيغة النشر وترتيب التواقيع). ،

بعد إعداد نسخة النص الأصلي للقانون ، يجب ملاحظة ما يلي:

(أ) يُدَوّنُ تاريخ الإصدار والتاريخ الذي ياتي بعد الصيغة الختامية من قبل الرئيس الاتحادي.
(ب) في حالة غياب أحد الموقعين، تُدرج عبارة "عن ... [يليه اسم ممثله أو ممثلها]" ألياً أو مجلة ة بخط اليد.

نموذج باء

مشروع قانون
بخصوص عقد متعدد الأطراف
(في الوقت نفسه مع اللوائح التكميلية)

مشروع مؤرخ في ...

مشروع

قانون
بخصوص الاتفاقية المؤرخة في... [التاريخ]
بشأن [عن ، إلى أو ما شابه ذلك] ...

المؤرخ في

أقر البوندستاغ (إذا لزم الأمر بموافقة البوندسرات) القانون التالي:

المادة ١

يُوافق على الاتفاقية ...المؤرخة في [١] بشأن ... [٢] (اذا اقتضى الأمر: والبروتوكول الملحق بالاتفاقية و الرسائل المتبادلة) التي وقعتها جمهورية ألمانيا الاتحادية في ... بتاريخ ... (أو: ...المعتمدة من المؤتمر ...). وستُنشر الاتفاقية (إذا اقتضى الأمر: وكذلك البروتوكول والرسائل المتبادلة) بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية).
(إذا لزم الأمر :)

المادة ٢

تُخوَّل الحكومة الاتحادية (إذا اقتضى الأمر: الوزارة الاتحادية ...) من أجل تنفيذ مواد الإتفاقية ... بإصدار تعليمات بموجب مرسوم قانوني مع / بدون موافقة المجلس الاتحادي حول
١- ...
٢- ...

المادة ٣

(١) يبدأ نفاذ هذا القانون في اليوم التالي لإصداره.
(٢) يُنشرتاريخ اليوم الذي تدخل فيه الاتفاقية حيز التنفيذ بموجب الفقرة ... من المادة...من الاتفاقية (إذا اقتضى الأمر: وكذلك البروتوكول والرسائل المتبادلة) بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية.

---

١ لا يُدون التاريخ إذا كان تاريخ توقيع الاتفاقية من جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية مطابقًا لتاريخ توقيع العقد.
٢ إسم العقد كاملاً بدون اختصار.
انظر أيضا التعليقات على النموذج ألف.

نموذج جيم

مشروع قانون
بخصوص الانضمام إلى عقد متعدد الأطراف

مشروع مؤرخ في ...

مشروع

قانون
بخصوص الاتفاقية المؤرخة في... [التاريخ]
بشأن [عن ، إلى أو ما شابه ذلك] ...

المؤرخ في

أقر البوندستاغ (إذا لزم الأمر بموافقة البوندسرات) القانون التالي:

المادة ١

يُوافَقُ على انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى اتفاقية ... المؤرخة في ...بشأن... (إذا اقتضى الأمر: وكذلك إلى البروتوكول الملحق بالاتفاقية والرسائل المتبادلة). وسَتُعلن الاتفاقية (إذا اقتضى الأمر: وكذلك البروتوكول والرسائل المتبادلة) بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية).

المادة ٢

(١) يبدأ نفاذ هذا القانون في اليوم التالي لإصداره.
(٢) يُنشرالتاريخ الذي تدخل فيه الاتفاقية بموجب الفقرة... من المادة ... منها (إذا اقتضى الأمر: والبروتوكول والرسائل المتبادلة) بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية حيز التنفيذ في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية.

انظر إلى التعليقات على النموذج ألف.

نموذج دال

مشروع قانون
بخصوص تعديل عقد متعدد الأطراف

مشروع مؤرخ في ...

مشروع

قانون
بخصوص البروتوكول [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في... [التاريخ]
بشأن تعديل المعاهدة [عن ، إلى أو ما شابه ذلك] المؤرخة في... [التاريخ]

المؤرخ في

أقر البوندستاغ (إذا لزم الأمر بموافقة البوندسرات) القانون التالي:

المادة ١

يُوافق على البروتوكول [او ما شابه ذلك] الموقع في ... بتاريخ ... من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية من أجل تعديل المعاهدة [أو ما شابه ذلك] المؤرخة في ... بشأن... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ..٢٠ الجزء الثاني، صفحة...) [و ربما بالإضافة إلى: المعدل/ المعدل أخيراً من خلال البروتوكول [أو ما شابه ذلك] المؤرخ في... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ..٢٠ الجزء الثاني، صفحة...). وسيُنشرُ البروتوكول [أو ماش شابه ذلك] بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية).

المادة ٢

(١) يبدأ نفاذ هذا القانون في اليوم التالي لإصداره.
(٢) في تاريخ اليوم الذي يدخل فيه البروتوكول [أو ماشابه ذلك] بموجب الفقرة ... من المادة ... منه بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية حيز التنفيذ سيعلن عنه في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية.

انظر التعليقات على النموذج ألف.

النموذج هاء

تعليل قانون العقود

بخصوص المادة ١

تُطبق الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون الأساسي على العقد من حيث صلته بموضوعات التشريع الاتحادي.

(بالنسبة للعقود السياسية: "... لأنه يُنظّم العلاقات السياسية للاتحاد.")

(إذا اقتضى الأمر: موافقة البوندسرات بموجب المادة ... من القانون الأساسي ضرورية، حيث ...)

بخصوص المادة ٢

يُطابق الحكم الوارد في الفقرة ١ مقتضى الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة٨٢ من القانون الأساسي.

تنص الفقرة ٢ على إعلان تاريخ اليوم الذي يدخل فيه العقد [أو ما شابه ذلك] بموجب الحرف ... من الفقرة .. من المادة .. منه (بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية)[1] حيز النفاذ في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية.

ملاحظة ختامية[2]

---

1 لا تُذكر عبارة "بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية" في الاتفاقات الثنائية.
أنظر بهذا الخصوص إلى المادة ٤٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية.

نموذج واو

مشروع مرسوم بشأن عقد ثنائي الأطراف

مشروع مؤرخ في ... [1]

مشروع

مرسوم بخصوص
العقد المؤرخ في...
بين جمهورية ألمانيا الاتحادية
و ...
حول [عن ، على أو ما شابه ذلك] ...

المؤرخ في

بناء على المادة ... من القانون ... المؤرخ في (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) تُصدر الحكومة الاتحادية / الوزارة الاتحادية المرسوم ... :

المادة ١

يدخل بهذا العقد المبرم في... بتاريخ... بين جمهورية ألمانيا الاتحادية و ... بشأن (إذا اقتضى الأمر: وكذلك البروتوكول الملحق بالعقد و الرسائل المتبادلة) حيز التنفيذ. وسيُنَشرُ العقد (إذا اقتضى الأمر: وكذلك البروتوكول والرسائل المتبادلة) بالتالي.

المادة ٢

(١) يبدأ نفاذ هذا القرار بتاريخ ...[2]
(٢) في نفس اليوم ، ... يدخل [الاسم المختصر للعقد الدولي] حيز النفاذ وفقا للفقرة... من المادة ... منه.[2]
(٣) ينتهي سريان مفعول هذا المرسوم في تاريخ اليوم الذي ينتهي فيه سريان مفعول العقد. ويُعلن عن تاريخ إنهاء سريان المفعول في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية.

(اذا اقتضى الأمر: لقد وافق المجلس الاتحادي.)

---

١ تحذف الملاحظة بمجرد تقديم المشروع إلى مجلس الوزراء.

٢ بالنسبة للصياغة في الحالات التي لا يمكن فيها التكهن بتاريخ بدء نفاذ العقد الدولي: قارن المبدأ التوجيهي رقم ٣,٢,٥ والمادة ٢ في النموذج زاي ، بشرط أن تُحذف العبارة المضافة " بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية" في الفقرة ٢.

نموذج زاي

مشروع مرسوم بشأن معاهدة متعددة الأطراف

مشروع مؤرخ في ... [1]

مشروع

مرسوم
بخصوص اتفاقية مؤرخة في...
بشأن [عن / على]...

مؤرخ في

بناء على المادة... من القانون المؤرخ في ... (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ...) تُصدر الحكومة الاتحادية / الوزارة الاتحادية ...:

المادة ١

توضع الاتفاقية المؤرخة في... بشأن (إذا اقتضى الأمر: و كذلك البروتوكول الملحق بالاتفاقية و الرسائل المتبادلة) الموقعة في ...بتاريخ... من قبل الحكومة الاتحادية (أو المعتمدة من المؤتمر) موضع التنفيذ. وستُنشرُ الاتفاقية (إذا اقتضى الأمر: وكذلك البروتوكول و الرسائل المتبادلة) بالتالي (مع ترجمة ألمانية رسمية).

المادة ٢

(١) يبدأ نفاذ هذا المرسوم في تاريخ اليوم الذي تدخل فيه الاتفاقية [أو ما شابه ذلك] وفقا للفقرة... من المادة... منها (اذا اقتضى الأمر: وكذلك البروتوكول والمراسلات) بالنسبة لتنفيذ لجمهورية ألمانيا الاتحادية حيز التنفيذ.[2]
(٢) ينتهي سريان مفعول هذا المرسوم في تاريخ اليوم الذي ينتهي فيه سريان مفعول الاتفاقية بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية.
(٣) يُنشر تاريخ بدء النفاذ وتاريخ انتهاء سريان المفعول في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية.

---

١ أنظر إلى الملاحظة ١ في النموذج واو.
٢ في الحالات التي قد تحدد فيها بالفعل تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية الدولية بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية: قارن النقطة ٣,٢,٥ من المبادئ التوجيهية والمادة ٢ في النموذج واو، بشرط أن يضاف في الفقرة ٢ ، بعد الاسم المختصر للاتفاقية ما يلي: "بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية".

قارن أيضا التعليقات على النموذج واو.

الملحق ٢ (للنقطة الهامشية ٤٣)

مبادئ توجيهية بشأن ضرورة فرض غرامات جزائية ، خاصة بالقياس مع إجراءات الإلزام الإداري المؤرخة في ٢ مارس ١٩٨٣م

١ مبدأ عام

لا ينبغي تطبيق وسائل قانون المخالفات الإدارية عقابياً إلا على تلك الالتزامات القانونية التي يؤدي عدم تحقيقها كاملة أو في الوقت المناسب كاملة إلى مساوئ كبيرة في مصالح المجتمع الهامة.

بقدر ما يقل تأثير مخالفة الواجبات على مصالح المجتمع، يمكن الاستغناء عن التحصين بالغرامة.

٢ تنفيذ التزامات أدائية خاصة من خلال التهديد بالغرامات

٢,١ واجبات التصرف

لا تحتاج قواعد تنفيذ واجبات التصرف للتحصين بالغرامات إذا كانت القواعد في الغالب خدمة لحماية مَن تُخاطبه أو لمصلحته، أو إذا لا ينجم عن عدم مراعاة واجب التصرف المعني تهديد بمساوئ كبيرة للمصالح المجتمعية الهامة.

٢,٢ واجبات الاستعلام والتبليغ أو الإخطار

لا تتطلب القواعد المتعلقة بإنفاذ الاستعلام أو التبليغ أو الإخطار التحصين بالغرامات إلا إذا كان الوفاء بهذه الالتزامات فقط يجعل من الممكن للسلطة المختصة أن تعمل من أجل حماية مصالح المجتمع المهمة.

٢,٣ واجبات التسامح

لا تتطلب القواعد المتعلقة بإنفاذ الالتزامات تجاه التسامح غرامة إلا إذا كان عدم الوفاء بالالتزام بالتسامح يحول دون اتخاذ تدابير إدارية أخرى يؤدي تأخيرها إلى مساوئ كبيرة لمصالح المجتمع الهامة. وفي حالات أخرى يكفي الإنفاذ عن طريق الإكراه الإداري.

٢,٤ التزامات الدفع

القواعد الملزمة بتسديد مطالبة مالية لا تحتاج إلى تحصين بالغرامات.

٢,٥ واجبات أخرى بالمساهمة للتعاون

قواعد لإنفاذ التزامات أخرى بالمساهمة والتعاون، كاستخدام النماذج للإشعارات مثلاً تحتاج إلى التحصين بالغرامات فقط عندما تؤدي اللامبالاة بالامتثال لالتزام المساهمة إلى إلحاق أضرار جسيمة بمصالح المجتمع المهمة. إذا كان استدراك المشاركة بدون أضرار جسيمة ممكناً، فيجب إنفاذها بوسائل الإكراه الإداري.

٣ رفض تقديم الخدمة الإدارية أو الحرمان منها

٣,١ رفض تقديم الخدمة الإدارية

لا يلزم فرض غرامة إذا كان من الممكن التحكم في سلوك الشخص المعني عن طريق رفض تقديم الخدمات الإدارية.

٣,٢ الحرمان من خدمة الإدارة

يمكن الاستغناء عن التحصين بالغرامة أيضاً إذا كان من الممكن التحكم في سلوك الشخص المعني عن طريق التهديد بحرمانه من خدمة إدارية أو امتياز أو منفعة.

٤ إنفاذ الأفعال الإدارية القابلة للتنفيذ من خلال التهديد بالغرامات

لا تتطلب تحصيناً بالغرامة الأفعالُ الإدارية (الأوامر والاشتراطات) القابلة للتنفيذ، والتي قد أمكن تحقيق غرضها من خلال تنفيذها ، أي غرامة.

٥ عدم توافق التهديد بالغرامة مع طبيعة الواجب

يجب إلغاء التحصين بالغرامات حيث تَفترضُ طبيعة الواجب حرية الاستعداد لأدائه.

٦ التحصين بالغرامات على الانتهاكات عن إهمال وتقصير

من حيث المبدأ ، يجب التهديد بالغرامات على الانتهاكات المتعمدة فقط. أما الانتهاكات عن إهمال فلا يلزم التهديد بفرض الغرامات عليها إلا كان هذا ضرورياً لإنفاذ التزام قانوني فقط.

٧ التحصين بالغرامات على الواجبات التي تنطبق إلا على جماعات معينة من الأشخاص

لا لاحاجة للتحصين بالغرامات إذا كان من الممكن ضمان المطلوب أو المحظور بالشكل الملائم من خلال إجراءات تشغيلية أو تأديبية أو مهنية.

الملحق ٣ (للنقطة الهامشية ٤٤)

قائمة اختبار للإجراء التشريعي الأفصل

	المشاريع	كلا/ لم يُؤمر بإجراء اللازم	نعم
١	الفقرة ٢ من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية يحتوي نص القانون على		
	▪ تعديلات تالية في قواعد قانونية أخرى		
	▪ إلغاء اللوائح القديمة		
٢	**الفقرة ٥ من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:**		
	هيئة التحرير في المجمع اللغوي الألماني قامت بفحص دقة لغة المسودة ووضوحها		
٣	**الفقرة ١ من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:** يحتوي التعليل على مقولات:		
أ	بموجب الفقرة ١ من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية عن:		
	▪ الغرض والضرورة (راجع النقطة أ ، والتعليل صفحة ...)		
	هناك واجب للتنظيم بناء على		
	○ معطيات التشريع الأوروبي		
	○ المعطيات الدستورية		
	○ ...		
ب	بموجب الفقرة ١ من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية عن:		
	▪ الحقائق الأساسية ومصادر المعرفة (راجع التعليل صفحة ...)		
ج	بموجب عدد ٣و٤ من الفقرة ١من المادة ٤٣ و المرفق ٧ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية عن		
	▪ إنجاز المهام من قبل أشخاص عاديين (راجع التعليل صفحة ...)		
	▪ التنظيم الذاتي ، على سبيل المثال : الالتزام القانوني أو اتفاق التقييد الذاتي (راجع التعليل صفحة ...)		
د	بموجب الفقرة ٦ من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية عن:		
	▪ إمكانية وضع حد زمني (راجع التعليل صفحة ...)		
هـ	بموجب الفقرة ٧ من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية عن الإمكانيات مثلا		

	▪ لاستخدام عمليات الأشغال والهياكل التنظيمية القائمة (راجع التعليل صفحة...)		
	▪ الاستفادة من الحكومة الإلكترونية (راجع التعليل صفحة...)		
	▪ ...		
و	بموجب الفقرة ٨ من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية عن:		
	▪ التوافق مع تشريع الاتحاد الأوروبي (راجع إلى التعليل صفحة...)		
٤	**المادة ٤٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:**		
أ	الفقرة ١من المادة ٤٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:		
	تم عرض التأثيرات المقصودة والآثار الجانبية المحتملة (راجع التعليل صفحة ...)		
ب	الفقرتان ٢ و ٣ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:		
	التأثير على الميزانيات العامة معروض (راجع الصفحة السابقة تحت النقطة د، التعليل صفحة...)		
ج	الفقرة ٤ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:		
	وقد تم تحديد وعرض التأثير على الاقتصاد والمستهلكين. وقد تم على وجه الخصوص عرض		
	▪ التكلفة على الاقتصاد مثل تكاليف التنفيذ مرة واحدة ، وتكاليف التشغيل الجارية ، والتأثيرات على الاستثمارات ، والتجارة ، والمنافسة ، وما إلى ذلك (راجع الصفحة السابقة النقطة هاء ، والتعليل صفحة ...)		
	▪ التأثير على أسعار فردية والمستوى العام للأسعار وعلى وجه الخصوص مستوى الأسعار للمستهلك (راجع الصفحة السابقة النقطة هاء ، والتعليل صفحة ...)		
	▪ التأثيرات على المستهلكين (راجع النقطة E ، تأسيس p. ...)		
د	الفقرة ٥ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية [جديد]:		
	تكاليف البيروقراطية وفقاً لقانون مجلس مراقبة المعايير محددة و معروضة (راجع الصفحة السابقة و النقطة واو، التعليل صفحة ...)		
هـ	الفقرة ٦ من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية [جديد]: تم تحديد المزيد من التبعات القانونية وعرضها بناء على طلب الوزير الاتحادي ... (راجع التعليل صفحة ...)		
و	الفقرة ٧من المادة ٤٣ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية [جديد]:		
	جرى تحديد تقييم للتنظيم: و سيتبع التقييم بعد ... سنوات (راجع التعليل صفحة ...)		

ز	نتائج التحقيق في العواقب التنظيمية المتعلقة بالمساواة معروضة ، المادة ٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية (راجع التعليل صفحة ...)		
٥	**الفقرة ١من المادة ٤٥ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:** شاركت الإدارات التالية بتاريخ لأول مرة...: الوزير الاتحادي كان الموعد النهائي للتعليقات ... أيام / أسابيع		
٦	**الفقرة ٢ من المادة ٤٥ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية [جديد]، الفقرة ١من المادة ٤٢ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:**		
	▪ تمت مشاركة مجلس مراقبة المعايير بتاريخ...		
	▪ قدم مجلس مراقبة المعايير بيانه بتاريخ...؛ كان الموعد النهائي لإبداء الرأي محدد بـ ... أيام / أسابيع		
	▪ تم في المسودة مراعاة بيان مجلس مراقبة المعايير		
	▪ بيان مجلس مراقبة المعايير مرفق بالمعروض على مجلس الوزراء		
	▪ ردُّ الحكومة الاتحادية على بيان مجلس مراقبة المعايير		
٧	**الفقرة ٣ من المادة ٤٥ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية [جديد]:**		
	شارك المكلفون التالي ذكرهم بتاريخ...:... كان الموعد النهائي للتعليقات ... أيام / أسابيع		
٨	**المادة ٤٦ و العدد٢ من المادة ٥١ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:** المشروع موجود لدى وزارة العدل الاتحادية		
	▪ أجري الفحص على المنهجية القانونية والشكلية القانونية و		
	▪ جرى ختاماً تأكيد الفحص القانوني؛ كان الموعد النهائي لإجراء الفحص ... أيام/أسابيع		
٩	**المادة ٤٧ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:**		
	تمت مشاركة الولايات والهيئات المركزية البلدية وأوساط الخبراء بتاريخ ...		
١٠	**المادة ٤٨ من النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية:**		
	تم إطلاع الجهات الأخرى التالية: ▪ ... ▪ ...		

الملحق ٤ (للنقطة الهامشية ٢٧٣)

مقتطف من "الدليل المشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية للأشخاص الذين يساعدون في صياغة النصوص القانونية في هيئات الجماعة"

(http://www.eur-lex.europa.eu/en/techleg/ index.htm)

١٥,٤ ويبين الجدول أدناه تفصيلا هيكليا للقسم المتصرف من إجراء تشريعي. وتنقسم الإجرءات التشريعية ذات البنية البسيطة إلى مواد تتفرع بدورها إلى وحدات تصنيفية فرعية في المستوى الأدني بينما تبدأ الوحدات التصنيفية في المستوى بالأبواب التي تتفرع إلى فصول. فقط في حالة درجة أعلى من تعقيد النص تُلَخّصُ الأبواب في عناوين وهذه بدورها ، إذا لزم الأمر ، في أقسام.

النوع/التسمية	الرمز	الإقتباس	ملاحظات
١- التصنيف العلوي			مع أو بدون توصيف الغرض
- جزء	جزء أول، جزء ثاني	في الجزء الأول	استخدام (سوية أو بشكل منفرد) في نصوص طويلة أومفصلة كثيراً
- عنوان	عنوان أول	في العنوان الأول	
- باب	باب أول	في الباب الأول	
- فصل	فصل أول	في الفصل الأول	
٢- التصنيف الأساسي			مع أو بدون توصيف الغرض
- مادة	مادة وحيدة	المادة الوحيدة	ترقيم متسلسل بصرف النظر عن تصنيفات من مستوى أعلى، استخدام في توصيات معينة ، قرارات، تصريحات
- عدد	مادة ١	في المادة الوحيدة	
- رقم	١	في المادة ١	
حرف	١	تحت عدد ١	
	أ	تحت رقم ١	
		تحت حرف أ	
٣ – التصنيف السفلي			بدون توصيف الغرض
- فقرة	(١)	في فقرة ١	الجزء المرقم من إحدى المواد
- فقرة	بدون رمز	في فقرة ١	الجزء غير المرقم من إحدى المواد
- فقرة فرعية	بدون رمز	في الفقرة التحتية ١	الجزء غير المرقم من إحدى المواد
- حرف	أ)	(تحت) حرف أ	فقرة
- عدد	١أو ١)	(تحت) رقم ١	عادة بعد جملة افتتاحية أو جزء من جملة
- رقم		تحت رقم	
- شرطة	–	أول شرطة، تحت أول شرطة في الجملة الأولى	
- جملة	بدون رمز		الجزء من النص ما بين النقاط

دليل الكلمات الأصلية (وفقا للنقاط الهامشية)

A

اختصار

- السلطات الاتحادية ١٤١
- القانون / المرسوم
  - التنسيق مع مكتب العدل الفيدرالي / قاعدة البيانات ٣٤٥
  - للقانون البديل ٥٠٩
  - للتعديل الفردي ٥٣٣
  - للقانون الغلافي ٧٢٩
  - للقانون الأصلي ٣٤١
  - للمرسوم ٧٧٣
  - تعديل ، إضافة لاحقة ٣٤١, ٦٤٥
  - غير محدد في القوانين المعدلة ٥٢٩
  - عنوان
- استخدام مقيد في النصوص التنظيمية ١٣٩ وما يلي
- الوحدات ١٤١
- وحدات التصنيف (فقرة، عدد) ١٩٦
- في الجداول ، لمحات عامة ، الصيغ ١٤٠ وما يلي
- لهيئات النشر ١٤٠، ١٤٨ و ما يلي
- للعملة ١٣٧

دليل الاختصارات في المكتب الاتحادي للادارة ١٤١

القانون البديل ٤٩٤, ٥٠٣, ٥٠٤ وما يلي .

- إنهاء مفعول التشريعات القائمة ٥١٣ وما يلي
- تسمية / عنوان ٥٠٦, ٥٠٨
- بدون جملة افتتاحية ٥٠٦
- تسلسل ٥٠٦ وما يلي
- إعادة صياغة تأسيسية ٥٠٥
- في القانون الغلافي ٥١٥, ٧٣٧
- التحقق من الاحالات ٥١٢
- اقتباس ٥١٠

المرسوم البديل ٨١٣, ٨١٥, ٨٢٠

- مرسوم

فقرة ٣٧٤

- عدد ,طول ١٠٥
- الإملائية/ اسلوب الكتابة ١٩٦وما يلي ,٣٧٥ ,٨٧٩
- زوال تسمية الفقرة ٥٧٩
- تعيين عددي ٣٧٤ وما يلي
- وحدة التصنيف

باب

- في الملحق الأول لمعاهدة التوحيد ٢١٤
- في القانون الأصلي كوحدة تصنيف من المستوى الأعلى ٣٧٩
- وحدة تصنيف

تشريع للولاية منحرف

- توثيق ٣١
- استبعاد ٤٣٤ وما يلي
  - ليس في القانون الأوروبي أو القانون الدولي الملزم ٤٣٦
- تبعات دخول اللوائح الاتحادية حيز التنفيذ ٤٣٧
- متطلبات الموافقة ٤٣٤ وما يلي .
- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

القواعد التقنية المعترف بها بصورة عامة ٢٥٣, ٢٥٥

- البنود العامة مع الإشارة إلى القواعد التقنية

الأنظمة المعروفة عموما

- المعاهدات الدولية ١٦٥, ٢١٢
- القوانين واللوائح ١٧٢, ٢٤٠
- عنوان الاقتباس

وضوح المفاهيم بشكل عام

- اللغة
- وضوح فهم التشريعات

تحفظات الحلفاء

- شروط برلين

رسمي

- صياغة / نص ٢٣, ٢٦, ١٦٣, ٢٧٩, ٣٢١, ٣٥١, ٣٦٥, ٥٢٠وما يلي ,٥٤٨ , ٦٩٧, ٧٢٤, ٨٧١, ٨٨٠
- نشر ١٧٧, ١٨٩, ٣٠٩
- اختصار ٣٤٥, ٥٠٩, ٥٣٣, ٦٤٥, ٧٢٩, ٧٧٣
- الحواشي السفلى ٢٤٢, ٣١٧

- في نشر إعادة الصياغة ٨٧٣, ٨٨٢وما يلي ,٨٨٧ وما يلي ,٨٩٠ وما يلي .
- حاشية توضيحية للاختصارات المجازة ١٤٢
- في ملف ملحقات منفصل ٣٦٦
- إشارة إلى توجيهات تبادل المذكرات ٣١٧ وما يلي
- عند الإشارة إلى القواعد الخاصة ٢٤٢
- لتلبية متطلبات الاقتباس في حالة تنفيذ التوجيه ٣١٠ وما يلي ,٣١٥, ٥٢٨, ٨٨٢ وما يلي
- محتويات ٦٤٦
- نشر القواعد الفنية ٢٦٠
- النشرعند الدخول المشروط حيز التنفيذ ٤٥٣
  - نشر إعادة الصياغة
  - عنوان

التسميات الرسمية

- اختصار ١٤١
- تعديل / ملاءمة ٦٤٩ وما يلي
- الوزارات الاتحادية ٣٨٥
- أشخاص ٦٤٩, ١٢١

الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي

- تصنيف ٢٧
- بيان المرجع ١٧٨, ٣٧
- في تسمية ٢٧٦ وما يلي
  - الإجراء الاشتراعي للاتحاد الأوروبي

اللغة الرسمية والإدارية ٦٨, ٤٩

- اللغة

الإحالة التشبيهية ٢٣٢, ٢١٩

- إحالات

تعديل

- معلومات عامة عن تشريعات التعديل ٤٩٢ وما يلي
  - ضمان التوحيد والوضوح في النظام القانوني ٤٩٣
  - الأشكال الأساسية ٤٩٤
  - التعديلات االرئيسية والتالية ٤٩٥ وما يلي
- من مكونات القانون/ المرسوم
  - ملحقات /مرفقات ٦٦٤ وما يلي
  - التعدادات ٥٥٩, ٥٦٨, ٦١٢وما يلي
  - قواعد مدة الصلاحية ٦٧٨ وما يلي
  - من تسميات التصنيف ٥٧٩, ٥٩٢, ٦١١

- وحدات التصنيف من المستوى الأعلى ٥٧٧ وما يلي
- محتويات ٦٤٦
- العنوان، الإسم ، الإسم الموجز، الإختصار ٦٤١ وما يلي
- علامات الترقيم ٥٨٨, ٦٠٢, ٦٢٢وما يلي
- مؤقت/ أجل محدد ٦٨٠ وما يلي
- تسميات، قديمة ٦٤٧ وما يلي
- متعددة ٥٤١, ٦٣٢ وما يلي
- متوازية ٦٧٦ وما يلي
- عائمه/ معلقة ٥٤٥, ٦٣٤وما يلي, ٦٧٠وما يلي, ٧١٢, ٨٣٠, ٨٦٣
- من اتفاقية التوحيد ٦٥٨ وما يلي
- من لوائح القانون الاجتماعي ٦٥٤ وما يلي
- التشريعات المقيدة للحقوق الأساسية ٦٦٢ وما يلي
- الدليل في قاعدة بيانات التشريع الاتحادي ٢٩
- عن اللوائح بموجب قانون ٦٩٠ وما يلي
  - أمر تعديل
  - تصريح بالنشر
  - تعديل تبعاتي
  - التنقيح القانوني
  - الملخصات
  - أحكام وقواعد انتقالية
  - إعادة ترقيم ٥٨٠وما يلي, ٥٩٢وما يلي .

طلب تعديل ٧, ٨٣٨, ٨٤٢, ٨٥٢

- مُعينات صياغة

تعليمات التعديل ٨٤٣ وما يلي

- مُعينات صياغة

أمر التعديل ٤٩٩وما يلي, ٥٤٤, ٥٥٢ وما يلي

- في المسودة خلال المشاريع المتوازية ٥٥١
- الترتيب و التسلسل ٥٥٢
- أنواع
- إلغاء، حذف، أنهاء سريان المفعول ٥٧٥ وما يلي
- إدراج ٥٨٩ وما يلي
- بادئة / تسبيق ٦٠٣ وما يلي
- إلحاق ٦٠٩ وما يلي
- ضبط ٦١٤ وما يلي
- تبديل/ استعاضة ٦٢٠ وما يلي
- هيكل وترقيم وتقسيم ٥٦٣ وما يلي

- إذا تم تعديل لائحة واحدة فقط ٦٢٩ وما يلي
- في التعديلات التالية ٦٣٦
- بدون حد زمني ٦٨٢
- مُجمّعة، مُحزّمَة ٢٠٠, ٦٢٤ وما يلي, ٦٥١
- باعتباره موضوع توجيهات التعديل في مُعينات صياغة ٨٤٨, ٨٥٠ وما يلي .
- فعالية ٧١٠وما يلي, ٧٥٣
- اقتباسات في أمر التعديل ٥٦٢

قانون التعديل (القانون المُعدِّل) ٢١ وما يلي, ٤٩٢ وما يلي .

- تعديل
- القانون البديل
- القانون التمهيدي
- تعديل فردي لقانون
- دخول حيز النفاذ
- قانون غلافي

ملاحظة تعديل ١٨٩ وما يلي

- عند تعديل المرفقات ٦٦٥
- عند التعديل بموجب عقد التوحيد ٢١٤, ٢١٧
- عند تعديل لائحة واحدة ١٩٠, ٦٢٩
- في الإجراءات الاشتراعية للاتحاد الأوروبي ٢٨٠
- في الصيغ التمهيدية للمراسيم ٧٨٠وما يلي, ٧٩١وما يلي .
- ترك مذكرة التعديل مفتوحة ٥٤٩
- في مشاريع التعديل المتوازية ٥٥٠ وما يلي
- جملة نسبية ١٩٠, ٦٢٩, ٧٩١
- في المعاهدات الدولية ١٦٤
- في تعديلين ١٩١
- ذو حدين ١٩٢
- اقتباس كامل

مهمة التعديل ٤٩٥وما يلي, ٥٠١ وما يلي, ٥٠٥, ٥٨٢, ٥٨٥, ٨٥٤

تقنية التعديل

- معلومات عامه ، مزايا وعيوب ٤٩٩ وما يلي
- استناد على القانون الأصلي ٥١٩
- عند تصحيح إعادة الصياغة ٨٩٤
- للتعديل الفردي ٥١٩, ٥٢٢ وما يلي
- في مُعينات صياغة ٨٤٤ وما يلي
- تركيز التعديلات ٤٩٣, ٦٧٧
- أمر التعديل

➢الجملة الافتتاحية ٥٤٤ وما يلي

لائحة تعديل ٢١, ٨١٢ وما يلي

- البناء/ الهيكل ٨٢٩ وما يلي
- الصيغة الافتتاحية ٨١٧ وما يلي
- الصيغة الختامية ٨٣٣ وما يلي
- العنوان ٨١٢ وما يلي

إضافة ٦٠٩ وما يلي

➢أمر التعديل

علامات الاقتباس ٥٦٢, ٥٨٦, ٥٨٨, ٥٩١, ٦١٧, ٦٢١ وما يلي ,٦٦٧ ,٨٥٠ وما يلي

بيان ٥٥٨ وما يلي ,٦٤٦

- مبالغ من المال ١٣٧
- بيان إضافي عن الصفحة ١٨٤وما يلي ,٢١٠

➢التاريخ

➢بيان المرجع

➢بيان المحتوى

➢بيان المرتبة / بيان النوع

➢الاقتباس

ملحق ١٨٩

- عن دليل الشكلية القانونية
  - الملحق ١ ٢٢, ٤٢, ١٥٩, ١٧٣
  - الملحق ٢ ٤٣
  - الملحق ٣ ٤٤
  - الملحق ٤ ٢٧٣, ٢٨٣
- عن قانون التعديل ٦٦٧

مرفق/ملحق

التشاور في حالة المراسيم القانونية ٣٩٩ وما يلي ,٧٩٣ وما يلي

مرفق/ملحق ١٨٩, ٣٦٥ وما يلي ,٥٠٦

- الرسوم التوضيحية ، والخرائط ، والقوائم ، والقواعد ، والجداول ، والتشكيلات ٢٤٢, ٣٦٥
- الاختصارات وغيرها من أساليب المجلة ة ١٤٣
- تعديل
- الاهتمام في الاقتباس الكامل ١٨٩
- أمر التعديل ٥٦٣, ٦٠٤, ٦٠٩, ٦٣٠, ٦٦٤ وما يلي
- موقع مرافق واسع النطاق ٦٦٧
- في لمحات عامة عن المحتوى ٣٥٨

- ملف المرفقات ٣٦٦
- توثيق / قاعدة بيانات التشريع الاتحادي ٣١
- العديد من المرفقات ٣٦٥
- عنوان ٣٦٥, ٦٦٩
- الإعادة في الإصدارات الجديدة ٨٨٠
- الإشارة إلى مرفقات تشريعات الاتحاد الأوروبي ٢٤٨
- عن عقد التوحيد

➢ ملحق

مجال التطبيق ٨١, ٢٩٦, ٣٦١ وما يلي

➢ مجال سريان المفعول

تنظيم التطبيقات

➢ الترتيبات الإنتقالية - لائحة

توصيف النوع ٣٦٩ وما يلي, ٣٧٩ وما يلي, ٥٣٧, ٧٣٢

مادة

- التعديل الفردي ٥٣٧ وما يلي, ٦٣٢
- القانون الغلافي ٧٣٢ وما يلي, ٧٣٦ وما يلي
- مع تعديلات تالية ٦٣٦ وما يلي, ٧٤٠ وما يلي .
- التسلسل في القانون ٥٤٠ وما يلي, ٧٣٤
- الإملاء/ أسلوب المجلة ة ١٩٦
- عنوان ٣٧٢, ٧٣٦
- توصيف عددي ٥٣٧, ٧٣٢

➢ وحدة التسلسل الهيكلي

قانون مقسم الى مواد ٢٢, ٧١٨

إلغاء ٥٧٥ وما يلي

➢ أمر التعديل

تعداد

- تصنيف ٩٢, ١٠٧ وما يلي, ٣٧٦
- خيارياً، تراكمياً ٩٠ وما يلي
- نقطتان ٥٧١
- قائمة ٩٢, ١٠٧ وما يلي, ٣٧٦, ٥٧٢
- للوحدات الهيكلية عند الاستشهاد بها ٢٠٠
- تسمية عناصر العد ٣٧٦
- القواعد الثابتة ضد الانحراف ٤٣٥
- تعديل بيانات في القوائم التعدادية ٥٥٩, ٥٦٨
- تعديل القوائم التعدادية المرقمة ٦١٢ وما يلي
- قوائم نعدادية بلا جُمل ٥٧٢

- لكميات جزئية في حالة دخول منشطر حيز النفاذ ٧٥٢ وما يلي
- في صيغ افتتاحية شاملة لمراسيم قانونية ٧٩٩
- في مختصرات مُعينات صياغة ٨٥٦ وما يلي
- وحدات التعداد المحذوفة في الإشعار الجديد ٨٨٥

إصدار

- المرسوم ٨٠٥, ٨١٠
- تاريخ صدوره ١٧٤ وما يلي ,٣٤٩ ,٥٣٤, ٨١١

قانون التنفيذ ٣٢٦, ٣٤٨

قاعدة المُنطلق

- إحالات

الدول الأجنبية ١٥٧

قواعد التفسير ٦٧

استبعاد

- تشريع إقليمي متباين ٤٣٤ وما يلي
- الحاجة إلى الموافقة ٤٠٧ وما يلي

إحالة خارجية ٢١٩, ٢٢٧, ٢٣٥ وما يلي

فعالية خارجية ٤٣٨, ٤٥٨, ٧١٠

- مدة سريان المفعول

انقضاء سريان المفعول

- في قانون الإحلال/الاستبدال ٥١٣ وما يلي
- مشروط ٤٧٩
- صياغة/ تعبير ٤٧٠, ٤٧٧ وما يلي
- في القانون الغلافي ٧٤٥, ٧٥٤
- حكم ختامي ٣٦٧, ٣٧٣
- في القانون الأصلي ٤٧٠ وما يلي
- للتعديلات ٦٨٠ وما يلي
- تمديد ٤٨٠, ٦٧٩
- تحديد المدة
- مدة سريان المفعول
- الأجل
- الموعد المحدد/التاريخ المحدد ١٤٤ وما يلي
- قانون زمني ٤٧٠

B

شرط

- انقضاء مشروط لسريان المفعول

- دخول مشروط حيز النفاذ
- اختيار الكلمات في القواعد القانونية

صيغة الأمر ٨٣, ٣٩٣

- اختيار الكلمات في القواعد القانونية

تحديد المدة ٤٦٩ وما يلي

- تعديل ٤٨٠, ٦٧٩
- قوانين تجريبية ٤٧٤
- موقع ٤٧٥, ٨٠٤ وما يلي
- لأحكام التعديل ٦٨٠ وما يلي
- للترتيبات الانتقالية ٤٣٧
- للوائح ٨٠٦ وما يلي
- قونين زمنية ٤٨١ وما يلي
- انقضاء سريان المفعول

نصوص مصاحبه ٦٥

توضيحات مفاهيمية ١٨ وما يلي

التعاريف ٥٩ وما يلي ,٧٨, ٢٠٨, ٣٦٣

تعليل مشروع القانون ٥٢

سلطة

- تقدير ٨٠, ٨٢ وما يلي ,٣٩١ وما يلي
- التسميات الرسمية للدوائر الحكومية
- تشريع إقليمي متباين

ملحق

- بالجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ٢٦
- بالناشر الاتحادي ١٧٨, ٤٧
- مرفقات

إعلان

- بيان بالاقتباس الكامل ١٦٨, ١٨٤, ١٧٧, ١٧٥, ١٦٩
- في حالة الدخول المشروط حيز النفاذ ١٨٤, ١٨٦, ٤٥٣ وما يلي
- في حالة قوانين العقود ٤٥٤, الملحق ١
- في حالة القواعد التقنية ٢٦٠
- إعلان إعادة الصياغة

الإذن بالإعلان

- في قوانين التعديل ٦٩٦ وما يلي ,٧١٤, ٨٥٩
- في لوائح التعديل ٨٣١, ٨٥٩
- عنوان المادة ٦٩٩
- الارتباط بالنص المعتمد ٧٠٤ وما يلي

- لا صلاحية للاجراء الإشتراعي ٦٩٨, ٧٠٤ وما يلي
- موقع ٦٩٦
- تاريخ محدد ٦٩٧, ٧٠٠ وما يلي
- فعالية ٧١٤

إعلان إعادة الصياغة ٨٥٩ وما يلي

- تكييف صياغة النص مع قواعد المجلة ة الجديدة ٨٩٧
- تصحيح/ تصويب ٧٠٥, ٨٦٣, ٨٩٢ وما يلي
- إعادة صياغة إعلانية ١٧٥, ٨٧٩ وما يلي
- التأثير ذو الصلة ٦٩٧
- نموذج/ نمط قبل ٨٥٩
- الحواشي السفلية
  - عند التعديلات المعلقة/ العائمة ٨٧٣, ٨٨٧ و ما يلي
  - عند الإشارة إلى تنفيذ اشتراعات الاتحاد الأوروبي
  - عند الإشارة إلى معطيات أخرى ذات الصلة بسريان المفعول ٨٩١
- المراجعة القانونية ٨٦٤
- التاريخ المحدد ٨٥٩, ٨٦٢ وما يلي
- نص القانون / المرسوم ٨٧٩ وما يلي
- وضع علامات على بعض اللوائح
  - القواعد المنفذة ٨٨٦
  - القواعد الملغية ٨٨٥
- الحظة المناسبة ٨٦٢ وما يلي
- فرض الاقتباس عند تطبيق اشتراعات الاتحاد الأوروبي ٣١٤, ٨٨٢ وما يلي

نص إعلان ٨٦٠, ٨٦٥ وما يلي

- جدولة التعديلات ٨٦٠, ٨٧٠ وما يلي
- صيغة إعلان ٨٦٠, ٨٦٨ وما يلي
- تصحيح ٨٩٢ وما يلي
- اسم اقتباس مُتَغَيّر ٨٦٨ وما يلي
- التاريخ الفاصل ٨٦٢ وما يلي
- عنوان ٨٦٥
- توقيع ٨٧٨

تنقيح التشريعات

➢ تنقيح التشريع

تصحيح

- الحاشية السفلى ٣١١

- الاستشهاد ١٦٣, ١٨٤, ١٨٧ وما يلي, ٢١٧, ٢٧٩ ,
  - إشعار إعادة الصياغة ٧٠٥, ٨٩٢ وما يلي
شروط برلين ٦٥٢ وما يلي, ٦٦٦
المسميات المهنية ٧٨, ١٢١, ٦٤٨
قرار
  - الإجراء الاشتراعي للاتحاد الأوروبي
  - توصيات لاتخاذ قرار
  - قرارات ذات صلة
توصيات لاتخاذ قرار ٧ , ٨٣٨ وما يلي, ٨٤١, ٨٥٢, ٨٥٥
  - مُعينات صياغة
وجوب اليقين ٨١, ٢٢٢, ٢٩٨, ٣٠٧
  - وضوح القواعد القانونية
  - أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢
مشاركة الوزارات الاتحادية
- المالية ٥١, ٥٢
- الداخلية ٥١, ٥٢, ٣٥٥ وما يلي, ٤٣٤, ٤٣٧, ٦٩٠
- العدل ١ وما يلي, ٥ وما يلي, ١٣ وما يلي, ٥١, ٥٢, ٣٥٥ وما يلي, ٤٣٤, ٤٣٧

المشاركات في اعتماد المراسيم القانونية ٣٩٩ وما يلي ٧٩٣ وما يلي .
عبء الإثبات والتوضيح ٦٨, ٢٦١
تسمية
- السلطات والوزارات الاتحادية ١٤١, ٣٨٥, ٦٤٩ وما يلي, ٧٩٦, ٨٣٤
- الجمهورية الاتحادية ، الإقليم الفيدرالي ١٥٢, ١٥٥ وما يلي
- الولايات الاتحادية ١٥٣
- قواعد فردية ١٩٦, ٢٠١, ٣٦٨ وما يلي
- الإتحاد الأوروبي ٢٦٥ وما يلي
  - الدول الأعضاء ٢٦٨
  - الأجهزة ٢٧٠
  - الإشتراعات ٢٧٣ وما يلي
  - الرعايا ٢٦٩
  - العقود ٢٦٦
- قانون / مرسوم
  - للقانون البديل ٥٠٨
  - للتعديل الفردي ٥٢٠ وما يلي, ٨١٥ وما يلي
  - للقانون الغلافي ٧٢٤ وما يلي
  - للقانون الأصلي ٣٢٤ وما يلي, ٣٣١ وما يلي

- للمرسوم الأصلي ٧٦٧ وما يلي
- وحدات التصنيف من المستوى الأعلى ٣٧٧ وما يلي
- المنظمات الدولية ١٥٨ وما يلي
- أشخاص، مهنة ، دائرة حكومية، وظيفة ٧٨, ١١٠ وما يلي ,٦٤٨, ٨٧٨
- دول ١٥٢ وما يلي
- نصوص أخرى ٢٤١ وما يلي

➢ اختصار

➢ عبارات مناسبة للجنسين

➢ عنوان

➢ اسم الاقتباس

استناد إلى/ مرجع

➢ إحالات

المعيار المرجعي

➢ إحالات

الإحالة الداخلية ٢١٩, ٢٢٧, ٢٣٣ وما يلي ,٢٤٥

معيار شامل للتشريع الانتقالي ٤٢٣

الكسور ١٢٩

الحروف ٣٧٤

- الإملاء/ أسلوب المجلة ة ١٩٦وما يلي
- للاختصارات في العنوان ١٤٣
- كوحدة هيكلية في اجراء اشتراعي للاتحاد الأوروبي ٢٨٣
- حروف مزدوجة ١٩٦, ٣٧٤, ٥٦٦, ٨٤٥
- حروف ثلاثية ٥٦٦

➢ تعداد

➢ أمر التعديل

➢ تصنيف

حروف ملحقة ٣٧١, ٥٩٣, ٦٠٥, ٦٠٧, ٦٨١, ٨٥٢, ٨٨٥

➢ وحدة تصنيف هيكيلية

مكتب العدل الاتحادي

- المهام المتعلقة بالاشتراع ٢٣ وما يلي ,٢٩, ٣١
- مشاركة في الاختصارات ٣٤٥, ٥٣٣, ٦٤٥, ٧٢٩

الناشر الاتحادي ٢٣, ١٧٨

الأراضي الاتحادية/ الإقليم الاتحادي ١٥٥ وما يلي

الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ٢٤ وما يلي ,١٧٨

➢ بيان المرجع

الولايات الاتحادية

- تسمية ١٥٣
  - تشريع منحرف في الولاية

وزارة الداخلية الاتحادية ٤٥, ٤٧, ٥١ وما يلي, ٣٥٥ وما يلي

وزارة العدل الاتحادية

- توصيات للشكليات القانونية ١٥ وما يلي
- المراجعة القانونية ١ وما يلي, ٥ وما يلي, ٨ وما يلي, ١١ وما يلي, ٨٦٤
- مبادئ توجيهية لصياغة قوانين العقود ٤٢ وما يلي, ١٥٩, الملحق ١
- ملاءمة الصلاحيات ٧٩٦
  - مشاركة

الرئيس الاتحادي

- إصدار القوانين ٣٤٩, ٥٣٤
- الصيغة الافتتاحية ٣٥٤, ٥٣٥
- الصيغة الختامية ٤٨٣ وما يلي, ٤٩١, ٧١٥ وما يلي, ٧٥٥

قاعدة بيانات التشريع الاتحادي

- مقارنة الاختصارات الرسمية ٣٤٥, ٥٠٩, ٦٤٥
- تحديد التعديلات التالية ٤٩٧, ٥٨٥
- الإصدارات السابقة ٣١
- نطاق الإثباتات ٣٠ وما يلي
- معايير البحث ٣٢
- البحث بموجب معايير التفويض ٣٤
- الارتباط بالمعيار الإلكتروني ٤٦
- مرقابة الإحالة ٣٣, ٢٣٧, ٥١٢, ٥٨٢
- بحث عن كلمة ٦٠
  - قاعدة بيانات
  - نظام المعلومات القانونية / يوريس

جمهورية ألمانيا الاتحادية ٣٠, ١٥٢ وما يلي, ١٥٨ وما يلي, ٢٠٩

- الإقليم الاتحادي ١٥٥ وما يلي
- الولايات الاتحادية ١٥٣
- معاهدة التوحيد
- المعاهدات الدولية

البوندستاغ / البرلمان الاتحادي

- في الصيغة الافتتاحية للقانون ٣٢١, ٣٥٠, ٣٥٣, ٣٥٤
- المشاركة في المراسيم القانونية ٤٠٢ وما يلي, ٧٩٧
  - مُعينات صياغة

قواعد فرض الغرامات

- مبادئ ٤٣, الملحق ٢

- حظر الأثر الرجعي ٤٦٧
- أسلوب مجلة ة الغرامة ١٣٦
- تفويض بالاشتراع ٣٨٧
- عن لوائح المفوضية الأوروبية ٢٩٠

D

عبء التوضيح والبرهان ٨٦, ٢٦١

قاعدة بيانات ٢٨ وما يلي

- التشريع الاتحادي عند يوريس
  - قاعدة البيانات للتشريع الاتحادي
- قاموس أويرو ٣٧
- نظام التوثيق والاستعلامات ٤١
- بوابة القوانين ٣٨
- القوانين على الإنترنت ٣٦
- غيستا (حالة التشريع) ٤٠ وما يلي
- المراجع ٢٩
- القضاء ٢٩, ٣٩
  - نظام المعلومات القانونية / يوريس
  - مراقبة الإحالة

أمر التأريخ

- لإنهاء سريان المفعول ٤٧٨
- للدخول حيز النفاذ ٤١٩ وما يلي, ٤٤٧ وما يلي, ٤٥٩, ٤٦٢
- في الأحكام الانتقالية ٦٨٩
- في تصريح النشر ٧٠٢

تاريخ

- الإصدار ٢٦, ١٧٣, ١٧٤ وما يلي, ١٧٧, ١٨١, ٣٤٩, ٥١٠, ٥١٤, ٥٢٠, ٥٢٩, ٥٣٤, ٥٤٦, ٦٤٢, ٦٨٩, ٧٣٧, ٨١٠ وما يلي, ٨٦٨, ٨٨١
- نسخة هيئة النشر ١٧٨
- الإشعار ١٧٣, ١٧٤ وما يلي, ١٧٧, ١٨١, ٥١٤, ٥٤٦, ٨٦٠, ٨٦٧, ٨٧٨
- تاريخ الاعتماد ٣١ وما يلي, ١٨٢
- من حيث الآجال ١٤٩ وما يلي
- الدخول حيز النفاذ ٣١ وما يلي, ٤١٩ وما يلي, ٤٤٤ وما يلي, ٤٦٢ وما يلي, ٦٨٩
- الإملاء / أسلوب المجلة ة ١٣٣

- تاريخ انتهاء الصلاحية / انقضاء سريان المفعول ٤٧٠, ٦٧٩, ٨٠٦, ٨٠٨
- نشر النصوص المرجعية ٢٤١
- المعاهدات الدولية ١٦١, ١٧٣
  - تحديد الأجل
  - الأجل
  - مدة سريان المفعول
  - تاريخ اليوم المحدد
  - الاقتباس الكامل

التعاريف

- تعاريف / تحديد المفاهيم

إعادة صياغة إعلانية ١٧٥, ٥٢٤, ٦٩٨, ٨٥٩ وما يلي

- إعلان إعادة الصياغة

إحالة إعلانية ٢١٩, ٢٣٠ وما يلي

جمهورية ألمانيا الديمقراطية ١٥٤, ١٨٠, ٢٠٩ وما يلي, ٦٦٠

- معاهدة التوحيد

اللغة الألمانية

- دليل/ مرشد ٤٨ وما يلي
- لغة التشريع ٦٨, ٧٧ وما يلي, ١٥٨, ١٦٠, ٢٢٣, ٢٩٧, ٣٠٠, ٣٠٦ وما يلي
  - اللغة

ألمانيا

- جمهورية ألمانيا الاتحادية

خانات عشرية وعلامات عشرية ١٣٢, ١٣٧

خدمات المجتمع المعلوماتي

- قاعدة الإخطار

معايير المعهد الألماني للتوحيد القياسي "دين" ٢٤٢, ٢٤٧, ٢٥٩

"ديب" (نظام التوثيق والمعلومات للمعاملات البرلمانية). ٤١

المطبوعات ٤١, ٨٣٩, ٨٤٢, ٨٥٥ وما يلي

أحكام التنفيذ

- للإجراء القانوني للاتحاد الأوروبي ٣٧, ٢٨٥ وما يلي, ٧٧٢
- لقوانين بموجب مرسوم ٢٣٦, ٣٩٣, ٧٧٠ وما يلي
- لوضع العلامات في العنوان ٣٤٨
- للمعاهدات الدولية ٣٢٨

إحالة ديناميكية

- إحالة انسيابية

E

أمر توجيهي من الجماعة الأوروبية

- الإجراء القانوني للاتحاد الأوروبي

لوائح الجماعة الأوروبية

- الإجراء القانوني للاتحاد الأوروبي

مرسوم مستعجل

- تحديد مدة اللوائح

إدراج ٥٨٩ وما يلي, ٦١٣

- أمر التعديل/ التغيير

قانون تمهيدي ٧٥٦ وما يلي

- اختصار ٣٤٨
- تعيين/تسمية/توصيف ٣٢٦
- دخول مترابط حيز النفاذ ٧٦٠

الصيغة الافتتاحية للقانون

- معلومة عن الأغلبيات ٣٥٠, ٣٥٤
- بيان موافقة البوندسرات ٣٥٥ وما يلي
- عبارات فردية ٣٥٤
- في التعديل الفردي ٥٣٥ وما يلي
- في المسودة ٣٥٢ وما يلي
- في القانون الغلافي ٧٢٢, ٧٣٠ وما يلي
- في القانون الأصلي ٣٥٠ وما يلي
- موقع ٣٥١

الصيغة الافتتاحية للمرسوم ٧٦٣, ٧٧٤ وما يلي

- لا تعديل في الصيغة الإفتتاحية ٧٧٥
- إذا تم تعديل معيار التفويض ٨٢٣ وما يلي
- في المراسيم المعدلة ٨١٧ وما يلي
- بيان الأساس القانوني ٧٨٠ وما يلي
  - إشعار التعديل ٧٨٨ وما يلي
  - بيان القانون المُخوِّل ٧٨٧ وما يلي
  - بيان القانون المُعدِّل ٧٨٨, ٧٩٢
  - توسيعات ٧٨٣
  - المرسوم التنظيمي ٧٩٦
  - قانون مصاريف إدارية ٧٨٤
  - معيار التفويض ما قبل الدستورية ٧٨٥
  - قانون تكييف الصلاحيات ٧٩٦

- بيان مشترع اللائحة ٧٧٦ وما يلي
- هيكلية، تصنيف ٧٩٥, ٧٩٨ وما يلي
- المشاركات ٣٩٩ وما يلي, ٧٩٣ وما يلي, ٨٣١
- في اللوائح الأصلية ٧٦٢ وما يلي, ٧٧٤ وما يلي, ٧٧٦ وما يلي, ٧٨٠ وما يلي ,
- في التفويض / التفويض الفرعي ٨٠١
- موافقة البوندسرات ، غير مشار إليها ٧٧٩
  - وجاب الاقتباس وفقا للمادة ٨٠ من القانون الأساسي ٧٨٠ وما يلي
  - الحاجة إلى الموافقة

الجملة الافتتاحية

- في التعديلات ٥٤٤ وما يلي
- في تعديل لائحة واحدة فقط ٦٢٩ وما يلي
- في تعديلات متعددة ٦٣٢
- في اسم اقتباس جديد ٥٤٨
- مع ملاحظة التعديل ٥٤٩ وما يلي
- في الاقتباس الكامل ٥٤٦
- ليس عند الاستبدال ٥٠٧

مرسوم الوحدات العددية ١٤١

انتظام/ حالة موحدة

- لغة القوانين ١, ٥٣ وما يلي
  - وضوح المعايير القانونية
  - اختيار الكلمات في التشريع
  - سهولة فهم التشريعات
- النظام القانوني ١, ٨ وما يلي, ٤٢٤, ٤٩٣
  - المراجعة القانونية

معاهدة التوحيد ٢٠٩ وما يلي

- ترتيبات مغايرة / تعديلات ٦٥٨ وما يلي
- الاقتباس ٢١٠ وما يلي
- شروط معاهدة الوحدة ٢١٤ وما يلي, ٢١٧, ٦٦٠ وما يلي

قانون اعتراضي

- صيغة ختامية ٤٨٤, ٤٨٦, ٧١٥

تعديل فردي لقانون ٢٢, ٤٩٤, ٥٠٢, ٥١٦ وما يلي, ٨٧٥

- هيكلية/ تصنيف ٧٣٧ وما يلي
- الصيغة الافتتاحية ٥٣٥ وما يلي
- الجملة الافتتاحية ٥٤٤ وما يلي, ٦٢٩ وما يلي
- التعديلات التالية ٥٤٢, ٤٩٧, ٦٣٦ وما يلي
- تعديل رئيسي ٥٣٨

- بدء النفاذ ٥٤٣, ٧٠٨ وما يلي
- تعديلات متعددة ٥٤١, ٦٣٢ وما يلي
- نموذج قبل ٤٩٢
- بقايا تنظيمية ٦٨٦
- ترتيب/تسلسل التعديلات ٥٥٢
- صيغة ختامية ٧١٥ وما يلي
- ترتيبات انتقالية ٦٨٤ وما يلي
- عنوان ٥٢٠ وما يلي
  - بيان القانون الواجب تعديله ٥٢٩ وما يلي
  - لا اسم قصير أو اختصار ٥٣٢ وما يلي
  - عدّ ٥٢٢ وما يلي
  - دون معلومات إضافية ٥٣١
- ➢ تعديل
- ➢ أمر التعديل ٥٥٢ وما يلي

تعديل فردي لمرسوم قانوني ٨١٣, ٨١٦, ٨٢١, ٨٢٩, ٨٧٥

- نموذج قبل ٨١٢
- ➢ تعديل فردي لقانون

قاعدة واحدة ١٩, ٣٦٨ وما يلي

- المادة ، الفقرة ٣٦٨ وما يلي
- حرف مضاف ٣٧١, ٥٩٣
- ترقيم متتابع ٣٧٠
- عنوان ٣٧٢ وما يلي
- تصنيف فرعي ٣٧٤
  - فقرة ٣٧٤ وما يلي
  - تعدادات ٣٧٦
  - حروف وحروف مزدوجة ٣٧٤
  - أرقام/أعداد ٣٧٤
- تسمية العد ٣٦٩
- ➢ إحالة داخلية ٢٣٤
- ➢ وحدة التصنيف

التطبيق المناسب ٢٣٢

- ➢ إحالات

بنود إزالة التصلب ٦٩٥

معيار تفويض

- التوثيق في قاعدة بيانات التشريعات الاتحادية ٣٤
- ➢ مرسوم قانوني ، الصيغة الافتتاحية

تفويض بإصدار المراسيم القانونية ٣٨١ وما يلي
- المخاطبون ٣٨٣ وما يلي
- تحديد الأجل ٨٠٦
- القطعية ٣٨٦ وما يلي ,٣٩٠
- مجال التقدير في الإصدار ٣٩٢
- الدخول المبكر حيز التنفيذ ٤٦٠
- لا إحالة على تفويضات أخرى ٣٨٩
- تفويض عدة وزارات ٣٨٤ وما يلي
- حقوق المشاركة
  - بشكل عام ٣٩٩ وما يلي
  - من البوندستاغ ٤٠٢ وما يلي
- موقع ٣٦٤
- التفويض/ التفويض الفرعي ٣٩٤ وما يلي
- المتطلبات الدستورية ٣٨١ وما يلي ,٣٨٦ وما يلي
- واجب التشريع ٣٩١, ٣٩٣
- موافقة البوندسرات ٤٠٥وما يلي
  - الإقصاء/الاستبعاد ٤٠٧
  - توضيح ٤٠٦, ٤١٠ وما يلي

➢ الصيغة الافتتاحية للمرسوم
➢ أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

استبدل ٦٢٠ وما يلي
➢ أمر التعديل

التنظيم الأولي في القانون الغلافي
- لا توجد صيغة إفتتاحية منفصلة ٧٢٢, ٧٣٧
- لا توجد قاعدة دخول منفصل حيز النفاذ ٧٣٧
- لا توجد صيغة ختامية منفصلة ٧٢٢, ٧٣٧
- عنوان ٧٣٦ وما يلي
- استشهاد ١٨٥

➢ قانون غلافي
➢ القانون الأصلي

تشريع الاتحاد الأوروبي
➢ الإجراء التشريعي للاتحاد الأوروبي

الاجراء التشريعي للاتحاد الأوروبي
➢ الاجراء التشريعي للاتحاد الأوروبي

يورولیکس ٣٧
اليورو ١٣٤ وما يلي

الجماعات الأوروبية

- توصيف
  - معاهدات التأسيس ٢٦٦
  - الدول الأعضاء ٢٦٨, ٢٧٢
  - الأجهزة / الهيئات ٢٧٠
  - إجراء الاشتراعات ٢٧١
  - الرعايا ٢٦٩
- النشوء ٢٦٥ وما يلي
  - تشريع الاتحاد الأوروبي ٢٦٦, ٢٧١

المفوضية الأوروبية ٢٧٠

المجلس الأوروبي ٢٧٠

البرلمان الأوروبي ٢٧٠, ٢٧٣

الإتحاد الأوروبي

- تسمية/توصيف
  - المجتمعات/الجماعات ٢٦٦ وما يلي
  - الدول الأعضاء ٢٦٨, ٢٧٢
  - الأجهزة/ الهيئات ٢٧٠
  - إجراء الاشتراعات ٢٧١
  - الرعايا ٢٦٩
- تشريع الاتحاد الأوروبي
- اشتراعات الاتحاد الأوروبي

الجماعة الاقتصادية الأوروبية

- المجتمعات الأوروبية/ الجماعات الأوروبية

المنطقة الاقتصادية الأوروبية ٢٧٢

تقييم ٤٧٤

التشريعات التجريبية ٤٧٤

F

اللغة الاختصاصية ٥٣ وما يلي

- اللغة
- سهولة فهم التشريعات

كفاءة تنظيم الشؤون المالية

- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

مؤشرات للغة القانونية والرسمية ٤٩

دليل المرجع ألف

- دليل المرجع ألف

دليل المرجع باء

- دليل المرجع باء

تعديل تالي ٤٢٤ وما يلي ,٤٩٦ وما يلي

- بعد تغيير اسم الاقتباس ٦٤٢
- في التعديل العائم (المعلق) ٦٣٤
- تصنيف ٦٣٨, ٦٤٠
- في القانون التمهيدي ٧٥٨
- في التعديل الفردي ٥١٧, ٦٣٦ وما يلي
- في القانون الغلافي ٧٤٠ وما يلي
- في القانون الأصلي ٤٢٤ وما يلي
- ترتيب ٤٢٥, ٥١٥, ٥٤٢, ٦٣٩, ٧٤١
- موقع ٣٦٧, ٤٢٥, ٧٤٤

- أمر التعديل
- إعادة الترقيم

الصيغ/ العبارات

- في أمر التعديل ٥٥٨ وما يلي
- الإملاء/ اسلوب المجلة ة ١٤٠

- الصيغة الافتتاحية للقانون
- الصيغة الافتتاحية للمرسوم
- الصيغة الختامية

أستمارات ١٢٢

مُعينات صياغة

- معلومات عامة ٨٣٦ وما يلي
- طلب تعديل ٧, ٨٣٨, ٨٤٢, ٨٥٢
- تعليمات التعديل ٨٤١, ٨٤٣ وما يلي
- أوامر التعديل ٨٤٨ وما يلي
- أسباب/ تعليل ٨٤٠
- توصية القرار ٧, ٨٣٨ وما يلي ,٨٤١, ٨٥٢, ٨٥٥
- تصنيف هيكلي ٨٤٥, ٨٤٨, ٨٥٢, ٨٥٦
- قرارات مؤثرة ٨٣٩, ٨٤٢
- ملخصات ٨٣٩, ٨٥٤ وما يلي
- لمشروع قانون مُعدِّل ٨٤٦ وما يلي ,٨٥٠ ومات يلي
- لمشروع قانون أصلي ٨٤٥, ٨٤٩

استمرار سريان مفعول تشريع جمهورية ألمانيا الديمقراطية

- معاهدة التوحيد

الحريات

- أسئلة اختبارية للتحقق من الدستورية ٥٢

الكلمات الأجنبية ٦٨, ٧٨ وما يلي

- اللغة

أجل/ موعد أخير ١٤٤, ١٤٩ وما يلي

بيان المرجع

- الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي ٢٧, ٣٧, ١٧٨, ٢٧٦ وما يلي
- مكونات/أجزاء
  - بيان هيئة النشر ١٧٨ وما يلي
  - بيان الصفحات ١٦٣, ١٨٣ وما يلي, ٢١٠
  - بيان سنة النشر ١٦٣, ١٨١, ١٨٦ وما يلي, ٢٧٩
- النشر لإعادة الصياغة ١٧٥, ١٧٧, ٨٦٧
- النشر للدخول المشروط حيّز التنفيذ ١٨٤, ١٨٦
- التصحيح ١٦٣, ١٨٧, ٢٧٩
- التنظيم الأولي في القانون الغلافي ١٨٤ وما يلي
- الاعلان/ النشر ١٧٧, ١٧٨ وما يلي
- نشر نص مرجعي
- المعاهدات الدولية ١٦٠, ١٦٢
- معاهدة التوحيد ٢٠٩ وما يلي, ٦٦٠ وما يلي
- استمرار سريان مفعول تشريع ألمانيا الديموقراطية ٢١٠, ٢١٥
- في ملاحظة التعديل ٥٤٩
- في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادي الجزء الثالث ١٨٢
- الاقتباس الكامل

دليل المرجع ألف

- المحتوى ٢٦
- الأهمية بالنسبة لقاعدة البيانات القانونية الاتحادية ٣١
- الأهمية بالنسبة للتعديلات التالية
  - كنتيجة للقوانين العادية ٤٢٥, ٥١٥
  - في التعديلات الفردية ٥٤٢, ٦٣٩
  - في القانون الغلافي ٧٤١
- أرقام وحدات التصنيف الهيكلي في الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية ٤٠
- بقايا تنظيمية ٦٨٦
- ترتيب المواد المتسلسل في القانون الغلافي ٧٣٤
- جماعة التشريعات الاتحادية ١٨٢

دليل المرجع باء ٢٦

دليل المرجع لتشريعات الجماعة ٢٧

حاشية سفلية

- في نشر إعادة الصياغة ٨٧٣, ٨٨٢ وما يلي, ٨٨٧ وما يلي, ٨٩٠ وما يلي
- تصحيح حاشية سفلية ٣١١
- في قاعدة بيانات التشريع الاتحادي في يوريس ٣١
- في المسودة لمشروعات تعديل متوازية ٥٥١
- حاشية توضيحية للاختصارات الجائزة ١٤٢
- في مجلة ملحقات منفصل ٣٦٦
- إشارة إلى التوجيه المتعلق بالمذكرات ٣١٧ وما يلي
- في الإحالة إلى القواعد الخاصة ٢٤٢
- لتلبية متطلبات الاقتباس في حالة تنفيذ التوجيه ٣١٠ وما يلي, ٣١٥, ٥٢٨, ٨٨٢ وما يلي

G

بيان النوع ٥٢٠, ٥٢٧ وما يلي, ٨٦٨, ٨٧٠

- بيان الرتبة
- عنوان التعديل الفردي

تسميات المناطق ١٥٢ وما يلي

- الإقليم الاتحادي
- مجال سريان المفعول

أوامر التعديل المجمعة ٢٠٠, ٦٢٤ وما يلي٦٥١

- أمر التعديل

المسافة البادئة / شرطة

- كوحدة تصنيف في إجراء اشتراعي للاتحاد الأوروبي ٢٨٣
- في العنوان ٣٤٤, ٥٢٨, ٧٦٧

بيان الموضوع

- في تسمية إجراءات الاشتراع للاتحاد الأوروبي ٢٧٦ وما يلي
- في عنوان التعديل الفردي ٥٢٨, ٥٣٢, ٨١٥ وما يلي
- في عنوان القوانين / اللوائح الغلافية ٧٢٥, ٨١٥ وما يلي

- المحتوى

اللوائح اللاغية

- تنقيح ٤٩٣, ٥٧٥
- بنود برلين ٦٥٢
- في مجلات القانون الاجتماعي ٦٥٧
- ترتيبات انتقالية ٦٨٣
- أوامر تعديل منفذة ٦٧٥, ٧١٠
- الإعادة في الإصدارات الجديدة ٨٨٦

مقارنات

- الملخصات

دخول مقترن حيز التنفيذ ٤٦٢ وما يلي ,٦٧٠

- قانون تمهيدي

مبالغ من المال ١٣٤, ١٣٧

تُعد/يسري مفعولها ٨٥

- اختيار الكلمات في القواعد القانونية

مجال التطبيق ٨٧, ١٥٦, ٢١٤, ٣٦١ وما يلي ,٦٢٥

مدة سريان المفعول ٢٠ وما يلي ,٤٣٨وما يلي ,٤٤٤ وما يلي ,٤٦٥ وما يلي ,
٤٦٩ وما يلي ,٤٨١ وما يلي ,٧٤٩ وما يلي ,٨٠٤ وما يلي

- موقع القاعدة التنظيمية ٤٧٥ وما يلي ,٥٤٣, ٧٠٩, ٧٤٦ وما يلي ,٧٥٠, ٨٠٤
- تعديل ٦٧٨ وما يلي ,٦٨٠ وما يلي , ٨٠٧
- قانون زمني ٤٨١ وما يلي
- انتهاء/انقضاء سريان المفعول
- تحديد الأجل
- بدء النفاذ

القواعد الإجرائية المشتركة للوزارات الاتحادية

- النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية

التشريع الجماعي (المشترك)

- تشريع الجماعات الأوروبية
- تشريع الاتحاد الأوروبي

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

- صياغة مناسبة للجنسين

بنود عامة عند الإشارة إلى القواعد الفنية

- الأشكال الأساسية ٢٥٢ وما يلي
- حدود ٢٦١ وما يلي
- محتويات ٢٥٥ وما يلي
- قواعد افتراض ٢٥٨ وما يلي

الجنس المذكر ١١٠ وما يلي

محكمة العدل للجماعات الأوروبية ٢٧٠

محكمة العدل للاتحاد الأوروبي ٢٧٠

المحكمة الابتدائية ٢٧٠

محكمة الخدمة المدنية في الاتحاد الأوروبي ٢٧٠

صياغة مناسبة للجنسين

- التسميات المهنية ، الرسمية ، الوظيفية ١٢١, ٦٤٨ وما يلي
- الجنس المذكر ١١٠, ١١٣, ١١٩

- تسمية محايدة بين الجنسين ١١٤, ١١٦
- وصف خلاق ١١٤, ١١٧
- أشكال ثنائية ١١٤, ١١٨, ١٢٢ وما يلي
- التهجئة الإدماجية ١١٥
- النظر في الوضوح ١١٢, ١٢٣
  - تسمية/ توصيف
  - اللغة
  - صياغة / اختيار الكلمات في التشريع
  - سهولة فهم التشريعات ٥٣, ٦٢ وما يلي

مجمع اللغة الألمانية ٤٨ وما يلي

القانون ١٩ وما يلي

- الإجراء الإشتراعي ١٨

الجريدة الرسمية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ١٧٨, ٢١٥

الجرائد الرسمية للولايات ١٨٠

الصلاحيات التشريعية

- أسئلة اختبارية للتحقق من الدستورية ٥٢

قوانين على الإنترنت ٣٦

بوابة القانون ٣٨

التحفظ القانوني

- مسائل دستورية القوانين ٥٢

الصلاحيات التشريعية ٢٩٣, ٣٠٤

- أسئلة اختبارية للتحقق من الدستورية ٥٢

دخول منقسم حيز التنفيذ ٤٥٥ وما يلي

- في حالة استبعاد انحراف قانون الولاية ٤٣٧
- في التصريح بالنشر ٧٠٢
- في نص إشعار النشرالجديد ٨٧٥
- في التعديل الفردي ٧١٣
- في مُعينات صياغة ٨٥٦
- في القانون الغلافي ٧٥٢ وما يلي
- في حالة التأثير الرجعي جزئياً ٤٦٧
- في الترتيبات الانتقالية ٤٢٠
  - مدة سريان المفعول
  - بدء النفاذ

جيستا ٤٠ وما يلي

دخول تدريجي حيز التنفيذ

- تعديلات متعددة

النظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية

- قواعد التصحيح ٣١١, ٧٠٥, ٨٩٥
- قواعد المشاركة ٥١, ٣٥٥, ٤٠٠
- تصميم مسودات القوانين واللوائح ١٢, ١٥,٤٢, ٤٨, ٥٤, ١١٠, ١٧٣, ٢٨٤, ٢٩٢, ٣٠٤, ٣٣٢, ٣٤٩, ٣٥٠ وما يلي ,٣٦٩, ٣٧٩, ٤٣٤ وما يلي ,٤٦٠, ٤٨٥, ٤٨٨ وما يلي ,٧٦٥, ٧٦٨, ٨٠٥, ٨١٠, ٨١٥
- إجراء الاشتراع ٤٤
- المراجعة القانونية ٥ وما يلي ,١٢ وما يلي , ٨٦٤
- ملخصات ٤٩٨
- إعلان/ نشر ٢٣, ٨٤١

حقوق المساواة

- مسائل دستورية القوانين ٥٢

مساواة

- صياغة مناسبة للجنسين

إحالة انسيابية ٢١٩

- معنى ٢٢٤, ٢٤٣ وما يلي
- في القانون ٢٤٥
- التأشير/وضع العلامات ٦٧, ١٧٢, ٢٤٣
- على قواعد معيارية لجهات تنظيمية أخرى ٢٤٦
- على القواعد الخاصة ٢٤٧
- على تشريع الاتحاد الأوروبي ٢٤٨, ٣٠١, ٣٠٧
- مراقبة الإحالات ٩, ٥١٢
- الشروط ٢٤٤
- ملاءمة النصوص للإحالة

تصنيف هيكلي

- لأمر التعديل ٥٥٢ وما يلي ,٥٦٣ وما يلي
- للصيغة الافتتاحية للمرسوم القانوني ٧٧٤ وما يلي ,٧٨٠ وما يلي ,٧٩١ ,٧٩٨ وما يلي
- لمعيار التفويض ٨٢٥
- لجدول المحتويات ٣٥٨, ٦٤٦
- لمعاهدة التوحيد ٢٠٩ وما يلي
- للقانون ، للمرسوم ٥٣, ١٠٥, ٣٥٨
  - قانون الاستبدال
  - تعديل فردي لقانون ، - لمرسوم قانوني
  - قانون غلافي
  - قانون أصلي
  - المرسوم

- التعديلات التالية ٤٢٥, ٥١٥, ٥٤٢, ٦٣٦ وما يلي, ٧٤٠ وما يلي
- قواعد مدة الصلاحية / مدة سريان المفعول ٤٣٨ وما يلي, ٤٥٥ وما يلي
  - تعداد
  - نص الإعلان
  - قاعدة فردية/ حكم فردي
  - في مُعينات صياغة
  - جملة

وحدات التصنيف

- أنواع ٣٦٨ وما يلي
- تعديل
  - إلغاء ٥٧٥ وما يلي
  - إدراج ، تقديم/تسبيق ، إلحاق ٥٨٩ وما يلي, ٦٠٣ وما يلي, ٦٠٩ وما يلي
  - إعادة صياغة، واستبدال ٦١٤وما يلي, ٦٢٠ وما يلي
- التسمية، أسلوب المجلة ة/ التهجئة ١٩٦ وما يلي, ٢٣٤٣٦٨ وما يلي, ٣٧٩, ٥٣٧, ٧٣٢
- في مُعينات صياغة ٨٤٥, ٨٤٧, ٨٥٠ وما يلي, ٨٥٦ وما يلي
- في إعادة النشرالجديد ٨٧٩ وما يلي, ٨٨٥
- في الإجراء الاشتراعي للاتحاد الأوروبي ٢٨٢ وما يلي, الملحق ٤
- عليا ٣٧٠, ٣٧٧ وما يلي
  - إلغاء ٥٧٧ وما يلي, ٨٨٥
  - في أمر التعديل ٨٤٥
  - إدراج ٥٩٤ وما يلي
  - في الصيغة/العبارة الافتتاحية للائحة ٧٨١
  - بادئة/ تسبيق/تقديم ٦٠٥
  - إزاحة عند إعادة الترقيم ٥٨٠
- الاقتباس ١٩٨ وما يلي, ٥٩١
  - الفقرة
  - المادة
  - أمر التعديل
  - تعداد
  - حروف
  - إضافة حروف
  - قاعدة فردية/ حكم فردي
  - عدد/ رقم
  - توصيف العد

رقم التصنيف

- معلومات عامة ٢٥ وما يلي, ٤٠, ٦٨٦
- في الاقتباس/ الاستشهاد ١٨٢
- على شكل علامة تنظيمية
  - للتعديلات التالية ٤٢٥, ٥١٥, ٦٣٩, ٧٤١
  - في القانون الغطائي ٧٣٤

➢ دليل المرجع ألف

الحقوق الأساسية

- تحفظات البرلمان ٣٨١, ٣٨٧
- قيود
  - لزوم الإقتباس ٤٢٧ وما يلي
  - قيود وتعديلات جديدة ٦٦٢ وما يلي
- في الترتيبات الانتقالية ٤١٦

➢ مسائل دستورية القوانين ٥٢

ميثاق الحقوق الأساسية

➢ تشريع الاتحاد الأوروبي

H

التعديل الأصلي ٤٩٧

- في التعديل الفردي ٥١٨, ٥٤٣, ٥٤٥, ٥٥٢
- في القانون الغطائي ٧١٩, ٧٣٩, ٧٤٤

➢ تعديل تبعاتي

I

صيغة المضارع الوجوبي ٨٣, ٣٩٣

➢ صياغة / اختيار الكلمات في التشريع

بيان المحتويات ٣٢٦, ٣٢٨

إحالة بالاستناد إلى المحتوى ٢١٩, ٢٣٨

➢ إحالة إلى مراجع

محتويات ٣٥٨ وما يلي

- تعديل ٥٦٣, ٦٣٠, ٦٤٦
- البناء ٣٥٨
- موقع ٣٥٩, ٧٣٥
- في إشعار إعادة الصياغة ٨٨٠

بدء نفاذ/ سريان المفعول ٢١ وما يلي, ٤٣٨ وما يلي

- المادة ٨٢ من القانون الأساسي ٤٣٩
- من القانون المُعدِّل ٦٧٠ وما يلي, ٦٧٦ وما يلي, ٧٠٨, ٧٤٩

- بشرط ١٨٤, ١٨٦, ٤٥٢ وما يلي
- امكانيات محدودة للتعديل ٦١٦, ٦٧٤, ٦٧٦ وما يلي ,٦٧٨
- تحديد الوقت
  - في حالة استبعاد انحراف التشريع في الولاية ٤٣٧, ٤٤٢
  - مسؤولية مرجع المعايير ٣١٨, ٤٣٩ وما يلي ,٤٤٤ وما يلي ,٦٧٦ و ما يلي ,٧٠٨, ٧١١ , ٧٤٩
- توثيق ٣١ وما يلي
- لمعايير التفويض/ التفويض ٤٦٠, ٨٠٥
- إلى جانب/ متصل/ مترابط ٤٦٢ وما يلي ,٧٥٨, ٧٦٠
- صياغة/ تعبير
  - بالإشارة إلى إصدار ٤٤٧, ٤٥١
  - أمر بالتأريخ ٤٤٨
  - حسب التقويم ٤٥٠
  - الأجل المحدد ، الموعد النهائي ١٤٤ وما يلي
- انقسام/ انشطار ٤٥٥ وما يلي ,٤٦٧, ٥٤٠, ٧٠٢, ٧١٣, ٧٥٢ وما يلي
- متدرج ٥٤١, ٦٣٢ وما يلي
  - تعديلات متعددة
- الامتحان/ مراجعة/ فحص ١٠
- أثر قانوني ٤١٢, ٤٣٨
  - مع التعديلات ٢١, ٤٩٩, ٦٧٥
- بأثر رجعي ٤٦٥
- لمشاريع التعديل المتوازية ٦٧٧
- تنظيم /سيطرة/ وضع قاعدة ٧٠٩, ٧٥٠, ٨٠٤
  - في القانون الأصلي ٣٦١, ٣٧٣, ٤٤٣
  - في التعديل الفردي ٥٤٣, ٥٧٦, ٧٠٩
  - في القانون الغطائي ٤٤٣, ٧٢٢, ٧٤٦, ٧٤٩ وما يلي
  - في المرسوم ٤٦٠, ٨٠٥, ٨٣٢
- من اللوائح العقابية والغرامات ٥٢, ٤٦٧
  - المهلة/ تحديد المدة
  - إعلان/نشر إعادة الصياغة
  - في مُعينات صياغة
  - مدة سريان المفعول
  - ترتيبات / أحكام انتقالية

في الداخل ١٥٥

مؤسسات

- أوروبية ٢٧٠

- دولية ١٥٨
➢ الألقاب الرسمية
ضمانات المعهد/ المؤسسة
➢ أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

J

عام ١٥٠, ٣٤٠, ٤٤٩
➢ التاريخ
➢ الأجل
➢ التقويم
➢ الأجل المحدد/ الموعد النهائي
عدد السنة
- في العنوان ٣٤٠, ٥٠٩, ٧٢٧, ٨٦٦
- الإملاء/ أسلوب المجلة ة ١٣٣
➢ دليل المرجع
نظام يوريس للمعلومات الحقوقية ٢٩ وما يلي
- مراجع الكتب و المؤلفات ٢٩
- السوابق القضائية ٢٩, ٣٩
- القوانين على الإنترنت ٣٦
- بوابة القوانين ٣٨
➢ قاعدة بيانات التشريع الاتحادي

K

تقويم
- عام ١٥٠, ٣٤٠, ٤٤٩
- حسب التقويم ٤٥٠
- الشهر ١٥٠, ٤٤٩
- اليوم / النهار ١٤٩, ٤٥١
- الأسبوع ١٥٠, ٤٤٩
➢ التاريخ
مقدرة/ إمكان ٨٢ وما يلي, ٣٩١ وما يلي
➢ الصياغة / اختيار الكلمات في القواعد القانونية
مفوضية الجماعات الأوروبية ٢٧٠
إعادة صياغة تأسيسية
➢ قانون بديل
أسئلة الرقابة الدستورية 52

إحالة تأسيسية ٢١٩, ٢٣١

تركيز

- الاشتراع ٤٩٣, ٥٤٠, ٥٥١
- التشريع ٤٩٣

الاسم المختصر

- تعديل ٦٤٢
- إلحاق ٦٤٤
- في القوانين المُعدِّلة ٥٢٩, ٥٣٢, ٥٤٧, ٧٢٤
- في اعادة الاشعار/ النشر ٨٨٠
- في اشتراعات الاتحاد الأوروبي ٢٢٦, ٢٨٧, ٣١٥
- للمرسوم ٧٦٩, ٨١٦
- للقانون الأصلي ١٧٣, ٣٢٢ وما يلي, ٣٣١ وما يلي
- المعاهدات الدولية ١٦١
- في الاقتباس الكامل ١٦٩, ١٧٣
  - تسمية/ توصيف
  - عنوان
  - اسم الاقتباس

اقتباس قصير للإجراء الاشتراعي للاتحاد الأوروبي ١٦٦, ١٧١, ٢٤٠, ٢٤٣, ٢٨١

L

ولايات جمهورية ألمانيا الاتحادية 153

تشريع الولاية

- تشريع الولاية المنحرف

خرائط ٢٢٦, ٢٤٢

قائمة ٩٢, ١٠٧ وما يلي, ٣٧٦, ٥٧٢

- قائمة/ تعداد

M

قانون غطائي

- التمييز عن أنواع أخرى من القوانين ٢٢, ٣٦٧, ٤٩٤, ٥٠٢, ٥١٨, ٥٢٣, ٧١٧ وما يلي
- تقنية التعديل ٥١٩
- إنشاء / تصنيف هيكلية القانون ٧٣٢, ٧٤١
  - المواد القانونية ٧٣٦ وما يلي
  - ترتيب المواد ٧٣٤
- إلغاء التشريعات ٧٤٣ وما يلي, ٧٥٤
- تسمية/ توصيف ٧٢٤ وما يلي

- صيغة افتتاحية ٧٢٢, ٧٣٠ وما يلي
- تعديلات تالية ٧٤٠ وما يلي
- تعديلات أصلية ٧٣٨ وما يلي
- نموذج قبل ٧١٧
- الدخول حيز النفاذ ، انقضاء سريان المفعول ٧٢٢, ٧٤٩ و ما يلي
- بقايا تنظيمية ٢٠٤, ٤٧٦, ٦٥٦ وما يلي, ٦٨٦, ٧٤٧ وما يلي
- الصيغة الختامية ٧٢٢, ٧٥٥
- مع قانون أصلي ٣٦٧, ٤٢٥ وما يلي, ٧٣٧
- مع قانون بديل ٥١٥, ٧٤٥, ٧٥٤
- تصحيح ١٨٧
- دخول حيز النفاذ ، انقضاء سريان المفعول ٤٤٣, ٤٧٦
- كتب القوانين الاجتماعية ٢٠٢, ٢٠٤
- الاقتباس ١٧٣, ١٧٤, ١٨٤ وما يلي, ٨٧١, ٨٧٥
- أحكام انتقالية ٧٤٧ وما يلي
- عنوان ٧٢٤ وما يلي, ٧٣٦ وما يلي
- الحاجة إلى الموافقة ٧٣١

➢ تعديل، عائم

مرسوم غلافي

➢ مرسوم/ لائحة

وحدات قياس ١٢٧وما يلي, ١٤١

قرارات ذات الصلة ٨٣٩, ٨٤٢

➢ مُعينات صياغة

شروط معاهدة التوحيد ٢١٤ وما يلي, ٢١٧, ٦٦٠ وما يلي

التأثيرات ذات الصلة ٦٩٧

نشر إعادة الصياغة

تعديلات متعددة ٥٤٠, ٦٣٢, ٦٧٠, ٦٨٢, ٨٣٩

لائحة/مرسوم من وزير

➢ مرسوم قانوني

➢ مرجع المرسوم

الدول الأعضاء

- في الجماعات الأوروبية ٢٦٨
- في الاتحاد الأوروبي ٢٦٨
- في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ٢٧٢

مشاركة في الفحص

➢ المراجعة القانونية

المشاركة في اعتماد المراسيم القانونية ٣٩٩وما يلي, ٤٠٢ وما يلي, ٧٩٣ وما يلي

كلمات مستحدثة ٧٦

شهر ١٣٣

- تأريخ
- التقويم
- الأجل المحدد، الموعد النهائي

نموذج

- نشر إعادة الصياغة قبل ٨٥٩
- تعديل فردي لقانون قبل ٤٩٢
- تعديل فردي لمرسوم قبل ٨١٢
- قانون غطائي قبل ٧١٧
- قانون أصلي قبل ٣٢٠
- مرسوم أصلي قبل ٧٦١
- قوانين ومراسيم العقود الملحق ١

N

قانون أصلي رافد ٢٠٤, ٢١٤, ٩٨٦

- بقايا تنظيمية
- الترتيبات الانتقالية والقواعد الانتقالية

الولايات الاتحادية الجديدة ١٥٣

- معاهدة التوحيد

إعادة صياغة ٦١٤ وما يلي

- أمر تعديل

إعادة صياغة

- إعادة صياغة إعلانية ٦٩٨, ٨٥٩ وما يلي, ٨٧١
- إعادة صياغة تأسيسية 505, 871
- نشر إعادة الصياغة

توثيق المعايير ٣١, ٤٦, ٦٤٥

- قاعدة بيانات التشريع الاتحادي
- نظام الاستعلامات القانونية، يوريس

طوفان المعايير ٣وما يلي, ٤٤

إحالة وفقا للمعيار تماما ٢١٩, ٢٣٧

وضوح المعايير

- في التعديلات ٦٤, ٦٣٦
- معنى/ أهمية ٥٤, ٨٠, ٦٩٥
- تصنيف هيكلي ١٠٥, ٥٧٠, ٦٨٠
- في فترات أحكام سريان المفعول ١٤٤, ١٤٨, ٤٣٧, ٤٤٤, ٧٠٢, ٨٠٦

- في الأحكام الانتقالية ١٤٤, ١٤٨, ٦٨٤
- عند تنفيذ اشتراعات الاتحاد الأوروبي ٢٩٨, ٣٠٧
  - شرط اليقين
  - اللغة
  - صياغة في التشريع/ اختيار الكلمات
  - سهولة فهم التشريعات

توجيهات الإخطار

- للمراعاة في اللوائح التقنية ٣١٦ وما يلي
- ملاحظة / حاشية سفلى ٣١٧ وما يلي

تعديل

  - تعديل فردي

بقايا التعديل

  - بقايا التنظيمات

عدد

- مجلة ة ١٩٦و ما يلي ,٨٧٩
- كوحدة هيكلية في إجراء اشتراعات الاتحاد الأوروبي ١٨٣
- توصيف العد للآحكام الفردية ٣٧٠ وما يلي
  - أمر التعديل
  - قائمة/ تعداد
  - مُعينات صياغة
  - وحدة التصنيف الهيكلي
  - رقم

O

أو ٩١ وما يلي ,٢٠١

ترتيب/نظام

  - في عنوان القانون الأصلي ٣٣٨
  - سهولة فهم التشريعات

مخالفة إدارية/ مخالفة نظام ٨١

  - اللوائح الجنائية والغرامات

مرسوم تنظيمي ٧٩٦

  - قانون ملاءمة الاختصاص

P

شكل ثنائي/مزدوج ١١٤/ ,١١٨ ,١٢٢ وما يلي

  - تعبير مناسب للجنسين

- تسمية الأشخاص

مادة/فقرة/بند

- حكم فردي
- وحدة تصنيف هيكلي

برلمان

- الفصل بين الواجبات ٤٠٢, ٦٩٠, ٧٦١
- وثائق ٤١
- تحفظ البرلمان ٣٨١
- البرلمان الأوروبي ٢٧٠, ٢٧٣

سلبي/ مبني للمجهول ١٠٤, ١١٧

تسمية الأشخاص

- الألقاب المهنية ، الرسمية ، الوظيفية ١٢١, ٦٤٨ وما يلي
- في المستندات والاستمارات ١٢٢
- الشخصيات الطبيعية والاعتبارية ١١٣
- صياغة مناسبة للجنسين

صيغة الجمع

- الأسماء المشتقة من الصفة وأسماء الفاعل كتسميات محايدة جنسانيا ١١٦
- لوحدات التصنيف الهيكلي
  - ليس داخل الاقتباس ١٩٨
  - مع أداة التعريف ١٩٩
- كلمة ، كلمات/عبارة ٥٥٧

قواعد خصوصية ٢٤٢, ٢٤٧

- قواعد فنية/ قواعد تقنية
- إحالات

ضمائر ١١٦ وما يلي

في المائة ٧٣, ١٢٧

قائمة التدقيق/ الفحص

- لتحسين الاشتراعات ٤٤, الملحق ٣
- لضرورة قواعد للغرامات ٤٣, الملحق ٢
- للدستورية
  - أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

نقطة

- في الاختصارات ١٤٣, ١٧٨
- في التعديلات ٥٨٨, ٦٢٢
- علامات الترقيم

R

قرار إطاري

- تنفيذ/تطبيق ٢٧٨, ٣٠٢
- ملاحظة في الحاشية السفلى ٣١٥
- استشهاد/ اقتباس ٢٧٤, ٢٧٨ وما يلي

بيان المرتبة

- في تسمية القانون الأصلي ٣٢٤ وما يلي
- في الإسم المختصر للقانون الأصلي ٣٣٣, ٣٣٧ وما يلي
- في اختصار القانون الأصلي ٣٤٨
- في عنوان اللائحة/ المرسوم ٧٦٨, ٧٧٣, ٨١٥
  - المحتويات
  - عنوان

مجلس الاتحاد الأوروبي ٢٧٠

تشريع الجماعات الأوروبية ٢٦٥ وما يلي

- تسمية/ وصف
  - الجماعات ٢٦٦
  - الدول الأعضاء ٢٦٨, ٢٧٢
  - الأجهزة/ الهيئات ٢٧٠
  - إجراء الاشتراعات ٢٧١
  - الرعايا ٢٦٩

تشريع الاتحاد الأوروبي ٢٦٥ وما يلي

- تكييف التشريع الاتحادي مع تشريع الاتحاد الأوروبي ٢٨٤ وما يلي
- تسمية/ وصف ٢٧١
  - العقود ٢٦٦
  - الدول الأعضاء ٢٦٨, ٢٧٢
  - الأجهزة/ الهيئات ٢٧٠
  - للاشتراعات ٢٧١
  - الرعايا ٢٦٩
  - البند العام للمستوى التقني ٢٥٦
- الانعكاس على التشريع المتباين في الولايات ٤٣٦ وما يلي
- توثيق
  - في قاعدة البيانات لدى يوريس ٣١
  - في قاعدة بيانات أويروليكس ٣٧
- الموعد النهائي/ الأجل المحدد ٢٩٢, ٣٠٤
- دليل المرجع في الجريدة الرسمية ١٧٨

- وحدات التصنيف الهيكلية ٢٧٣, الملحق ٤
- ميثاق الحقوق الأساسية ٢٦٦, ٢٨٤
- المعاهدات التأسيسية ٢٦٦
- الإحالة إلى اشتراعات الاتحاد الأوروبي ٢٣٥, ٢٤٠, ٢٤٣, ٢٤٨
- استشهاد/ اقتباس ١٦٥, ٢٧٣ وما يلي, ٢٨٢ وما يلي
- واجب الاقتباس
  - في تنفيذ التوجيهات ٣٠٨ وما يلي
  - وفقا لتوجيه الإخطار ٣١٦ وما يلي
- الركيزتان الثانية والثالثة ٢٦٧, ٢٧١

➢ الاتحاد الأوروبي

➢ المنطقة الاقتصادية الأوروبية

اشتراعات الاتحاد الأوروبي ٢٦٧, ٢٧١

- قرار
  - تسمية/ توصيف ٢٧٨
  - تنفيذ/ تطبيق ٣٠٣ وما يلي
  - ملاحظة تنفيذ/ تطبيق ٣١٥
- دليل المراجع في الجريدة الرسمية ١٧٨
- قرار إطاري
  - تسمية/ توصيف ٢٧٨
  - تنفيذ/ تطبيق ٣٠٢
  - ملاحظة تنفيذ/ تطبيق ٣١٥
- توجيه
  - تسمية/ توصيف ٢٧٧
  - تنفيذ/تطبيق ٢٩١ وما يلي
  - ملاحظة تنفيذ/ واجب الاقتباس ٣٠٨ وما يلي
- مرسوم/ لائحة
  - تسمية/ توصيف ٢٧٦
  - قواعد التنفيذ ٢٨٥ وما يلي
- واجب الاقتباس
  - في تنفيذ التوجيهات /المبادئ التوجيهية ٣٠٨ وما يلي
  - وفقا لتوجيه الإخطار ٣١٦ وما يلي
- استشهاد/اقتباس
  - اقتباس كامل ٢٧٥ وما يلي, ٢٧٩ و ما يلي
  - اقتباس قصير ١٦٦, ١٧١, ٢٤٠, ٢٤٣, ٢٨١
  - للوائح فردية ٢٧٣, ٢٨٢ وما يلي, الملحق ٤

➢ توجيهات الإخطار

- تنفيذ اشتراعات الاتحاد الأوروبي

تنقيح القوانين

- مع جماعة التشريعات الاتحادية ٢٥
- مبدأ ٤٩٣, ٧٤٣
- لغوياً ٦٤٧ وما يلي
- من بنود برلين ٦٥٢ وما يلي
- من البقايا التنظيمية ٦٥٦وما يلي ,٦٦٠ ,٦٨٦ وما يلي ,٧٤٧

ضبط المجلة ة

- قواعد جديدة ٤٧وما يلي ,٦٨ ,٨٧٩
- عند تعديل اللوائح ٦٠٢, ٦٢٣

- علامات الترقيم

إجراء الاشتراع ١٨ ,٢١ ,٤٩٣ وما يلي ,٥٤٠ وما يلي ,٦٣٢ وما يلي ,٦٧٥ , ٧١٧ ,٧٥٨ ,٨٢٢

التبعات القانونية ٦٣ ,٨٠ ,٨٤ ,٨٩ وما يلي ,١٠٧ ,٢١٨ ,٢٢٥ ,٢٣١ ,٣٤٠ , ٤١٤ ,٤٦٨ ,٦٧٨

- اختيار الكلمات
- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

فحص الشكليات القانونية

- المراجعة القانونية

الوضوح القانوني

- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

المراجعة القانونية

- التاريخ ١ وما يلي
- المحتوى والنطاق ٨ وما يلي
- تنظيم الفحص/ المراجعة ١١ وما يلي ,٨٦٤
- التوصيات بموجب الشكلية القانونية ١٥ وما يلي
- الصلاحيات وفقا للنظام الداخلي المشترك للوزارات الاتحادية ٥ وما يلي

اليقين القانوني ١٠٤, ٦٩٨

- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

اللغة القانونية

- اللغة الألمانية ٦٨ ,٧٨ وما يلي ,١٥٨ ,١٦٠ ,٢٢٣
- الوحدة ١ ,٢٨ ,٣٢ ,٥٦ ,٦٠ وما يلي ,٦٨ ,٧٤ ,١٢٤ وما يلي ,١٣٣ وما يلي ,١٩٦ ,٢٦٥ ,٤٩٣ ,٦٤٨
- المصطلحات الاختصاصية ٥٦ وما يلي ,٧٨ ,٩٩

- اللغة

- سهولة فهم/ وضوح التشريعات

مرسوم قانوني

- مرسوم بديل ٧٦٦, ٨١٢ وما يلي, ٨٢٠
- مرسوم مُعَدِّل ٢١, ٧٦٥, ٨١٢ وما يلي
  - البناء/الهيكل ٨٢٩ وما يلي
  - الصيغة الافتتاحية ٨١٧ وما يلي, ٨٢٣ وما يلي
  - الجملة الافتتاحية/ الاستهلالية ١٦٨, ١٧٠, ١٩٢
  - منشور/إعلان جديد ٨٣١, ٨٦٢, ٨٧٢, ٨٩٥
  - الدخول حيز النفاذ ، انقضاء سريان المفعول ٨٣٢
  - الصيغة الختامية ٨٣٣ وما يلي
- التعديل بموجب قانون ٦٩٠ وما يلي
- تحديد الأجل ٨٠٦ وما يلي, ٨٣٠
- مفهوم ١٩ وما يلي, ٣٨٢, ٧٦١
- شرط اليقين ٣٨٦ وما يلي
- المشاركات في الإصدار ٣٩٩ وما يلي, ٧٩٣ وما يلي, ٨٣١
- تعديل فردي ٨١٣, ٨١٥, ٨٢١
- بند إزالة التحجر ٦٩٥
- قاعدة التفويض/ معيار التفويض
- استمرارية مع إلغاء التفويض ٨٢٧
- الدخول حيز النفاذ ، انقضاء سريان المفعول ٨٠٤ وما يلي, ٨٣٢
- مرسوم غطائي ٨١٣ وما يلي, ٨٢٢
- مرسوم صادر عن وزير ٣٨٤ وما يلي
- مرسوم صادر عن حكومة ٣٨٣ وما يلي
- مرسوم جماعي ٧٧٧
- مرسوم أصلي ٢٠, ٧٦٥ وما يلي, ٧٦٧ وما يلي
- التفويض الفرعي ٣٩٤ وما يلي, ٨٠٠ وما يلي
- واجب الاقتباس/الاستشهاد ٦٩٤, ٧٦٢
- الصيغة الافتتاحية للمرسوم القانوني
- التفويض/ التفويض بإصدار المراسيم القانونية

هيئة التحرير لجمعية اللغة الألمانية ٤٨

قواعد التقنيات

- قواعد فنية/ تقنية

بقايا تنظيمية ٤٧٦, ٤٩٣, ٦٥٦ وما يلي, ٦٨٦ وما يلي, ٧٤٧

مرسوم صادر عن حكومة

- مرسوم قانوني

الجريدة الرسمية لقوانين الرايخ ١٧٩
ترتيب/تسلسل
- تعليمات/أوامر التعديل ٨٤٣
- التعديلات ٥٥٢
- التعديلات التالية ٦٣٩, ٧٤١
- في التعديلات المتعددة ٦٣٢, ٦٧٧
- في القانون الغطائي ٤٢٥, ٥١٥, ٧٣٤
- في التعديل الفردي ٥٤٠, ٥٤١, ٥٤٢
- في قائمة نشر إعادة الإصدار ٨٧٢
- الإشارات إلى المرجع ١٨٨
- أحكام بدء النفاذ ٤٥٦, ٤٥٧, ٤٥٨
- نشرالاصدارات ٦٧٦
- المشرعين ٧٧٦
توجيهات الجماعات الأوروبية
➢ اشتراعات الاتحاد الأوروبي
المبادئ التوجيهية لمعالجة المعاهدات الدولية ٤٢, ١٥٩, الملحق ١
الأرقام الرومانية ١٢٥, ٢٨٣
العودة إلى مرتبة موحدة للمراسيم
➢ بند إزالة التحجر
أثر رجعي ٤٦٥ وما يلي, ٦٧٨
- البدء في يوم النشر ٤٤٥
- تعبير ٤٥٨, ٤٦٦
- عدم الجواز ٤٦٧ وما يلي
➢ الترتيبات الانتقالية والأحكام الانتقالية
➢ أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

S

مرسوم جماعي ٧٧٧
➢ مرسوم قانوني
جماعة التشريعات الاتحادية في الجريدة الرسمية للقوانين ٢٥, ١٧٦ وما يلي, ١٧٩, ١٨٢, ٨٧١
الاتحادية الجزء الثالث
➢ رقم وحدة التصنيف الهيكلية
➢ دليل المرجع ألف
جملة
- البناء/ التركيب ١٠٢, ١٠٤, ١٠٧, ١٠٩

- معلومات عامة ٥٣, ٦٢ وما يلي
- مبني للمعلوم / مبني للمجهول ١٠٤, ١١٧
- المضاف إليه، سلاسل إسم الذات ٩٨, ١٠١
- الطول والمحتوى ٩٥ و ما يلي
- قوس الجملة ٩٩ وما يلي
- صيغة المرجع ١٠٣
- مشروط ٨٦, ٨٩
- المسند (الخبر) ٩٦, ٩٩, ١٠٤, ٢٠١
- جمل متداخلة ببعضها البعض ٩٧
- إلغاء ٥٧٥, ٥٨٤
- الإدراج ٥٩٠, ٥٩٩
- علامات الترقيم ٤٨, ٥٦٠, ٥٧١, ٥٨٨, ٦٠٢, ٦٢٣, ٧٠٦
- المفرد في الاقتباس ١٩٨, ٢٠١
- العد ٥٧٠ وما يلي ,٥٨٤, ٦٠٠

أحكام ختامية

- اللوائح الختامية

الصيغة الختامية

- معنى/ أثر/ مدلول ٤٨٣ وما يلي
- للقانون البديل ٥٠٦
- للتعديل الفردي على قانون ٧١٥ وما يلي
- للمرسوم ٧٧٨ وما يلي ,٨١٠ وما يلي ,٨٣٣ وما يلي
- للقانون الغطائي ٧٢٢, ٧٣٧, ٧٥٥
- للقانون الأصلي ٤٨٣ وما يلي ,٤٨٦ وما يلي
- المحدده من الوزارة المختصة ٤٨٥
- تعابير ٤٨٦ وما يلي

أحكام ختامية

- استبعاد قانون الولاية المتباين ٤٣٥
- إذن إعلان/ السماح بالنشر ٦٩٦
- دخول حيز النفاذ ، انقضاء سريان المفعول ٤٤٣, ٤٧٦,٧٠٩, ٧٤٦, ٧٥٠, ٨٠٤
- القواعد الانتقالية واللوائح ٤٢٢, ٦٥٩, ٦٨٧ وما يلي ,٦٩٥
- واجب الاقتباس عند فرض قيود على الحقوق الأساسية ٤٣٢وما يلي ,٦٦٢

أساليب المجلة ة / الإملاء

- فقرة ١٩٦ وما يلي ,٣٧٥ ,٨٧٩
- مادة ١٩٦وما يلي ,٣٧٥
- حتى/ لغاية ١٩٧
- الكسور ١٢٩
- حرف ١٩٦ وما يلي
- ملحقات الحروف ٥٩٣
- تاريخ ١٣٣
- مبالغ من المال ١٣٤ وما يلي
- غرامة ١٣٦
- وحدات قياس ١٢٧ وما يلي
- أسماء أشهر السنة ١٣٣
- أرقام ١٩٦ وما يلي ,٨٧٩
- في المئة/ نسبة مئوية ١٢٧, ٧٣
- تقريب الأرقام ١٣٨
- جملة ١٩٦
- الصفحة ١٧٨, ١٣٢
- الساعة ١٢٧
- العملة ١٣٧
- أرقام/أعداد ١٢٥وما يلي ,١٣٢
- الأرقام ١٣١
- أرقام / أعداد ١٢٥وما يلي ,١٣١ ,١٣٤ وما يلي

➢ اختصار

إدارات تحرير أجهزة النشر ٨٩٣, ٤٤٨, ٢٣

تعديل مرتقب

- معنى/أثر/أهمية ٥٤٥ ,٦٣٤وما يلي ,٦٧٠ وما يلي ,٧١٢ ,٨٣٠ ,٨٦٣
- بيان في مذكرة التعديل ١٩٢ ,٥٤٩ ,٦٧٥
- في إعادة النشر ٨٦٣ ,٨٨٧

➢ تعديل

صفحة ١٣٢ ,١٧٨ ,١٨٤

➢ **بيان المرجع**

صيغة المُفْرَد ١١٥ وما يلي ,١٣٧ ,١٩٨ ,٢٠١

يجب/ ينبغي ٨٤

➢ **اختيار الكلمات في التشريع**

كود الاجتماعية/ مجلة القوانين الاجتماعية

- التعديلات ٦٥٤ وما يلي
- البقايا التنظيمية ٢٠٤
- إحالات بين المجلات و في داخلها ٢٠٦ وما يلي
- اقتباس ٢٠٣, ٢٠٥

المسافة البادئة ٣٧٦

➢ قائمة/تعداد

➢ المسافة البادئة

لغة

- تنويع ٧٤ وما يلي
- الاختلافات في المعنى ٥٠
  - في تنفيذ تشريع الاتحاد الأوروبي ٢٩٧, ٣٠٠, ٣٠٦ وما يلي
- التعاريف ٥٩وما يلي, ٣٦٣
- اللغة الرسمية ٦٨
- ألماني ٦٨, ١٥٨, ١٦٠, ٢٢٣, ٢٩٧, ٣٠٠, ٣٠٦ وما يلي
- الوحدة ١, ٢٨, ٣٢, ٦٠ وما يلي, ٦٨, ٧٤, ١٢٤, ١٣٣ وما يلي,١٧٨, ٢٦٥, ٦٤٨
- المصطلحات/ اللغة الاختصاصية ٥٦ وما يلي
- نصوص باللغات الأجنبية ٧٨ وما يلي, ٢٢٣
- اللغة العامة ٥٧, ٥٩
- المنطق ٦٩ وما يلي, ٨٠
- الدقة ٦٢ وما يلي, ٦٥
- دليل/ مرشد ٤٨ وما يلي
- الصدق ٧٢
- تركيب / بناء الجملة ٥٣, ٦٢ وما يلي, ٩٥ وما يلي
- طول الجملة ٦٢ وما يلي, ٩٥ وما يلي
- المساواة اللغوية ١١٠ وما يلي
- هيكل النص ٥٣, ١٠٥ وما يلي
  - التعدادات ١٠٧ وما يلي
  - تصنيف هيكلي واضح ١٠٥

- حذف غير الضروري ١٠٦
- ترجمة ١٥٨, ١٦٠, ٢٢٣, ٢٩٧, ٣٠٦
- لغة ملائمة للعصر ٧٣ وما يلي
  - اختصار
  - شرط اليقين
  - صياغة مناسبة للجنسين
  - وضوح المعايير القانونية
  - اختيار الكلمات في نصوص القوانين
  - وضوح التشريعات/ سهولة فهم التشريعات

إقليم/أراضي الدولة/ التراب الوطني ١٥٢ وما يليها

القانون الأصلي

- اختصار ٣٤١ وما يلي
- ملحقات ٣٦٥ وما يلي
- بناء/ تركيب ٣٦١ وما يلي
- نسخة/ إصدار ٣٤٩, ٤٨٣
- تحديد الأجل ٤٧٠ وما يلي
- مفهوم/ مصطلح ٢٠
- تعيين/ تسمية/ توصيف ٣٢٤ وما يلي
- الصيغة الافتتاحية ٣٥٠ وما يلي, ٣٥٤
- تعديل تالي ٤٢٤ وما يلي
- مخطط/ تصنيف هيكلي ٣٦١ وما يلي
- التقسيمات الفرعية/ وحدات التصنيف ٣٦٨ وما يلي
- محتويات ٣٥٨ وما يلي
- الدخول حيز النفاذ ، انقضاء سريان المفعول ٤٣٨ وما يلي, ٤٧٦ وما يلي
- توصيف مختصر ٣٣١ وما يلي
- ثغرات ٥٨٣, ٦١٦
- صيغ ختامية ٤٨٣ وما يلي
- أحكام انتقالية ٤١٢ وما يلي
- عنوان ٣٢١ وما يلي
- عنوان الاقتباس ٣٢٣ وما يلي, ٣٣٢

مرسوم قانوني أصلي ٢٠, ٧٦٥, ٧٦٧ وما يلي

  - مرسوم /لائحة

المستوى التقني ٢٥٣, ٢٥٦

مستوى العلوم والتقنيات ٢٥٣, ٢٥٧

- البنود العامة في الإحالة إلى القواعد الفنية

إحالة جامدة (ساكنة) ٩, ٦٧, ٢١٩, ٢٣٩ وما يلي, ٢٤٨

- إحالات

الموعد الأخير/ التاريخ المحدد

- معنى/ أثر/ أهمية ١٤٤ وما يلي
- صياغة/ تعبير ١٤٥ وما يلي
- في إعادة النشر ٦٩٧ وما يلي, ٨٥٩, ٨٦١ وما يلي, ٨٦٨, ٨٧٣, ٨٧٩, ٨٨٧, ٨٩٠, ٨٩٤
- في جماعة التشريع الاتحادي ٢٥, ١٨٢
- في الترتيبات الانتقالية ٤١٨, ٤٥٩, ٦٨٩
- أجل
- بدء النفاذ

لوائح العقوبات والغرامات ٤٣, ٨١, ٢٩٠, ٣٦١, ٣٧٣, ٤٦٧

شطب / حذف ٥٧٥, ٥٧٨ وما يلي, ٥٨٦ وما يلي

- أمر التعديل

التفويض الفرعي/ التفويض الفرعي ٣٩٤ وما يلي

- مرسوم التفويض ٨٠٠ وما يلي
- مرسوم المُفوَّض الفرعي ٨٠٣
- ضرورة الموافقة ٤١١
- مرسوم/لائحة

التبعية ٨٧

ملخصات ٣٥, ٤٩٨, ٨٣٩ وما يلي, ٨٥٤ وما يلي

T

جداول ١٢٨, ١٣٣ وما يلي, ٢٢٦, ٣٤٢, ٣٦٥, ٦٦٩

- ملخصات
- ملحق

حقيقة/حقائق/ واقعة ١٩, ٦٣, ٨٠ وما يلي, ٩٠ وما يلي, ٢١٨, ٢٢٥, ٢٣١, ٤١٤, ٧٨٤

- الصياغة في التشريع/ اختيار الكلمات
- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

- إحالات

يوم / نهار ١٣٣

- التاريخ
- التقويم

القواعد الفنية/التقنية

- الاستناد من خلال الشروط العامة ٢٥٢ وما يلي
- عبء الإثبات ٢٦١
- إخطار ٣١٦ وما يلي
- قواعد الافتراض ٢٥٨ وما يلي
- نشر ٢٢٣, ٢٦٠
- البنود العامة في الإحالة على القواعد الفنية
- توجيهات الإخطار

مواقع نصية

- وحدة تصنيف هيكلية
- الصياغة/ النص

U

الترتيب الانتقالي/ القواعد

- التدبر ، الحاجة للمراجعة/ للاختبار ٤١٥, ٤١٦
- في حالة التعديلات
  - نتيجةً للقانون الأصلي ٤١٢ وما يلي
  - عن طريق قانون مُعدِّل ٦٨٤ وما يلي, ٧٤٨
- اختبار الاحتياجات ٤١٥, ٤١٦
- الإستناد على دخول حيز التنفيذ
  - في حالة الدخول المنشطر حيز التنفيذ ٤٢٠, ٤٥٩
  - مع أمر بالتأريخ ٤١٩, ٤٤٨
- قاعدة شاملة ٤٢٣
- مجال حرية التصميم ٤١٧
- بقايا تنظيمية ٤٧٦, ٤٩٣, ٦٥٦ وما يلي, ٦٨٦وما يلي, ٧٤٧
- الموقع في القانون الأصلي ٤٢٢, ٦٨٥, ٧٤٧
- التاريخ المحدد ١٤٤ وما يلي
- متابعة تطبيق القانون القائم ٤٢١

- التأثير/ المفعول ٤١٢
  - أحكام ختامية
  - تحصين الثقة

وحدات التصنيف الهيكلي من المستوى الأعلى ٣٧٧ وما يلي

- في القانون الغلافي ٧٣٧
- في القانون الأصلي ٣٧٧ وما يلي

قانون الوصل/ الانتقالي ٦٥٢

تشريعات الوصل/ التشريع الانتقالي ٦٥٩

المجلة ة فوق القديم

- اللوائح الباطلة ٦٥٢
- اللوائح المنفذة ٦١٦, ٦٨٠
- اللوائح الملغية ٦١٦
  - إعادة صياغة ٦١٤ وما يلي

عنوان

- القانون البديل ٥٠٦, ٥٠٨
- المرسوم البديل ٨١٥
- التعديل الفردي لقانون ٥٢٠ وما يلي, ٦٣١
- التعديل الفردي للائحة ٨١٥ وما يلي
- القانون الغلافي ٧٢٤ وما يلي, ٧٢٦
- المرسوم الغلافي ٨١٥ وما يلي
- القانون الأصلي ٣٢١ وما يلي
- المرسوم الأصلي ٧٦٧ وما يلي
- تعديل ٦٤١ وما يلي
- الإشعار/ الإعلان ٨٦٥
- مع تعديلات تالية ,
  - تسمية/ توصيف
  - تسمية مختصرة/ اختصار

الساعة/الوقت ١٢٧

إعادة ترقيم

- في حالة الإلغاءات ٥٨٠ وما يلي, ٥٨٣
- في حالة إعادة التصنيف من جديد ٥٩٢ وما يلي, ٦٠٦ وما يلي, ٦٨١
- في مُعينات صياغة ٨٥٢, ٨٥٦

تنفيذ إشتراعات الاتحاد الأوروبي

- متطلبات ٢٩١ وما يلي, ٣٠٢, ٣٠٣ وما يلي
- تحديد احتياجات التنفيذ ٢٩٤ وما يلي, ٣٠٥ وما يلي
- أشكال
  - تدبير مستقل بذاته ٢٩٩, ٣٠٢
  - تبنٍ حَرْفِي ٣٠٠, ٣٠٢
  - تنظيم الإحالة ٣٠١, ٣٠٢
- الموعد النهائي/ الأجل ٢٩٢
- تبني مصطلحات ٣٠٠, ٣٠٧
- ملحوظة تطبيق ٨١٥
- واجب الاقتباس ٣٠٨ وما يلي
  - في حاشية سفلية ٣١٠ وما يلي
  - في نص اللائحة ٣١٣
  - في العنوان ٣١٢, ٣٣٠, ٧٧٢
  - عند نشر إعادة الصياغة ٣١٤, ٨٨٢ وما يلي
  - اقتباس كامل ٣٠٩
- اشتراعات الاتحاد الأوروبي

رعايا الاتحاد الأوروبي ٢٦٩

V

المحظورات ٨١

- اختيار الكلمات في التشريع

اتفاقية بشأن معاهدة التوحيد ٢٠٩, ٢١٧

الدستورية

- مكونات الفحص القانوني ٨
- إشراك الوزارات الدستورية ٥١
- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

التناسبية

- أسئلة الرقابة الدستورية 52

جريدة المرور ٢٣, ١٧٨

أمر النشر ٤٨٤, ٤٨٧ وما يلي

دليل مرجع النشر

- دليل المرجع

أجهزة النشر

- اختصارات ١٧٨ وما يلي
- الاتحاد الألماني ٢٣ وما يلي
- الاتحاد الأوروبي ٢٧
- الجريدة الرسمية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ١٧٨
- ملاحظات جيستا و دليل المرجع ألف ٤٠

افتراض

- عبء الإثبات ٨٥ وما يلي
  - من درجة واحدة ٢٥٩
  - من درجتين ٢٦٠
- اختيار الكلمات/ العبارات ٨٥ وما يلي ,٢٥٨ وما يلي

- قواعد فنية/ تقنية

أجهزة إعلان

- أجهزة نشر

مرسوم/ لائحة

- لائحة قانونية

لوائح الجماعات الأوروبية

- توصيف اللائحة/ المرسوم ٢٧٦
- ترتيبات تنفيذية ٢٨٥ وما يلي
- تحصين العقوبات والغرامات المالية ٢٩٠
- اقتباس ٢٧٦, ٢٧٩ و ما يلي

- إشتراعات الاتحاد الأوروبي

هيئة اشتراعية

٣٨٣وما يلي ,٣٩٤ ,٦٩٣ وما يلي ,٧٧٦ وما يلي ,٧٨٤ ,٧٩٣ , ٨٠٢ ,٨٠٩ ,٨٢٦ وما يلي

- تفويض / تفويض بإصدار اللوائح القانونية
- توكيل/ تفويض فرعي

سهولة فهم التشريعات

- سهولة ووضوح التشريعات بشكل عام والمصطلحات القضائية الاختصاصية ٥٣ وما يلي
- القواعد العامة للنصوص القانونية ٦٢ وما يلي
- في التعديلات
- مساعدات ٤٨ وما يلي

- وسائل إجراء الإشتراع التقنية ٦٦ وما يلي,
- جزء من المراجعة القانونية ١٠
  - شرط اليقين
  - وضوح المعايير القانونية
  - اللغة
  - اختيار الكلمات في التشريع

اتفاقية/عقد / معاهدة

- تأسيس الجماعات الأوروبية ٢٦٦, ٢٧١
- في لشبونة ٢٦٥وما يلي ,٢٧٤ ,٢٨٤ ,٣٠٢ ,٣١٥
  - معاهدة التوحيد
  - القانون الدولي

قانون العقود

- لمعاهدة التوحيد ٢١٠ وما يلي
- مبادئ توجيهية للتصميم ٤٢ ,١٥٩ ,١٧٣, الملحق ١
- اللوائح المتعلقة بالمعاهدة ٤٢ ,١٥٩ ,١٧٣, الملحق ١

تحصين الثقة

- أساسيات ٤١٤ وما يلي
- في حالة الأثر الرجعي ٤٤٥, ٤٦٨
- في الترتيبات الانتقالية ٤١٥
  - أسئلة الرقابة الدستورية

الكفاءة الإدارية

- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

قانون المصروفات الإدارية ٧٨٤

الإجراءات الإدارية

- قانون الولاية المتباين
- أسئلة الرقابة الدستورية

إحالات

- تقدير الإيجابيات والسلبيات ٢٢٥ وما يلي
- أنواع ٢١٩
  - إحالة مجانسة ٢١٩, ٢٣٢
  - إحالة خارجية ٢١٩, ٢٣٥ وما يلي
  - إحالة داخلية ٢١٩, ٢٣٣ وما يلي

- إحالة تصريحية/إعلانية ٢١٩, ٢٣٠
- إحالة انزلاقية/انسيابية (ديناميكية) ٢١٩, ٢٤٣ وما يلي
- إحالة استناداً إلى المحتوى ٢١٩, ٢٣٨
- إحالة تأسيسية ٢١٩, ٢٣١
- إحالة طبقاً للمعيار تماماً ٢١٩, ٢٣٧
- إحالة (ساكنة) جامدة ٢١٩, ٢٣٩ وما يلي
- معيار الإبتداء ٣٣, ٢١٨, ٢٢٤
- يقين ٢٢٢, ٢٣٨
- المعيار المرجعي ٣٣, ٢١٨, ٢٢٤
- توثيق في قاعدة بيانات التشريع الاتحادي لدى يوريس ٢٩, ٣٣, ٢٣٧ وما يلي
- سلسلة إحالات ٢٢٩
- إحالات على
  - القانون المُستبدل ٥١٢
  - نصوص باللغة الألمانية ٢٢١, ٢٢٣
  - اشتراع الاتحاد الأوروبي ٢٢٣, ٢٤٨, ٣٠١ وما يلي, ٣٠٧
  - قواعد خاصة ٢٤٢, ٢٤٧, ٢٥٢, ٢٥٩
  - قواعد فنية/ تقنية ٢٥٢ وما يلي, ٢٦١ وما يلي
- استخدام الاسم المختصر ٢٣٦, ٢٤٠, ٢٤٣
- استشهاد/ اقتباس ٢٣٠ وما يلي

مراقبة الإحالة ٢٢٤, ٣٣

صلاحية النصوص للإحالة ٧٩, ٢٢١, ٢٢٣

قانون دولي

- موضوع المراجعة القانونية ٨
- المعاهدات الدولية ٤٢, ١٥٩ وما يلي, المبحق ١
  - معاهدة التوحيد
  - قانون العقود

من مائة

- في المائة

اقتباس كامل

- لقوانين معروفة عموماً ١٧٢
- تاريخ

- الإصدار ١٧٤
- إعادة الإعلان/ إعادة النشر ١٧٥
- تأليف/صياغة/تشكيل ١٦٩ وما يلي
- دليل المرجع ١٧٧ وما يلي
- استخدام
  - في الجملة الإفتتاحية للتعديلات ١٧٠, ٥٤٦
  - في الصيغة الافتتاحية للوائح القانونية ١٧٠, ٧٨٧, ٨٢٩
- عنوان الاقتباس ١٧٣

تسبيق/ تقديم ٦٠٣ وما يلي

- أمر تعديل

مهلة ٣١٨, ٤٣٧, ٤٤٢, ٤٤٥ وما يلي, ٦٧٨, ٧١١

أفضلية ٨٧

لغة القواعد القانونية

- اللغة القانونية

W

عملة ١٣٧

نظرية الجوهرية

- أسئلة الرقابة الدستورية ٥٢

فعالية

- بدء النفاذ

أسبوع

- التقويم

كلمة ، كلمات

- في مقاطع مختلطة من النص ١٣١
- صيغة الجمع ٥٥٧
- التراكيب ٧٧, ١١٦, ٣٣٤ وما يلي

التحكم بالكلمات ٦٠

صياغة/ نص

- صياغة واضحة ٦٢, ٥٥٣, ٦٣٦, ٦٧٣, ٦٨٠, ٧١٣
- الاستخدام في أمر التعديل ٥٦١

- رسمياً

- تعديل
- تقنية التعديل
- تصحيح/ تصويب
- شرط اليقين
- الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية
- قاعدة بيانات التشريع الاتحادي
- حاشية سفلية
- إعادة صياغة
- قواعد الاقتباس

اختيار الكلمات في التشريع ٦٢ وما يلي ,٦٨ وما يلي

- تنويع/ تبديل ٧٤ وما يلي
- الاختلافات في المعنى ٦٠
  - في تنفيذ تشريع الاتحاد الأوروبي ٢٩٧, ٣٠٠, ٣٠٦ وما يلي
- شروط ٨٦, ٨٩
- صيغة الأمر/ الحتمية ٨٣, ٣٩٣
- التعاريف/ تحديد المفاهيم ٥٩ وما يلي ,٣٦٣
- مثال ، على سبيل المثال ٨٨
- عبء الإثبات / عبء تقديم البيّنات ٨٦
- أو، و/أو ٩٣
- الوحدة / التجانس/ التماثل/ التطابق ١, ٢٨, ٣٢, ٦٠ وما يلي ,٦٨, ٧٤, ١٢٤ وما يلي ,١٣٣ وما يلي , ١٧٨, ١٩٦, ٢٦٥, ٦٤٨
- المصطلحات الفنية / المصطلحات الاختصاصية ٥٦ وما يلي
- الخيال/ الافتراض ٦٦, ٨٥
- المواعيد النهائية/ الأجل المحدد ١٤٦ وما يلي
- اللغة الأجنبية / كلمات أجنبية ٧٨ وما يلي ,٢٢٣
- الواجبات/ الوصايا ٨١
- سائد/ ساري المفعول ٨٥
- على الأخص/ ولا سيما ٨٨
- مقدرة/ تمكّن ٨٢
- كلمات مستحدثة ٧٦
- تحتم/ وجب/ ضرورة ٨٣
- أو ٩١ وما يلي

- الدقة ٦٥, ٦٩ وما يلي, ٨٠, ١١٢
- دليل/ مرشد ٤٨ وما يلي
- تبعات قانونية ٨٠
- الصدق/ النزاهة/ الاستقامة ٧٢
- ينبغي/ من المفروض أن ٨٤
- طالما/ بقدر ما/ حالما ٨٦ وما يلي, ٨٩
- أيضاً/ كذلك ٩٠
- المواعيد المحددة/ الآجال ١٤٤ وما يلي
- لا تُمسُّ، لا تصاب بضرر ٨٧
- و ٩٠, ٩٣
- المحظورات ٨١
- تخمين ٨٥
- التبسيط بواسطة الإحالة ٦٦, ٨٥ وما يلي
- كلمات مركبة ٧٧
- إذا ، في حالة ٨٩
- صياغة معاصرة/ تعابير تتناسب مع العصر ٧٣

➢ اختصار

➢ التعاريف

➢ تعيين/ تسمية/ توصيف

➢ صياغة مناسبة للجنسين

➢ الوضوح القانوني/ وضوع القواعد/ المعايير

➢ سهولة فهم التشريعات

➢ الاقتباس

Z

توصيف العدّ

- للمواد ٥٣٢, ٥٣٧
- للأحكام الفردية ٣٦٩ وما يلي
- الحروف الملحقة/ المضافة ٥٩٣, ٣٧١
- وحدات تصنيف هيكلي أعلى مرتبة ٣٧٩ وما يلي
- للفقرات ٥٧٩, ٣٧٥
- للجُمل ٥٩٩, ٥٨٤, ٥٧٠

أرقام/ أعداد

- البيان في أمر التعديل ٥٥٨ وما يلي
- في لوائح الغرامات ١٣٦
- في عنوان التعديل الفردي ٥٢٢ وما يلي, ٨١٢
- في عنوان القانون الغطائي/ المرسوم الغطائي ٨١٢, ٧٢٨
- التقريب ١٣٨
- الإملاء/ ضبط المجلة ة ١٢٥ وما يلي

علامات

- البيان في أمر التعديل ٥٥٨ وما يلي
- الإملاء/ ضبط المجلة ة ١٢٥ وما يلي, ١٤١

ترقيم/ ضبط الجُمل ٤٨

- في حالة التعديل ٥٨٨, ٦٠٢, ٦٢٣
- تصحيح/ تصويب ٧٠٦
- علامات الترقيم ٤٨, ٥٦٠, ٥٧١, ٥٨٨, ٦٠٢, ٦٢٣, ٧٠٦

قانون زمني ٣٤٠, ٤٧٠, ٤٨١

وقت/ اللحظة الزمنية

- التاريخ/ الأجل المحدد

عد

- التعديلات الفردية ٥٢١ وما يلي
  - عند تغيير عنوان الاقتباسللقانون الأصلي ٥٢٥
  - عند الانقطاع بسبب نشر القانون الأصلي ٥٢٤
- ليس في حالة لوائح التنفيذ ٧٧١

رقم/ عدد ١٢٥ وما يلي, ١٣١ وما يلي, ٢٨٣

واجب الاقتباس

- في حالة تقييد الحقوق الأساسية ٤٢٧ وما يلي, ٦٦٢ وما يلي
  - التطبيقات ٤٢٨, ٦٦٣
  - الاستثناءات ٤٢٩ وما يلي, ٦٦٣
  - صياغة/ تعبير ٤٣٢
  - وظيفة ٤٢٧
  - موقع ٤٣١ وما يلي
  - الموقع في حالة التعديل ٦٦٢
- عند تنفيذ اشتراعات الاتحاد الأوروبي ٣٠٨ وما يلي

- في حاشية سفلية ٣١٠ وما يلي
- في نصوص القواعد ٣١٣
- في العنوان ٣١٢, ٣٣٠, ٧٧٢
- في نشر إعادة الصياغة ٣١٤, ٨٨٢ وما يلي
  - عند تنفيذ اشتراعات الاتحاد الأوروبي

- وفقا للمادة ٨٠ من القانون الأساسي ٧٦٢ وما يلي, ٧٨٠ وما يلي, ٨١٨ وما يلي
  - الصيغة الافتتاحية للمرسوم القانوني

عنوان الاقتباس

- في القوانين المعروفة عموماً ١٧٢, ٢٤٠
- في إعلان/ نشر إعادة الصياغة ٨٦٩
- تعيين/ تسمية/ توصيف ١٧٣
- في حالة تغيير عنوان الاقتباس ٦٤١ وما يلي, ٨٦٦, ٨٦٩
- في الجملة الافتتاحية ٥٤٧
- في عنوان التعديل الفردي ٥٢٩
- اختصار/ التسمية المختصرة ١٧٣
- ليس في ملاحظة التعديل ١٩٣

قواعد الاقتباس ١٦٨ وما يلي

الاستشهاد بمكونات القواعد القانونية ١٩٥ وما يلي

أساليب الاقتباس

- معنى/ أهمية/ أثر ١٦٨
- لكتب القانون الاجتماعي ٢٠٢ وما يلي
- لمعاهدة التوحيد ٢٠٩ وما يلي
- للقانون البديل ٥١٠
- لتشريع الاتحاد الأوروبي ٢٧٣ وما يلي, الملحق ٤
- للقانون المُعدِّل في ملاحظة التعديل ١٨٩ وما يلي
- الخرائط والجداول والنماذج ٢٢٦
- المعاهدات الدولية ١٦١ وما يلي
  - الاقتباس الكامل
  - إحالة
  - الاقتباس من مكونات التشريع

ملخص

- للجملة الإفتتاحية وأمرالتعديل ٦٢٩

- للتفويض بإصدار المراسيم ٣٦٤

قانون تكييف الاختصاصات ٧٩٦

لائحة تكييف الاختصاصات ٧٩٦

موافقة البوندسرات

- في الصيغة الافتتاحية للقانون ٣٥٤, ٣٥٥, ٥٠٦, ٥٣٦, ٧٣١
- في الصيغة الختامية للمراسيم ٧٧٩, ٨١١

الحاجة إلى الموافقة

- بيان في خطاب الإرسال المرفق بعريضة مجلس الوزراء ٣٥٥
- في التفويض/ التفويض بإصدار المراسيم القانونية ٤٠٥ وما يلي
- التعديل الفردي ٥٣٦
- القانون الغطائي ٧٣١
- فحص بواسطة وزارة الداخلية الاتحادية ووزارة المالية الاتحادية وزارة العدل الاتحادية ٥١
  - قانون متباين في الولاية
  - أسئلة الرقابة الدستورية

عناوين فرعية

- تصنيف/جدولة
- عنوان